

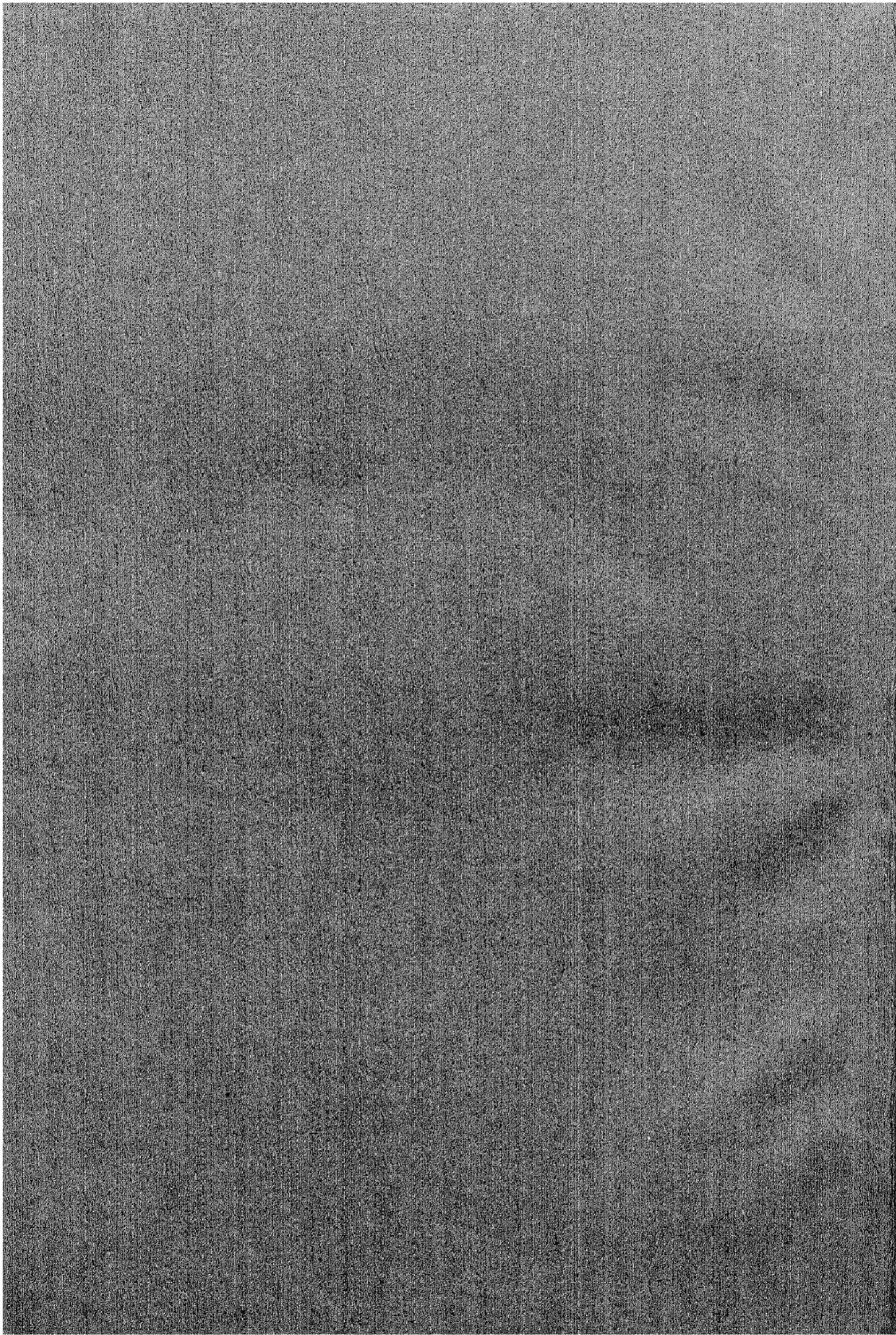
موسوعة الدرر الزاهرة في الأصول المعاصرة

لصاحبها الأستاذ الدكتور
بسيوني محمد الخولي

المجلد الثاني
الاقتصاد الإسلامي
ونموذج الإسلام في الإنماء

الجزء الأول
الاقتصاد الإسلامي







موسوعة الدرر الزاهرة فى الأصالة المعاصرة

لصاحبها الأستاذ الدكتور
بسيونى محمد الخولى

المجلد الثانى
الاقتصاد الإسلامى ونموذج الإسلام فى الإنماء

الجزء الأول
الاقتصاد الإسلامى

٤

إشراف
أ / محمد عمر الفاروق

موسوعة الطور الزاهرة في الأصابة المعاصرة
المجلد الثاني : الاقتصاد الإسلامى ونموذج الإسلام فى الإنماء
الجزء الأول : الاقتصاد الإسلامى

المؤلف: أ.د. بسيونى محمد الخولى

رقم الإيداع: ٢٠٠٨ / ٩٣٨٨

الترقيم الدولى: I.S.B.N. 977 - 5197 - 16 - 3

الطبعة: الأولى ٢٠٠٨

تصميم الغلاف: فنان تشكىلى / حسام حنىطر

الناشر: أصيلة للتصميم والنشر

٣٢ شارع د. محمد عوض - مكرم عبىء - مءىنة نصر - القاهرة

email: henetar@link.net

ت : ٢٢٧٤٢٥٠٩

www.tashkila.net

جميع حقوق التألىف والطبع
والنشر محفوظة للمؤلف

1429 هـ



2008 م

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

البريد الإلكتروني

ALDORAR_ALZAHERA@YAHOO.COM

إهداء

إلى الناس كافة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ هَذَا بَلَّغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنْذَرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ

إِلَهُهُ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾

صدق الله العظيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ
السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾

صدق الله العظيم

المحتويات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
إهداء	٤
استفتاح	٥
فهرس الموضوعات	١٦-٦
فهرس الأشكال البيانية	١٧
مدخل	٢٠-١٨
تمهيد	٢٦-٢١
فصل تمهيدي	
توطئة	٢٨-٢٧
المبحث الأول : الاقتصاد	٣٧-٢٩
المبحث الثاني : النظام الاقتصادي	٤٥-٣٨
المبحث الثالث : المذهب الاقتصادي	٥٠-٤٦
المبحث الرابع : الظاهرة الاقتصادية	٥٢-٥١
المبحث الخامس : النظرية الاقتصادية	٥٤-٥٣
المبحث السادس : الاقتصاد الإسلامي	٨٣-٥٥

المبحث السابع : الاقتصاد الإسلامي جزء من المنهاج

الإسلامي ٨٤-٨٦

الباب الأول

المشكلة الاقتصادية [تحقيق الوسطية] ٨٧-٨٩

الفصل الأول

الحاجات ٩١-٩٢

المبحث الأول : ما هي الحاجة ٩٣-٩٤

المبحث الثاني : الحاجة والمصلحة ٩٥-٩٦

المبحث الثالث : الحاجة ونطاق الغنى ٩٧-٩٨

المبحث الرابع : الحاجة والملكية ٩٩-١٠٠

الفصل الثاني

وسائل إشباع الحاجات [الأرزاق] ١٠١-١٠٣

المبحث الأول : ماذا تعني وسائل الإشباع في الاقتصاد

الإسلامي ١٠٤-١٢٠

المبحث الثاني : تقدير الله للأرزاق وطلاقة قدرته ١٢١-١٢٦

المبحث الثالث : التفاوت في حيازة الأرزاق ١٢٧-١٣٠

الفصل الثالث

كيفية إشباع الحاجات وتحقيق الوسطية [حل المشكلة

الاقتصادية] ١٣٣-١٣١

المبحث الأول : إقامة شرع الله والعمل بكتابه ١٣٥-١٣٤

المبحث الثاني : السعي للحصول علي الأرزاق وإنماؤها ١٤١-١٣٦

المبحث الثالث : الاعتدال والقوامه [الوسطية] في التملك

وحيازة الثروة ١٤٥-١٤٢

المبحث الرابع : مسئولية الدولة في إقرار قيم الضمان

والتكافل الاجتماعي ١٤٩-١٤٦

الباب الثاني

الإنتاج ١٥٢-١٥١

الفصل الأول

الإنتاج .. ماهيته .. عملياته .. وأهدافه ١٥٤-١٥٣

المبحث الأول : ماهية الإنتاج ١٥٥

المبحث الثاني : عمليات الإنتاج ١٥٦

المبحث الثالث : أهداف الإنتاج ١٥٩-١٥٧

الفصل الثاني

عناصر الإنتاج ١٦٣-١٦١

المبحث الأول : الموارد الطبيعية ١٦٨-١٦٤

المبحث الثاني : العمل ١٧٧-١٦٩

المبحث الثالث : رأس المال ١٨٠-١٧٨

المبحث الرابع : التنظيم والإدارة ١٨٢-١٨١

الباب الثالث

الطلب ١٨٥-١٨٣

الفصل الأول

قواعد وأصول تنظيم الاستهلاك ١٨٩-١٨٧

المبحث الأول : الوسطية والقوامة في الاستهلاك ١٩٢-١٩٠

المبحث الثاني : الاستهلاك وظروف المجتمع ١٩٨-١٩٣

المبحث الثالث : تحريم تبديد الموارد واستهلاك السلع

الضارة ٢٠٠-١٩٩

الفصل الثاني

وسائل وأدوات تنظيم الاستهلاك ٢٠٢-٢٠١

المبحث الأول : ترسيخ عقيدة الفرد والتزامه بأحكام الشرع .. ٢٠٤-٢٠٣

المبحث الثاني : مسئولية ولي الأمر والقائمين علي المنهاج

الإسلامي ٢٠٦-٢٠٥

الباب الرابع

العرض [توازن الوحدة الإنتاجية] ٢٠٩-٢٠٧

الفصل الأول

توازن الوحدة الإنتاجية ٢٤٩-٢١١

المبحث الأول : ماهية توازن الوحدة الإنتاجية ٢١٤

المبحث الثاني : خصوصية توازن الوحدة الإنتاجية

في الاقتصاد الإسلامي ٢١٧-٢١٥

الفصل الثاني

تنظيم منافسة المنتجين ٢٢٠-٢١٩

المبحث الأول : سلوكات المنتجين ٢٣٠-٢٢١

المبحث الثاني : سياسات الدولة ٢٣٢-٢٣١

الباب الخامس

الأسعار ٢٣٤-٢٣٣

الفصل الأول

الوسطية في مجال الإنتاج ٢٣٦-٢٣٥

المبحث الأول : الوسطية في مجال العمل ٢٣٨-٢٣٧

المبحث الثاني : الوسطية في مجال المال ٢٣٩

الفصل الثاني

الوسطية في مجال الاستهلاك ٢٤٢-٢٤١

المبحث الأول : تهذيب السلوك الاستهلاكي ٢٤٤-٢٤٣

المبحث الثاني : عدم بخس الأشياء ٢٤٥

الفصل الثالث

الدولة قب الميزان ٢٤٩-٢٤٧

المبحث الأول : الإعانات ٢٥٠

المبحث الثاني : سياسة الرقابة والتوجيه ٢٥١

الباب السادس

التوزيع ٢٥٥-٢٥٣

الفصل الأول

أقسام التوزيع ٢٥٨-٢٥٧

المبحث الأول : التوزيع الشخصي ٢٦٣-٢٥٩

المبحث الثاني : التوزيع الوظيفي ٢٦٦-٢٦٤

الفصل الثاني

عوائد عناصر الإنتاج ٢٦٩-٢٦٧

المبحث الأول : الأجر [عائد العمل] ٢٧٤-٢٧٠

المبحث الثاني : المشاركة [عائد رأس المال] ٢٨٠-٢٧٥

المبحث الثالث : الربح [عائد الأرض والموارد الطبيعية

قليلة المرونة [..... ٢٨٤-٢٨١

المبحث الرابع : الربح [عائد التنظيم والإدارة] ٢٨٧-٢٨٥

الباب السابع

النقود والبنوك ٢٩١-٢٨٩

الفصل الأول

النقود ٢٩٤-٢٩٣

المبحث الأول : ماهية النقود ووظيفتها في الاقتصاد

الإسلامي ٣٠٨-٢٩٥

المبحث الثاني : سوء استخدام الفكر الموضوع للنقود

وموقف الإسلام ٣١٢-٣٠٩

الفصل الثاني

البنوك ٣١٥-٣١٣

المبحث الأول : شرعية وأركان العمل المصرفي ٣١٩-٣١٦

المبحث الثاني : نموذج البنك الإسلامي ٣٢٨-٣٢٠

المبحث الثالث : تنفيذ نموذج البنك الإسلامي ٣٣٦-٣٢٩

الباب الثامن

الادخار والاستثمار ٣٣٩-٣٣٧

الفصل الأول

النتاج الوطني والدخل الوطني ٣٤١-٣٤٢

المبحث الأول : الناتج الوطني الإجمالي ٣٤٣-٣٤٦

المبحث الثاني : الدخل الوطني الإجمالي ٣٤٧-٣٥٠

الفصل الثاني

الادخار والاستثمار ٣٥١-٣٥٣

المبحث الأول : الادخار ٣٥٤-٣٦١

المبحث الثاني : الاستثمار ٣٦٢-٣٦٣

الباب التاسع

الملكية الخاصة [القطاع الخاص] ٣٦٥-٣٦٧

الفصل الأول

الملكية الخاصة ٣٦٩-٣٧٠

المبحث الأول : تعريف الملكية الخاصة في الإسلام ٣٧١

المبحث الثاني : شرعية الملكية الخاصة ٣٧٢-٣٧٥

المبحث الثالث : الملكية التامة ٣٧٦

المبحث الرابع : أسباب التملك في الإسلام ٣٧٧-٣٧٨

المبحث الخامس : خصائص الملكية الخاصة في الشريعة

الإسلامية ٣٧٩-٣٨١

المبحث السادس : القيود على الملكية الخاصة

في الإسلام ٣٨٥-٣٨٢

الفصل الثاني

القطاع الخاص ٣٨٩-٣٨٧

المبحث الأول : كيفية إقامة قطاع خاص فعال ٣٩٣-٣٩٠

المبحث الثاني : أهمية القطاع الخاص في النظام الاقتصادي

الإسلامي ٣٩٥-٣٩٤

الباب العاشر

ملكية الدولة والملكية العامة [القطاع العام] ٣٩٩-٣٩٧

الفصل الأول

ملكية الدولة [قطاع الدولة] ٤٠٢-٤٠١

المبحث الأول : تعريف ملكية الدول ٤٠٣

المبحث الثاني : موارد الدولة ٤٠٥-٤٠٤

المبحث الثالث : الدور الاقتصادي لملكية الدولة

في الاقتصاد الإسلامي ٤١٠-٤٠٦

الفصل الثاني

الملكية العامة [القطاع العام] ٤١٢-٤١١

المبحث الأول : تعريف الملكية العامة وحدودها ٤١٣

المبحث الثاني : الأسس الشرعية للملكية العامة

وحدودها ٤١٤

المبحث الثالث : أشكال الملكية العامة ٤١٥-٤١٦

المبحث الرابع : الدور الاقتصادي للملكية العامة

في الاقتصاد الإسلامي ٤١٧-٤٢١

الفصل الثالث

العلاقة بين القطاعات الإنتاجية الثلاث

في الاقتصاد الإسلامي ٤٢٣-٤٢٥

المبحث الأول : تحول الملكية من قطاع إلى آخر ٤٢٦-٤٢٧

المبحث الثاني : التوازن بين القطاعات الثلاث ٤٢٨-٤٢٩

المبحث الثالث : القطاع العام ومبدأ توزيع الأدوار

وسد الثغرات ٤٣٠

الباب الحادي عشر

دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي ٤٣١-٤٣٤

الفصل الأول

الدور الإنتاجي للدولة في الاقتصاد الإسلامي ٤٣٥-٤٣٧

المبحث الأول : الدور الإنتاجي للدولة منفردة ٤٣٨-٤٤١

المبحث الثاني : الدور الإنتاجي للدولة كمشارك للقطاع

الخاص ٤٤٢-٤٤٤

الفصل الثاني

الدور التوزيعي للدولة في الاقتصاد الإسلامي ٤٤٥-٤٤٧

المبحث الأول : الأساس الشرعي لقيام الدولة بالدور

التوزيعي ٤٤٨-٤٥٠

المبحث الثاني : التوزيع الوظيفي

[عوائد عناصر الإنتاج] ٤٥١

المبحث الثالث : دور الدولة في عملية التوزيع ٤٥٢-٤٥٣

المبحث الرابع : نتائج التوزيع العادل للثروات والدخل ٤٥٤-٤٥٥

الفصل الثالث

الدور الرقابي التقويمي للدولة في الاقتصاد الإسلامي ٤٥٧-٤٥٩

المبحث الأول : مراقبة وتقويم القوانين والأنظمة

الاقتصادية ٤٦٠-٤٦١

المبحث الثاني : مراقبة وتقويم النشاطات الاقتصادية ٤٦٢-٤٦٣

الفصل الرابع

البعد الاجتماعي للدولة في الاقتصاد الإسلامي ٤٦٥-٤٦٦

المبحث الأول : بث قيم الإخاء والتكافل الاجتماعي

داخل المجتمع ٤٦٧-٤٦٨

المبحث الثاني : سياسة الضمان الاجتماعي ٤٦٩

شعار الموسوعة ٤٧١

فهرس الأشكال البيانية

الموضوع	الصفحة
شكل بياني رقم (1) يوضح العلاقة بين الاقتصاد وكلية الوجود الإنساني في شقيها " العناصر والنشاط "	٣٧
شكل بياني رقم (2) يوضح العلاقة بين المذهب الاقتصادي والنظام الاقتصادي	٤١
شكل بياني رقم (3) يوضح عناصر الاقتصاد	٦٦
شكل بياني رقم (4) يوضح دورة الناتج الوطني الإجمالي	٣٤٦
شكل بياني رقم (5) يوضح دورتي الدخل	٣٥٠

مدخل

في هذا المجلد ننتقل إلى البحث في المواءمة بين النموذج النظري للإسلام فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي للإنسان ، وما يرتبط بها من إشكالية الإنماء والإحداث ، وبين التجربة الواقعية لتطبيق ذلك النموذج في الاقتصاد وفي الإنماء ، ورغبة في مساهمة الترابط والارتباط بين مفردات وجزئيات المجتمع من وجهة نظر الإسلام ، كان لزاماً على المحلل أن يطبق نموذج الإسلام في الاقتصاد والإنماء على مجتمع يأخذ بتطبيق نموذج الإسلام في السياسة والحكم .

إن الحديث عن التجارب الإنمائية من وجهة نظر إسلامية لا يمكن الخوض فيها دون المرور بأصولها وأسسها ، والأصول والأسس تكمن في مفردات الطرح الإسلامي تجاه النشاط الاقتصادي للإنسان كأحد أوجه النشاط البشري ، وهو ما يعرف بالاقتصاد الإسلامي ، ومن ثم كان من الضروري استهلال هذا المجلد بدراسة جملة الأصول والقواعد التي تكون مجتمعة ما يعرف بالاقتصاد الإسلامي ، وكان هذا هو موضوع الجزء الأول من هذا المجلد ، وقد عدنا موضوعات الاقتصاد الإسلامي في أحد عشر موضوعاً جاء كل منها في باب مستقل ، بدانها بتوطئة تعريفية بالاقتصاد الإسلامي وما يرتبط به أو يدخل عليه من تعاريف وموضوعات ، أتبعنا ذلك بدراسة المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر إسلامية تبرز تفرد الطرح وتميز التناول ، ثم أردفنا المشكلة الاقتصادية بمسألة الإنتاج بوصفها أول وأهم وسيلة من وسائل إشباع حاجات الإنسان وتلبية متطلباته ، بعد ذلك درسنا الطلب كأهم مظهر من مظاهر التعبير عن الحاجة أو الرغبة الإنسانية ، ثم قدمنا العرض بوصفه الأساس الذي بناءً عليه تقوم الوحدة الإنتاجية بعرض ما لديها من سلع وخدمات ، ثم دفعنا بمسألة توزيع الثروة والموارد والأرزاق في المجتمع المسلم كمسألة تمثل عصب ذلك

المجتمع وميزان حياته ، بعد ذلك تحولنا إلى دراسة النقود والبنوك لما لها من خصوصية وتميز في الاقتصاد الإسلامي محاولين وضع نموذج للبنك الإسلامي والعمل المصرفي ، وعلى نفس المنوال تصدينا لدراسة الادخار والاستثمار والنواتج والدخل للوقوف على خصوصيتها ، ثم درسنا مصادر الثروة في المجتمع الإسلامي وتداول تلك الثروة بين الأفراد والجماعات والدولة فيما يعرف بالملكية الخاصة والملكية العامة وملكية الدولة ، واختتمنا هذا الجزء بدراسة دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي .

وفي الجزء الثاني من هذا المؤلف استعرضنا نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، فهل يملك الإسلام نموذجاً خاصاً به في مجال الإنماء الاقتصادي والتطوير بشكل عام ! نعم إن الإسلام يملك نموذجاً فريداً ومتميزاً في الإنماء الاقتصادي ، ارتقت به العقيدة الإسلامية إلى حد الفريضة الواجبة ، ولكنه يشترط لوضعه موضع التطبيق البيئة الملائمة ، وذلك النموذج يحمل في ذاته خاصية التنامي الذاتي المتواصل ، ولا يقدر في مثاليته التباينات الثانوية التي تطرأ على بعض تجاربه مادامت أصولها ومنابعها واحدة ، كل ما تقدم من خصائص نموذج الإنماء الإسلامي جمعها الباب الأول من هذا الجزء .

وفي الباب الثاني تناولنا أهداف الإنماء الاقتصادي في الإسلام وأوضحنا تعدد هذه الأهداف فهي تشمل تحقيق الذات الحضارية للإسلام ، وتتضمن كذلك تحقيق الشق المادي من حياة المسلم ، وكذا تزكية الشق الروحي من حياته ، وأخيراً تحقيق الأهداف العليا للدولة الإسلامية .

أما الباب الثالث من هذا الجزء فقد خصصناه لبحث أدوات تحقيق الإنماء الاقتصادي في الإسلام ، وقد صنفنا تلك الأدوات إلى ثلاثة صنف : الأداة الحضارية الثقافية ، ثم الأداة الاقتصادية المادية ، وأخيراً الأداة العقيدية الروحية .

وفي الباب الرابع من هذا الجزء كيفنا تمويل الإنماء بين تمويل ينبعث من داخل المجتمع بفعل تحريك وتفعيل مقدراته المالية والاجتماعية ، وتمويل يأتي من خارج المجتمع من مصادر إسلامية محدودة ومصادر غير إسلامية محذوره .

وفي الباب الخامس والأخير من هذا الجزء انتهينا إلى ضرورة توزيع مقدرات وثمار الإنماء وفق النموذج الإسلامي ، وأوضحنا أن هذا النموذج الفريد لا يوزع الثمار والنتائج فقط بل يوزع كذلك المقدرات والإمكانات ، لكي يشارك أفراد المجتمع في الإنماء ، فيشتركون في البذل ويقتسمون الغنم .

والله من وراء القصد

أ . د . بسيوني محمد الخولي

تمهيد

مثل بقية عناصر الوجود الإنساني وأوجه النشاط البشري ، تحتاج الظاهرة الاقتصادية إلى من يملك ملكة اكتشافها والتقاطها ، ثم إعادة ترتيب وتنسيق عناصرها ، في شكل بناء محكم الأركان راسخ القواعد ، ولعل ما تجدر ملاحظته وما ينبغي تسجيله منذ البداية أن المفكر المسلم إزاء الظاهرة الاقتصادية ينطلق من منطلق يختلف كلياً عن نظيره غير المسلم ، فالأول يتعامل مع الظاهرة الاقتصادية في مصادرها الإسلامية تعامل المكتشف الباحث المزود بوسائل وأدوات عقائدية ، أما المفكر غير المسلم فهو يتعامل مع الظاهرة الاقتصادية في المجتمعات غير الإسلامية تعامل المنشئ الذي يكون نظريته الاقتصادية جامعاً شتاتها من تجارب عملية قائمة ونماذج ممارسة فعلية .

ولعل ما تقدم يضع أيدينا على الفارق الجوهرى بين واقع الظاهرة الاقتصادية وما يرتبط بها ويترتب عليها من تنظير وتأصيل في كل من الفكر الإسلامى والفكر غير الإسلامى ، فالفكر غير الإسلامى لا يكتشف الظاهرة الاقتصادية بل يفرز نظريته الاقتصادية حال قيامه بوصف تجارب قائمة وأنظمة عاملة ، أما الفكر الإسلامى فهو ينقب عن عناصر الظاهرة الاقتصادية في صلب الأصول والقواعد الأساسية والأطر المرجعية النهائية للإسلام في الوقت الذى حرم الفكر الاقتصادى من التجارب العملية المعاصرة ونماذج الممارسة الواقعية ، ومما لا شك فيه أن لذلك مثالبه على صدقية الطرح الإسلامى فيما يتعلق بالظاهرة الاقتصادية ، ومن ثم فقد بات من الضروري السعى الجاد على كل المستويات من صانعي الفكر وعناصر الحركة من أجل بث وتعدد التجارب العملية والنماذج الحركية لعناصر ومكونات النظرية الاقتصادية الإسلامية ، حتى يتضح الاتساق بين عناصر الطرح الاقتصادى الإسلامى في النظرية والتطبيق ، بما يكفل للفكر الاقتصادى الإسلامى الموثوقية

والقدرة على التعامل مع الواقع المعاصر دائماً ، وعليه تبدو الأهمية العظيمة لإقامة نظم وتجارب اقتصادية إسلامية تتعامل مع المتغيرات والمستجدات الخاصة بالظاهرة الاقتصادية ، وتدلل على قابلية الطروحات الإسلامية للانتقال من طور النظر إلى طور التطبيق ومعايشة الواقع .

والفكر الاقتصادي الإسلامي مثله مثل كافة فروع الفكر الإسلامي تجاه كلية الوجود البشري لا يرفض النظريات الغربية أو الشرقية ولا يتجاهلها ، بل يتعامل معها ويبحث في جزئياتها وتفصيلها وقوانينها ، فإن اختلفت مع معاييرها ومرجعيتها النهائية أعلن ذلك صراحة ولم يقبلها ، وإن اتفقت مع معاييرها ومرجعيتها النهائية قبلها وانطلق منها إلى اكتشاف القوانين العامة والأصول والقواعد التي تحكم النظرية الاقتصادية الإسلامية .

والاقتصاد الإسلامي لا ينفصل بحال عن العقيدة الإسلامية ، ولا ينحو منحى الاقتصاد غير الإسلامي الذي يفصل بين النشاط الاقتصادي والأخلاق ، فالإقتصاد الإسلامي وما يرتبط به من نشاط اقتصادي هو جزء من العقيدة الإسلامية ، ينطلق من قواعدها وأصولها ، ويلتزم بقوانينها وضوابط حركتها ، ويهدف إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في المثل والقيم الإسلامية الخالدة ، وعليه فالإقتصاد الإسلامي هو إحدى أدوات العقيدة الرامية إلى تحقيق صلاح الدنيا وسعادة الآخرة ، وهذا هو دائماً منطلق الإقتصاد الإسلامي ، وغاية غيره من جزئيات وعناصر الوجود الإنساني .

يتكون الإقتصاد الإسلامي من حشد من الموضوعات ، يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً عضوياً ، وتبرز في تكتل متماسك تنطلق - كما أوضحنا - من وحدة العقيدة ، وترتبط بأحكام الشريعة ، ثم يبرز الإقتصاد الإسلامي بجزئياته ومفرداته كعنصر متضامن في كلية الوجود الإنساني ، لا ينفصل عنها ، ولا يعمل بدونها ، بل يسير المجتمع في منظومة واحدة ،

ينشأ عن تناغمها كيان المجتمع المسلم الذي قوامه عقيدة التوحيد وضابط مساره الشريعة الإسلامية .

إن الحاجة لتبدو ماسة لإقامة تجارب واقعية ونماذج عملية لوضع النظرية الاقتصادية الإسلامية موضع التطبيق ، حتى تتأكد حقيقة قابلية تلك النظرية للتطبيق العلمي والتفاعل مع الواقع المعاصر ، وتعفى المجتمعات المسلمة من استيراد الأفكار والنظريات الأجنبية ومحاولة استنباتها في بيئتها .

إن القضايا المطروحة في هذا الجزء جميعها قضايا اقتصادية معاصرة ، تتناول الظاهرة الاقتصادية والشق المادي من نشاط الفرد داخل المجتمع ، ونعمد في هذا الجزء إلى اكتشاف مثيلات هذه القضايا المعاصرة ، والتقاط مدلولاتها ومعانيها في الإطار المرجعي الإسلامي ، وأدوات تعاملها مع الواقع المعاصر ، وأحكامها الشرعية ، وقد راعينا الدفع بكافة القضايا المعاصرة التي تزخر بها الحياة الاقتصادية ، والتي تمثل للطرح الإسلامي إزاء الظاهرة الاقتصادية مستجدات في الشكل والمضمون معا ، أو في أحدهما فقط ، وقد رأينا كذلك عدم التعرض لبعض القضايا الاقتصادية التي وجدت في الدولة الإسلامية الأولى في عهد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين ، وليس لها وجود في وقتنا الراهن .

كذلك سنكتفي في دراسة موضوعات الاقتصاد الإسلامي في هذا الجزء بعرض الطرح الإسلامي دون التصدي لبحث وجهات النظر غير الإسلامية [الغربية والشرقية] وذلك لأكثر من سبب :

السبب الأول : أن ثمة دراسات عديدة تصدت للاقتصاد من وجهة النظر الغربية والشرقية ، ومن ثم فلا داعي لتكرار الذي لا يضيف جديداً .

السبب الثاني : أنه لا يمكن الدفع بوجهات النظر الغربية والشرقية إزاء الظاهرة الاقتصادية مع التوجه الإسلامي إعمالاً للمنهج المقارن ، حيث لا محل لاستعمال هذا المنهج في حالتنا الدراسية ، وذلك لانتفاء عنصر التجانس بين الظاهرة الاقتصادية في كل من الطرح الإسلامي من ناحية والفكر البشري من ناحية أخرى .

ولعله من الأهمية بمكان الإشارة إلى عدم التجانس بين مفردات الظاهرة الاقتصادية في كل من الطرح الإسلامي من جهة والفكر البشري من جهة أخرى ، ويبدو عدم التجانس في الآتي :

أولاً : مصدر الفكر : فمصدر الفكر الاقتصادي الإسلامي هو الله المشرع الأوحد ، الأعم بشئون خلقه والبصير بصالحهم ، والعالم المسلم إن هو إلا باحث عن الأحكام والقوانين ، ومكتشف للعلاقات ، ومنسق للجزيئات في شكل عموميات ، ثم بعد ذلك يحاول نقل النظرية الاقتصادية إلى أنظمة واقعية ونماذج للحركة تجمع بين النظرية وتطبيقاتها .

أما مصدر الفكر الاقتصادي الموضوع فهو العقل البشري وبعض المبادئ والمسلمات والبديهيات ، والعالم الاقتصادي هو منشئ النظرية ومكونها من خلال مراقبته وملاحظته للأنظمة القائمة والتجارب العاملة .

ثانياً : المنطلق المنهجي والإطار المرجعي : الاقتصاد الإسلامي ينطلق منهجياً من عقيدة التوحيد وشرعية الإسلام ، ويمثل هذان الأصلان إطاره المرجعي اللذان يستمد منهما مضمون النظرية وقوانينها وأحكامها .

أما الاقتصاد الموضوع فينطلق من القوانين التي صاغتها دينامية الحياة الاجتماعية والأنظمة والتجارب القائمة ، ويتخذ من العقل البشري إطاره المرجعي .

ثالثاً : البيئة : الاقتصاد الإسلامي يعمل في مجتمع مسلم ، تسوده الثقافة الإسلامية المرتكزة على قاعدة الحلال والحرام والمباح والمحظور ، ومن ثم فهذا المجتمع تحكمه القيم والمثل والمبادئ الإسلامية .

أما الاقتصاد غير الإسلامي فيعمل في بيئة تختلف عن المجتمع الإسلامي ، حيث تسودها قيم أخرى تهدف إلى تحقيق المنفعة بشتى السبل والوسائل ، دون وازع أو رادع ، فالإقتصاد غير الإسلامي لا يعرف حراماً أو حلالاً ، ولا يعرف عدلاً أو ظلماً .

رابعاً : الهدف : كذلك يبدو عدم التجانس بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد غير الإسلامي فيما يتعلق بهدف كل منهما ، فالإقتصاد الإسلامي يهدف ضمن منظومة المنهاج الإسلامي إلى إقامة مجتمع إسلامي يحل الحلال ويحرم الحرام ، ويقيم شرع الله في جو من القيم والمثل والمبادئ مثل العدالة والمساواة والإخاء .

أما الاقتصاد غير الإسلامي فيرمي إلى تحقيق المنفعة بغض النظر عن وسيلة التحقيق ، والمنفعة تقود إلى الثراء المادي والتقدم الاقتصادي الظاهري الذي هو غاية تلك المجتمعات ومثلها الأعلى .

إن محاولات الكشف عن جزئيات ومفردات الظاهرة الاقتصادية الإسلامية في هذا الجزء ستتم من خلال الرجوع إلى المصادر الأساسية والمنابع الأصيلة للإسلام ، والمتمثلة في القرآن الكريم وسنة الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم وبعض الممارسات والآراء لأعلام الفكر الإسلامي .

ويأتي هذا الجزء الذي يعرض لأهم موضوعات الاقتصاد الإسلامي أو النظرية الاقتصادية الإسلامية في أحد عشر باباً ، بالإضافة إلى فصل تمهيدي ، وذلك على النحو التالي :

فصل تمهيدي : توطئة .

الباب الأول : المشكلة الاقتصادية [تحقيق الوسطية] .

الباب الثاني : الإنتاج .

الباب الثالث : الطلب .

الباب الرابع : العرض .

الباب الخامس : الأسعار .

الباب السادس : التوزيع .

الباب السابع : النقود والبنوك .

الباب الثامن : الادخار والاستثمار .

الباب التاسع : الملكية الخاصة [القطاع الخاص] .

الباب العاشر : ملكية الدولة والملكية العامة [القطاع العام] .

الباب الحادي عشر : دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي .

فصل تمهيدي

توطئة

في هذا الفصل التمهيدي نناقش جملة من القضايا التي تعتبر بمثابة تعاريف للمسائل الأساسية في الاقتصاد الإسلامي ، ومن ثم فهذا الفصل يمثل مدخلا ضروريا للتصدي لموضوعات الاقتصاد الإسلامي والكشف عنها والتقاطها من المصادر الأساسية للشريعة الإسلامية .

وتحديد معاني ومدلولات هذه المدركات بمثابة تحديد للإطار العام الذي تتم بداخله هذه الدراسة ، والمدركات موضع التحليل بهذا الفصل هي موضوعات معاصرة ، ترتبط جميعها بالموضوع الأساس وهو الاقتصاد ، وهذه المدركات مدلولاتها في الاقتصادات غير الإسلامية ومجتمعاتها ، ومهمة التحليل في هذا الفصل محاولة التوصل إلى معاني ومدلولات هذه المدركات في الطرح والإسهام الإسلامي .

ويأتي هذا الفصل في سبعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : الاقتصاد .

المبحث الثاني : النظام الاقتصادي .

المبحث الثالث : المذهب الاقتصادي .

المبحث الرابع : الظاهرة الاقتصادية .

المبحث الخامس : النظرية الاقتصادية .

المبحث السادس : الاقتصاد الإسلامي .

المبحث السابع : الاقتصاد الإسلامي جزء من المنهاج الإسلامي .

المبحث الأول

الاقتصاد

نتصدى في هذا الموضع لدراسة وتحليل الاقتصاد ، ليس بوصفه علماً ، ولكن بوصفه نشاطاً إنسانياً وعنصراً من عناصر الوجود الإنساني ، وعلى ذلك فالاقتصاد نشاط وسلوك تمارسه وتسلكه فواعل عدة ، ويختلف مدلول الاقتصاد وفقاً لكل فاعل ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الآتي :

أولاً : ماهية الاقتصاد :

الاقتصاد نشاط أو سلوك إنساني ذو طبيعة مادية ، يتعلق بماديات الحياة ، ويتحدد هدفه بناء على طبيعة القائم به .

من هذا التعريف يمكن التوصل إلى العناصر التالية :

❖ الاقتصاد عبارة عن نشاط أو سلوك إنساني ، فهو إذن فعل يصنع وجهد يبذل ، وهذا الفعل أو الجهد ، قد يكون :

- اختيار بين بدائل .

- موازنة بين حاجات ورغبات ، وبين موارد متاحة .

- تفسير نشاطات وظواهر .

- إنتاج ثروة وتحقيق غنى .

- اكتشاف قوانين تنظيم الثروة وتوزيعها .

- الحصول على الدخل واستعماله .

- تحقيق الحياة الطيبة .

- حل المشاكل الاقتصادية .

- دراسة الجانب الاقتصادي للسلوك الإنساني .

- نشاطات التبادل بين الأفراد .

- استعمال الوسائل النادرة في إنتاج السلع وتوزيعها .

وكل ما سبق من أفعال وسلوكات هي بمثابة جهود إنسانية تكون قاعدة للنشاط الاقتصادي .

❖ الطبيعة المادية للنشاط :

لعل أهم مميزات النشاط الإنساني سابق الذكر هو كونه نشاطاً مادياً ، ووصف النشاط أو السلوك في ذاته بأنه مادي ينفي عنه صفة المعنوية ، ويدمغه بطابع السلوك الظاهر السافر .

❖ النشاط الإنساني يتعلق بماديات الحياة :

ومعنى ذلك أنه يتعامل مع موجودات الكون ومفردات الطبيعة من إنسان وحيوان ونبات وأرض ومياه ومعادن وثروات وخلافه ، ومفاد ما تقدم أن ذلك النشاط لا يتعامل مع الغيبيات أو القضايا ذات الطابع غير المادي .

❖ يتحدد هدف النشاط بناء على طبيعة القائم به :

فالنشاط الإنساني المادي في تعامله وتعاطيه مع ماديات الكون يصدر عن نفس بشرية - كما سبق الإيضاح - وهذه الذات البشرية قد تكون فرداً يمثل اللبنة الأولى والوحدة

الأساسية في المجتمع البشرى عندما يتعامل مع أقرانه داخل ذلك المجتمع وقد تكون فرداً ولكنه باحث عالم يبحث في الظاهرة الاقتصادية ، وقد تكون تلك النفس البشرية في صيغة الجمع ، وتتشكل في شكل مؤسسة أو مشروع أو تتمثل في نظام سياسي يقود الدولة ويحقق أهدافها ، وتوضح ذلك فيما يلي :

- فهدف الفرد من السلوك المادي قد يكون الاختيار بين البدائل المطروحة أمامه ، وقد يكون الموازنة بين رغباته وحاجاته والموارد المتاحة لإشباع تلك الرغبات والحاجات ، وقد يتمثل الهدف في الحصول على الدخل وإنفاقه ، وقد يكون الهدف تبادل المصالح .

- أما هدف الباحث العالم فقد يكون تفسير النشاطات والظواهر الاقتصادية ، أو اكتشاف القوانين التي تحكم تلك الظواهر ، أو حل المشاكل الاقتصادية ، أو دراسة الجانب الاقتصادي للسلوك الإنساني ، أو دراسة الحياة المادية للإنسان .

- أما هدف الدولة التي يمثلها ويقودها النظام السياسي ، فقد يكون الاختيار بين البدائل لتحقيق أكبر قدر من إشباع الحاجات ، وقد يكون إنتاج الثروة وتحقيق الحياة الطيبة للمجتمع ، وقد يكون حل المشاكل الاقتصادية ، وقد يكون استعمال الوسائل النادرة لإنتاج السلع وتوزيعها .

ثانياً : الارتباط التاريخي بين الاقتصاد والوجود الإنساني :

الاقتصاد بوصفه سلوكاً إنسانياً قديماً قدم الوجود الإنساني ، نشأ مع نشأة الإنسان ، وتطور مع تطور حياته وارتقائها ، ويهمننا الاقتصاد كسلوك ونشاط بالدرجة الأولى ، ولا يهمننا الاقتصاد كعلم ، فقد ألحقت صفة العلمية بذلك النوع من النشاط الإنساني مع البدايات الأولى لعصر النهضة في أوروبا ، التي وافقت منتصف القرن الثامن عشر مع ظهور

أنماط وطرائق وعلاقات جديدة للإنتاج ، ويمكن التطرق إلى ذلك التطور سريعاً من خلال الآتي :

❖ العصور البدائية الأولى [ما قبل ظهور الأشكال الأولية للدولة] :

في هذه العصور عاش الإنسان البدائي الأول ينتمي إلى أسرته الصغيرة ، ويبذل قصارى جهده من أجل توفير متطلباته المتواضعة وتلبية احتياجاته البسيطة التي لا تتجاوز ما يسد رمقه ويحفظ له حياته ومن يعول ، وهذا السلوك أو النشاط البسيط بالرغم من مرور الزمن وتعدد الحياة ، إلا أن المتأمل في كنهه وحقيقته ، يجده لم يتغير كثيراً في وقتنا الراهن ، فالإنسان المعاصر له نفس احتياجات الإنسان الأول ، وما زاد على هذه الاحتياجات هو ما قابل تغير أنماط الحياة وتعدد طرائقها وأشكالها ، وهو ما أدى إلى اختلاف أساليب ووسائل الحصول على المتطلبات وتلبية الاحتياجات ، أما المتطلبات والاحتياجات ذاتها فستظل كذلك إلى أبد الأبدين .

ولم يكن يوجد على ظهر البسيطة إلا ذلك الإنسان الأول بسلوكه البسيط المتواضع ، وما كان ذلك السلوك إلا ليمثل المدلول البسيط والمبدئي للاقتصاد في شكله المجرد القريب من الذهن والإدراك .

❖ عصور التنظيمات الاجتماعية الأولية :

تلى العصور البدائية الأولى عصور التنظيمات الاجتماعية الأولية مثل العشيرة والقبيلة والقرية والمدينة وفي هذه المرحلة الأكثر تطوراً من مرحلة البدائية الأولى ، لم يكن الفرد بمفرده في الحياة ، بل بدأت تظهر الأشكال الأولية للسلطة المسيطرة التي تملك أدوات القهر والإجبار المادي والمعنوي ، ومن ثم بدأ السلوك أو النشاط الذي يبذله الفرد من أجل تلبية حاجاته وتحقيق مطالبه ، يتعد شيئاً فشيئاً ، ويفقد بساطته وسلاسته . حيث

بدأت السلطة المسيطرة صاحبة القوة والنفوذ تتدخل بشكل أو بآخر لتنظيم سلوك الفرد وضبطه وتوجيهه التوجه الذي يحقق مصالح القوة المسيطرة وينال رضاها .

وفي مرحلة أكثر تطوراً باتت القوة المسيطرة مسئولة بدرجة معينة عن تلبية احتياجات الفرد وتحقيق متطلباته ، وهنا أصبحنا أمام سلوكين ، يمثل كلاً منهما شكلاً من أشكال الاقتصاد :

– السلوك الأول : سلوك الفرد لتحقيق متطلباته وتلبية احتياجاته ، وعلاقاته مع أقرانه داخل الجماعة التي يعيش في كنفها وينتمي إليها .

– السلوك الثاني : هو سلوك القوة المسيطرة التي غدت معنية بضبط السلوك والنشاط الرامي إلى تحقيق رغبات الأفراد ، وكذلك العلاقات فيما بينهم .

❖ العصور الحديثة :

في العصور الحديثة تعددت الأطراف الفاعلة في المجتمع ، والتي تصدر عنها سلوكيات وتقوم بنشاطات هي في المعتاد القاعدة أو الأساس لما يمكن أن يسمى بالاقتصاد أو بالنشاط الاقتصادي :

– فهناك الفرد وعلاقاته بأقرانه وبكافة العناصر والمفردات الفاعلة في المجتمع ، فهو يسلك سلوكاً اقتصادياً عندما يعمل من أجل إشباع رغباته وتلبية متطلباته عبر دائرة واسعة ومعقدة من العلاقات مع عناصر عديدة داخل المجتمع الذي يعيش فيه ويتفاعل مع متغيراته ومستجداته .

– وهناك الدولة بكيانها المعنوي ، والنظام السياسي كأداة لتحقيق أهداف الدولة ، والحكومة كآلية مسئولة بشكل مباشر عن تحقيق أهداف الدولة وتيسير شئون المجتمع ،

وهذه الكيانات الثلاثة وما يتبعها من أجهزة ومؤسسات تسلك هي الأخرى سلوكيات اقتصادية ، وتمارس نشاطات مادية من خلال مسؤولياتها المتعددة داخل المجتمع ، فهي التي تتولى التخطيط والتنفيذ والرقابة من أجل تحقيق الهدف الأسمى والنهائي للمجتمع وهو إشباع حاجات أفرادهِ .

– ثم هناك المنشأة أو المشروع كفاعل وسيط يرمي إلى تحقيق أهداف مكوّنيه وأربابه الذين هم في الأخير أفراد داخل المجتمع ، وتمثل سلوكيات ونشاطات المنشأة أو المشروع نشاطات اقتصادية من الطراز الأول .

– كذلك هناك الباحث الذي يهتم أساساً بالكشف عن القوانين التي تحكم السلوكيات والنشاطات والظواهر الاقتصادية ، وهذا الباحث هو أيضاً فاعل في الحياة الاقتصادية في المجتمع ، وبالرغم من أن وجوده ودوره قد برزا مؤخراً ، إلا أنهما ليسا دائماً هما الوجود الفعال والدور المهم ، فهو يحاول أن يجعل من التكرار قانوناً ميكانيكياً ، ويجعل من المقدمات المتجانسة عللاً ومسببات لنتائج حتمية الحدوث .

هكذا بدأ الاقتصاد بسيطاً متوائماً مع بساطة الحياة وسلاسة الطبيعة ، ثم انتهى به الحال معقداً متكيفاً مع تعقيد الحياة وتشابكها وتضارب المصالح وتعارضها .

ثالثاً : صلة الاقتصاد بعناصر الوجود الإنساني الأخرى :

وجود الإنسان على ظهر الأرض وفي هذا الكون الذي لا يعلم حدوده إلا الله ، يمثل كلية متكاملة الأجزاء مترابطة الأبعاد ، وكل جزء من هذه الأجزاء يمثل جانباً وعنصراً من جوانب وعناصر الوجود الإنساني في عمومهِ وشموليته ، وينبغي منذ البداية التفرقة بين مدركين : الأول : مدرك عناصر الوجود الإنساني ، الثاني : أشكال النشاط الإنساني ، فعناصر الوجود الإنساني تشمل مسببات وعلل ذلك الوجود ومقومات الحفاظ عليه ،

وتطويره من عناصر وموجودات مادية مثل عناصر الطبيعة والكون ، أما أشكال النشاط الإنساني فهي تشمل كافة سلوكيات الإنسان الرامية إلى حفظ وجوده وكيانه ، وتتعدد تلك السلوكيات والنشاطات بتعدد حاجات الإنسان ومتطلباته وللاقتصاد علاقة قوية بشقي كلية الوجود البشري : العناصر والنشاط ويمكن استيضاح ذلك الارتباط وتلك العلاقة من خلال الآتي :

❖ الاقتصاد وعناصر الوجود الإنساني [الطبيعة والكون] :

عناصر الوجود الإنساني في الطبيعة والكون هي المادة الأولية والبيئة التي يعمل بها ويتفاعل معها الاقتصاد ، فهي ماديات الحياة التي يتم تطويعها وتخليقها وتكييفها من أجل تحقيق متطلبات الإنسان وتلبية رغباته ، فالطبيعة هي مصدر الثروة ومحل العمل والإنتاج ، وكلما أساء الإنسان إلى الطبيعة وأفسد معطيات الله في الكون ، وخرج على نواميس الحياة ، شحت العناصر الطبيعية ، وضنت الطبيعة بعطائها جزاءً وفاقاً ، والعكس بالعكس ، فإذا أحسن الإنسان استغلال معطيات الله في الكون ، وتآلف مع نواميس الحياة ، واحترم قوانين المخلوقات ، وقدر أسرار الموجودات ، لكان جديراً بإحسان الله إليه وزيادة .

❖ الاقتصاد وأشكال النشاط الإنساني :

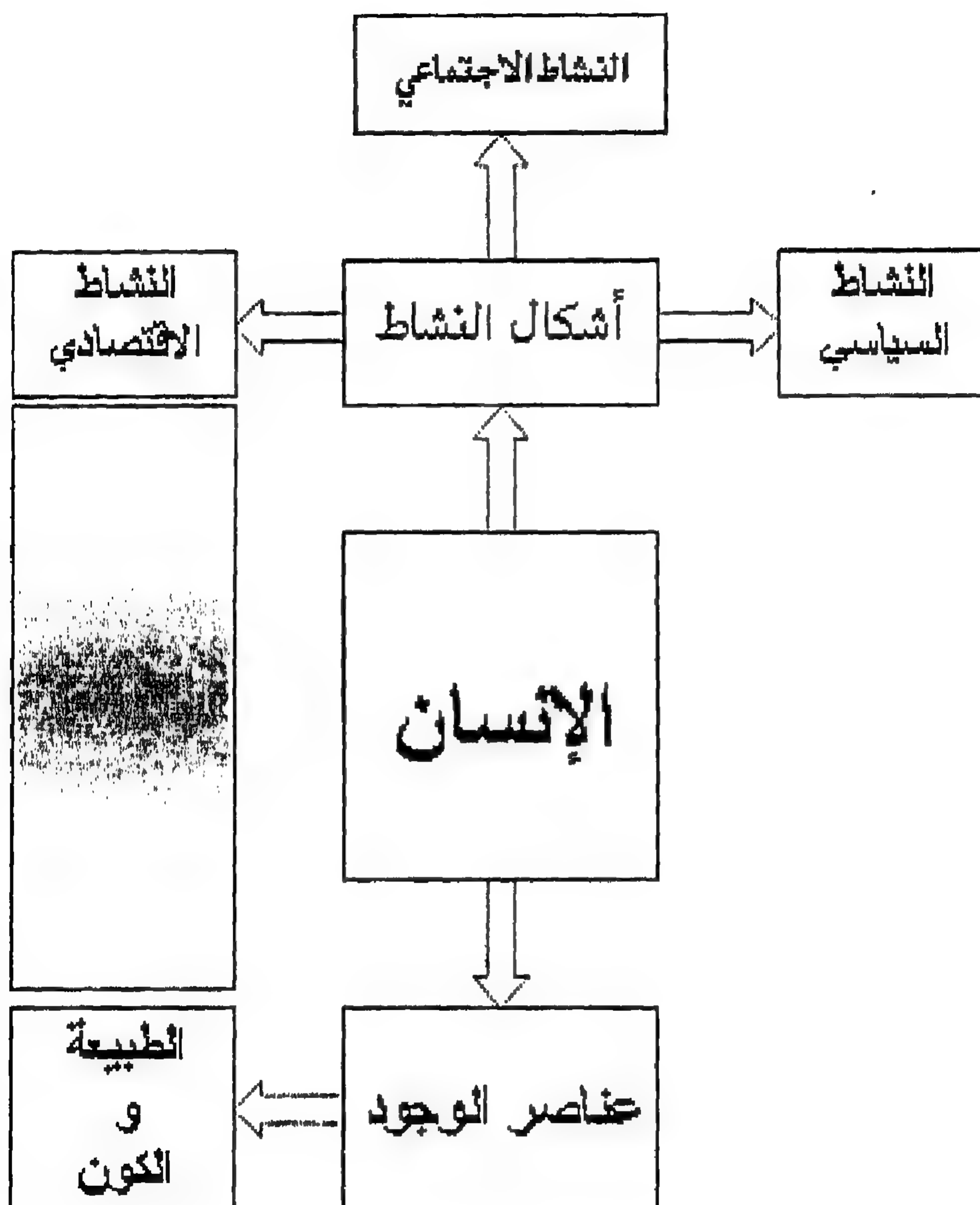
للإنسان نشاطات عديدة وسلوكيات كثيرة لا بد له من القيام بها ، لحفظ كيانه واستمرار وجوده وتتوزع هذه النشاطات على النحو التالي :

- في قمة النشاطات الإنسانية ، يأتي النشاط السياسي الذي يتمثل في التخطيط لتسيير شؤون الإنسان وتصريف أموره وتحقيق رغباته وتلبية احتياجاته ، ويتربع على هذه القمة النظام السياسي الذي يتولى مهمة إبراز ذلك النشاط .

- ثم يأتي بعد ذلك النشاط الإنساني الهادف إلى الإشباع الفعلي للحاجات والتحقيق الواقعي للمتطلبات ، وهو النشاط الاقتصادي المادي .

- ثم يأتي بعد ذلك النشاط الإنساني الهادف إلى التأقلم مع الآخرين والتكيف معهم ، وتكوين مجتمع يكون بمثابة البيئة التي يحقق الجميع فيها أهدافهم وهذا هو النشاط الاجتماعي ، والشكل البياني التالي يوضح ذلك .

شكل بياني رقم (١) يوضح العلاقة بين الاقتصاد وكلية الوجود الإنساني في شقيها
" العناصر والنشاط "



المبحث الثاني

النظام الاقتصادي

بعد أن اقتربنا ولو قليلاً من مدرك الاقتصاد ، ذلك النشاط الإنساني الرامي في النهاية إلى بقاء الإنسان وحفظ حياته ، ننتقل إلى مسألة أخرى ترتبط عضويًا بذلك النشاط ، وهي تتبلور في التخطيط والترتيب العملي الذي يتم من خلالهما ممارسات ووقائع ذلك النشاط ، ويعرف ذلك بالنظام الاقتصادي ، ويمكن زيادة الإيضاح من خلال ما يلي :

أولاً : تعريف النظام الاقتصادي :

سبق لنا في موضع آخر تعريف النظام بأنه مجموعة أجزاء (أبعاد) بينها علاقات متبادلة تعمل معاً من أجل تحقيق هدف معين ، مما يجعلها في النهاية تبدو كلاً واحداً ، وعليه فالنظام الاقتصادي حسب الفكر الموضوع هو مجموعة من المؤسسات والأجهزة بينها علاقات متبادلة تعمل معاً من أجل تحقيق هدف محدد فيما يتعلق بالعلاقات والارتباطات الاقتصادية ، وتبدو هذه المؤسسات والأجهزة كما لو كانت كلاً واحداً .

وهذا التعريف يحوي العناصر والمفردات التالية :

❖ مؤسسات النظام وأجهزته :

وهذه المؤسسات والأجهزة عبارة عن الفاعل الأساسي في النظام والمساند له في أداء مهامه وتحقيق أهدافه .

❖ العلاقات بين مؤسسات النظام وأجهزته :

هذه العلاقات بين مؤسسات وأجهزة النظام هي التي تحفظ التوازن الذاتي أو الداخلي للنظام ، وتحفظ بقاءه واستمراره وتمكنه من التماسك .

❖ للنظام هدف محدد :

للنظام الاقتصادي هدف محدد ، يسعى إلى إحرازه ، وهو في الأغلب الأعم العمل على إشباع حاجات ورغبات أفراد المجتمع من خلال ما أتيح من مقدرات و إمكانات مادية وبشرية .

ثانياً : عناصر النظام :

يتكون النظام الاقتصادي شأنه في ذلك شأن أي نظام آخر من ثلاثة مكونات أو عناصر ، نشير إليها فيما يلي :

❖ العنصر الأول : نواة النظام :

وهي مخ النظام وعقله المدبر ، وهي الأجهزة التي تتولى عملية التعامل والتعاطي مع القضايا والمسائل الاقتصادية ، وتحيلها بعد دراستها وتحليلها إلى سياسات وقرارات .

❖ العنصر الثاني : آليات حفظ التوازن :

وهي بمثابة الجهاز العصبي للنظام الذي ينظم العلاقة بين مكوناته ، وكذا بينه وبين البيئات المحيطة به سواء أكانت البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية .

❖ العنصر الثالث : الهامش :

يمثل الهامش بالنسبة للنظام خط التماس مع البيئة ، سواء الداخلية أو الخارجية ، وينقل هذا الهامش للنظام المؤثرات والمتغيرات الخارجية ، ليتمكن من التعامل معها وحسم أمرها .

ثالثاً : كيف يعمل النظام ؟ :

يمارس النظام الاقتصادي مهامه من خلال ثلاث عمليات متتالية ومترابطة نتناولها في الآتي :

❖ عملية الاستقطاب :

وفي هذه العملية يتمكن النظام بوسائله الخاصة من تجميع القضايا والمسائل الاقتصادية التي تحتاج إلى حلول ومعالجات ، وقد يقوم النظام بجمع هذه القضايا من خلال جهوده الذاتية ووسائله الخاصة ، وقد تسلك هذه القضايا طريقها إلى النظام عبر قنوات خاصة تعد خصيصاً للقيام بهذه المهمة .

❖ عملية الدراسة :

وفي هذه العملية يتم دراسة القضايا المطروحة وتحليلها واستعراض البدائل واختيار أنسبها ، وصياغتها في شكل سياسات وبرامج قابلة للنفاذ .

❖ عمليات التنفيذ والمتابعة :

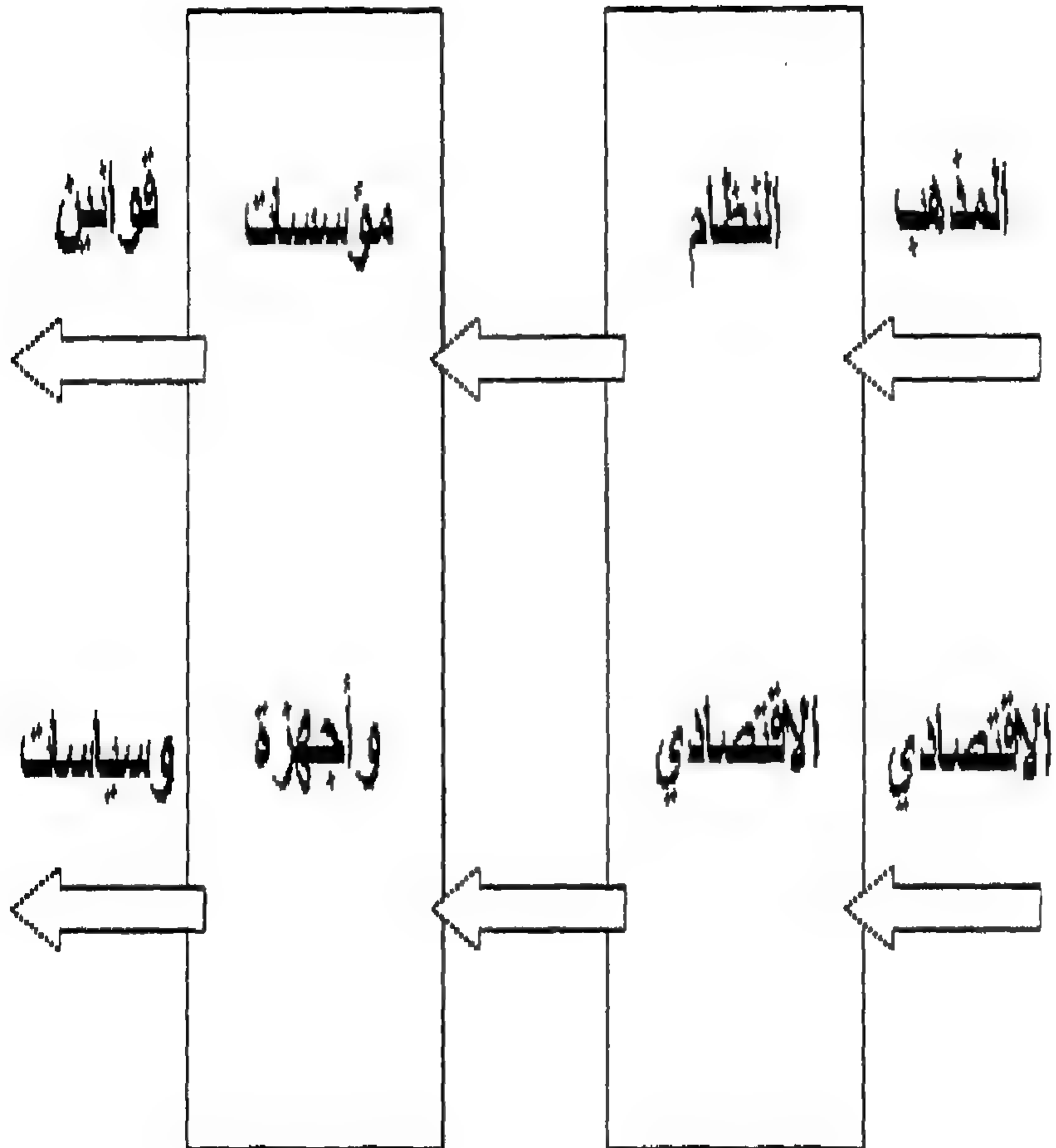
يتولى النظام تنفيذ السياسات التي توصل إليها في مرحلة الدراسة ، ثم يواصل متابعة تنفيذ تلك السياسات ، لضمان سلامة التنفيذ وتقييم النتائج .

رابعاً : شكل أو هوية النظام الاقتصادي :

يتحدد شكل النظام الاقتصادي ، وتتعين هويته من خلال ما يعرف بالمذهب الاقتصادي ، والمذهب الاقتصادي هو طريقة وأسلوب التعامل مع الظاهرة الاقتصادية ، وعليه فالعلاقة جد قوية بين المذهب الاقتصادي والنظام الاقتصادي ، ولعل الشكل البياني التالي يوضح هذه العلاقة .

شكل بياني رقم (٢)

يوضح العلاقة بين المذهب الاقتصادي والنظام الاقتصادي



وتتضح العلاقة بين النظام الاقتصادي والمذهب الاقتصادي من خلال النقاط التالية :

❖ المذهب الاقتصادي في المعتاد يرتبط بأيدلوجية عامة وشاملة تقدم تصوراً متكاملًا لكافة جوانب الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية .. الخ .

❖ يقوم النظام الاقتصادي بإعداد المؤسسات والأجهزة المنوط بها تحقيق أهدافه والقيام بمهامه بما يتواءم مع توجهات وقيم ومبادئ المذهب الاقتصادي .

❖ تصدر القوانين والسياسات عن النظام الاقتصادي متوخية الإطار النظري الذي حدده المذهب والقيم والمبادئ التي يتبناها ويدعو إليها .

وانطلاقاً من العلاقة بين المذهب الاقتصادي والنظام الاقتصادي يوجد على مستوي العالم المعاصر ثلاثة مذاهب اقتصادية ، من إنشاء الفكر البشري الموضوع ، ويتبعها بالتالي قيام ثلاثة أنظمة اقتصادية وجدت وترسخت منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وكانت هذه النظم الاقتصادية الثلاث هي : النظام الرأسمالي [الحر] ، النظام الاشتراكي [الموجه] ، النظام المختلط [الحرية الاقتصادية المقيدة] .

وفي مرحلة تالية بزغ المذهب الإسلامي بمجهود كوكبة من المفكرين والعلماء المسلمين ، وهو لا يزال في طور التكوين ، وقد كللت تلك الجهود المشكورة بتراكم قيم من المعارف والأدبيات في مجال الاقتصاد الإسلامي ولكن هذه الجهود ستظل تفتقر إلى النظام الاقتصادي الذي ينقل النظرية الاقتصادية التي يتبناها المذهب الاقتصادي الإسلامي إلى واقع ملموس في شكل نظام اقتصادي إسلامي .

خامساً : مهام النظام الاقتصادي :

للنظام الاقتصادي مهام محددة ، لا تختلف في المعتاد من نظام لآخر وتتمثل تلك المهام في الآتي :

❖ تحقيق الرغبات وإشباع الحاجات :

أول وأهم مهام النظام الاقتصادي ، والتي وجد أساساً من أجلها ، هي مهمة تحقيق مطالب أفراد المجتمع ، وهي المطالب الأساسية التي استقرت عليها الأعراف ، وتعارف عليها البشر منذ القدم ، وهي التي تحفظ للإنسان حياته ، وتبقي على وجوده ، وتتفاوت هذه المطالب والحاجات من مجتمع لآخر ، ومن نظام اقتصادي لآخر ، تبعاً لما توافر لدى المجتمع من مصادر ثروة ومقدرات قوة .

❖ مساندة النظام السياسي :

كذلك من مهام النظام الاقتصادي مساندة النظام السياسي ، وتتداخل مهام ووظائف وأهداف كل من النظامين السياسي والاقتصادي إلى حد بعيد ، وفي نهاية المطاف قد تتطابق وتتوحد في مهمة أساسية وهدف وحيد ، وهو تحقيق استقرار المجتمع والوصول إلى حالة من الرضاء العام .

سادساً : علاقة النظام الاقتصادي ببيئته :

يرتبط النظام الاقتصادي ببيئته بعلاقة عضوية قوية ، هي عادة علاقة تبادلية ، أي علاقة تأثير وتأثر ، ويتضح ذلك مما يأتي :

❖ علاقة النظام الاقتصادي ببيئته الداخلية :

البيئة الداخلية هي المجتمع ، ويرتبط النظام الاقتصادي بالمجتمع ارتباطاً قوياً عبر علاقة تبادلية ، فالنظام الاقتصادي يدفع بسياساته وخطته الاقتصادية وبرامجه الإنمائية إلى المجتمع الذي يستفيد منها ويجني ثمارها ، إن سلباً وإن إيجاباً ، ثم يقوم المجتمع بدوره بتزويد وإمداد النظام الاقتصادي بمردودات ونتائج السياسات والخطط سابقة الذكر

، إضافة إلى ما يستجد من قضايا وإشكاليات ، ومن ثم يصبح التأثير متبادلاً بين البيئة الداخلية [المجتمع] والنظام الاقتصادي .

❖ علاقة النظام الاقتصادي ببيئته الخارجية :

البيئة الخارجية هي العالم الخارجي ، ويرتبط النظام الاقتصادي كذلك بالعالم الخارجي ، حيث يتأثر النظام الاقتصادي في عالم اليوم تأثيراً بالغاً بتفاعلات النظام الاقتصادي العالمي وتطوراته المتلاحقة ، وليس في مقدور أي نظام اقتصادي أن يؤثر بسهولة في النظام الاقتصادي العالمي ، اللهم إلا النظم الاقتصادية العملاقة مثل النظام الاقتصادي الأمريكي بشكل قوي ، أو النظام الياباني بشكل نسبي .

سابعاً : تطور النظام الاقتصادي :

يقصد بتطور النظام الاقتصادي انتقاله من طور إلى آخر باتجاه الارتقاء أو باتجاه النكوص والانتكاس ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الآتي :

❖ تطور النظام الاقتصادي :

كل نظام اقتصادي قابل للتطور إذا سمح بذلك القائمون عليه والمصرفون لشئونه ، والتطور قد يكون في مؤسسات وأجهزة النظام ، وقد يكون في طريقة وأسلوب عمله ، وقد يكون في مفاهيمه وتوجهاته ، وقد يكون في التطور في علاقاته بالأنظمة الفرعية العاملة داخل المجتمع مثل النظام السياسي ، أو في علاقته بالبيئة الداخلية كما سبق الإيضاح .

❖ تغير أو تبدل النظام الاقتصادي :

كذلك قد يتغير النظام الاقتصادي وقد يتبدل ، وهذا التغير أو التبدل يأخذ أحد شكلين :

– الشكل الأول : تغير جزئي تدريجي .

– الشكل الثاني : تغير جذري سريع [طفري] .

ومعلوم أن تغير النظام الاقتصادي يرجع إلى تغير المذهب الاقتصادي أو تعديله ، وعادة ما يكون تعديل المذهب مقدمة لتغييره .

أخيراً تجدر الإشارة إلى أننا بالرغم من تناولنا لدرك النظام الاقتصادي ، إلا أنه في الفكر والعمل الإسلامي يعد النظام الاقتصادي جزءاً من المنهاج الإسلامي ، وما قدمناه ليس إلا لتسهيل عملية التحليل والدرس ، وسوف نوضح ذلك تفصيلاً في المبحثين السادس والسابع من هذا الفصل .

المبحث الثالث

المذهب الاقتصادي

نتناول في هذا المبحث مسألة مهمة تحسم كثيراً من الأمور التي تحيط بمفهوم الاقتصاد الإسلامي ، وتثير حوله حالة من الغموض وعدم الوضوح وتتحدد هذه المسألة في المذهب الاقتصادي ، ويمكن شرح وتفصيل المذهب الاقتصادي من خلال الآتي :

أولاً : تعريف المذهب الاقتصادي :

المذهب الاقتصادي هو " الطريقة التي يفضل المجتمع إتباعها في حياته الاقتصادية وحل مشاكله العملية " ^١ ، وهذا التعريف يتصل اتصالاً مباشراً بالأيديولوجية في شمولها وعموميتها ، ويمكن تحليل هذا التعريف الخاص بالمذهب الاقتصادي إلى عناصره الأساسية التالية :

❖ المذهب عبارة عن طريقة أو أسلوب للحياة الاقتصادية ، يتم من خلالها التعامل مع مفردات الحياة الاقتصادية بكل دقائقها .

❖ المذهب الاقتصادي لا يفرض على المجتمع ، ولا يعد قانوناً ميكانيكياً ، ولكنه عبارة عن طروحات يختارها المجتمع بملء إرادته ، ويرى فيها طريقة للحياة .

❖ المذهب الاقتصادي يحمل حلولاً لمشاكل المجتمع الاقتصادية وتصورات متكاملة للتعامل مع الظاهرة الاقتصادية .

^١ . محمد باقر الصدر ، اقتصادنا (بيروت ، دار التعارف للمطبوعات ، ١٩٨١) ص ٣٧٧ .

❖ المذهب الاقتصادي عادة ما يكون جزءاً أو شقاً من أيديولوجية متكاملة تحمل تصوراً كلياً للحياة عموماً ، وتحمل بالتالي أدوات وآليات وضع عناصر ذلك التصور موضع التطبيق .

❖ المذهب الاقتصادي يتصل اتصالاً وثيقاً بنسق من القيم والمبادئ والمثل الروحية والخلقية ، ويهدف المذهب دائماً إلى تطبيق ذلك النسق القيمي من خلال فرض تصوراته .

ثانياً : وظائف المذهب الاقتصادي :

يقوم المذهب الاقتصادي بأداء مهمتين أووظيفتين في الحياة الاقتصادية داخل المجتمع ، وتتمثل هاتان المهمتان أو الوظيفتان في الآتي :

❖ الوظيفة الأولى :

وضع حلول للمشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها المجتمع ، وذلك من خلال ما لديه من رصيد فكري وتراكم نظري يتعلق بمفردات ودقائق الحياة الاقتصادية ، كما يتعلق بعمومياتها وكلياتها ، ويستمد المذهب الاقتصادي رصيده الفكري من إطاره المرجعي وأصوله المنهجية ، التي تعرف في الفكر البشري الموضوع بالأيديولوجية ، وتعرف في تراثنا الإسلامي بالشريعة الإسلامية التي هي أساساً القرآن والسنة .

❖ الوظيفة الثانية :

تحديد الإطار العام لحركة التفاعلات الاقتصادية داخل المجتمع ، فالمذهب الاقتصادي يقدم النسق القيمي الروحي والخلقي الذي لا ينبغي لحركة التفاعلات الاقتصادية أن تتجاوزه ، بل ينبغي أن تتفق معه وتعمل في إطاره ووفقاً له .

ثالثاً : تعريف علم الاقتصاد :

ثم ننتقل إلى تعريف علم الاقتصاد الذي يخلط الكثيرون بينه وبين المذهب الاقتصادي ، فعلم الاقتصاد " يشمل كل نظرية تفسر واقعاً من الحياة الاقتصادية بصورة منفصلة عن فكرة مسبقة أو مثل أعلي " ، فعلم الاقتصاد إذن " يفسر الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها ويربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل العامة التي تتحكم فيها ^١ ومن هذا التعريف يمكن استخلاص العناصر الآتية :

❖ علم الاقتصاد يفسر واقعاً من الحياة الاقتصادية ، فهو يبحث في واقع قائم وكيان عامل ، وهو يدرس التجارب القائمة .

❖ كذلك علم الاقتصاد ليس لديه فكرة مسبقة عن الظاهرة الاقتصادية ، ولم يبن رأياً أو يحدد فكراً بخصوصها ، بل هو يبدأ عملية البحث على أرض الواقع بشكل مباشر .

❖ أيضاً علم الاقتصاد لا ينطلق من مثل أعلي أو تفكير رغبي يريد تطبيقه ويتحيز له ، بل هو ينطلق إلى الظاهرة بشكل تلقائي ومباشر .

رابعاً : العلاقة بين المذهب الاقتصادي وعلم الاقتصاد :

بعد أن حددنا مفهوم ومدلول كل من المذهب الاقتصادي وعلم الاقتصاد ، قد يكون من المجدي محاولة تلمس العلاقة بين المدركين ، لتزداد الأمور وضوحاً وجلالة ، ولعل العناصر التالية توضح تلك العلاقة :

^١ . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

❖ فالمذهب الاقتصادي يضع الطريقة والتصور لما ينبغي أن تكون عليه الحياة الاقتصادية وظواهرها المختلفة ، أما علم الاقتصاد فهو يفسر ويشرح أحداث الحياة الاقتصادية وقوانينها وتفاعلاتها المختلفة .

❖ المذهب الاقتصادي ينطلق من فكرة مسبقة ومثل أعلى يستهدف تطبيقهما في الحياة الاقتصادية ، وعلم الاقتصاد يستهدف تفسير الواقع والكشف عن علاقات السببية بين الظواهر الاقتصادية وقوانين عملها ، دون مثل أعلى أو فكرة مسبقة .

❖ وظيفة المذهب الاقتصادي وضع الحلول للمشاكل الاقتصادية ، وإيضاح ما ينبغي أن يكون وفق أنساق قيمية وخلقية معينة ، أما علم الاقتصاد فوظيفته اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر .

❖ قوانين علم الاقتصاد ذات طبيعة نسبية تختلف من مذهب اقتصادي إلى آخر ، فالقوانين الاقتصادية تكون علمية ضمن إطار مذهب اقتصادي معين ولا تكون علمية وصحيحة ضمن إطار مذهب اقتصادي آخر ، إضافة إلى ما تقدم فعلم الاقتصاد لا بد أن يوجد ويعمل ضمن مذهب اقتصادي يمثل بالنسبة له الإطار العام .

خامساً : علاقة المذهب الاقتصادي بقوانين وتشريعات الحياة الاقتصادية :

ننطلق كذلك في هذه الجزئية إلى مناقشة علاقة أخرى ، هي علاقة المذهب الاقتصادي بقوانين وتشريعات الحياة الاقتصادية ، وهذه العلاقة تبدو ذات أهمية في تكثيف الضوء على الاشتباك والتداخل القائم بين المذهب الاقتصادي والقوانين والتشريعات المنظمة للعلاقات والتعاملات الاقتصادية مثل القانون المدني ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الآتي :

❖ المذهب الاقتصادي يقدم الإطار العام والبنية الأساسية :

لقد أدت قوة العلاقة بين المذهب الاقتصادي والقانون المنظم للمعاملات والعلاقات الاقتصادية داخل المجتمع إلى الخلط أو المزج بين المذهب والقانون ، وتوضح العلاقة بين المدركين عندما ينظر إلى المذهب على أنه الإطار العام والبنية الأساسية التي ينبت فيهما ويتفاعل معهما القانون ، فالقانون يتأثر إلى حد كبير حال صياغته بأصول وقواعد المذهب الاقتصادي ، كما أنه بعد صياغته وإعداده للعمل يتعامل مع بيئة اجتماعية متألفة مع المذهب الاقتصادي ، ومن ثم أصبح القانون انعكاساً صريحاً وواقعياً للمذهب الاقتصادي ، يتأثر به حال إعداده وصياغته ، ويعمل في جوه بعد إعماله وتفعيله .

❖ لابد من الفصل بين المذهب الاقتصادي والقانون والنظم المالية:

بالرغم مما تقدم من تلاحم وتشابك وثيق بين المذهب الاقتصادي والقانون يعكس علاقة التبعية بين القانون المدني والمذهب ، وبالرغم من أن التفصيلات التشريعية على الصعيد القانوني تنقل المضمون النظري للمذهب ، إلا أنه لابد من الفصل بين المذهب الاقتصادي من ناحية والقانون والأنظمة المالية من ناحية أخرى " فالقانون هو البناء العلوي للمذهب والطابق الفوقي الذي يعكس محتوى المذهب وخصائصه العامة " ^١.

^١ . المرجع السابق ، ص ص ٣٨٧ _ ٣٨٨ .

المبحث الرابع

الظاهرة الاقتصادية

انتهينا فيما سبق من تحديد مضامين بعض المدركات التي يعتبر تحديدها مهماً قبل البدء في بحث ودراسة موضوعات الاقتصاد الإسلامي ، وفي هذا المبحث نعرّج سريعاً على تحديد الظاهرة الاقتصادية التي هي المادة الخام التي تخلق منها كافة المفاهيم والمدركات والمسائل والقضايا ذات الصلة الاقتصادية ، ويمكن القيام بذلك التحديد من خلال الآتي :

أولاً : وسط الظاهرة وبيئتها :

الظاهرة الاقتصادية ظاهرة اجتماعية تتفاعل مع المجتمع وترتبط به وجوداً وعدماً ، فالفاعل الرئيسي فيها هو الإنسان ، الذي هو أس المجتمع وعماده كما أن هدف الظاهرة في معظم الأحيان الارتقاء بالمجتمع وحفظ كيانه .

ثانياً : موضوع الظاهرة :

أساس هذه الظاهرة وموضوعها الرئيسي هو علاقة الإنسان بماديات الحياة وموجودات الكون ، ومن هذه العلاقة اكتسبت الظاهرة صفاتها وسماتها الأساسية التي هي الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، والتوزيع العادل لنواتجها ، ومن هذا الموضوع الأساسي للظاهرة الاقتصادية تفرعت موضوعات أخرى ثانوية ، تدور جميعها حول هذا الأساس ، وترتبط به ، وأصبحت الظاهرة الاقتصادية ترتبط بكل ما يتعلق بالتعامل مع ماديات الحياة واستغلالها وتوزيع ناتجها .

ثالثاً: علاقات الظاهرة الاقتصادية:

للظاهرة الاقتصادية بمفهومها المتقدم علاقات عديدة ، فعلاقتها بالمجتمع علاقة واضحة ، فالمجتمع يمثل بيئة الظاهرة ، وعلاقتها بالإنسان كذلك ، فالإنسان هو فاعلها الأساسي ومحرك دينامياتها ، وعلاقتها بالطبيعة والكون جد قوية ، فالطبيعة والكون موضوعاتها الأساسية ، وعلاقتها بالعلم والتقنيات علاقة أساسية ، فالتطوير والإحداث فيهما مستقبل الظاهرة الاقتصادية ، والقوانين والتشريعات والأنظمة إنما شرعت وقننت لضبط السلوكات الخاصة بالتفاعلات الاقتصادية .

المبحث الخامس

النظرية الاقتصادية

مازلنا نواصل تعريف وتحديد المفاهيم والمدرجات التي تتعلق بالاقتصاد الإسلامي ،
ونتصدى في هذا المبحث لمدرج آخر من المدرجات التي ترتبط بمحور هذه الدراسة وهو
النظرية الاقتصادية ، ويمكن تحديد معالم النظرية الاقتصادية من خلال ما يلي :

أولاً : تعريف النظرية الاقتصادية :

تعرف النظرية الاقتصادية على أنها شرح وتحليل الظواهر الاقتصادية وفقاً لمذهب معين
وانطلاقاً من مثل أعلى وفكرة مسبقة ، ومن هذا التعريف نلتقط العناصر التالية :

❖ النظرية الاقتصادية تقدم شرحاً وتحليلاً للظواهر الاقتصادية ، والنظرية في ذلك تلتقي
مع العلم ، حيث إن كلاهما يقوم بنفس المهمة .

❖ النظرية الاقتصادية تنطلق من مذهب اقتصادي معين ، وهي هنا تختلف عن العلم ،
وقد سبق إيضاح ذلك وتفصيله .

❖ النظرية الاقتصادية تعمل وفقاً لمثل أعلى وفكرة مسبقة ، تستهدف إقراهما
وترسيخهما .

ثانياً : علاقة النظرية الاقتصادية بالمذهب :

من التعريف السابق للنظرية الاقتصادية نلاحظ العلاقة الوثيقة بين النظرية والمذهب
الاقتصادي ، فكل نظرية اقتصادية تلقح وتولد من رحم مذهب اقتصادي معين ، وتتبلور
نقاط الالتقاء بين المذهب الاقتصادي والنظرية الاقتصادية في الآتي :

❖ المذهب يقدم الإطار العام والخطوط العريضة للنظرية التي لا تتجاوز تلك الخطوط ، ولا تخرج عن ذلك الإطار ، وهي بصدد تحليل الظواهر الاقتصادية .

❖ النظرية الاقتصادية هي المفردات الجزئية للمذهب الاقتصادي ، حيث يهتم المذهب بالقواعد العامة والأصول ، أما النظرية فتتناول الظواهر الاقتصادية منطلقاً من تلك القواعد والأصول ، ثم تعالج تلك الظواهر كل على حدة ، ومن مجموع النظريات تتحدد ملامح المذهب الاقتصادي .

ثالثاً : أشكال النظريات الاقتصادية :

أفرز تاريخ الفكر الاقتصادي شكلين من النظريات الاقتصادية :

❖ الشكل الأول :

نظريات اقتصادية تنشأ وتتكون من تجارب عملية قائمة ، وهذا شأن النظريات الاقتصادية الغربية والشرقية .

❖ الشكل الثاني :

نظريات اقتصادية تتبلور نتيجة اكتشافها والتوصل إليها والتقاطها من مصادرها المنهجية وأطرها المرجعية الأصولية المتمثلة في الشريعة الإسلامية ، وذلك هو شأن النظرية الاقتصادية الإسلامية ومحاولات اكتشافها وصياغتها المبذولة من علماء الاقتصاد المسلمين .

المبحث السادس

الاقتصاد الإسلامي

في هذا المبحث نحاول تحديد الإطار العام للاقتصاد الإسلامي من خلال تحديد معالمه الرئيسية وخصائصه الأساسية ، حتى يتيسر بعد ذلك تناول الموضوعات والمسائل الرئيسية التي يتناولها الاقتصاد الإسلامي :

أولاً : مفهوم الاقتصاد في الإسلام :

عند البحث عن موضوع الاقتصاد في القرآن الكريم سنجد الأمر يتعلق باستخلاف الله للإنسان في الكون ، وإمداده بكل مقومات الحياة والوجود من خلال تسخير كل شيء له ، ويتضح ذلك فيما يلي :

❖ استخلاف الله للإنسان في الأرض :

لقد خلق الله الإنسان في الأرض واستخلفه فيها ليعمرها ويعبد الله فيها ويقيم شرعه ، قال تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾^١ ، وتفيد هذه الآية الكريمة أن الله قد خلق الإنسان في الأرض ، وجعله مستخلفاً فيها ، أي أقواماً يخلف بعضهم بعضاً وقرناً بعد قرن ، وجيلاً بعد جيل .

وقال تعالى ﴿ وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَاءْ يُدْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلَفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَةِ قَوْمٍ آخَرِينَ ﴾^٢ ، وقد جاء الاستخلاف في هذه الآية الكريمة بمعنى إحلال قوماً محل قوم .

^١ . سورة البقرة : ٣٠ .

^٢ . سورة الأنعام : ١٣٣ .

وقال تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ^١ ، ويقول الحق تبارك وتعالى في هذه الآية أنه هو الذي جعلكم تعمرون الأرض جيلاً بعد جيل وقرناً بعد قرن وخلفاً بعد سلف .

وقال تعالى ﴿ أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَضْطَةً فَأَذْكُرُوا آيَةَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ ﴾ ^٢ ، يذكر الله تعالى قوم عاد على لسان نبيه هود بما أنعم عليهم من نعمه في جعلهم من ذرية نوح ، جاءوا بعدهم وملكوا الأرض ومكن لهم فيها .

وقال تعالى ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ ثَلَاثُ نَفَسَاتٍ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَنَجَحْتُونَ الْجِبَالَ يَبُوتًا فَأَذْكُرُوا آيَةَ اللَّهِ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ ^٣ ، كذلك تحمل هذه الآية خطاباً من الله موجهاً إلى قوم ثمود على لسان نبيهم صالح يذكرهم بفضل الله عليهم إذ جاء بهم في أعقاب قوم عاد ومنّ عليهم بالنعم التي قابلوها بالكفر والجحود .

قال تعالى ﴿ قَالُوا أَوَذِينَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ ^٤ ، تحمل هذه الآية الكريمة شكوى بني إسرائيل إلى موسى مما فعله بهم فرعون وقومه قبل مجيء موسى وبعده ، فواساهم موسى على واقع حالهم ، وأخبرهم أن الله سيهلك فرعون وملئه ، وسوف يجعلهم يخلفونه في ملكه ، وسيكون ذلك بمثابة اختبار لهم أيشكرون أم يكفرون .

^١ . سورة الأنعام : ١٦٥ .

^٢ . سورة الأعراف : ٦٩ .

^٣ . سورة الأعراف : ٧٤ .

^٤ . سورة الأعراف : ١٢٩ .

وقال تعالى ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ ^١ ، في الآيات الكريمة التي سبقت هذه الآية أخبر الحق تبارك وتعالى عما أحل بالقرون الماضية في تكذيبهم الرسل فيما جاءوهم به من البينات والحجج الواضحات ، ثم استخلف الله قوم النبي محمد صلى الله عليه وسلم وأرسل إليهم رسولا لينظر طاعتهم له .

وقال تعالى ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَتَبَايَسَ الْفُكَّاءُ فِي الْعُلَاكِ وَجَعَلْنَاهُمْ خَلَائِفَ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُتَكِبِينَ ﴾ ^٢ ، في هذه الآية إخبار من الحق تبارك وتعالى عن مصير قوم نوح الذين كذبوه فأهلكهم الله بالغرق ، واستخلف من بعدهم الذين نجوا مع نوح في الفلك .

وقال تعالى ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا إِنْ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيفٌ ﴾ ^٣ ، في هذه الآية يقول نبي الله هود لقومه إن توليتم وأعرضتم عما جئتكم به من الحق والبيّنات فسوف يذهبكم ربي ويأتي بقوم غيركم يخلفونكم في الأرض .

وقال تعالى ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ^٤ ، وفي هذه الآية الكريمة وعد من الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم بأنه سيجعل أمته خلفاء الأرض أي أئمة الناس والولاية عليهم وبهم تصلح البلاد .

^١ . سورة يونس : ١٤ .

^٢ . سورة يونس : ٧٣ .

^٣ . سورة هود : ٥٧ .

^٤ . سورة النور : ٥٥ .

وقال تعالى ﴿ أَتَنْهَى الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ ^١ ، وخلفاء الأرض في هذه الآية تعني أن يجعلهم الله أمة بعد أمة وجيلاً بعد جيل وقوماً بعد قوم حتى يتوارثوا الأرض ويعمروها ويستمتعوا منها بما سخره الله لهم وأمدهم به من نعم وآيات .

وقال تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلَّا مَقْتًا وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلَّا خَسَارًا ﴾ ^٢ ، وفي هذه الآية الكريمة يخبرنا تعالى بعلمه غيب السماوات والأرض وأنه يعلم ما تكنه السرائر وما تنطوي عليه الضمائر ، وهو الذي جعل الناس خلائف ي خلف قوم لآخرين قبلهم وجيل لجيل قبلهم .

وقال تعالى ﴿ ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ءَانْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنفَقُوا هُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ ^٣ ، في هذه الآية الكريمة أمر الحق تبارك وتعالى بالإيمان به وبرسوله ، وحث علي الإنفاق مما جعل الناس مستخلفين فيه ، أي مما مع الناس من أموال على سبيل العارية ، فإنه قد كان في أيدي من قبلهم ثم صار إليهم وسوف يؤول إلي من بعدهم .

وفي صحيح مسلم من حديث أبي نضرة عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن الدنيا حلوة خضرة وأن الله مستخلفكم فيها فناظر كيف تعملون فاتقوا الدنيا واتقوا النساء فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت من النساء " .

ترشدنا جملة الآيات التي أوردناها إلي أن الله قد استخلف الخلق في الأرض وجعلهم يتواردون جيلاً بعد جيل وأمة بعد أمة ، يعملون الأرض ، وينعمون بخيراتها ، ولعل

^١ . سورة النمل : ٦٢ .

^٢ . سورة فاطر : ٣٩ .

^٣ . سورة الحديد : ٧ .

استخلاف الله للناس في الأرض هو أول الأسس التي تركز عليها الظاهرة الاقتصادية ثم الاقتصاد كسلوك إنساني يرمي إلى التعامل مع ماديات الحياة وموجوداتها .

❖ الله سخر موجودات الكون لخدمة الإنسان :

بعد أن أوضحنا كيف أن الله استخلف الإنسان في الأرض يورثه إياها ويعيره موجوداتها ، نوضح هاهنا كيف سخر الله موجودات الكون لخدمة الإنسان وتحقيق ما يضمن له الحياة ويكفل له البقاء والاستمرار .

قال تعالى ﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴾ ^١ ، في هذه الآية الكريمة يخبر الحق تبارك وتعالى عن كمال قدرته وعظيم سلطانه الذي بإذنه وأمره رفع السماوات بغير عمد ، بل بإذنه وأمره وتسخييره رفعها عن الأرض بعدا لا تنال ولا يدرك مداها ، ثم استوى سبحانه على العرش من غير تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل ، وسخر الشمس والقمر ، وذكرهما لأنهما أظهر الكواكب السيارة السبعة التي هي أشرف وأعظم من الثوابت ، ولما في تسخيرهما من مصالح وفوائد تتوقف عليهما حياة الإنسان المستخلف في الأرض .

وقال تعالى ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ ^(٣٢) وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ ^(٣٣) وَآتَاكُم مِّنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ^(٣٤) ﴾ ^٢ ، في هذه الآيات المباركات يعدد الحق تبارك وتعالى نعمه على خلقه بأن خلق لهم السماوات والأرض فراشاً وأنزل من

^١ . سورة الرعد : ٢ .
^٢ . سورة إبراهيم : ٣٢ - ٣٤ .

السماء ماءً فأخرج به ما بين ثمار وزروع مختلفة الألوان والأشكال والطعوم والروائح والمنافع ، وسخر الفلك بأن جعلها طافية على ماء البحر وسخر البحر لحملها وسخر الأنهار رزقاً للعباد من شرب وسقى ، وسخر الشمس والقمر والليل والنهار ، وهياً للخلق كل ما يحتاجون إليه في جميع أحوالهم .

وقال تعالى ﴿ وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ مِنْهَا تَأْكُلُونَ ⑤ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ⑥ وَتَحْمِلُ أَنْثَالَكُمْ إِنْ بَلَغَ لَكُمْ تَكُونُوا بَلِغِيهِ إِلَّا بَشِقِ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ ⑦ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ⑧ وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَايزٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ⑨ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ⑩ يُثْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ⑪ وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ⑫ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَنُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَذَكَّرُونَ ⑬ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ⑭ وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسٍ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ⑮ } ^١ ، في هذه الآيات الكريمة يمتن تعالى على عباده بما خلق لهم من الأنعام وما فيها من منافع وفوائد ، وكذلك الدواب كالخيل والبغال والحمير للركوب والزينة ، ومن خلق الله بعد ذلك من صنوف ووسائل النقل ، كذلك ذكر تعالى نعمته في إنزال المطر للشرب وسقي الزروع والنباتات ونعمته كذلك في تسخير الليل والنهار والشمس والقمر والبحار والجبال والنجوم .

^١ . سورة النحل : ١٥ - ٥ .

وقال تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفَلَكَ يَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ ^١ ، في هذه الآية الكريمة يخبر الحق تبارك وتعالى أنه قد سخر ما في الأرض من حيوان وجماد وزروع وثمار للإنسان الذي استخلفه فيها .

وقال تعالى ﴿ اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفَلَكَ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِيَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ^(١٢) وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ^(١٣) ^٢ ، كذلك يذكر الله تعالى في هاتين الآيتين أنه سخر للإنسان البحر وسخر له ما في السماوات من الكواكب وما في الأرض من الجبال والبحار والأنهار وجميع ما ينتفع به الناس من فضله وإحسانه .

❖ الله أمد الإنسان بمقومات ومستلزمات الحياة :

أوضحنا في العنصرين السابقين كيف استخلف الله الإنسان في الأرض ليعمرها جيلا بعد جيل وأمة بعد أمة ، ثم سخر له موجودات الكون ومخلوقاته لتتم عملية الاستخلاف والإعمار على أكمل وجه وأتم صورة ، ويلاحظ أن التسخير قد تم لظواهر الطبيعة التي لا مقدرة للإنسان على التغلب عليها بدون هذا التسخير والتذليل ، وبعد عملية التسخير أمد الله سبحانه وتعالى الإنسان بمقومات الحياة ومستلزماتها المباشرة مثل الأموال والبنين ، فالتسخير قد تم للظواهر والمخلوقات والموجودات العظيمة ، أما الإمداد فقد تم لأسباب الحياة المباشرة .

قال تعالى ﴿ ثَرَرَدَدْنَا لَكُمُ الْكُرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴾ ^٣ ، وهذه الآية في شأن بني إسرائيل ، ولكنها تنسحب على كل بني البشر ، فلا غني لهم

^١ . سورة الحج : ٦٥ .

^٢ . سورة الجاثية : ١٢ - ١٣ .

^٣ . سورة الإسراء : ٦ .

عن إمداد الله لهم بأسباب الحياة المباشرة ، وهي الأموال والثروات بشتى صورها ،
والعنصر البشري المتمثل في البنين .

وقال تعالى ﴿ اَيَحْسَبُونَ اَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَنِينَ ﴿٥٥﴾ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٥٦﴾ ﴾ ^١ ،
توضح هذه الآية الكريمة أن الله جلّ وعلا يمد المؤمن والكافر بالأموال والبنين ، فالمؤمن
يمده الله بالمال والبنين لكرامته على الله ومعزته عنده ، أما الكافر فإنما يمدّه الله بالمال
والبنين استدراجاً وإنذاراً وإملاءً وما من شك في أن المال والبنين سبب الحياة المباشر ومقوم
الموجود الرئيسي .

وقال تعالى ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي اَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ اَمَدَّكُمْ بِاَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾ ﴾ ^٢ ،
تحمل هذه الآية إخباراً من الله تعالى عن عبده ورسوله هود عليه السلام إذ دعا قومه إلى
عبادة الله الواحد الأحد ، وذكرهم بنعمائه عليهم القربة التي بين أيديهم مباشرة ، والتي
تمثل بالنسبة لهم سبب الحياة مثل الأنعام والبنين والجنات وعيون الماء العذب .

وقال تعالى ﴿ وَيُمِدُّكُمْ بِاَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيجْعَلْ لَكُمْ اَنْهَارًا ﴾ ^٣ ، كذلك توضح هذه الآية
الكريمة أن الله يمد الإنسان بالأموال والبنين اللذين يمثلان السبب المباشر للحياة ، كما
يجعل الجنات والأنهار ، ويلاحظ أن لفظة الإمداد قد جاءت متلازمة مع المال والبنين
، أما لفظة الجعل فجاءت مع ظواهر الطبيعة مثل الأنهار والشمس والقمر والبحار
والسماوات والأرض وكافة محتوياتها .

^١ . سورة المؤمنون : ٥٥ - ٥٦ .

^٢ . سورة الشعراء : ١٣٢ - ١٣٤ .

^٣ . سورة نوح : ١٢ .

❖ الاقتصاد في التعامل مع ماديّات الحياة :

لقد وردت لفظة " قصد " في القرآن الكريم في أكثر من مشتق من مشتقاتها وهي تحمل معانٍ متقاربة ، ونستوضح ذلك من خلال ما يأتي :

قال تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْكُلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءٌ مَا يَعْمَلُونَ ﴾ ^١ ، وتخص هذه الآية أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى حيث ذكر الله في شأنهم أنهم لو آمنوا بالله حق الإيمان وعملوا بالكتب التي بين أيديهم دون تحريف أو تبديل لقادهم ذلك إلى الإيمان برسالة الرسول الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم وكان ذلك سبباً لرضوان الله عليهم وإمدادهم برزق وفير من مصادر عديدة ، ومن أهل الكتاب أمة مقتصدة أي معتدلة ، ومن ثم فلاقتصاد في هذه الآية يعني الاعتدال والوسطية الذي حصلته الامتناع عن الإفراط والانتهاز عن التفريط .

وقال تعالى ﴿ لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ ^٢ ، نزلت هذه الآية المباركة في شأن من تخلفوا عن الرسول الكريم في غزوة تبوك ، وهي تحمل توبيخاً لهؤلاء ، فيقول تعالى " لو كان عرضاً قريباً " أي غنيمة سهلة المنال " وسفراً قاصداً " أي سفراً متوسطاً أي بين القريب والبعيد لا مشقة فيه ، لاتبعوك يا محمد وجاءوا معك ولكنهم استبعدوا المسافة واستصعبوا الجهاد في سبيل الله وقد جاءت لفظة " قاصداً " مشتقاً على وزن فاعل بنفس معناها في الآية السابقة وهي المتوسط بين النقيضين القريب والبعيد .

^١ . سورة المائدة : ٦٦ .

^٢ . سورة التوبة : ٤٢ .

وقال تعالى ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَّيْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^١ ، وردت في هذه الآية الكريمة لفظة " قصد " مصدراً من قصد ومعناها في الآية الطريق المستقيم القاصد أي المعتدل الذي لا ينحرف يميناً أو يساراً ، وهي تعني كذلك الطريق الوسط .

وقال تعالى { وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ } ^٢ ، تحمل هذه الآية أمراً من الله عز وجل على لسان عبده الصالح لقمان للمؤمنين بالقصد في المشي ، أي امش مقتصداً مشياً ليس بالبطيء ولا بالسرير بل عدلاً وسطاً بين الأمرين ، ومن ثم فلاقتصاد في هذه الآية يعنى الاعتدال والوسطية .

وقال تعالى ﴿ وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوَاجٌ كَظُلُجٍ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴾ ^٣ ، يخبر الله تعالى في هذه الآية الكريمة عن وضعية الإنسان الذي يعرف الله ويرجوه وقت الشدة وينساه ولا يعرفه وقت الرخاء ، فعندما يكون في البحر وتغطيه الأمواج يدعو الله مخلصاً له الدين ، وعندما ينجيه الله ويهديه إلى البر ينسى ما كان فيه ، ويكون مقتصداً في عبادة الله ، والمقتصد هنا بنفس معناه السابق وهو المعتدل المتوسط في العمل ، وهذا من باب الإنكار حيث أن المحل هنا ليس محل اقتصاد أو اعتدال بل ينبغي أن يكون محل تفران وإكثار من العمل الصالح ، فمن باب الإنكار على من شاهد تلك الأهوال والأمور العظام والآيات الباهرات في البحر ، ثم بعد ما أنعم الله عليه بالخلاص كان ينبغي أن يقابل ذلك بالعمل التام والدءوب في العبادة والمبادرة إلى الخيرات ، فمن اقتصد بعد ذلك كان مقصراً .

١. سورة النحل : ٩ .

٢. سورة لقمان : ١٩ .

٣. سورة لقمان : ٣٢ .

وقال تعالى ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾^١ ، يقول تعالى في هذه الآية الكريمة ثم جعلنا القائمين بالكتاب العظيم المصدق لما بين يديه من الكتب الذين اصطفينا من عبادنا وهم أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، ثم قسمهم إلى ثلاثة أنواع : " فمنهم ظالم لنفسه " وهو المفرط في فعل بعض الواجبات المرتكب لبعض المحرمات ، " ومنهم مقتصد " وهو المؤدي للواجبات التارك للمحرمات ، وقد يترك المستحبات ويفعل بعض المكروهات ، " ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله " وهو الفاعل للواجبات والمستحبات التارك للمحرمات والمكروهات وبعض المباحات^٢ ، ويتضح من متابعة هذه الآية الكريمة أن المقتصد هو المعتدل الوسط بين النقيضين ، ومنها التوسط والاعتدال .

مما ورد من آيات الله البينات وشروحاتها فيما يتعلق بلفظة الاقتصاد ، يمكن إيضاح الآتي :

- أن المقصود بالاقتصاد موضوعياً هو استغلال واستثمار ما خلق الله في هذا الكون وسخر من ماديات ومخلوقات لمصلحة الإنسان .

- كذلك فالمقصود بالاقتصاد كسلوك أخلاقي شرعي هو الاعتدال والتوسط في هذا الاستغلال وذلك الاستثمار حيث لا إفراط ولا تفريط ، وهذا هو وضع " القوامه " حيث قال الحق تبارك وتعالى في شأن الإنفاق ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾^٣ ، وعليه أصبح مبدأ الاعتدال والوسطية من أهم مبادئ الشريعة الإسلامية وما يصدر عنها من طروحات سياسية واقتصادية واجتماعية .

والشكل البياني التالي يوضح العلاقة بين عناصر الاقتصاد كما وردت في التحليل المتقدم .

^١ . سورة فاطر : ٣٢ .

^٢ . تفسير بن كثير الجزء الثالث ، ص ٥١٦ .

^٣ . سورة الفرقان : ٦٧ .

شكل بياني رقم (٣)

يوضح عناصر الاقتصاد

الاقتصاد والاحتكاك في التعامل مع مقومات ومستزمات الحياة

الله أمد الإنسان بمقومات ومستزمات الحياة

الله سخر موجودات الكون ومخلوقاته للإنسان

الله استخلف الإنسان في الأرض

ثانياً : مصادر الاقتصاد الإسلامي :

يجد الاقتصاد الإسلامي مصادره في مصدرين أساسيين هما : عقيدة التوحيد والشريعة الإسلامية ، ولكن قبل أن نتناول تحليل وتفصيل كل مصدر من هذين المصدرين ينبغي إيضاح الحقائق التالية :

❖ إن عقيدة التوحيد والشريعة الإسلامية ليست مصدرًا للاقتصاد الإسلامي فحسب ، بل هي مصدر لكل ما يتناول عناصر النشاط الإنساني ومقومات وجوده بالضبط والتهذيب مثل النشاط السياسي والنشاط الاجتماعي وحتى النشاط العقلي والفكري .

❖ إن المصدرين المذكورين يحويان القواعد العامة والأسس الكلية للاقتصاد الإسلامي ، وأما ما يتعلق بالدقائق والتفاصيل فقد ترك لأفراد الجماعة المسلمة يصيغونه ويشكلونه بما يتواءم مع ظروف الجماعة المكانية والزمانية ومصالحها المتغيرة ، وقد ظن البعض أن عدم مشيئة الشارع تبارك وتعالى بتنزيل تلك الدقائق والتفاصيل يعد بمثابة فراغ تشريعي يمثل نقصاً في الطرح الإسلامي ، ولكن الحقيقة أن هذا الفراغ التشريعي هو فراغ مقصود ولعل السكوت عن عدم ملء هذا الفراغ يمثل في ذاته قمة الرشد وغاية السداد ، حيث أن ذلك يكفل التجدد الدائم لمصادر الطرح والتشريع الإسلامي من خلال التواءم المتجدد مع متغيرات الزمن عند صياغة الدقائق والتفاصيل والفروع .

❖ يتفق الاقتصاد الإسلامي مع مصادره الأساسية في الهدف والغاية حيث إن هدف كل منهما وغايته ضبط وتهذيب السلوك الإنساني وإقامة مجتمع يرتكز على القيم والمبادئ والمثل الإسلامية التي تفرق بين الحق والباطل والعدل والجور وتنشر العدالة الاجتماعية .

❖ مبدأ التوحيد ^١ :

التوحيد هو الأصل والأساس والمصدر لكل الأديان والشرائع المنزلة من عند الإله الخالق المعبود ، والتوحيد هو سر الوجود ، من أجله وُجد الكون وُخلقت المخلوقات ، وأُرسلت الرسل والأنبياء ، وعلى أساسه تم التفريق بين الطاعة والمعصية ، ووُضع الثواب والعقاب ، ووُجدت الجنة والنار .

والتوحيد هو كذلك مصدر رئيسي للظاهرة الاقتصادية ، بوصفها جزءاً من كلية الوجود الإنساني ، ومظهراً من مظاهر الحياة البشرية ، ودليلاً على تطورها ، ويمكن تناول العلاقة بين مبدأ التوحيد والظاهرة الاقتصادية في شمولها وعموميتها من خلال الآتي :

– في التوحيد : التوحيد هو إفراد الله بالالوهية والربوبية ، فهو الخالق الواجد ، لا شريك له في ملكه ، ولا معقب على حكمه ، والتفصيل فيما يلي :

* التوحيد هو غاية كل الأديان والرسالات : لقد خلق الله الخلق ، ثم أرسل الأنبياء والرسل لهداية الخلق إلى توحيد الله وإفراده بالالوهية والربوبية ، وتجسدت الغاية النهائية لكل الأديان والرسالات في إقرار مبدأ التوحيد بين البشر ، وقد جاء قول الحق تبارك وتعالى ، ليقر هذه الحقيقة ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ (٢٤) وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ (٢٥) ، ويقول الله تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُلٍ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ^٢ ، وقال جل وعلا ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ فَإِذَا جَاءَهُ رَّسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ ^٣ ، وقال تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ^٤

^١ . تم الاعتماد في هذه الجزئية على المجلد الرابع " السياسة والحكم " .

^٢ . سورة فاطر : ٢٤ و ٢٥ .

^٣ . سورة الأنعام : ٤٨ .

^٤ . سورة يونس : ٤٧ .

فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١﴾ ، وقال تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَتَتْلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ٢ ، وقال تعالى ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ ٣ .

وإذا كان التوحيد هو غاية الأديان والرسالات ، فإن من يقر بمبدأ التوحيد يؤمن بشريعة الله ، ويعتق تعاليم أنبيائه ورسله ، ويصدق بكل ما جاء من عند الله ، ويُسلم نفسه له ، ويتبع الأحكام التي تنظم علاقة الناس بخالقهم ، وعلاقتهم ببعضهم البعض .

« التوحيد المطلق ونفي الشريك : التوحيد يعني أنه لا معبود بحق سوى الله ، ويقول عز وجل ﴿ قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ١٦١ ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ١٦٢ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ١٦٣ ﴿ قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ آبِيَّ رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا زُرُؤُاْ وَزَرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْلَفُونَ ﴾ ١٦٤ ٤ ، ويقول تعالى ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكَبِيرٌ تَكْبِيرًا ﴾ ٥ ، ويقول جل وعلا ﴿ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا ﴾ ٦ .

– الهدف من وجود الإنسان في الكون : لقد خلق الله كل شيء في الكون وقدره تقديراً ، ولم يخلق أي شيء دون هدف أو غاية ، ويقول الحق تبارك وتعالى ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا

١ . سورة إبراهيم : ٤ .
٢ . سورة الأنبياء : ٧ .
٣ . سورة الحديد : ٢٥ .
٤ . سورة الأنعام : ١٦١ - ١٦٤ .
٥ . سورة الإسراء : ١١١ .
٦ . سورة الفرقان : ٢ .

عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ^١ ، وقال تعالى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ^٢ ، ويقول تعالى ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ ^٣ ، ويقول عز من قائل ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ^{١١٥} فَتَعَلَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ^{١١٦} ^٤ ، ولقد قدر الحق تبارك وتعالى للإنسان هدفاً محدداً في هذا الكون ، خلقه من أجله ، وسخر له كل موجوداته وجميع مخلوقاته .

* عبادة الله الواحد الأحد : خلق الله الإنسان لهدف سامي عظيم ، هو عبادة الله الواحد الأحد ، قال تعالى ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ^٥ وقال تعالى ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ^٦ ، ويقول جل وعلا ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ^٧ ، ويقول تبارك وتعالى ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ^٨ اللَّهُ الصَّمَدُ ^٩ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْءٌ وَلَمْ يُولَدْ ^{١٠} وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ^{١١} ^٨ .

* إعمار الأرض : لكي يتمكن الإنسان من أداء مهمته التي خلق من أجلها ، وهي عبادة الله الواحد الأحد استخلفه الله في الأرض ، وسخر له كافة الموجودات ، وإذا كان الإنسان قد استخلف في الأرض لإعمارها ، فهو في محل اختبار وموضع ابتلاء من الله سبحانه وتعالى ، ليقيم عليه الحجة أيؤمن أم يكفر ، قال تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْخَلِيفَةَ

^١ . سورة الحجر : ٢١ .
^٢ . سورة القمر : ٤٩ .
^٣ . سورة المؤمنون : ١٧ .
^٤ . سورة المؤمنون : ١١٥ و ١١٦ .
^٥ . سورة يوسف : ٤٠ .
^٦ . سورة الذاريات : ٥٦ .
^٧ . سورة البينة : ٥ .
^٨ . سورة الإخلاص .

الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١﴾
 ، ويقول جل في علاه ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ
 كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ
 أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ ﴾^٢ .

* إقامة شرع الله : مكن الله للإنسان في الأرض ، وسخر له كثيراً من مخلوقاته ، ليعمر
 الأرض ، ويكثر من الحرث والنسل ، وتزدهر الحياة ، وتينع الحضارات والمدنيات ،
 وتحتاج هذه الحياة وما عليها من حضارات ومدنيات إلى تصريف شئونها وترتيب أمورها
 ، ولا يكون ذلك إلا بإقامة شرع الله والعمل بكتابه وتعاليم أنبيائه ورسله الذين أرسلهم
 مبشرين برضاه وثوابه من لزم طاعته ومنذرين من غضبه وعقابه من ضل وعصى ، قال
 تعالى ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَنَّتْهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ
 الْمُنْكَرِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْأُمُورِ ۝ ﴾^٣ .

* الدعوة إلى دين الله : لم تقتصر مهمة المجتمع المسلم على عبادة الله الواحد الأحد ،
 وإعمار الأرض ، وإقامة شرع الله ، ولكن للمجتمع المسلم مهمة أخرى ، لا تقل أهمية عما
 تقدم ، ألا وهي الدعوة إلى دين الله ، ونشره بين الخلائق ، ويتم ذلك من خلال
 أسلوبين :

الأسلوب الأول : تقديم القدوة الصالحة والأسوة الحسنة ، التي تعكس طبيعة الإنسان
 المسلم ، وهذا الأسلوب يعرف بأسلوب " تقديم الأنموذج " وهذا الأسلوب يجذب غير
 المسلم للإسلام ، إعجاباً وتقديراً للسلوك الإسلامي وأخلاقه ، قال تعالى ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ

^١ . سورة الأنعام : ١٦٥ .

^٢ . سورة النور : ٥٥ .

^٣ . سورة الحج : ٤١ .

الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ^١ .

الأسلوب الثاني : الدعوة بتوجيه الخطاب المباشر إلى غير المسلمين ، لتعريفهم بالإسلام ودعوتهم للدخول فيه ، قال تعالى ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجِدْ لَهُمْ يَأْتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ^٢ .

- الظاهرة الاقتصادية ومبدأ التوحيد : يلتقي مبدأ التوحيد مع الظاهرة الاقتصادية في أكثر من نقطة التقاء ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الآتي :

* الله هو المشرع : الله هو الإله الواحد الأحد ، خالق الخلق ومدبر شئونهم ، والأعلم بهم ، قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْنَاهُ مَأْثُورٍ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ^٣ ، وقد خلق الحق تبارك وتعالى نواميس الكون وسنن الحياة ، بما يتواءم مع النفس البشرية ، ويصلح من شئونها ، ويجعلها تعيش وترتقي كما أراد الله لها .

وقد أنشا الله في كونه مجموعة من القوانين ، تقوم جميعها على حفظ نظام الكون ، بما يضمن استمرار الحياة ، وتتمثل هذه القوانين في :

○ القانون الأزلي : وهو قانون الله الأزلي ، الذي يحكم ويسير هذا الكون ، ويعكس هذا القانون إرادة الخالق ومشينته في خلقه .

^١ . سورة العنكبوت : ٤٦ .

^٢ . سورة النحل : ١٢٥ .

^٣ . سورة ق : ١٦ .

○ القانون الطبيعي : وهو قانون الفطرة السليمة والعقل السوي ، والذي يعرفه كل مؤمن ويتبعه ، وهو جزء من القانون الأزلي ، أوحاه الله إلى خلقه من بني آدم ، فالإنسان هو الوحيد من مخلوقات الله الذي يتمتع بالعقل والبصيرة ومن ثم بمعرفة القانون الطبيعي .

○ القانون الإلهي : وهو عبارة عن التعاليم والمبادئ المنزلة من عند الله سبحانه وتعالى لحكم وتسيير شئون خلقه ، وتوضيح ما يجب عليهم عمله ، ويتجسد القانون الإلهي فيما جاء في الكتب الإلهية المنزلة على الأنبياء والرسل .

إضافة إلى القوانين الثلاثة سابقة الذكر هناك قانون آخر يضعه البشر لتسيير أمورهم وترتيب حياتهم ، بما يكفل تحقيق الخير والمصلحة العامة للمجتمع ، وذلك فيما لم يرد فيه نص من قوانين الله سبحانه وتعالى ، وهو جل وعلا إنما ترك تنظيم هذه الأمور وتسييرها بما يتواءم مع متطلبات حياة الناس ذات الطبيعة المتغيرة والمتبدلة ، وتقاس درجة صلاح القانون الوضعي بمدى التزامه بالقوانين الأسمى ، وخاصة القانون الطبيعي والقانون الإلهي ، فالقانون الوضعي يجب أن ينسجم مع القانونين الطبيعي والإلهي ، وكلما انحرفت القوانين الوضعية عن مبادئ القانونين الطبيعي والإلهي ، كانت فاسدة والأمثل هو تمشيها مع القانونين الطبيعي والإلهي .

مما تقدم يتضح أن الله هو المشرع في هذا الكون : مباشرة ، من خلال قوانينه الأزلية والطبيعية والإلهية ، وهي الأسمى والأعلى ، غير مباشرة من خلال ترك الأغيار والأعراض للبشر ، ينظمونها ويرتبونها بما يتواءم مع ظروفهم ومجريات حياتهم وتطوراتها ، وبما ينسجم مع القوانين الأزلية والطبيعية والإلهية ، ولا يخرج عنها أو يتعارض معها .

* التوحيد يعني التوحد حول هدف وجود الجماعة : للجماعة هدف حدده الخالق سبحانه ، وطلب من خلقه السعي من أجل تحقيقه ، وقد سبق تحديد ذلك الهدف في : عبادة الله وإعمار الأرض وإقامة شرع الله والدعوة إلى دين الله .

فهل يمكن لمسلم يعتنق مبدأ التوحيد أن يكون له هدف آخر ، يخرج عن نطاق هذه المنظومة المترابطة المتكاملة من الأهداف ؟ إن المجتمع المسلم القائم على مبدأ التوحيد — كما سبق الإيضاح — لابد أن يتفق جميع أفرادَه حول أمرين :

○ الأمر الأول : هو الهدف الذي وضعه الخالق للمجتمع المسلم ، وأمره بل وفرض عليه السعي من أجل تحقيق ذلك الهدف ، وقد سبق لنا تحديد ذلك الهدف في أربعة جزئيات وتناولناه تفصيلاً ، وهذا الهدف لا ينبغي لمسلم أن يخرج عليه ، لأن في الخروج عليه خطورة ، تصل إلى حد الخروج على مبدأ التوحيد والعياذ بالله ، والهدف من خلق الإنسان والمحدد في أربعة أجزاء ، قد نظمته ورتبته القوانين : الأزلية والطبيعية والإلهية ، ولا مجال فيها لأي اجتهاد أو تدخل بشري .

○ الأمر الثاني : هو وسائل وأساليب تحقيق ذلك الهدف ، وهذه الوسائل والأساليب منها ما حدده الله وبينه وأقره ، من خلال القانون الإلهي المنزل على الرسل والأنبياء ، ومنها ما ترك تنظيمه وترتيبه لقوانين البشر (القوانين الوضعية) والتي تتمشى وتنسجم مع القانونين الطبيعي والإلهي .

مما تقدم نخلص إلى أن مبدأ التوحيد يعني توحد أفراد المجتمع حول الهدف من خلق الإنسان ، وكذا الوسائل والأساليب التي تحقق ذلك الهدف ، وتفصيل ذلك أن الهدف لا يمكن أن يكون محل خلاف بين أعضاء المجتمع .

أما بالنسبة إلى الوسائل والأساليب ، فقد بين الحق تبارك وتعالى وسائل وأساليب تحقيق كل جزء من جزئيات الهدف الكلي الشامل وذلك وفق التفصيل التالي :

بالنسبة إلى : عبادة الله وإقامة شرع والدعوة إلى دينه ، فقد بين الله سبحانه وتعالى وسائل وأساليب تحقيق هذه الأهداف الثلاثة من خلال القانونين الطبيعي والإلهي ، وأوضح في كتابه العزيز كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف ، وقد سبق لنا توضيح ذلك .

أما بالنسبة إلى إعمار الأرض ، فقد شاءت إرادة الحق تبارك وتعالى أن يتم تحقيق هذا الهدف عن طريقين :

○ الطريق الأول : ما جاء في كتاب الله العزيز تحديداً فيما يتعلق بإعمار الأرض من شئون السياسة والاقتصاد والإدارة والحرب ، إلى آخر هذه الأمور .

○ الطريق الثاني : ما ترك لأفراد الجماعة ، ينظمونه ويرتبونه بما يتواءم مع مصلحة المجتمع وظروفه ، وبما يتماشى ولا يتعارض مع كتاب الله وسنة رسوله الكريم .

• الله هو الخالق الرازق العاطي الوهاب : على من يعتنق مبدأ التوحيد أن يتيقن أن الخالق الرازق هو الله ، وأن العاطي الوهاب هو الله ، فمقدرات الإنسان في الأرض وإمكاناته المادية هبة من الله وعطاء من لدنه ، ولا يشاركه في ذلك أحد ، ولا يزاحمه فيه مخلوق ، فقد خلق الله الإنسان واستخلفه في الأرض ليعمرها ، وسخر له مقومات الإعمار ومقدرات المعيشة والأقوات .

إن علاقة مبدأ التوحيد بالظاهرة الاقتصادية تبدأ من خلق الإنسان واستخلافه في الأرض ، ليحقق الهدف النهائي من هذا الخلق والاستخلاف وهو توحيد الله وعبادته دون سواه .

وبعد أن خلق الله الإنسان وجعله خليفة في الأرض ، لم يتركه بمفرده في مواجهة الظواهر الطبيعية العاتية ، التي لم يؤهل لمواجهتها والتعامل معها اعتماداً على قواه الذاتية ، بل

سخر له تلك الظواهر وذلّلها وأخضعها لخدمته ومصلحته وزوده في المقابل بعقل وفكر قد يفيداه في ذلك التعامل .

ويتواصل العطاء الإلهي للإنسان ، فأمدّه وزوده بآليات وأدوات التعامل مع الظواهر الطبيعية وهي المال والبنون ، فالمال مصدر كافة ماديّات الحياة ونتيجتها في ذات الوقت ، والبشر هم العنصر المهم الثاني من عناصر السيطرة على ماديّات الحياة والتعامل معها .

وكان الأمر المهم والضروري لضبط السلوك الإنساني مع ماديّات الحياة وظواهر الطبيعة هو الأمر الإلهي بالاقتصاد والاعتدال أثناء التعامل مع تلك الماديّات والظواهر ، وهنا تتجلى أسمى آيات اعتناق عقيدة التوحيد ، حيث يعترف الإنسان ويسلم بأن الله هو الخالق الرازق وهو العاطي الوهاب ، وهو كذلك الضابط للسلوك الإنساني من خلال التشريعات الإلهية المنزلة والمرسلة إلى البشر عن طريق الرسل والأنبياء ، وأوضح الله للإنسان طريقي الفجور والتقوى ، وكانت نهاية طريق الفجور الفساد والدمار للمجتمع البشري ، وكانت نتيجة التقوى والالتزام العدالة الاجتماعية للمجتمع المسلم .

❖ الشريعة :^١

- في ماهية الشريعة : الشريعة هي المصدر الثاني من مصادر الاقتصاد الإسلامي ، والشريعة كما وردت في كتاب الله هي الشريعة ، والشريعة أو الشريعة تعني في اللغة الطريق إلى مورد الماء .

وقد وردت الشريعة في كتاب الله في أكثر من موضع ، فقد وردت بمعنى الأحكام والأصول والأسس ، قال تعالى ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً

^١ . تم الاعتماد في هذه الجزئية على المجلد الأول " السياسة والحكم في الإسلام " .

وَمِنْهَا جَاءَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ^١ ، والشريعة كما وردت في هذه الآية الكريمة ، تعني أصل الدين وأساس العقيدة وجامع أحكامها .

ويقول تبارك وتعالى ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ ^٢ ، وجاءت لفظة " شرع " بمعنى بدأ ووضع وثبت ، ومنها أن " التشريع " هو الوضع والتثبيت ، و " الشريعة " أو " الشرعة " هي الموضوع والمثبت ، والمعنى أن الحق تبارك وتعالى وضع وثبت أساس الدين وأصله والحاوي لأحكامه .

ويقول عز وجل ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِّ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ^٣ ، أي أن المشركين لهم شركاء وضعوا لهم من الأحكام ما يخالف ما وضعه الله ، وقد جاءت لفظة " شرعوا " في هذه الآية بنفس معناها في الآية السابقة أي وضع أصول الدين وأحكامه .

ويقول عز من قائل ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ^٤ ، والشريعة في هذه الآية تعني ما نزله الله على رسوله الكريم من أصول وأحكام الدين الحنيف ، سواء جاء به الوحي قرآناً ، أو سنة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم فعلاً وقولاً وتقريراً .

^١ . سورة المائدة : ٤٨ .

^٢ . سورة الشورى : ١٣ .

^٣ . سورة الشورى : ٢١ .

^٤ . سورة الجاثية : ١٨ .

من الآيات الكريمة التي أوردناها ، يمكن استنباط معنى الشريعة أو الشريعة ، وخصائص ذلك المعنى من خلال الآتي :

« الشريعة أو الشريعة هي تشريع الله سبحانه وتعالى صاغه بعلمه وحكمته وطلاقة قدرته ، ونزله على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، عن طريق الوحي في :
○ القرآن الكريم .

○ السنة النبوية المطهرة .

« الشريعة أو الشريعة تشريع الله صاغ فيه أصول الدين وأسس العقيدة وأحكامها ، وكتب عليها الخلود والبقاء ، وقدر لها الأبدية .

« الشريعة أو الشريعة بما تحويه من أصول الدين وأسس العقيدة وأحكامها ، لا خلاف حولها ، ولا جدال بخصوصها ، فهي تعلو ولا يُعلى عليها ، وهي الأسمى والأمثل والأكمل .

« الشريعة أو الشريعة لا يمكن تناولها بالنقص أو الزيادة ، فقد حفظها الله ، وقيض لها من عباده من يدافع عنها إلى يوم الدين ، قال تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾^١ .

« الشريعة أو الشريعة بأصولياتها وأسسها وأحكامها ، لا ينبغي التعامل معها بالتأويل أو التخريج ، فهي أسمى من ذلك وأجل .

« الشريعة أو الشريعة لا اجتهاد إزاءها إلا بالتفسير ، والدعوة إليها ، وهداية الناس إلى نورها وخيرها التي جاءت بهما من عند الله عز وجل .

^١ . سورة الحجر : ٩ .

« إن الشريعة أو الشريعة بالمعنى المتقدم ، هي أصول الدين الإسلامي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتطور ، أما عن القواعد والأسس التي تحكم حياة المسلمين فإن الشريعة بالنسبة إليها تصبح مرادفاً للتشريع الإسلامي الذي لا يمنع من الاجتهاد في تفسير الأصول الدينية تفسيراً مستنيراً وعقلانياً ، وكذا الاجتهاد فيما يتعلق بالفروع والمعاملات بما يجعلها تتماشى مع مصلحة الجماعة .

وفي هذا المحل ينبغي التفرقة بين الشريعة والفقه - فلقد سبق أن أوضحنا في تفصيل معنى الشريعة أو الشريعة - أما الفقه فهو يعني الأحكام التي نزل بها الوحي ، وأعمال المجتهدين في كافة المسائل المتعلقة بحياة المسلمين .

ومن ثم تتضح العلاقة بين الشريعة والفقه في :

- « أنهما يتفقان في اشتمال كل منهما على الأحكام التي وردت بالقرآن والسنة .
- « الشريعة تنفرد بالاشتمال على أحكام العقائد وأصول الدين ، وكل ما ليس فقها .
- « الفقه ينفرد بالاشتمال على الأحكام الاجتهادية وما يلتحق بها .

- الشريعة وضبط السلوك البشري في التعاملات المادية : أوضحنا سلفاً أن أساس الظاهرة الاقتصادية يرتكز على التعامل الإنساني مع ماديات الحياة ، وأوضحنا كذلك أن الله قد خلق الكون بموجوداته التي تتضمن عناصر الوجود الإنساني ، ثم خلق سبحانه الإنسان واستخلفه في الأرض وسخر له كافة المخلوقات والموجودات ليتمكن من الحياة وإعمار الأرض ، وما الإعمار إلا بمثابة التعامل المباشر مع ماديات الحياة ، والآخر هو لب الظاهرة الاقتصادية ، وكان لابد من ضبط قواعد ذلك التعامل مع الماديات ، فكانت الشريعة هي الإطار المرجعي الأخير الذي يحوي القواعد والأصول والأسس الخاصة بضبط ذلك التعامل ، وأصبح واجب العالم المسلم وتبعته الأساسية البحث والتنقيب في أساسي

الشريعة الإسلامية : القرآن الكريم والسنة المطهرة ، عن تلك القواعد والأصول والأسس ، أما فيما يتعلق بالفروع والدقائق ، فقد تركت لأفراد الجماعة المسلمة يصيغونها ويشكلونها بالطريقة التي تتلاءم مع ظروف الجماعة وأحوالها .

إن أهمية الشريعة ودورها لا يبدوان إلا في مرحلة الاقتصاد والاعتدال والقوامة ، فمراحل الاستخلاف والتسخير والإمداد والتزويد هي جميعها صور وأشكال للإرادة الإلهية الموجهة لخدمة بني البشر ، وأفعال من الخالق لتمهيد الحياة لاستقبال الإنسان وتمكينه من العيش والبقاء ، أما مرحلة الاقتصاد والاعتدال والقوامة في التعامل مع آيات الله وآلائه التي أوجدها وسخرها فهي أمر من الخالق والتزام من الإنسان ، والأمر والنهي تحويه الكتب المنزلة من عند الله على رسله وأنبيائه لتبليغها إلى بني الإنسان ، ومن ثم كانت الشريعة هي الإطار العام والضابط المباشر للسلوك الإنساني إزاء ماديات الحياة الذي هو ذاته الاقتصاد في معناه العام ومدلوله البشري .

إلى جانب ما تقدم فإن الشريعة في الأخير تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع المسلم عبر عملية ضبط السلوك الاقتصادي وتحديد مساراته وتوجهاته من خلال نسق من القيم الاجتماعية الروحية والخلقية .

❖ خصائص مصادر الاقتصاد الإسلامي :

تتمتع مصادر الاقتصاد الإسلامي - التي سبق تناولها - بأكثر من خصية تتحدد في الآتي :

- الرجوع إلى المصادر الأصلية للاقتصاد الإسلامي وهما : التوحيد والشريعة من شأنه استبعاد وإزاحة أي وسيط أو حائل يعوق الوصول إليها بشكل مباشر والبحث فيها

والاستنباط منها ، كما يتضمن عدم تشويه الذهن وتعكير الفكر بأفكار وفلسفات تسيء إلى المصادر الأصلية وتقلل من شأنها .

- تتمتع مصادر التشريع الإسلامي في مجال الاقتصاد بالخلود والأبدية ، والصون من العبث والتحريف ، وهذا يعني أنها ذات طبيعة خاصة لا تقارن بمثيل أو شبيه ، ومن شأن كل ما يستنبط منها أو يتفرع عنها أن يتمتع بنفس السمات والصفات .

- كذلك تتمتع مصادر وأصول الاقتصاد الإسلامي بالكمال والمثالية ، فهي تقدم للظاهرة الاقتصادية الأصول والقواعد والعموميات ، وتترك لذوي الشأن والمختصين وضع التفاصيل والجزئيات .

ثالثاً : دور الاقتصاد الإسلامي في المجتمع المسلم :

للاقتصاد الإسلامي في المجتمع غاية وهدف يحرزهما من خلال وظيفته في المجتمع ودوره المحدد ، وتتمثل عناصر ذلك في عنصرين هما :

❖ تقديم الإطار العام لحركة التفاعلات الاقتصادية :

أسلفنا أن الاقتصاد إن هو إلا مجموعة من التفاعلات والتداخلات والعلاقات بين الإنسان الفاعل الرئيسي في هذه التفاعلات من ناحية ، وبين ماديات الحياة وهي المفعول به والمفعول معه دائماً من ناحية أخرى ، وتمتد حركة تلك التفاعلات بين الطرفين المذكورين لتشمل وتعم كل الموجودات المادية على ظهر الأرض ، ولحركة التفاعلات الاقتصادية شكلان : شكل موضوعي وآخر أخلاقي :

- فالشكل الموضوعي يعني أن كل موجودات وماديات الحياة هو موضوع للتفاعلات الاقتصادية .

– أما الشكل الأخلاقي فهو يعني شكل التفاعل ، فهل هو تفاعل أخلاقي يتفق مع القيم المعيارية المتعارف عليها والمتفق على قبولها بين الناس ؟ أم هو تفاعل غير أخلاقي ولا يتفق مع القيم المعيارية بشكلها المذكور .

ومهمة الاقتصاد الإسلامي في المجتمع الإسلامي تتمثل في وضع وصياغة نسق القيم المعيارية التي لا ينبغي للتفاعلات الاقتصادية والتصرفات المادية ألا تتجاوزها أو تتخطاها ، وهذه القيم مستمدة ومستنبطة من الشريعة الإسلامية سواء من القرآن الكريم أو السنة المطهرة .

❖ تقديم الحلول للمشاكل الاقتصادية :

كذلك فالإقتصاد الإسلامي يقدم الحلول للمشاكل الاقتصادية التي توجد بالمجتمع المسلم ، فمتغيرات الحياة الاقتصادية ومستجداتها غالباً ما تزخر بالمشاكل الاقتصادية التي تتعدد إزاءها وجهات النظر ، وعندئذ تبدو الرؤية الذاتية للإقتصاد الإسلامي إزاء تلك المشاكل ، وهذه الرؤية نابعة من الطرح الإسلامي والأطر المرجعية المتمثلة في المصادر الأصلية للإقتصاد الإسلامي – والتي سبق تناولها – في عقيدة التوحيد والشريعة .

رابعاً : العلاقة بين الإقتصاد الإسلامي والنظريات الأخرى :

قد يُطرح تساؤل في هذا الموضع وجيه ومنطقي مفاده : ما هي علاقة الإقتصاد الإسلامي بسواه من النظريات الاقتصادية ؟ للإقتصاد الإسلامي موقف مميز إزاء النظريات الاقتصادية الأخرى ، ويتوقف هذا الموقف على طبيعة تلك النظريات :

❖ النظريات والطروحات ذات المنطق الذاتي التي هي إفراز للعقل البشري ، ولا تتفق مع الأطر المرجعية للطرح الإسلامي في الإقتصاد ، وهذه النظريات مرفوضة ، والتعامل معها يتم من خلال تفنيدها ودحض حجتها من خلال استعراض منطق الإسلام إزاءها .

❖ القوانين ذات الطابع الميكانيكي والصبغة العلمية ، والتي تتم في كافة المجتمعات دون اعتبار لهوية المذاهب الاقتصادية ، فالاقتصاد الإسلامي يفيد من هذه القوانين ، ويبني عليها نتائج تفيد في حل مشاكل المجتمع المسلم .

❖ القضايا الخلافية التي لم يُستقر على رأي قاطع بخصوصها ، ينبغي أن يكون للاقتصاد الإسلامي تجاهها منطق خاص وموقف ذاتي مميز مستنبط من مصادره الأصلية .

المبحث السابع

الاقتصاد الإسلامي جزء من المنهاج الإسلامي

سبق أن أوضحنا أن الشريعة أو الشريعة هي أصل الدين ومصدره ، والشريعة الإسلامية تركز على أساسين هما القرآن الكريم والسنة الشريفة ، ولا بد من أداة أو وسيلة أو طريقة تضع ما يَكُنْ هذان المصدران من أحكام وأصول وقواعد موضع التطبيق ، أي وسيلة أو أداة تنقل الأحكام والأصول والقواعد من وضعيتها كنظريات وقواعد مجردة إلى أنماط سلوكية وممارسات عملية .

قال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴾^١ ، والطريق هو طريق الله ، وهو السبيل إلى الخير ، والسبيل هو الأداة التي تنقل وتوصل إلى غاية أو هدف ، وإذا كان الهدف أو الغاية هو شرع الله ، فإن الطريق هو الأداة أو الوسيلة التي تحقق شرع الله وتوصل إليه .

وقال تعالى ﴿ قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾^٢ ، فالهداية إلى الحق فيما يتعلق بالاعتقادات والأحكام والأصول والقواعد ، أما الهداية إلى الطريق المستقيم فهي فيما يتعلق بالعمليات أو الواقع العملي التطبيقي ، فالطريق المستقيم وسيلة وأداة تطبيق المعتقدات ونقلها إلى أرض الواقع .

وقال تعالى ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا يَهْدِي بَيْنَ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطُ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۚ آلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴿٥٣﴾ ﴾^٣ ، أي إنك يا محمد لتهدي الناس إلى الخلق القويم

^١ . سورة النساء : ١٦٨ .

^٢ . سورة الأحقاف : ٣٠ .

^٣ . سورة الشورى : ٥٢ و ٥٣ .

الذي يتضمنه شرع الله ، وشرع الله يتضمن المعتقد ، ويتضمن كذلك طريقة ووسيلة نشر المعتقد والعمل به وتطبيقه بين الناس .

وقال تعالى ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَيْنَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾^١ - ولقد سبق لنا أن أوضحنا معنى الشريعة في جزئية مستقلة - وبيننا أن الشريعة تتضمن المصادر الأساسية الأولية للدين ، وفي الإسلام الشريعة تعني القرآن الكريم والسنة المطهرة اللذين يحويان الأصول والقواعد والأحكام ، أما المنهاج فهو الطريق الواضح السهل البين ، والطريق يعزني الوسيلة والأسلوب اللتين عن طريقهما تنتشر وتطبق الأصول والقواعد والأحكام .

وعليه فالمنهاج الذي تضمنه كتاب الله هو ما وصفه الفكر الموضوع بالنظام ، مع الفارق في حجم وشمولية وظيفية المنهاج ، ومن ثم فالمنهاج هو الطريق أو الأسلوب أو الوسيلة التي تحقق بها الجماعة السياسية أهداف وجودها والتي تعرف في النهاية بأهداف الدولة أو المجتمع .

مما تقدم نخلص إلى العناصر التالية في تعريف المنهاج الإسلامي :

أولاً : هناك تماثل وتناظر بين النظام والمنهاج في المعنى والتكوين والوظيفة وأسلوب التفاعل وشكل التعامل ، مما يجعل النظام السياسي في الفكر الموضوع لا يختلف عن المنهاج الإسلامي إلا في اللفظ والمسمى وحجم وشمولية وظيفية كل منهما ، فكلاهما وسيلة وأداة وأسلوب لتحقيق أهداف معينة من خلال عمليات وتفاعلات خاصة .

^١ . سورة المائدة : ٤٨ .

ثانياً : المنهاج ينطلق من منطلقات ثابتة ومحددة هي الأصول والقواعد والأحكام ، والتي تتضمنها الشريعة الإسلامية من خلال عنصريها : القرآن الكريم والسنة المطهرة ، أما النظام السياسي في الفكر الموضوع فهو ينطلق من أفكار ونظريات وآراء واجتهادات بشرية صيغت وتشكلت لتحقيق أهداف آنية قصيرة الأجل .

ثالثاً : المنهاج عبارة عن وسيلة وأداة ، والوسيلة أو الأداة تتضمن أجهزة وهياكل يتم تشكيلها بأسلوب معين ، حتى يتسنى لها القيام بمهمتها ، وهذه الأجهزة والهياكل منها ما تم تحديده وتعيينه بالقواعد والأصول ، ومنها ما تُرك تشكيله وصياغته لظروف ومتغيرات المجتمع ومرثيات القائمين على المنهاج الإسلامي .

رابعاً : للمنهاج وظيفة محددة تتمثل في تحقيق أهداف المجتمع أو الدولة ، وهذه الأهداف منها ما هو رئيسي أساسي وقد حددته الشريعة الإسلامية ، ومنها ما هو فرعي ثانوي تُرك تحديده وتعيينه لمرثيات القائمين على المنهاج الإسلامي .

خامساً : المنهاج ينصرف إلى تحقيق أهداف الدولة الإسلامية بشكل شامل وعام في كافة نواحي الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية ، وليس هناك منهاج سياسي أو منهاج اقتصادي أو منهاج اجتماعي ، ولكن للمنهاج وظائف نوعية سياسية واقتصادية واجتماعية .

ومن ثم فالإقتصاد الإسلامي جزء من المنهاج الإسلامي ، يتولى تنظيم وترتيب الحياة الاقتصادية في المجتمع المسلم وفقاً لما ورد في الشريعة الإسلامية .

الباب الأول
المشكلة الاقتصادية
[تحقيق الوسطية]

المتصور أن المشكلة الاقتصادية هي لب الاقتصاد بوصفه نشاطاً إنسانياً وعلماً اجتماعياً ،
والمشكلة كما صورها أصحاب الاقتصاد الموضوع عملية مواءمة بين حاجات ومطالب
إنسانية متعددة ومتزايدة ، وبين موارد متاحة محدودة نسبياً ولا تفي في المعتاد بتلبية تلك
الحاجات والمطالب ، وإزاء هذا الواقع يبرز دور الاقتصاد كنشاط وكعلم حيث توكل إليه
مهمة القيام بهذه المواءمة بين الحاجات الكثيرة والموارد المحدودة ، ومنذ أن برز علم
الاقتصاد في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي والمشكلة الاقتصادية قائمة ، ولم تتحقق
أبداً تلك المواءمة ، ولم يستو طرفا المعادلة [الحاجات] = [الموارد] .

وما سبق كان وصفاً سريعاً وتصويراً خاطئاً لواقع الحال في المجتمعات غير الإسلامية ،
غربية كانت أم شرقية ، فالأفكار تتوالى ، والنظريات تتوارد لحل المشكلة الاقتصادية ،
ولكن كيف يكون الحال في الطرح الإسلامي ، هل يعرف الاقتصاد الإسلامي المشكلة
الاقتصادية ؟ أم أن تلك المشكلة لا وجود لها على الإطلاق في النظرية الاقتصادية
الإسلامية ، وفي هذه الحالة فليس هناك ما يعرف بالاقتصاد الإسلامي ، حيث أن المشكلة
الاقتصادية هي مؤشر ودالة للاقتصاد كنشاط وكعلم يدور حولها وتمثل موضوعه الأول
والأساسي .

والحاصل أن المجتمع المسلم يعرف معادلة الحاجات والموارد فهو مجتمع بشري يعيش في
نفس الظروف المادية التي يعيشها أي مجتمع آخر ، ولكن الواقع السلوكي والإطار
الأخلاقي والفكري يختلف في المجتمع المسلم عن سواه من مجتمعات أخرى ، كذلك
فالاقتصاد الإسلامي يعرف مشكلة المواءمة بين الحاجات المتعددة الكثيرة والموارد المحدودة
، ولكنه من منطلقه العقيدي القريد وإطاره المرجعي المميز يقدم طروحات خاصة لهذه
المسألة تجعلها تختلف كلياً عن مثيلتها في الفكر الاقتصادي البشري ، ولكن كيف ! .

ما هو واقع المشكلة الاقتصادية أو تحقيق الوسطية في الاقتصاد الإسلامي ، الاقتصاد الإسلامي يقدم تصوراً كلياً ذاتياً لمسألة تحقيق الوسطية تنبع من المصادر الأساسية للتشريع الإسلامي ، وتبدو بالفعل خصوصية الطرح والتناول الإسلامي لقضايا الاقتصاد جميعاً من خلال معالجته المتميزة والفريدة لتلك المسألة .

ويمكن تحليل مسألة تحقيق الوسطية والتي يعرفها الاقتصاد الموضوع بالمشكلة الاقتصادية من خلال الفصول الثلاثة التالية :

الفصل الأول : الحاجات .

الفصل الثاني : وسائل إشباع الحاجات الإنسانية [الأرزاق] .

الفصل الثالث : كيفية إشباع الحاجات وتحقيق الوسطية

[حل المشكلة الاقتصادية] .

الفصل الأول

الحاجات

الحاجات عبارة عن مستلزمات ورغبات إنسانية ، تلبيتها مهمة لحفظ كيان الإنسان ، وإبقائه على قيد الحياة ، وتهيئته لممارسة دوره في المجتمع ، والحاجات هي الشق الأول في طرفي معادلة تحقيق الوسطية التي توجد في كنف الاقتصاد الإسلامي ، والتي يعرفها الاقتصاد الموضوع بالمشكلة الاقتصادية .

وتبدو أهمية تحليل الحاجات في الاقتصاد الإسلامي في كونها توضح علاقة هذا المدرك بسواه من المدركات الأخرى مثل علاقة الحاجات بالمصلحة وعلاقتها كذلك بنطاق الغني ، ثم علاقة الحاجات بالملكية التي تعد أهم وسيلة من وسائل إشباع الحاجات . ويمكن تناول الحاجات في أربعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : ما هي الحاجة .

المبحث الثاني : الحاجة والمصلحة .

المبحث الثالث : الحاجة ونطاق الغني .

المبحث الرابع : الحاجة والملكية .

المبحث الأول

ما هي الحاجة

سبق لنا تعريف الحاجات على أنها مستلزمات ورغبات إنسانية ، تلبيتها مهمة لحفظ كيان الإنسان وتمكينه من مواصلة حياته داخل المجتمع البشري ، والحاجات بهذا المعنى وفي شق كبير منها عبارة عن خصائص بيولوجية يتسم بها الإنسان بوصفه كائناً حياً ، وتلازم الحاجات كافة المجتمعات البشرية مسلمة كانت أو غير مسلمة .

وتتسم الحاجات الإنسانية بخصائص منها ^١ :

أولاً : تنافسية :

فالحاجات والرغبات الخاصة بالفرد أو بالجماعة ، تتنافس مع بعضها البعض ، وتلح على الفرد أو الجماعة لكي يقوم بإشباعها وتلبيتها ، ومن ثم فعلى الفرد أو الجماعة أن يحدد سلماً لأولوياته يرتب فيه حاجاته ورغباته حسب أولويتها وأفضليتها لديه .

ثانياً : تكاملية :

فكثير من الحاجات والرغبات يكمل بعضها بعضاً ، فتلبية حاجة الإنسان من سلعة معينة قد يستوجب معه تلبية احتياجاته من سلعة أو سلع أخرى وهكذا .

ثالثاً : متجددة :

إذ أن حاجات الإنسان ورغباته تحمل صفتي التجدد والتكرار ، إلا أن ذلك التجدد والتكرار يختلفان من حاجة إلى أخرى .

^١ د. محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام - الأثمان والأسواق (القاهرة ، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ١٩٨١) ص ص ٢٣-١٩ .

رابعاً : قابلة للإشباع :

فهذه الحاجات والرغبات يمكن إشباعها وتلبيتها من خلال سلع وخدمات معينة .

خامساً : متعددة :

فالحاجات والرغبات عديدة وكثيرة ، بل في تزايد مستمر ، وتتناسب الحاجات والرغبات طردياً مع مستوى المعيشة ، فارتفاع مستوى المعيشة يقود إلى زيادة عدد الحاجات والرغبات ، كذلك تتناسب طردياً مع مستوى الدخل .

سادساً : نسبية :

كذلك تتسم الحاجات والرغبات بأنها نسبية ، فشئ كبير من الحاجات والرغبات تخضع لظروف الزمان والمكان والسن والجنس .

وتصنف الحاجات والرغبات إلى أقسام مختلفة وفقاً لمعايير عديدة :

❖ فهناك الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية .

❖ وهناك الحاجات الفردية والحاجات الجماعية .

❖ وهناك الحاجات الحالية الآنية والحاجات المستقبلية .

❖ وهناك الحاجات الدورية والحاجات العارضة .

المبحث الثاني

الحاجة والمصلحة

هل الحاجة الإنسانية بوصفها آنف الذكر تعني المصلحة . وهل كل ما يلبي حاجة الفرد أو الجماعة يحقق مصلحته ؟ وهل ذلك يعني أن الحاجة مرادف للمصلحة ؟ في الحقيقة العلاقة بين مفهومي الحاجة والمصلحة تحتاج إلى إيضاح ، وذلك كما يلي :

أولاً : ماذا تعني المصلحة :

المصلحة هي كل ما يلبي حاجة الفرد ويسد مطالبه بشكل واسع وشامل ، ومفهوم المصلحة مفهوم أحدث وأكثر ارتباطاً بالمسائل السياسية والعقيدية ، ويحوي هذا التعريف أكثر من عنصر يمكن تناولها في الآتي :

❖ المصلحة مفهوم أوسع ويرتبط بقضايا ومسائل أشمل من الحاجات الإنسانية ، كما يغلب عليه الطابع المطاط الرجراج .

❖ مفهوم المصلحة يتجاوز نطاق وحدود الحاجات الإنسانية والرغبات البشرية المتعارف عليها إلى مسائل وقضايا أخرى ذات طبيعة معنوية .

❖ يلاحظ كذلك على مفهوم المصلحة أن الصيغة الفردية للمفهوم تكمل صيغته الجماعية ، فمجموع مصالح الأفراد يمثل مصلحة المجتمع ويحققها ، كما أن المصلحة الجماعية قد تشمل مصلحة الفرد .

ثانياً : المصلحة والحاجة :

الحاجة هي المفهوم الأقرب وظيفياً من المدرك المتداول في مجال الاقتصاد ، حيث أنه مفهوم محدد ويرتبط في الذهن والإدراك بالمطلب البشري المادي والمعنوي ، ولا جرم في

إمكانية استعمال مدرك المصلحة كمفهوم أكثر اتساعاً وشمولاً للحاجات الإنسانية والمطالب البشرية التي تتجاوز النطاق الضيق والإطار المحدود المتعارف عليه ، فتلبية حاجة الفرد أو المجتمع تحقق بالضرورة مصالحه ، إلا أن تحقيق مصالح الفرد أو المجتمع لا تؤدي بالضرورة إلى تلبية حاجات الفرد أو المجتمع ، فمساعدة الفرد المسلم لأخيه المسلم قد تحقق مصلحته ومصلحة المجتمع كذلك ، ولكنها لا تشبع لديه حاجة مباشرة ولا تلبية مطلباً ضرورياً ملموساً ، كذلك سيادة الأمن داخل المجتمع تحقق مصالح المجتمع ككل ومصالح أفرادهم ، ولكنها لا تلبية حاجة مباشرة أو مطلباً ضرورياً ، ومن شأن ما تقدم أن يوضح أن مفهوم المصلحة أوسع نطاقاً وأشمل إطاراً من الحاجة .

المبحث الثالث

الحاجة ونطاق الغني

كذلك يرتبط مفهوم الحاجة بمفهوم آخر عرفه الفكر الاقتصادي الإسلامي وهو مفهوم " نطاق الغني " والمفهوم الأخير يحدد الحد الأدنى الذي ينبغي أن يتوفر لتلبية احتياجات المسلم ، ويرتبط هذا المفهوم بالحاجات الإنسانية من جهتين : الجهة الأولى ، بوصفه حداً أدنى لحاجة المسلم ذاتها كمطلب بيولوجي طبيعي ، والجهة الثانية ، بوصفه حداً أدنى لما ينبغي أن يوفره المجتمع المسلم في المقابل لسد حاجة أفرادهِ وتلبية متطلباتهم .

ويعتبر نطاق الغني هو بداية انتهاء الحاجة الإنسانية ، ومعنى ذلك أنه عند بلوغ الحاجة الإنسانية نطاق الغني يكون قد تم إشباعها وتلبيتها ، وعليه فنطاق الغني يعني بحاجة الإنسان ، ويخرج به من دائرة العوز ويدخل به نطاق الغني فيغنيه عن سؤال الآخرين .

مما تقدم يمكن استخلاص أن نطاق الغني هو مقدار ما يلبي حاجة الإنسان من السلع والخدمات ، فإذا قل ذلك المقدار عن نطاق الغني تظل الحاجة الإنسانية قائمة وغير مشبعة ، وإذا زاد ذلك المقدار عن نطاق الغني كان ذلك مؤشراً لثراء المجتمع ورفاهه ، وانتقلنا إلى الحديث عن مجتمع الحياة الطيبة ، قال تعالى ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾^١ .

ومعنى ما تقدم أن نطاق الغني كمقدار مادي معلوم يحتاج إلى تحديد مادي معلوم كذلك ، ومن الصعوبة بمكان تحديد ذلك المقدار المعلوم تحديداً قاطعاً ، وذلك لأن الحاجة الإنسانية هي مسألة نسبية — كما سبق الإيضاح — وتختلف من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى ، وبالتالي فتعيين مقدار نطاق الغني تحديداً مادياً قاطعاً لا يمكن تحقيقه

^١ . سورة النحل : ٩٧ .

واقعيًا ، بل يمكن اللجوء إلى معايير ومقاييس عامة تشتمل على ما يمكن أن يحتاج إليه الإنسان بحكم طبيعته البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية مثل المسكن والمشرّب والمأكل والخدمات مثل الصحة والتعليم والترفيه .. الخ ، وتجتهد كثير من الجهات والمنظمات الدولية المتخصصة في وضع وتحديد تلك المعايير والمقاييس .

وسوف نتناول مفهوم نطاق الغني في مواضع مختلفة من هذا المجلد بما يزيده إيضاحاً وتفصيلاً .

المبحث الرابع

الحاجة والملكية

الملكية والفردية منها بصفة خاصة ترتبط بالحاجات الإنسانية موضع الدراسة والتحليل ، وهذا الارتباط يتأتى من جهة اعتبار الملكية إحدى وسائل إشباع وتلبية الحاجات الإنسانية ، والملكية هي إحدى أهم القضايا التي يتناولها الاقتصاد الإسلامي ويهتم بمعالجتها .

ومن الركائز والأساسيات التي قامت عليها مسألة الملكية الخاصة أو الفردية في الإسلام ما يلي :

أولاً : الملك لله وحده والمال مال الله ونحن مستخلفون فيه وأمناء عليه ، ولا ملكية للإنسان إلا مجازاً .

ثانياً : ملكية الإنسان المجازية لا تتأتى إلا بسعي وعمل وجهد .

والملكية في واقعها وجوهرها هي ملكية أحد عناصر الإنتاج التي تتمثل في الآتي :

أولاً : الأرض .

ثانياً : المواد الخام .

ثالثاً : رأس المال .

رابعاً : العمل ، ويشمل الجهد المباشر في العملية الإنتاجية ، أو الجهد غير المباشر في التخطيط والتنظيم .

وبديهياً أن من يملك أحد عناصر الإنتاج سالفه الذكر سيقدر له إشباع حاجاته وتلبية رغباته ومتطلباته من خلال ما يدره عليه عنصر الإنتاج الذي يملكه من عائد أو ريع ، وبذا تكون الملكية هي إحدى أهم أدوات ووسائل إشباع الحاجات الإنسانية .

ونلاحظ بسهولة العلاقة الوطيدة بين كل من الحاجات الإنسانية ومفهوم نطاق الغني وكذا الملكية الفردية لأحد عناصر الإنتاج ، فالملكية الفردية تسهم بشكل مباشر في تلبية الحاجات الإنسانية ، كما تسهم بشكل غير مباشر في توفير نطاق الغني ، الذي هو في ذات الوقت حد انتفاء الحاجة البشرية وظهور الإشباع بديلاً لها ، وسوف نتناول مسألة الملكية بشكل أكثر تفصيلاً في موضع لاحق من هذا المؤلف .

الفصل الثاني

وسائل إشباع الحاجات الإنسانية

[الأرزاق]

إذا كانت الحاجات والمطالب الإنسانية لا تختلف كثيراً من مجتمع لآخر نظراً لارتباطها الميكانيكي بالطبيعة البشرية ، إلا أن وسائل الإشباع وكيفية الإشباع تختلف من مجتمع لآخر ، ويتدخل فيها المذهب الاقتصادي والطرح الخاص بكل إيديولوجية بشكل واضح ومؤثر .

وتختلف نظرة الإسلام لوسائل إشباع الحاجات الإنسانية اختلافاً كلياً يميزها عن سواها من الأفكار والتوجهات الأخرى ، فوسائل الإشباع التي هي الموارد في الفكر البشري ، تهبها الطبيعة للناس بمحض الصدفة ، هي ليست كذلك في الاقتصاد الإسلامي فهي رزق من الله ، يسوقه إلى خلقه ويمد به من يشاء ، وعطاؤه الذي لا ينفد ، والطيبات التي يرزق الله بها من يشاء بغير حساب ، لقد قدر الله الأرزاق على الأرض بحكمة بالغة وقدرة مطلقة ، بما يكفي لإشباع كافة المخلوقات منذ أن خلق الله الأرض وحتى يورثها عباده الصالحين فلا شحة ولا ندرة للطيبات والأرزاق ، ولكن عبث الإنسان وإفساده يؤديان إلى إهدار الموارد ، كما أن جشعه وطمعه ورغبته في السيطرة والهيمنة على مقدرات الآخرين تؤدي إلى سوء توزيع الأرزاق .

إن ما نراه في العالم من تفاوت بين الأفراد وبين الدول في حيازة الأرزاق والمقدرات ، هو من بليغ حكمة الله في خلقه ، فالله هو العاطي الوهاب ، وهو الذي قدر الرزق لعباده ، فمن أعطاه وأكرمه ونعمه فقد ابتلاه بالعطاء ليرى ماذا هو فاعل فيه ! أيشكر أم يكفر ! أيعطي أم يبخل ! أيتقي نفسه الشح أم يتبع نفسه هواها ، ومن قدر عليه رزقه فقد ابتلاه هو الآخر بقلّة الرزق ، ليرى أيصبر ويسأل الله ويقنع بما آتاه أم يقنط ويسأل والعياذ بالله غير الله ! .

كل ما قدمنا من أفكار وكميات سنتناولها في هذا الفصل بالتحليل والتفصيل من خلال
المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : ماذا تعني وسائل الإشباع في الاقتصاد الإسلامي ؟ .

المبحث الثاني : تقدير الله للأرزاق وطلاقة قدرته .

المبحث الثالث : التفاوت في حيازة الأرزاق .

المبحث الأول

ماذا تعني وسائل الإشباع في الاقتصاد الإسلامي ؟

وسائل الإشباع في الاقتصاد الإسلامي تعني كل ما يهبه الله للإنسان من رزق يسد به حاجاته ويلبي متطلباته ، وقد وردت وسائل الإشباع في القرآن الكريم تحت معان عدة ، نوردتها في الآتي :

أولاً : الرزق :

وردت لفظة الرزق في القرآن الكريم في مواضع عديدة ، ويمكن رصد هذه اللفظة وتحليل معانيها من خلال الآتي :

قال تعالى ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَنُتُوا بِهِ مُتَشَبِهَاتٍ وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾^٣.

وقال تعالى ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾^٤.

^١ . سورة البقرة : ٣ .

^٢ . سورة البقرة : ٢٢ .

^٣ . سورة البقرة : ٢٥ .

^٤ . سورة البقرة : ٥٧ .

وقال تعالى ﴿ وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ كَلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ۚ ۱﴾

وقال تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ۚ ۲﴾

وقال تعالى ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ۚ ۳﴾

وقال تعالى ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ۚ ۴﴾

وقال تعالى ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفِيعَةٌ ۚ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ۚ ۵﴾

وقال تعالى ﴿ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ۚ ۶﴾

وقال تعالى ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَنصَرِّمُ أَنَّ لِّىٰ هٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ۚ ۷﴾

-
١. سورة البقرة : ٦٠ .
 ٢. سورة البقرة : ١٢٦ .
 ٣. سورة البقرة : ١٧٢ .
 ٤. سورة البقرة : ٢١٢ .
 ٥. سورة البقرة : ٢٥٤ .
 ٦. سورة آل عمران : ٢٧ .
 ٧. سورة آل عمران : ٣٧ .

وقال تعالى ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ^١ .

وقال تعالى ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ^٢ .

وقال تعالى ﴿ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ ^٣ .

وقال تعالى ﴿ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ^٤ .

وقال تعالى ﴿ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ^٥ .

وقال تعالى ﴿ وَبِالْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ^٦ .

وقال تعالى ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطُنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ^٧ .

وقال تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ^٨ .

^١ . سورة آل عمران : ١٦٩ .

^٢ . سورة النساء : ٣٩ .

^٣ . سورة المائدة : ٨٨ .

^٤ . سورة المائدة : ١١٤ .

^٥ . سورة الأنعام : ١٤٠ .

^٦ . سورة الأنعام : ١٤٢ .

^٧ . سورة الأنعام : ١٥١ .

^٨ . سورة الأعراف : ٣٢ .

وقال تعالى ﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنِ افِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ ۝١ ﴾

وقال تعالى ﴿ وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ رَأَيْبَ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ ۖ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَمَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَىٰ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ۝٢ ﴾

وقال تعالى ﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝٤ ﴾

وقال تعالى ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَخَطَفَكُمُ النَّاسُ فَتَأُونَهُمْ ۖ وَأَيْدِيكُمْ يُنْصِرُهُ ۖ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝٥ ﴾

وقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَّهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝٦ ﴾

وقال تعالى ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدِيرُ الْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ۝٧ ﴾

-
- ١ . سورة الأعراف : ٥٠ .
 - ٢ . سورة الأعراف : ١٦٠ .
 - ٣ . سورة الأنفال : ٣ و ٤ .
 - ٤ . سورة الأنفال : ٢٦ .
 - ٥ . سورة الأنفال : ٧٤ .
 - ٦ . سورة يونس : ٣١ .

وقال تعالى ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مَبُوءًا صِدْقٍ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾^٣.

وقال تعالى ﴿ قَالَ يَتَقَوَّمُ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى يَمْنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكُمْ إِلَى مَا أَنهَضَكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾^٤.

وقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرُءُونَ بِالْحَسَنَةِ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ ﴾^٥.

وقال تعالى ﴿ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَفَرِحُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مَتَعٌ ﴾^٦.

وقال تعالى ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ۝ (٢١) اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ

^١. سورة يونس : ٥٩ .

^٢. سورة يونس : ٩٣ .

^٣. سورة هود : ٦ .

^٤. سورة هود : ٨٨ .

^٥. سورة الرعد : ٢٢ .

^٦. سورة : الرعد : ٢٦ .

يُدْرِي مِنَ الشَّجَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ ﴿٣٢﴾

وقال تعالى ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الشَّجَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ۝١﴾

وقال تعالى ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَأْدِي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٧١﴾ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴿٧٢﴾ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٧٣﴾﴾ ۝٢

وقال تعالى ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ۝٤﴾

وقال تعالى ﴿فَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا رَزَقَكُمْ اللَّهُ مِنْ ثَمَرِهِ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنَّ كُنتُمْ لِيَاءَهُ تَعْبُدُونَ ۝٥﴾

وقال تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ﴿٢٠﴾ وَلَا تَقْلُوبُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا تَنْحَنُ نَزْقُهُمْ وَإِذَا كُنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ كَانَتْ خِطَأًا كَبِيرًا ﴿٣١﴾﴾ ۝٦

وقال تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ۝٧﴾

١. سورة إبراهيم : ٣١-٣٢ .

٢. سورة إبراهيم : ٣٧ .

٣. سورة النحل : ٧١-٧٣ .

٤. سورة النحل : ١١٢ .

٥. سورة النحل : ١١٤ .

٦. سورة الإسراء : ٣٠-٣١ .

٧. سورة الإسراء : ٧٠ .

وقال تعالى ﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلَّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ ﴾ ^١.

وقال تعالى ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾ ^(١٣١) وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلْكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ ^(١٣٢) ^٢.

وقال تعالى ﴿ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَةٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ ﴾ ^٣.

وقال تعالى ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَإِنَّهُمْ كَرِهُوا اللَّهَ وَحُدُّهُ اسْلَمُوا وَيَشِرَ الْمُخْسِرِينَ ﴾ ^(٣١) الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَىٰ مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ ^(٣٥) ^٤.

وقال تعالى ﴿ قَالِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ ^٥.

وقال تعالى ﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَقُلْ خَيْرٌ مِنْ خَيْرِ الرَّزَاقِينَ ﴾ ^٦.

وقال تعالى ﴿ لِيَجْزِيَهمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَرْزُقَهُم مِّنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ ^٧.

وقال تعالى ﴿ أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُولَٰئِكَ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَكَأُنَا بُرْهَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ^٨.

^١ .سورة طه : ٨١ .

^٢ .سورة طه : ١٣١-١٣٢ .

^٣ .سورة الحج : ٢٨ .

^٤ .سورة الحج : ٣٤-٣٥ .

^٥ .سورة الحج : ٥٠ .

^٦ .سورة المؤمنون : ٧٢ .

^٧ .سورة النور : ٣٨ .

^٨ .سورة النمل : ٦٤ .

وقال تعالى ﴿ أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾

وقال تعالى ﴿ وَقَالُوا إِن نَّبِيعُ الْمُدَىٰ مَعَكَ نُنْخِطِفُ مِنْ أَرْضِنَا أَوْلَمْ تُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْعَلُ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيُكَاتِبُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيُكَاتِبُهُ لَا يَقْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾^٣.

وقال تعالى ﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾^٤.

وقال تعالى ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾^٥.

وقال تعالى ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَكُمْ مِنْ شَيْءٍ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾^٦.

وقال تعالى ﴿ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾^٧.

^١ . سورة القصص : ٥٤ .
^٢ . سورة القصص : ٥٧ .
^٣ . سورة القصص : ٨٢ .
^٤ . سورة العنكبوت : ١٧ .
^٥ . سورة العنكبوت : ٦٢ .
^٦ . سورة الروم : ٢٧ .
^٧ . سورة الروم : ٤٠ .
^٨ . سورة سبأ : ٤ .

وقال تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ، بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾^١.

وقال تعالى ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿قُلْ إِن رَّبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^٣.

وقال تعالى ﴿قُلْ إِن رَّبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾^٤.

وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ؟﴾^٥.

وقال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ﴾^٦.

وقال تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أطعمَهُ إِنِ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾^٧.

وقال تعالى ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^٨.

-
١. سورة سبأ : ١٥ .
 ٢. سورة سبأ : ٢٤ .
 ٣. سورة سبأ : ٣٦ .
 ٤. سورة سبأ : ٣٩ .
 ٥. سورة فاطر : ٣ .
 ٦. سورة فاطر : ٢٩ .
 ٧. سورة يس : ٤٧ .
 ٨. سورة الزمر : ٥٢ .

وقال تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُم مَّآيَتِهِ وَيُنَزِّل لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ رِزْقًا وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُم فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُم فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾^٣.

وقال تعالى ﴿ اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ ﴾^٤.

وقال تعالى ﴿ وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَٰكِن يُّنَزِّل بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴾^٥.

وقال تعالى ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾^٦.

وقال تعالى ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾^٧.

وقال تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾^٨.

وقال تعالى ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾^٩.

^١ . سورة غافر : ١٣ .

^٢ . سورة غافر : ٦٤ .

^٣ . سورة الشورى : ١٢ .

^٤ . سورة الشورى : ١٩ .

^٥ . سورة الشورى : ٢٧ .

^٦ . سورة الجاثية : ١٦ .

^٧ . سورة الذاريات : ٢٢ .

^٨ . سورة الذاريات : ٥٨ .

^٩ . سورة الجمعة : ١١ .

وقال تعالى ﴿ وَرَزَقْنَاهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُتَّقِ اللَّهَ فَيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكِلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾^٣.

وقال تعالى ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ بَلْ لَجُّوا فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ ﴾^٤.

وقال تعالى ﴿ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ ﴾^٥.

بعد رصد مجموعة الآيات التي وردت بها لفظة " الرزق " يمكن استخلاص ما يلي :

❖ الرزق هو كل ذو قيمة ، ويمكن أن يعين الإنسان على الحياة وعلى استمرارها ، وللرزق معنيان : المعنى الأول ، واسع يشمل كل ما يسير حياة الإنسان ويؤدي إلى استمرارها ، والمعنى الثاني ، ضيق يرتبط في ذهن الناس بمقومات الحياة المباشرة مثل المأكل والملبس والسكن ، والخدمات المنظورة ووسائل توفيرها والحصول عليها وهي النقود أو المال .

❖ الله هو الرازق ، وهو العاطي الوهاب يرزق من يشاء بغير حساب ، فهو مصدر الأرزاق ومقدرها ومسبب أسبابها .

^١ . سورة الطلاق : ٣ .

^٢ . سورة الطلاق : ٧ .

^٣ . سورة الملك : ١٥ .

^٤ . سورة الملك : ٢١ .

^٥ . سورة الفجر : ١٦ .

❖ الرزق قد يكون مادياً متجسداً في ماديّات الحياة مثل : الأرض والثروات في باطنها والأنهار التي تجري عليها ، وقد يكون معنوياً متمثلاً في عقل راجح أو علم نافع أو أبناء بررة .

❖ الله سبحانه وتعالى يرزق جميع خلقه مؤمنهم وكافرهم ، فالمؤمن لقدره وكرامته على الله ، والكافر لاختباره وإعطائه جنته ومتاعه في الحياة الدنيا وما له في الآخرة من خلاق .

❖ الله جل وعلا ينزل الرزق بقدر حتى لا يبغى الناس ولا يفترون على الله كذباً ، ولا يتعدى بعضهم على بعض بطراً وطغياناً .

❖ قد يرتبط الرزق بعمل الإنسان فلكل مجتهد نصيب وقد فضل الله المجاهدين على القاعدين ، فسعي الإنسان هو أول أسباب الحصول على الرزق .

ثانياً : الطيبات :

كذلك وردت لفظة " الطيبات " في القرآن الكريم لتعني الموارد ، وما يساعد الإنسان على إنتاج السلع والخدمات ويلبي حاجاته ومتطلباته .

قال تعالى ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾^١ .

وقال تعالى ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾^٢ .

^١ . سورة البقرة : ٥٧ .

^٢ . سورة البقرة : ١٧٢ .

وقال تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنِفِقُوا مِنْ طَبِئَتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِتَاجِدِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْنِصُوا فِيهِ ؕ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفِيرٌ حَكِيمٌ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ فَيُظْلَمُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَبِئَتِ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَانْفِقُوا ؕ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١﴾ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مُمْخَذَى أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴿٥﴾ ﴾^٣.

وقال تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَبِئَتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾^٤.

وقال تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾^٥.

وقال تعالى ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَإِلَّا يُجِيلُ بِأَمْرِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ

^١ . سورة البقرة : ٢٦٧ .

^٢ . سورة النساء : ١٦٠ .

^٣ . سورة المائدة : ٥٤ .

^٤ . سورة المائدة : ٨٧ .

^٥ . سورة الأعراف : ٣٢ .

الْخَبِيثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ قَالِذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ
وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١﴾

وقال تعالى ﴿ وَقَطَعْنَاهُمْ أَثْنَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ۚ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ ۚ آبِ
أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ أَثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۚ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ ۚ وَظَلَّلْنَا
عَلَيْهِمُ اللَّغْمَ ۚ وَانْزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَرَجَ وَالسَّلَوى ۚ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ۚ وَمَا ظَلَمُونَا
وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ ٢ .

وقال تعالى ﴿ وَادْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَخَطِفَكُمْ النَّاسُ فَتَأْوِيَهُمْ
وَأَيَّدَكُمْ بِبَصَرِهِ ۚ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ٣ .

وقال تعالى ﴿ وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مَبُوءًا صِدْقٍ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّىٰ جَاءَهُمُ الْعِلْمُ ۚ إِنَّ
رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ ٤ .

وقال تعالى ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ۚ وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَقْدَةٍ ۚ وَرَزَقَكُمْ
مِنَ الطَّيِّبَاتِ ۚ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِالْعَمَىٰ نَبْهَتِ اللَّهُ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ ٥ .

وقال تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ
كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ ٦ .

وقال تعالى ﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ۖ وَمَنْ يَحِلَّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ
هَوَىٰ ﴾ ٧ .

١. سورة الأعراف : ١٥٧ .

٢. سورة الأعراف : ١٦٠ .

٣. سورة الأنفال : ٢٦ .

٤. سورة يونس : ٩٣ .

٥. سورة النحل : ٧٢ .

٦. سورة الإسراء : ٧٠ .

٧. سورة طه : ٨١ .

وقال تعالى ﴿ يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّهَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ^١ .

وقال تعالى ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ

صُورَكُمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ^٢ .

وقال تعالى ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى

الْعَالَمِينَ ^٣ .

وقال تعالى ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ

عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ ^٤ .

من استعراض لفظة " الطيبات " في الآيات الكريمة المذكورة يمكن ملاحظة ما يلي :

❖ " الطيبات " جاءت في الغالب مرتبطة بالرزق وعلى أنها جزء أو بعض منه ، ومن

ثم فالرزق هو أشمل وأعم من الطيبات .

❖ " الطيبات " تنقسم إلى قسمين :

- القسم الأول : " الطيبات " التي هي عكس الخبائث وهي التي تكون من الرزق والكسب

الحلال المشروع والتي تستخدم في أوجه حلال مشروعة كالإنفاق على النفس والأسرة

والإنفاق في سبيل الله .

^١ . سورة المؤمنون : ٥١ .

^٢ . سورة غافر : ٦٤ .

^٣ . سورة الجاثية : ١٦ .

^٤ . سورة الأحقاف : ٢٠ .

- القسم الثاني : " الطيبات " التي هي كل ما يستمتع به الإنسان ويلبى رغباته ويسد حاجاته ، وقد تأتي للكافر من طرق غير شرعية ويستمتع بها في الدنيا وليس له حظ في الآخرة .

ثالثاً : المدد :

إضافة إلى لفظتي " الرزق " و " الطيبات " ثمة لفظة ثالثة هي " المدد " وتفيد هي الأخرى معنى الموارد ، ويمكن ملاحظة مواضع لفظة " المدد " كما وردت في آيات الذكر الحكيم في الآتي :

قال تعالى ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴾ .

وقال تعالى ﴿ كُلًّا نُمِدُّ هُنُوْلًا وَهُنُوْلًا مِّنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ .^١

وقال تعالى ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَنِينَ ﴾ .^٢

وقال تعالى ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ ﴾ .^٣

وقال تعالى ﴿ وَنُمِدَّكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَنَجْعَلْ لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَنَجْعَلْ لَّكُمْ أَنْهَارًا ﴾ .^٤

مما تقدم يلاحظ ما يلي :

❖ " الإمداد " لفظة ذات خصوصية تشير إلى ما يهبه الله للإنسان من مال وبنيين وألوان من المأكولات والمشروبات والمساكن ومتع الحياة الحسية .

^١ . سورة الإسراء : ٦ .
^٢ . سورة الإسراء : ٢٠ .
^٣ . سورة المؤمنون : ٥٥ .
^٤ . سورة الشعراء : ١٣٢-١٣٣ .
^٥ . سورة نوح : ١٢ .

❖ " الإمداد " قد يرسله الله إلى المؤمن والكافر ، فهو ليس محظوراً أو ممنوعاً عن أحد بل الجميع فيه سواء .

❖ الرزق دائماً من الله أما الإمداد فقد يكون من الإنسان إلى الإنسان ، قال تعالى على لسان نبي الله سليمان عليه السلام ﴿ فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَنُ قَالَ أُمِئْتُوَنِي بِمَا لِي فَمَا آتَنِىَ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَيْتُكُمْ بَلْ أَتَتْهُم بِهَدْيٍ مِّكْرٌ نَّفَرَحُونُ ۚ ﴾^١ .

رابعاً : العطاء :

لفظة رابعة تحمل معناً يقترب من مفهوم الموارد ألا وهي لفظة " العطاء " ، فهي تتشابه إلى حد بعيد مع لفظة " الإمداد " .

قال تعالى ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا نَامَسَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُورٍ ۚ ﴾^٢ .

وقال تعالى ﴿ كَلَّا نُمَدِّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ۚ ﴾^٣ .

وقال تعالى ﴿ هَكَذَا عَطَاءُنَا فَامْنَنْ أَوْ آتِنَاكَ بِغَيْرِ حِسَابٍ ۚ ﴾^٤ .

وقال تعالى ﴿ جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا ۚ ﴾^٥ .

مما تقدم نلاحظ أن العطاء يتشابه مع الإمداد ، وأن الاثنين جزء من كل شامل هو الرزق ، ومن ثم فإن لفظة الرزق هي المرادف في الاقتصاد الإسلامي لللفظة الموارد في الفكر الاقتصادي الموضوع ، فكلتا اللفظتين يراد منهما معني واحد هو كل ما يستعمل بشكل مباشر أو غير مباشر في تلبية احتياجات الإنسان وسد متطلباته .

^١ . سورة النمل : ٣٦ .

^٢ . سورة هود : ١٠٨ .

^٣ . سورة الإسراء : ١٧ .

^٤ . سورة ص : ٣٩ .

^٥ . سورة النبأ : ٣٦ .

المبحث الثاني

تقدير الله للأرزاق وطلاقة قدرته سبحانه

بعد أن تناولنا تفصيلاً وسائل إشباع الحاجات الإنسانية في الاقتصاد الإسلامي والتي حددناها كما وردت في كتاب الله العظيم بالأرزاق ، ننتقل في هذا المبحث لمناقشة مسألة مهمة وهي ما يتردد لدى أصحاب الاقتصاد الموضوع من إمكانية شحة أو نقاد الأرزاق ، ويمكن مناقشة هذه المسألة من خلال الآتي :

أولاً : تقدير الله للأرزاق عند خلق الأرض :

لقد خلق الله الأرض وقدر فيها أقواتها ، وهذا التقدير من قبل الحق تبارك وتعالى ، تترتب عليه حقائق كثيرة فيما يتعلق بمسألة الأرزاق ، نوضحها في الآتي :

❖ تقدير الله للأقوات التي هي الأرزاق :

اتفرد الحق تبارك وتعالى وبقدرته المطلقة بتقدير الأقوات التي هي الأرزاق في الأرض ، قال تعالى ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رِيسًا مِّن قَوِّهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلنَّاسِ لَيْلٌ ۖ ١ ۝

وقال تعالى ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ۖ ٢ ۝

وقال تعالى ﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَىٰ مَن عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُوا ۚ وَاللَّهُ خَزَائِنُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُسْفِينَ لَا يَفْقَهُونَ ۖ ٣ ۝

١. سورة فصلت : ١٠ .

٢. سورة الحجر : ٢١ .

٣. سورة المنافقون : ٧ .

وتوضح الآيات الكريمة أن الله تبارك وتعالى بإرادته الإلهية وقدرته المطلقة قد قدر الأقوات التي هي الأرزاق في الأرض ، فعنده خزائن كل شئ ، وهو العليم بما كان وما هو كائن وما سيكون ، وهو الحكيم المقدر لكل شئ بدقة ، وهو الخبير الذي يدبر ويضع كل أمر في نصابه .

❖ تقدير الأقوات التي هي الأرزاق يعني التقدير الدقيق منذ بداية الخلق وحتى قيام الساعة وانتهاء الحياة :

قال تعالى ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ ۝١ ﴾

وقال تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَّسْتُمْ لِّلْعَزِيزِينَ ۝٢ ﴾

وقال تعالى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ۝٣ ﴾

وقال تعالى ﴿ وَرِزْقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ ۚ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ۝٤ ﴾

ثانياً : الأرزاق والأقوات لا تنفذ :

يشاع دائماً لدى الفكر الاقتصادي الموضوع أن الموارد قابلة للنفاذ وهي شحيحة ولا تقدر على الوفاء بمتطلبات أهل الأرض من البشر ، وهذه دعوى داحضة ولا تستوي مع الفكر الاقتصادي الإسلامي والمنطق الإسلامي الذاتي ، ويتضح ذلك من خلال الآتي :

١. سورة الرعد : ٨ .

٢. سورة الحجر : ٢٠ .

٣. سورة القمر : ٤٩ .

٤. سورة الطلاق : ٣ .

❖ تقدير الأرزاق والأقوات من الله :

فتقدير الأرزاق والأقوات في الأرض لم يصدر إلا من خالق الأرض والكون العليم الحكيم الخبير ، المتكفل برزق عباده وتقدير أقواتهم ، ومن كان رزقه على الله فلا يحزن لأنه آتيه لا محالة ، فقد قدر الله سبحانه وتعالى الرزق مع خلق الإنسان .

❖ رزق الله ما له من نفاذ :

إن رزق الله لا ينفد وخزائنه لا تفرغ سبحانه جل وعلا ، قال تعالى ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَّهُ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ إِنَّ هَذَا لِرِزْقِنَا مَالٌ مِنْ نَفَائِدِ ﴾^٢.

❖ الإفساد في الأرض وسوء التعامل مع ظواهر الطبيعة :

ومما لا شك فيه أن الإفساد في الأرض وسوء التعامل مع ظواهر الطبيعة التي سخرها الله للإنسان وذلها له يؤدي إلى تدمير وإهدار كثير من الأرزاق والأقوات التي قدرها الله في الأرض ، مما ينتج عنه شحة في تلك الأرزاق والأقوات ، ولكنها ليست ناتجة عن سوء توزيع أو تصريف من المنبع أو المصدر حاشا لله ، ولكنها نتيجة حتمية وجزاء وفاق لسوء تصرف الإنسان وعبثه بالأرزاق والأقوات التي قدرت سلفاً من لدن الحكيم الخبير .

والإفساد في الأرض كثير ومتنوع :

^١ . سورة النحل : ٩٦ .

^٢ . سورة ص : ٥٤ .

- أوله معصية الله وإبطال العمل بشرعه ، وعاقبته محق البركة وشحة الرزق ، قال تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ^١ .

وقال تعالى ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ^٢ .

وقال تعالى ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ^٣ .

وقال تعالى ﴿ وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا مَا آتَا اللَّهُ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ^٤ .

وقال تعالى ﴿ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَبْقَرُوا مَنَافِعَ اللَّهِ مَا لَكُمْ مِّنَ اللَّهِ عِزَّةٌ قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَاقْضُوا أَكْثَلَ الْكَيْلِ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ^٥ .

وقال تعالى ﴿ وَيَقَوْمِ اقْضُوا أَلْيَكَ الْفَسَادَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ^٦ .

وقال تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةً يَبْهَتُونَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ ^٧ .

^١ . سورة البقرة : ٣٠ .

^٢ . سورة البقرة : ٢٠٥ .

^٣ . سورة الأعراف : ٥٦ .

^٤ . سورة الأعراف : ٧٤ .

^٥ . سورة الأعراف : ٨٥ .

^٦ . سورة هود : ٨٥ .

^٧ . سورة هود : ١١٦ .

وقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ النَّارِ ﴾ ^١.

وقال تعالى ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ ﴾ ^٢.

وقال تعالى ﴿ الَّذِينَ يَفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ ^٣.

وقال تعالى ﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ ^٤.

وقال تعالى ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ بِجَعَلْنَاهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ^٥.

وقال تعالى ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ ^٦.

وقال تعالى ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ ^٧.

وقال تعالى ﴿ فَكَثُرُوا فِيهَا الْفَسَادَ ﴾ ^٨.

- ولعله من قبيل الإفساد في الأرض كذلك اتصاف كثير من الناس والدول بالجشع والطمع ورغبتهم في الاستحواذ على مقدرات الغير وأرزاقهم ، مما ينتج عنه تراكم غير سوي وغير متوازن وغير عادل للأرزاق والأقوات عند الفصيل الأول يؤدي إلى انقسام المجتمع المحلي

^١ . سورة الرعد : ٢٥ .

^٢ . سورة النحل : ٨٨ .

^٣ . سورة الشعراء : ١٥٢ .

^٤ . سورة القصص : ٧٧ .

^٥ . سورة القصص : ٨٣ .

^٦ . سورة الروم : ٤١ .

^٧ . سورة محمد : ٢٢ .

^٨ . سورة الفجر : ١٢ .

وكذا المجتمع الدولي إلى فريقين من الناس أو من الدول : الأول يملك كل شئ ، والثاني لا يملك شيئاً أو الفتات ، مما يثير حقد وضغينة الفقراء ويزداد الفساد وتعم الخطيئة ويشتعل غضب الرب ! .

المبحث الثالث

التفاوت في حيازة الأرزاق

وضعية أخرى قد نشاهدها فيما يتعلق بالأرزاق والأقوات على ظهر الأرض ، وهي وضعية التفاوت فيما يحوزه بعض الأفراد والدول من الأرزاق والأقوات ، فقد يحوز بعض الأفراد وبعض الدول مقادير وكميات هائلة من الأرزاق والأقوات - التي هي الموارد في الاقتصاد الموضوع - وتأخذ هذه الأرزاق والأقوات أشكالاً مختلفة مثل الأرض والزروع والثمار والمياه والمعادن .. الخ ، وإزاء وضعية التفاوت هذه في حيازة الأرزاق والأقوات لنا وقفة ، نتناولها بالتفصيل فيما يلي :

أولاً : التفاوت المقدر من الله :

التفاوت في توزيع الأرزاق والأقوات [الثروات والدخول] هو أمر طبيعي يقره الإسلام تبعاً لاختلاف المواهب والقدرات ، بل يعتبره ضرورة لخلق الحوافز وتحقيق التعاون والتكامل سواء على المستوى الداخلي أو العالمي ، وقد فرض الله ذلك التفاوت وقدره تقديراً من خلال تفضيل بعض الناس على بعضهم في الرزق .

قال تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْخَلْقَ الْأَرْضَ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^١ ، وتفيد هذه الآية الكريمة أن الله تعالى قد فاوت بين الناس في الأرزاق والمقدرات الشخصية كالأخلاق والمحاسن والمساوئ والمناظر والأشكال والألوان ، وله الحكمة في ذلك ، وسبب هذا التفاوت هو اختبار الناس فيما أنعم الله به عليهم وامتحنهم به ، فيختبر الغني في غناه ويسأله عن شكره ، والفقير في فقره ويسأله عنه صبره .

^١ . سورة الأنعام : ١٦٥ .

وقال تعالى ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَأْدِي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِعَنَمَةٍ أَفْلَحَ اللَّهُ يَجْحَدُونَ ﴾ ^١ ، وتفيد هذه الآية الكريمة كذلك أن الله فضل بعض عباده على بعض في الرزق بلاءاً يبتلى به كلاً ، فيبتلى به من بسط له كيف شكره لله وأداؤه الحق الذي افترض عليه فيما رزقه وخوله ^٢ .

وقال تعالى ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَالْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴾ ^٣ ، فجعل الله من الناس الغني وجعل منهم الفقير وكذلك الحال في الدار الآخرة فمنهم السعيد ومنهم الشقي .

وقال تعالى ﴿ وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِلْعِبَادِ لَغَوَّ فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ اللَّهُ يِعْبَادُوه خَيْرٌ بَصِيرٌ ﴾ ^٤ ، توضح هذه الآية البيينة الحكمة البالغة من عدم بسط الله الرزق للعباده ، فلو أعطاهم فوق حاجتهم من الرزق لحملهم ذلك على البغي والطغيان من بعضهم على بعض شراً وبطراً ، وقال قتادة : كان يقال خير العيش ما لا يلهيك ولا يطغيك ، إن الله يرزق عباده ما يختاره مما فيه صلاحهم ، وهو أعلم بذلك ، فيغني من يستحق الغنى ، ويفقر من يستحق الفقر ، وقد جاء في الحديث الروي " إن من عبادي من لا يصلحه إلا الغنى ولو أفقرته لأفسدت عليه دينه ، وإن من عبادي من لا يصلحه إلا الفقر ولو أغنيته لأفسدت عليه دينه " .

وقال تعالى ﴿ أَمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ قَبْلَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِنَتَّخِذَ بَعْضَهُمُ بَعْضًا سَخِرَاءً وَرَحْمَتَ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ ^٥ ، كذلك توضح هذه

^١ . سورة النحل : ٧٦ .

^٢ . سورة تفسير بن كثير ، الجزء الثاني ، ص ٥٣٠ .

^٣ . سورة الإسراء : ٢١ .

^٤ . سورة الشورى : ٢٧ .

^٥ . سورة الزخرف : ٣٢ .

الآية الكريمة أن الله قد فaut بين خلقه فيما أعطاهم من الأموال والأرزاق والعقول والفهم وغير ذلك من المقدرات الظاهرة والباطنة ، والحكمة من ذلك - إضافة إلى ما تقدم في الآية السابقة - أن يظهر احتياج بعض الناس إلى بعض حيث يقدم كل ما يملكه إلى الآخرين .

ثانياً : التفاوت المنضبط والمقبول :

التفاوت في الأرزاق والأقوات - كما سبق الإيضاح في العنصر المتقدم - هو تفاوت مقبول ، وذلك لأكثر من سبب :

❖ سبب أول :

إنه من الله وبتقديره سبحانه ، وهو أعلم بصالح الناس من الناس .

❖ سبب ثاني :

أن هذا التفاوت يستهدف صلاح المجتمع ولا يستهدف إفساد وتدميره .

مما تقدم نلاحظ أن التفاوت في حيازة الثروات والدخول [الأرزاق والأقوات] هو أمر طبيعي يقره الإسلام تبعاً لاختلاف المواهب والقدرات ، بل يعتبره ضرورة لخلق الحوافز وتحقيق التعاون والتكامل سواء على المستوى المحلي أو العالمي .^١

ثالثاً : التفاوت الفاحش المدمر :

التفاوت الفاحش في الأرزاق والأقوات [الثروات والدخول] بين أفراد المجتمع وبين دول العالم هو الشكل النهائي والنتيجة الأخيرة للمشكلة الاقتصادية : ويجد هذا التفاوت

^١ د. محمد شوقي الفنجري ، الإسلام وعدالة التوزيع - أو حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ودول العالم (القاهرة ، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٢) ص ٧ .

أسبابه في سببين رئيسيين لعلهما هما أساس المشكلة الاقتصادية برمتها ، ويتمثل هذان السببان في الآتي :

❖ السبب الأول :

القصور في استغلال الموارد الطبيعية [الأرزاق] وهو ما ينتج عنه قلة الإنتاج ، وليس قلة الموارد ذاتها ، فالموارد أو الأرزاق تحتاج دائماً إلى الإنماء والتطوير وتحتاج كذلك إلى استغلالها استغلالاً أمثل .

❖ السبب الثاني :

أثرة الأغنياء وتكدس الثروة والأرزاق لديهم وجعلها دولة بينهم وتعرف هذه الإشكالية بسوء توزيع الثروة والأرزاق داخل المجتمع .

وهذان السببان هما سبب التفاوت الفاحش في الأرزاق الذي يقود إلى تقسيم المجتمع إلى فئتين متناحرتين ، ويؤدي في النهاية إلى احتدام الصراع والصدام وتدمير المجتمع وسوف نفصل ذلك بعد قليل .

الفصل الثالث

كيفية إشباع الحاجات وتحقيق 'لوسطية

[حل المشكلة الاقتصادية]

انتهينا فيما تقدم إلى أن المشكلة الاقتصادية وفقاً للاقتصاد الإسلامي تتمثل أساساً في القصور في استغلال واستثمار وتنمية الموارد الطبيعية المتاحة [الأرزاق] وليس في شحة الأرزاق ذاتها وكذا في سوء توزيع الثروات [الأرزاق] والدخول [مخرجات العملية الإنتاجية] مما ينتج عنه تكديس الثروات والدخول لدى الأغنياء الذين يؤثرون أنفسهم بها ويجعلونها دولة بينهم .

وعلى هذا ينقسم المجتمع إلى أغنياء يملكون ويستمتعون وفقراء لا يملكون بل هم يعانون من الحرمان ، وبذا تنتهي ظروف المجتمع لسيادة الصراع وانتشار الفوضى ، وهذا هو سيناريو المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ، فكيف لذلك الاقتصاد أن يضع حلاً لتلك المشكلة ؟ .

إن الاقتصاد الإسلامي يصيغ حلول المشكلة الاقتصادية انطلاقاً مما لديه من طروحات خاصة ومنطق ذاتي في التعامل مع الظاهرة الاقتصادية ذاتها ، ولعل أول بوادر حل المشكلة الاقتصادية يكمن في إقامة شرع الله والعمل بكتابه ، حيث يتم تأهيل وتهيئة المجتمع لاستيعاب المشكلة والتعامل معها .

يضاف إلى ما تقدم النهج الإسلامي الخاص بالسعي للحصول على الأرزاق وإنمائها ، ويتضمن هذا النهج مسألتين أساسيتين : أولهما ، الإنماء الاقتصادي وزيادة الإنتاج ، وثانيهما ، عدالة توزيع الثروات والدخول [الأرزاق والأقوات] .

ويأتي بعد ذلك النهج الإسلامي المتمثل في الاعتدال والقوامة [الوسطية] في التملك وحياسة الثروة .

ثم يأتي أخيراً دور الدولة الإسلامية في إقرار قيم التكافل والضمان الاجتماعي .

ويأتي هذا الفصل في أربعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : إقامة شرع الله والعمل بكتابه .

المبحث الثاني : السعي للحصول على الأرزاق وإنمائها .

المبحث الثالث : الاعتدال والقوامة [الوسطية] في التملك وحياسة الثروة .

المبحث الرابع : مسئولية الدولة في إقرار قيم التكافل والضمان

الاجتماعي .

المبحث الأول

إقامة شرع الله والعمل بكتابه

إن أول عناصر حل المشكلة الاقتصادية وتحقيق الوسطية في الاقتصاد الإسلامي يتحدد في إقامة شرع الله والعمل بكتابه ، ومن شأن ذلك أن يؤهل المجتمع ويهيئه لاستيعاب المشكلة الاقتصادية والتعامل معها ، وهذا التهيؤ والاستعداد يبدو في أكثر من شكل ، وينعكس على كافة عناصر الظاهرة الاقتصادية ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الآتي :

أولاً : التفاعلات الاقتصادية :

ينعكس تطبيق الشريعة الإسلامية على التفاعلات الاقتصادية والتطورات المادية بالتنظيم والترتيب ، بما يطوعها مع قواعد وأصول وأسس الشريعة ، وجدير بالذكر أن تطبيق شرع الله والعمل بكتابه هو منهج شمولي عام يشمل كافة مناشط الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية .. الخ .

ثانياً : النظم والقوانين والتشريعات :

إضافة إلى ما تقدم ينعكس تطبيق الشريعة على كافة النظم والقوانين والتشريعات التي تتولى مهمة ضبط وتنظيم التفاعلات والتطورات الاقتصادية ، وتبدو أهمية تلك النظم والقوانين والتشريعات في ضبط وتنظيم التفاعلات والظواهر الاقتصادية عندما يزمع المجتمع حل المشكلة الاقتصادية بجدية وعزيمة ، ويسعى لذلك سعياً حثيثاً من خلال تصحيح أوضاعه الاقتصادية .

ثالثاً : السلوكيات الاقتصادية للأشخاص الطبيعية والاعتبارية :

ثالث الموضوعات التي تتولاها الشريعة الإسلامية بالتنظيم والترتيب لتهيئة المجتمع لاستيعاب وحل المشكلة الاقتصادية هو الموضوع المتعلق بالسلوكيات الاقتصادية للأشخاص الطبيعية والاعتبارية ، فسلوكيات هذه الأشخاص تمثل عنصراً مهماً من عناصر الظاهرة الاقتصادية .

ولعله من الثابت فعلاً وتجريباً أنه لا حل للمشكلة الاقتصادية دون إقامة شرع الله والعمل بكتابه في كافة شئون المجتمع ونواحي حياته ، فالتفاعلات الاقتصادية والنظم والقوانين والتشريعات والسلوكيات الاقتصادية للأشخاص الطبيعية والاعتبارية هي بمثابة البيئة أو الوسط التي تحل فيه المشكلة الاقتصادية ، فتأهيل تلك البيئة وتهيئتها من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية يسهل حل تلك المشكلة .

قال تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ۝١ ١ .

وقال تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُّؤْسَسُ لَهَا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ۝٢ ٢ .

وقال تعالى ﴿ وَيَرْزُقُهُ مِن حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ۝٣ ٣ .

١ . سورة الأعراف : ٩٦ .

٢ . سورة يونس : ٩٨ .

٣ . سورة الطلاق : ٣ .

المبحث الثاني

السعي للحصول على الأرزاق وإنمائها

في المبحث السابق تناولنا بالتحليل فاتحة السياسات وبادرة السلوكيات الخاصة بمنطق الاقتصاد الإسلامي في حل المشكلة الاقتصادية ، ألا وهو إقامة شرع الله والعمل بكتابه ، وبذا يكون قد تم تأهيل المجتمع وتهيئته لتلقي واستقبال جملة السياسات التالية الخاصة بحل المشكلة الاقتصادية ، وفي هذا المبحث ننصرف إلى تحليل إحدى السياسات المهمة الرامية إلى حل المشكلة الاقتصادية ، وهي التمثلة في السعي للحصول على الأرزاق وإنمائها ، وسيتم ذلك التحليل من خلال الآتي :

أولاً : الإنماء وزيادة الإنتاج :

تمتلك كافة المجتمعات ومنها المجتمع المسلم جملة من الموارد ومصادر الثروة التي استقر بنا الرأي على تعريفها بالأرزاق والأقوات ، ويرى الاقتصاد الإسلامي أن تلك الأرزاق والأقوات تحتاج دائماً إلى سعي دائم من المجتمع أفراد ومؤسسات لإنمائها وتطويرها ، وهذا السعي هو أمر واجد، بل وفريضة فرضها الله سبحانه وتعالى على عباده ، ويتجسد السعي في زيادة الإنتاج والإنماء الاقتصادي ، ومن شأن ذلك أن يوضح أن زيادة الإنتاج والإنماء الاقتصادي من القضايا المهمة والأساسية في الاقتصاد الإسلامي .

قال تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ (٢٠١) أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ (٢٠٢) {^١ ، وحسب هذه الآية الكريمة تفيد حسنة الدنيا كل مطلوب دنيوي من عافية ودار رحبة وزوجة حسنة ورزق واسع وعلم

^١ . سورة البقرة : ٢٠١-٢٠٢ .

نافع وعمل صالح ومركب هين ، وكل هذه المطلوبات من أشكال ومظاهر الاجتهاد في الحياة وإعمارها واستغلال منافعها .

وقال تعالى ﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلِّيِّ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ^١ ، وتفيد هذه الآية الكريمة أن العمل الصالح يأتي في مقدمته إعمار الأرض وإنماؤها والسعي من أجل الحصول على الأرزاق والأقوات وتثميرها .

وقال تعالى ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَنْقُورِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ ثَابِعُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾ ^٢ ، كذلك تشير هذه الآية الكريمة إلى أن الله قد خلق الإنسان وكلفه بعمارة الأرض واستغلالها ، ومن ثم فاستغلال الإنسان للأرض وإعمارها ليس من قبيل التصرف التلقائي أو الميكانيكي الذي آتاه الإنسان من جراء نفسه ، بل سلوك مفروض من الحق تبارك وتعالى ويصل إلى درجة العبادة وفروض الطاعة .

وقال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ ^٣ ، يخبر الحق تبارك وتعالى أنه لا يضيع أجر من أحسن عملاً ، فيجازه من جنس عمله ، فإذا اجتهد وأحسن فله الخير كله في الحياة الدنيا وفي الآخرة .

وقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ^٤ ، ومفاد هذه الآية الكريمة أن الحق تبارك وتعالى يرشد ويبصر الرسول الكريم وأصحابه وأتباعه من المؤمنين الموحدين بطرق الله وهي طرق الخير والفلاح في الحياة الدنيا والآخرة .

^١ . سورة التوبة : ١٠٥ .

^٢ . سورة هود : ٦١ .

^٣ . سورة الكهف : ٣٠ .

^٤ . سورة العنكبوت : ٦٩ .

وقال تعالى ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۚ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ ۚ ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوَّلَىٰ ۚ ﴿٤١﴾ ﴾^١ ، فكل نفس بما كسبت والجزاء من جنس العمل .

وقال تعالى ﴿ إِن رَّبُّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَن لَّنْ نَّحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكَ فَاقْرَأْ وَ مَا يَنْتَسِرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُمْ مَّرْضَىٰ وَءَاخِرُونَ يَصْرِفُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَءَاخِرُونَ يَقْتُلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَأْ وَ مَا يَنْتَسِرُ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِن خَيْرٍ نَّجِدْهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾^٢ ، ويستنبط من سياق هذه الآية الكريمة أن الضرب في الأرض للابتغاء من فضل الله من الأمور التي يحبها الله سبحانه وتعالى ويرغب فيها ويساويها بالجهاد في سبيل الدعوة الإسلامية .

وقال تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدًّا فَلْيَقِهِ ﴾^٣ ، ومفاد هذه الآية الكريمة أن الإنسان يسأل عن عمله في الحياة سواء أكان من أجل خير الدنيا أو خير الآخرة وهو مجازي بكل .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم حتى يغرستها فليغرستها فله بذلك اجر " .

وقد ذكر للرسول عليه الصلاة والسلام رجل كثير العبادة ، فسأل من يقوم به ، قالوا : أخوه ، قال عليه الصلاة والسلام " أخوه أعبد منه " .

^١ . سورة النجم : ٣٩-٤١ .
^٢ . سورة المزمل : ٢٠ .
^٣ . سورة الانشقاق : ٦ .

وأراد أحد الصحابة الخلوة والاعتكاف لذكر الله ، فقال له الرسول الله صلى الله عليه وسلم " لا تفعل فإن مقام أحدكم في سبيل الله أفضل من صلاته في بيته ستين عاماً " ، والمقصود من المقام في سبيل الله إعمار المجتمع وزيادة الإنتاج .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لكل أمة سياحة وسياحة أمتي الجهاد في سبيل الله " والمقصود بالجهاد في سبيل الله تعمير الكون وإنماء المجتمع وزيادة الإنتاج .

وكان الرسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بعد عودته من الغزوات " رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر " والمراد بالجهاد الأكبر الإنتاج وإنماء المجتمع .

ثانياً : عدالة توزيع الأرزاق وعوائد الإنتاج :

بعد أن بينا إصرار الاقتصاد الإسلامي على ضرورة السعي للحصول على الأرزاق وإنماؤها وتثميرها ، ينتقل إلى الخطوة التالية والمهمة ، وهي كيفية توزيع تلك الأرزاق والعوائد داخل المجتمع ، وعملية التوزيع هذه عملية معقدة ومركبة .

ولعل أول المسائل المشكلة في مسألة التوزيع هي : من المسئول عن توزيع الثروة وعوائد الإنتاج داخل المجتمع ؟ يتحدد المسئولون عن عملية التوزيع في :

❖ **المنهاج الإسلامي والقائمين عليه :**

سبق لنا أن أوضحنا أن الاقتصاد الإسلامي هو جزء من المنهاج الإسلامي الذي هو في عرف الفكر الموضوع النظام السياسي ، وقد ذكرنا كذلك أن أول بوادر وعناصر حل المشكلة الاقتصادية يكمن في إقامة شرع الله والعمل بكتابه حيث يتهيأ المجتمع ويستعد لحل المشكلة الاقتصادية ، ومحصلة ما تقدم أن المنهاج الإسلامي يتحمل مسؤولية توزيع الأرزاق والأقوات وعوائد الإنتاج بعدالة وإقسط .

❖ أفراد المجتمع :

كذلك للأفراد دور مهم في توزيع الأرزاق والأقوات وعوائد الإنتاج حيث يسود المجتمع المسلم عملية التكافل الاجتماعي والإخاء بين أفرادِهِ ، وهذا ما سنوضحه تفصيلاً بعد قليل .

بعد ذلك تبدو مسألة أخرى حول خطوات تنفيذ عملية توزيع الأرزاق والأقوات وعوائد الإنتاج بعدالة وإقسط ، تتم عملية التوزيع عبر خطوات محددة تترتب في الآتي :

❖ تحقيق نطاق الغني :

على الدولة الإسلامية أن تحقق للفرد نطاق الغني ، ونطاق الغني يعني توفير دخل ثابت للفرد طيلة حياته يضمن له المستوى اللائق من المعيشة حسب زمانه ومكانه .

❖ توفير العمل :

ولعل أول وأهم وسائل تحقيق نطاق الغني للفرد المسلم تتمثل في توفير فرصة عمل شريف كريم تضمن للإنسان دوراً لائقاً في مجتمعه وتحقيق له نطاق الغني من خلال عائد عمله .

❖ الضمان الاجتماعي :

إذا لم يتييسر للدولة الإسلامية أن توفر فرصة عمل لائق لأفرادها فعليها بشكل أو بآخر أن تكفل لهم تحقيق نطاق الغني من خلال قوانين وتشريعات الضمان الاجتماعي ، وسوف نأتي على ما قدمنا من خطوات تحقيق عدالة توزيع الأرزاق والأقوات بالتفصيل بعد قليل .

مما تقدم نخلص إلى أن الاقتصاد الإسلامي يشرع في حل المشكلة الاقتصادية من خلال نهج ذي وسيلتين : فالنهج هو الإنماء الاقتصادي للأرزاق والأقوات ، والوسيلتان هما : زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع ، ولا غنى لأي من الوسيلتين عن الأخرى .

وتتصف عملية الإنماء الاقتصادي للأرزاق والأقوات في الاقتصاد الإسلامي بصفتين أساسيتين هما :

❖ الشمول :

فالإنماء الاقتصادي وفقاً للاقتصاد الإسلامي ، يشمل إنماء الإنسان مادياً بتوفير كافة مستلزمات حياته وبمستوى لائق ، وروحياً بتعميق الإيمان معتقداً وسلوكاً .

❖ التوازن :

حيث يأخذ كل نصيبه المفروض من نتائج الإنماء الاقتصادي دون تفرقة ، فلا ينبغي أن تنفرد بنتائج الإنماء عاصمة الدولة دون الأقاليم ، ولا المدن دون القرى ، كذلك ينبغي التوازن في الإنماء الاقتصادي على كافة مجالات الاقتصاد ونشاطاته المختلفة ، للصناعة نصيبها الملائم ، وكذا للزراعة ، حتى داخل النشاط الواحد ينبغي التوازن في عمليات الإنماء والتطوير .

١. بحث الثالث

الاعتدال والقوامة [الوسطية] في التملك وحيازة الثروة

في هذا المبحث ننتقل إلى مناقشة العنصر الثالث من عناصر حل المشكلة الاقتصادية ، وهو عنصر ينفرد به الاقتصاد الإسلامي ويقدمه في شكل مميز وأسلوب متفرد ألا وهو الاعتدال والقوامة [الوسطية] في التملك وحيازة الثروة ، والوسطية هي أهم سمات الإسلام في كافة الطروحات التي قدمها لعناصر وأشكال الوجود الإنساني ، ويمكن تفصيل وسطية الإسلام في التملك وحيازة الثروة كأحد عناصر حل المشكلة الاقتصادية من خلال الآتي :

أولاً : ضمان نطاق الغني لكل فرد في المجتمع :

أول عناصر الاعتدال والقوامة [الوسطية] في التملك وحيازة الثروة هو ضمان نطاق الغني لكل فرد في المجتمع — وقد سبق لنا تعريف نطاق الغني بأنه ما يكفل للفرد معيشة لائقة تلبي فيها احتياجاته المادية ومتطلباته المعنوية — ونعتبر أن توفير نطاق الغني بالمعنى الإسلامي هو معيار موضوعي ونموذجي للحكم على أية دولة وعلى أي مجتمع وعلى أي نظام سياسي بالمثالية والنموذجية من عدمه .

ثانياً : لا حدود للملكية بعد تحقيق نطاق الغني :

إذا قدر للمجتمع المسلم تحقيق نطاق الغني لكافة أفرادهِ ، فهو عندئذ لا يصادر حق أفرادهِ في التملك ولا يضع حدوداً على الملكية ، حيث يدع الفرصة لإظهار المواهب وإنماء القدرات ، ومعنى ما تقدم أن الملكية في الاقتصاد الإسلامي مقيدة بنطاق الغني ، وفي ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إذا بات مؤمن جائعاً فلا مال لأحد" ، وقال صلى الله عليه وسلم "أیما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله"

، وقال صلوات الله وسلامه عليه " إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم في المدينة حملوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموا بينهم في إناء واحد بالسوية ، أنهم مني وأنا منهم " ، وقال صلى الله عليه وسلم " من كان عنده فضل ظهر فبعد به على من لا ظهر له ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له " ، وذكر صلى الله عليه وسلم من صنوف المال ما ذكر حتى قيل أن لا حق لأحد في مال .

وعليه فالإسلام لا يسمح بالثروة أو الغنى إلا بعد ضمان نطاق الغني لكل أفراد المجتمع ، أي المستوى اللائق للمعيشة بحسب ظروف الزمان والمكان ، والواجب توافره لكل من يتواجد في مجتمع إسلامي أيًا كانت ديانته وأيًا كانت جنسيته ، وهو ما يوفره لنفسه بجهده وعمله ، فإذا عجز عن ذلك لسبب خارج عن إرادته كمرض أو شيخوخة ، انتقلت مسئولية ذلك إلى الدولة ، فضمن نطاق الغني لكل فرد يعيش في مجتمع إسلامي أيًا كانت ديانته أو جنسيته هو في الإسلام أمر جوهري مقدس ، باعتباره حق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق وفي إنكاره أو إغفاله تكذيب للدين نفسه وإهدار للإسلام .^١

قال تعالى ﴿ وَءَاتَ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا يَبْذَرِ بَذِيرًا ﴾ .^٢

وقال تعالى ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُورِ ﴾ .^٣

وقال تعالى ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ﴿١﴾ فَذَٰلِكَ الَّذِي يُدْعُ الْيَتِيمَ ﴿٢﴾ وَلَا يُحِصُّ عَلَىٰ طَعَاةِ الْمِسْكِينَ ﴾ .^٤

١. د. محمد شوقي الفنجري ، الإسلام وعدالة التوزيع .. ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

٢. سورة الإسراء : ٢٦ .

٣. سورة الذاريات : ١٩ .

٤. سورة الماعون : ١-٣ .

مما تقدم نخلص إلى أن الإسلام لا يسمح بالثروة والغنى مع وجود الفقر والعوز ، وهذه هي
الوضعية التي تؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى قسمين متناحرين : قسم الأغنياء وقسم الفقراء
، والمجتمع المسلم لا يمكن أن يكون هكذا .

إلا أنه متى توافر لكل أفراد المجتمع الإسلامي نطاق الغني وهو المستوى اللائق من
المعيشة والذي تضمنه الدولة لكل فرد إذا عجز هو عن تحقيقه لسبب خارج عن إرادته ،
فإنه يكون بعد ذلك لكل تبعاً لعمله وسعيه في الأرض دون قيد أو حد أعلى للملكية أو
الثروة أو الاغتناء — وقد سبق أن أوضحنا — أن الاغتناء وحياسة الثروة والتفاوت في ذلك
متروك لتقدير الله سبحانه وتعالى وللجهد الذي يبذله الإنسان وعمله الصالح ، ومن ثم ففي
عرف الاقتصاد الإسلام يوجد الأغنياء والأثرياء ولكنهم ملتزمون بالشرع ، فهم لا يملكون
صرف أموالهم على غير مقتضى العقل وإلا عدوا سفهاء وجاز الحجر عليهم ، ولا يملكون
المبالغة في الترف ، وهم مطالبون دائماً بإنفاق الفائض عن حاجتهم في سبيل الله : سواء في
صورة إنفاق مباشر على المحتاجين ، أو استثمار يعود نفعه على المجتمع ، كذلك فإن
الدولة الإسلامية مطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد
المجتمع بما يحقق التكامل لا التناقض والتعاون لا التصارع ، ومنع استئثار قلة بخيرات
المجتمع وأرزاقه .^١

والآن يتضح كيف أن الاقتصاد الإسلامي يدعو إلى القوامة والوسطية في كافة القضايا
الاقتصادية ابتداءً من التعامل مع ظواهر الطبيعة وحتى إنفاق الأموال مروراً بالملكية
وحياسة الثروة .

١. د. محمد شوقي الفنجري ، الإسلام وعدالة التوزيع .. ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

قال تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ
شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ
لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ إِيْمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾^١
وقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾^٢

^١ . سورة البقرة : ١٤٣ .
^٢ . سورة الفرقان : ٦٧ .

المبحث الرابع

مسئولية الدولة في إقرار قيم التكافل والضمان الاجتماعي

تعتبر مساهمة الدولة الإسلامية ذات أهمية خاصة في حل المشكلة الاقتصادية ، وإضافة إلى ما قدمنا يبرز دور الدولة ومسئوليتها من خلال سياستين أو سلوكين : الأول مباشر يتجسد في سياسات الضمان الاجتماعي ، والثاني غير مباشر يتمثل في نشر وبث قيمة التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، ويمكن تفصيل هاتين السياستين من خلال الآتي :

أولاً : سياسة الضمان الاجتماعي :

يتمثل الضمان الاجتماعي تحديداً في التزام الدولة الإسلامية حيال كافة المقيمين بها أياً كانت دياناتهم أو جنسياتهم بتقديم المساعدة للمحتاجين والذين أصيبوا بمرض أو عجز أو شيخوخة ، متى لم يكن لهم دخل أو مورد يوفر لهم نطاق الغني ، ودون تطلب تحصيل اشتراكات مقدماً^١.

وتطبيق سياسة الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي تتعلق مباشرة بمسألة الزكاة واعتبارها من أهم موارد الدولة التي تخصص للإنفاق على المواطنين ، وتتمثل أهم مصارف الزكاة في الضمان الاجتماعي ، وسوف نتولى هذا الأمر بالتفصيل في موضع لاحق من هذا المؤلف .

١. د. محمد شوقي الفنجري ، الإسلام وعدالة التوزيع .. ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

ثانياً : مبدأ التكافل الاجتماعي :

مبدأ التكافل الاجتماعي تفرضه الدولة الإسلامية بشكل غير مباشر حيث تنشر بين مواطنيها قيم الإخاء والتكافل والتراحم والتعاطف المادي والمعنوي ، والتكافل الاجتماعي عبارة عن التزام الأفراد بعضهم نحو بعض ، والتكافل - كما سبق الإيضاح - يتجاوز القيم المعنوية مثل الحب والتعاطف والبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى النماذج السلوكية المتجسدة في العطاء المادي ، حيث يلتزم كل قادر بعون أخيه المحتاج ، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن قيمة التكافل الاجتماعي والإخاء تختلف تماماً عن الزكاة ، ولكل مسألة منهما استقلالية مطلقة ، فهما فريضتان مستقلتان كل عن الأخرى .

قال تعالى ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَلَّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَبَيْنَ النَّاسِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾^١ ، وتدل هذه الآية بشكل قاطع على أن فريضة إعطاء المال التي هي من قبيل التكافل الاجتماعي تختلف عن إيتاء الزكاة التي وردت في الآية بعد ذلك .

وقال تعالى ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَّفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾^٢ ، والعفو في هذه الآية الكريمة يعني كل ما زاد عن الحاجة المتعلقة بالإنفاق على مستلزمات ومتطلبات الإنسان ، ثم ما زاد كذلك بعد إيتاء فريضة الزكاة ، هذا العفو يوجه لفريضة التكافل الاجتماعي بين أبناء المجتمع المسلم .

^١ . سورة البقرة : ١٧٧ .

^٢ . سورة البقرة : ٢١٩ .

وقال تعالى ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَوْمَهُ عَلِيمٌ﴾^١ ، توضح هذه الآية الكريمة أن البر هو الإحسان وكمال الخير ، وترغب في الاستزادة من البر ، وتتأتى الاستزادة من الإنفاق ، والإنفاق هنا لا يعنى الفريضة التي هي الزكاة ، فالفريضة مفروضة وواجبة ولا تحتاج إلى ترغيب ، أما الترغيب فهو في الاستزادة من الخير الذي يتجاوز أداء الفريضة ، ومن ثم فالإنفاق في هذه الآية للتكافل الاجتماعي بين المسلمين في المجتمع المسلم .

وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا ءَامِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامَ يَنْفَعُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^٢ ، تحمل هذه الآية حثاً شديداً من الله لعباده المؤمنين على البر والإحسان وإفشاء التراحم والتكافل والتعاون فيما بينهم .

وقال تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^٣ ، توضح هذه الآية أن الإصلاح بين الإخوة من التقوى والتقوى تعود إلى التراحم والتعاطف ، ومن يرحم في الدنيا يرحمه الله في الآخرة ، ومن يرحم من في الأرض يرحمه من في السماء .

وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّا تُنَجِّيْتُمْ فَلَا تَلْتَجِبُوا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَتَنْجُوا بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾^٤ ، حض آخر تحمله هذه الآية الكريمة من الله تعالى إلى عباده المؤمنين بنشر البر وإفشاء التعاون والتراحم بينهم .

^١ . سورة آل عمران : ٩٢ .

^٢ . سورة المائدة : ٢ .

^٣ . سورة الحجرات : ١٠ .

^٤ . سورة المجادلة : ٩ .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً " ، وقال صلى الله عليه وسلم " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه " ، وقال صلوات الله وسلامه عليه " الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه " ، وقال صلى الله عليه وسلم " إن في المال حقاً سوى الزكاة " ، وتلا قول الله تعالى " ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب .. " الآية .

صفوة القول أن الاقتصاد الإسلامي يقر فريضة الضمان الاجتماعي على الدولة وتتجسد تلك الفريضة في ضمان نطاق الغني عن طريق مؤسسة الزكاة ، كما يقر كذلك قيمة التكافل الاجتماعي من قبل الأفراد كعنصر مكمل لالتزام الدولة وجهودها من أجل حل المشكلة الاقتصادية وتحقيق الوسطية في المجتمع الإسلامي .

الباب الثاني

الإنتاج

الإنتاج هو أول وسائل تلبية الحاجات الإنسانية وحل المشكلة الاقتصادية ، والإنتاج صاحب لوجود الإنسان منذ بدء الخليقة ، بدأ في شكل عمليات بسيطة ، وانتهى إلى عمليات شديدة التعقيد والتركيب ، والإنتاج عبارة عن عملية تحويل لمادة أو أكثر من حالاتها الطبيعية إلى حالة أخرى في شكل مادة جديدة ، " ومن ثم فالسلعة لا بد وأن يتم إنتاجها من خلال العمليات الإنتاجية وباستخدام التوليفة المناسبة من عناصر الإنتاج " ^١.

وإذا كان الإنتاج مجموعة من العمليات تنتهي بإخراج السلعة المراد إنتاجها من توليفه من عناصر محددة ، فإنه كذلك يهدف إلى تحقيق أهداف وغايات بعينها وهذه الأهداف تختلف حسب طبيعة وهوية المذهب الاقتصادي المعمول به في كل مجتمع .

وترتكز العملية الإنتاجية على مجموعة من العناصر تتضافر جميعها في إتمام تلك العملية ، وهذه العناصر تنقسم في معظم الأحوال بعنصري الثبات والاستمرارية ، والإنتاج كعملية وكوظيفة له جانبان : جانب عملياتي ميكانيكي ، لا يختلف من مجتمع لآخر ، ولا يتأثر بطبيعة وهوية المذهب الاقتصادي ، وجانب آخر وظيفي فكري يرتبط بفنون الإنتاج ، ويتحكم في هذا الجانب إلى حد كبير المذهب الاقتصادي .

ويأتي هذا الباب في فصلين على النحو التالي :

الفصل الأول : الإنتاج .. ماهيته .. عملياته .. وأهدافه .

الفصل الثاني : عناصر الإنتاج .

^١ . د. محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام - الأثمان والأسواق (القاهرة ، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ١٩٨١) ص ٦٧ .

الفصل الأول

الإنتاج

ماهيته .. عملياته .. وأهدافه

نناقش في هذا الفصل تعريف الإنتاج ، وعناصر ذلك التعريف ، كما نتناول عملياته
بالتحليل والتفصيل ، وكذلك أهدافه المختلفة في الفكر الاقتصادي الإسلامي وفي المجتمع
الإسلامي .

وسوف نعالج جزئيات هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : ماهية الإنتاج .

المبحث الثاني : عمليات الإنتاج .

المبحث الثالث : أهداف الإنتاج .

المبحث الأول

ماهية الإنتاج

الإنتاج عبارة عن عملية يتم من خلالها تضافر عناصر الإنتاج في زيادة المنافع الاقتصادية ، وتشكيل توليفة من تلك العناصر تخرج في شكل سلع وخدمات ، تستخدم في إشباع حاجات المجتمع وتلبية رغباته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

من التعريف المطروح للإنتاج يمكن استنباط مجموعة من العناصر التي تشكل ذلك التعريف ، وتتمثل تلك العناصر في الآتي :

أولاً : الإنتاج عبارة عن عملية ، فالإنتاج حركة وفعل تحكمه قوانين ميكانيكية لا تختلف من مجتمع لآخر ، فهي قوانين لها طابع الثبات والاستمرارية .

ثانياً : يتم من خلال عملية الإنتاج تضافر عناصر معينة ، تزيد من المنافع الاقتصادية ، فعملية الإنتاج تدخل فيها عناصر معينة تُعرف بعناصر الإنتاج ، تضافر هذه العناصر يكون منتجاً جديداً ، تزداد منافعه الاقتصادية عن منافع كل عنصر من عناصره منفردة ، فعناصر مثل الغزل وماكينات الغزل والأصباغ وجهد العاملين وإدارة وتنظيم العمل تضافرت فأخرجت ملابس جاهزة تزداد منفعتها الاقتصادية عن منفعة كل عنصر من العناصر المذكورة منفردة .

ثالثاً : عناصر الإنتاج المذكورة تشكل توليفة تخرج في شكل سلع وخدمات ، وهذه التوليفة تأخذ من كل عنصر صفاته لتكوّن مُخرجاً ذا صفات خاصة ، وهو ما يُعرف بالسلع والخدمات .

رابعاً : المخرج النهائي الذي هو السلع والخدمات ، يلبي حاجات المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر ، ومن ذلك يتضح أن الإنتاج مطلب اجتماعي .

المبحث الثاني

عمليات الإنتاج

بعد تناول عناصر تعريف الإنتاج بوصفه عملية ميكانيكية تخرج سلعاً وخدمات ، ننتقل إلى مناقشة تلك العملية التي من خلالها يتم خلق وإضافة منافع اقتصادية إلى المنتج مما يزيد من قيمته ، وتتمثل المنافع والمزايا التي تضاف إلى المنتج خلال عمليات الإنتاج المختلفة في الآتي :

أولاً : عمليات التحول في الشكل ، حيث يتم تحويل السلعة من شكل إلى آخر ، كأن تتحول المواد الأولية إلى سلع استهلاكية .

ثانياً : عمليات نقل السلعة أو المنتج من مكان إنتاجه إلى أماكن الطلب عليه واستهلاكه سواء أكان في أسواق الجملة أو أسواق التجزئة .

ثالثاً : عمليات تخزين السلعة منذ إنتاجها حتى استهلاكها ، حيث أن كثيراً من السلع لا تستهلك مباشرة حال إنتاجها ، ويرتبط بعمليات التخزين خدمات المحافظة على السلعة مثل التبريد والتجفيف .. الخ .

رابعاً : عمليات الوساطة والسمسة أثناء عمليات تجميع ونقل وتخزين وتوزيع السلع ، ومن أمثلة ذلك خدمات التجار ونقل ملكية السلعة في الأسواق وخدمات الوسطاء والسماسرة .

خامساً : الخدمات العامة الاقتصادية التي تشبع الحاجات الإنسانية ، كخدمات التعليم والأمن والدفاع والصحة والترفيه .. الخ .

المبحث الثالث

أهداف الإنتاج

من المسائل الخاصة بالإنتاج والتي تختلف من مذهب اقتصادي إلى آخر هي المسألة المتعلقة بهدف الإنتاج ، فهدف الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي يتجسد في عنصرين أساسيين يتمثلان في الآتي :

أولاً : عملية الإنماء وزيادة الثروة [من الأرزاق والأقوات] :

تتمثل أول أهداف الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي في الإنماء وزيادة ثروة المجتمع من الأرزاق والأقوات - فقد ذكرنا سلفاً في أكثر من موضع - كيف أن الاقتصاد الإسلامي يركز بالأساس على العمل والإنتاج ويجعل لهما أفضلية تساوي وتعادل بينهما وبين العبادة ، فالمجتمع الإسلامي عليه أن يكفي أفرادهِ ويجنبهم حيف الفاقة والفقر وسؤال الآخرين ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال السعي والعمل والإنتاج وإنماء الأرزاق والأقوات وزيادة الدخل والعوائد .

قال تعالى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَبِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾^١ ، ولقد رتب الحق تبارك وتعالى في هذه الآية الكريمة العمل والسعي على الرزق عقب الانتهاء من الصلاة مباشرة ، وهذا يوجه إلى أفضلية العمل وأهميته بعد العبادة مباشرة .

وقال تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾^٢ ، كذلك ترشد هذه الآية إلى أن الخالق جل وعلا قد ذلل كل ما في الأرض وسخره للإنسان ، لكي يتمكن من العمل والارتزاق .

^١ . سورة الجمعة : ١٠ .

^٢ . سورة الملك : ١٥ .

وعن أبي عبد الله الزبير بن العوام رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لأن يأخذ أحدكم أحبله ثم يأتي الجبل فيأتي بحزمة من حطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه " .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه " .

وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " كان داود عليه السلام لا يأكل إلا من عمل يده " .

وعنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " كان زكريا عليه السلام نجاراً " .

وعن المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يديه ، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده " .

ثانياً : تحقيق الحياة الطيبة وعدالة التوزيع :

إذا كان العمل يقود إلى إنماء موارد المجتمع ويزيد من ثروته وغناه ، فإنه يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى معيشة أفراده ويزيد من إمكانية تطبيق مبدأ عدالة توزيع الأرزاق والأقوات وعوائد الإنتاج ، وكذا يعم التكافل والإخاء بين المسلمين .

قال تعالى ﴿ إِن تَبَدُّواْ لِّلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝١٠٠ ﴾^١ .

وقال تعالى ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَنَالَ ۝٥٠ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنِ ۝٥١ فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٥٢ ﴾^٢ .

^١ . سورة البقرة : ٢٧١ .

^٢ . سورة الليل : ٥-٧ .

وقال تعالى ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ﴿١٧﴾ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴿١٨﴾ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى ﴿١٩﴾ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴿٢٠﴾ وَلَسَوْفَ يَرْضَى ﴿٢١﴾ ﴾^١.

وعن بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ، ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار " .

^١ . سورة الليل : ١٧-٢١ .

الفصل الثاني

عناصر الإنتاج

في هذا الفصل نتناول جملة العناصر التي يتركز عليها الإنتاج — فلقد سبق أن أوضحنا — أن الإنتاج عملية كلية تدخل فيها مجموعة من العناصر من تضافرها ينتج مخرج معين هو المنتجات والسلع ، وهذه العناصر لا يمكن أن يتم الإنتاج بدونها جميعاً ، فإذا غاب عنصر من هذه العناصر توقفت عملية الإنتاج بكاملها .

ولكل عنصر من عناصر الإنتاج خصائصه وسماته ودوره في العملية الإنتاجية ، وقد تتفاوت أدوار عناصر الإنتاج ولكنها في نهاية المطاف تستوي في ضرورتها لعملية الإنتاج .

ويأتي في مقدمة عناصر الإنتاج الموارد الطبيعية التي أوجدها الله وسخرها للإنسان ، وهي تشمل الأرض وما عليها وما يحيط بها وما في باطنها من موارد مختلفة ، وقد يطلق عليها بعض المفكرين الاقتصاديين الأرض ، ويطلق عليها آخرون الطبيعة .

ويأتي بعد ذلك عنصر العمل ويقصد به كافة المجهودات البدنية [العضلية] والذهنية التي يبذلها الإنسان بقصد المساهمة في إنتاج سلعة أو خدمة يحتاجها المجتمع ، ولا يدخل في ذلك أعمال التسلية وما شابهها .

وبعد ذلك يأتي عنصر ثالث هو عنصر رأس المال ، وهو الثروة المتراكمة ، والتي تدخل في عمليات الإنتاج المختلفة ، وينقسم رأس المال إلى رأس مال ثابت ورأس مال تشغيلي ، وسنوضح ذلك في حينه .

وأخيراً يأتي التنظيم والإدارة كعنصر من عناصر الإنتاج ، وهو قسم متميز من أقسام العمل البشري يتسم بصفات خاصة تجعل له أهمية كبيرة في الإنتاج ، ويتوقف عليها نجاح المشروعات الإنتاجية أو إخفاقها .

ويأتي هذا الفصل في أربعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : الموارد الطبيعية .

المبحث الثاني : العمل .

المبحث الثالث : رأس المال .

المبحث الرابع : التنظيم والإدارة .

المبحث الأول

الموارد الطبيعية

سبق أن أوضحنا أن الموارد الطبيعية ناتجة في مجملها عن ظواهر الطبيعة التي لم يتدخل الإنسان لا في إيجادها ولا في تمديد عمرها ، وهي ترتبط أساساً ودوماً بالأرض : سطحها بما عليه من أنهار وبحار وجبال ومزروعات ، وباطنها بما فيه من معادن ومصادر ثروة ومياه ، وما لم يعلمه الإنسان حتى الآن ، وما يحيط بها من هواء وغازات وخلافه ، وعليه فإن الموارد الطبيعية التي ترتبط بالأرض تتشكل في عدة أشكال يمكن إيضاحها في الآتي :

أولاً : سطح الأرض :

سطح الأرض يعتبر مصدراً للكثير من الموارد الطبيعية ومثال ذلك ما يلي :

❖ الأنهار :

قال تعالى ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ ^١ .

❖ البحار :

قال تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ^٢ .

^١ . سورة إبراهيم : ٣٢ .

^٢ . سورة النحل : ١٤ .

❖ الجبال :

قال تعالى ﴿وَالْجِبَالُ أَوْتَادًا﴾^١.

وقال تعالى ﴿الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَعَرَبِيدٌ سُودٌ﴾^٢.

❖ النبات :

قال تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾^٣ وفي الأرض قطعٌ مشجوراتٌ وجنتٌ من أعنابٍ وزرْعٌ ونخيلٌ أصنافٌ وغيرُ صنوانٍ يسقيهم ماءً وباركاً ويُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^٤.

ثانياً : باطن الأرض :

أما باطن الأرض فهو مصدر كذلك للمياه الجوفية والمناجم والمحاجر والثروات الطبيعية مثل البترول والغاز الطبيعي .

قال تعالى ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ﴾^٥.

وقال تعالى ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَنْفَالَهَا﴾^٥.

^١ . سورة النبا : ٧ .
^٢ . سورة فاطر : ٢٧ .
^٣ . سورة الرعد : ٣ و ٤ .
^٤ . سورة سبا : ٢ .
^٥ . سورة الزلزلة : ٢ .

وقال تعالى ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ ^١.

وقال تعالى ﴿ أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا ﴾ ^٢.

وقال تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَجِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ ﴾ ^٣.

ثالثاً : ما يحيط بالأرض :

كذلك يعتبر ما يحيط بالأرض من رياح أو غلاف جوي من الموارد الطبيعية ، ويتضح ذلك من الآتي :

❖ الرياح :

قال تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقْلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ

لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ يُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ ^٤.

وقال تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ ﴾ ^٥.

❖ الغلاف الجوي :

قال تعالى ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُوبِ ﴾ ^٦.

وقال تعالى ﴿ وَأَنَا لَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجدْنَاهَا مُلِثَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهْبًا ﴾ ^٧.

-
- ^١ . سورة النمل : ٢٥ .
 - ^٢ . سورة النازعات : ٣١ .
 - ^٣ . سورة يس : ٣٤ .
 - ^٤ . سورة الأعراف : ٥٧ .
 - ^٥ . سورة الحجر : ٢٢ .
 - ^٦ . سورة الذاريات : ٧ .
 - ^٧ . سورة الجن : ٨ .

تلك الموارد التي رصدناها فيما تقدم تتسم بسمات وخصائص من الضروري التنبيه إليها لأنها ذات خصوصية في الاقتصاد الإسلامي ، ويترتب عليها نتائج واستخلاصات كثيرة تغير فكرة الاقتصاديين عن تلك الموارد ونظرتهم إليها في الوقت الراهن ، ومن أهم سمات تلك الموارد ما يلي :

❖ الموارد الطبيعية هبة من الله للإنسان :

فهذه الموارد خلقها الله قبل خلق الإنسان ومهدا وسخرها لاستقباله والتكيف مع متطلباته ومستلزمات حياته ، وبعد خلق الإنسان شرع في التعامل مع تلك الموارد بالاستغلال والاستثمار ، فعندما تناولها بالإحسان إليها وتهذيب نشازها أفلح في جني ثمارها ، وعندما تعامل معها بالإساءة والإهمال وعمد إلى إفسادها تنكرت له وضنت عليه بخيراتها ، قال تعالى ﴿ إِن أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسْئَرُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتَبِّرًا ۚ ﴾^١ .

❖ الموارد الطبيعية لا تنفذ إذا استُغِلَّت الاستغلال الأمثل :

فمن يعلم ما تكنه الأرض في باطنها سوى الله ، فقد يتصور الإنسان أن مورداً ما قد نضب ، ولكنه بمثابة تحويل لاهتمام وعناية الإنسان إلى مورد آخر يقوم بنفس مهام المورد الناضب وزيادة ، ولم يكن الإنسان ليتنبه إلى المورد الجديد ويهتم بتطويره لولا نضوب المورد الأول ونفاده وهكذا ، قال تعالى ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ۚ ﴾^٢ .

^١ . سورة الإسراء : ٧ .

^٢ . سورة الحجر : ٢١ .

❖ الالتفاف والتنبه إلى البدائل :

منذ بدء الخليقة وكل مورد ظهر على سطح الأرض إن هو إلا امتداد لمورد آخر ولكنه أكثر منه تطوراً وأكفاً منه وظيفَةً ، وكل ما على الإنسان أن يوجه عقله وعلمه إلى اكتشاف وتطوير بدائل الموارد الطبيعية من الموارد الطبيعية نفسها ، فالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الماء شديد الحرارة المنبعث من باطن الأرض كلها بدائل طبيعية لموارد أخرى يمكن أن يتوقف عطاؤها ، فالشمس والرياح والمياه الجوفية شديدة الحرارة يمكن أن تكون مصدراً نموذجياً للكهرباء والمياه العذبة التي أصبحت مورداً عزيزاً وسبباً للتنافس والصراع .

المبحث الثاني

العمل

ننتقل في هذا المبحث إلى مناقشة ثاني عناصر الإنتاج ، ألا وهو عنصر العمل ، ويمكن تناول عنصر العمل من أكثر من جهة وذلك على النحو التالي :

أولاً : تعريف العمل :

يقصد بالعمل كل جهد بشري بدني أو ذهني ، يبذله الإنسان قاصداً به إنتاج سلع أو خدمات تلبي احتياجاته وتسد متطلباته بشكل مباشر أو غير مباشر .

ويحتوى هذا التعريف على جملة عناصر يفيد تحليلها في إيضاحه :

❖ العمل هو كل جهد بشري بدني أو ذهني ، فالعمل جهد ، والجهد قد يكون بدنياً مباشراً وقد يكون ذهنياً عقلياً غير مباشر .

❖ الجهد البشري سواء أكان بدنياً أو ذهنياً القصد منه إنتاج السلع والخدمات ، فهو جهد منظم ذو هدف محدد هو إمداد المجتمع بالسلع والخدمات .

❖ العمل الغرض منه إنتاج سلع وخدمات تلبي حاجات المجتمع وتسد متطلباته ، وعليه فالعمل إحدى متطلبات المجتمع الحضارية والمدنية .

ثانياً : أهمية العمل للإنتاج : [إحالة]^١ :

العمل مثل بقية عناصر الإنتاج يلعب دوراً مهماً في إتمام العملية الإنتاجية — وقد سبق لنا في مواضع شتى أن أوضحنا — أن الإسلام يقدر العمل ويصل به إلى مستوى العبادة .

^١ . يمكن الرجوع إلى الفصل السابق .

ثالثاً : أشكال العمل :

ثمة أكثر من معيار على أساسه يتم تقسيم العمل إلى أشكال عدة :

❖ معيار مدى مساهمة الفكر والبدن :

على أساس هذا المعيار يبدو عنصر العمل في شكلين :

– الشكل الأول : العمل الذي يساهم فيه الفكر والعقل بقسط أوفر ويُعرف بالعمل الذهني أو الفكري .

– الشكل الثاني : العمل الذي يساهم فيه البدن والجهاز العضلي بقسط أكبر ، ويُعرف بالعمل البدني أو العضلي .

❖ معيار حجم الإعداد والتدريب :

ويقصد به حجم التدريب والتأهيل الذي يتطلبه أداء عمل معين ، وعلى أساس هذا المعيار يتم تحديد عنصر العمل في شكلين :

– الشكل الأول : العمل الذي يتطلب إعداداً وتدريباً طويلاً وشاقاً وعلى مستوى معين من الالتزام والتلقي مثل عمل الطبيب والمهندس والصيدلي .. الخ .

– الشكل الثاني : العمل الذي يتطلب إعداداً وتدريباً محدوداً نسبياً مثل الحرفيين والعمال .. الخ .

❖ معيار التخطيط والتنفيذ :

وينصرف هذا المعيار إلى البعد الوظيفي للعمل وعلى أساس هذا المعيار ينقسم العمل إلى شكلين :

– الشكل الأول : العمل التخطيطي الذي يهتم أساساً بعمليات التخطيط لإدارة وقيادة المشاريع الإنتاجية أو الخدمية .

– الشكل الثاني : العمل التنفيذي الذي يهتم أساساً بعمليات التنفيذ الفعلي لإنتاج السلع والخدمات التي تساهم في تلبية احتياجات ورغبات المجتمع بشكل مباشر .

رابعاً : السكان والعمل :

يعتبر السكان العنصر الأساسي في إمداد وتزويد الإنتاج بعنصر العمل ، والسكان هم القوة الأساسية في المجتمع في حالتي السلم والحرب ، ويتعامل الإسلام مع السكان تعاملًا مبنياً على أسس وقواعد ثابتة ومحددة ، ويمكننا تتبع تلك الأسس والقواعد وعلاقاتها بعنصر العمل والإنتاج من خلال الآتي :

❖ صلاح الزوجين :

صلاح الزوجين يعد أول لبنات تأسيس الأسرة المسلمة ، ويهتم الإسلام اهتماماً خاصاً بذلك ، قال تعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ^١ ، كذلك يشترط الإسلام في كلا الزوجين صلاحاً وتقوى وطاعة لله سبحانه وتعالى ، قال تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ ^٢ .

وقال تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَقْضُوا عَنْهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ ^٣ .

^١ . سورة الروم : ٢١ .

^٢ . سورة البقرة : ٢٠١ .

^٣ . سورة النساء : ١٩ .

وقال تعالى ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ١٢٨ ﴾ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَحِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ١٢٩ ١

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " استوصوا بالنساء خيراً ، فإن المرأة خلقت من ضلع أعوج وإن أعوج ما في الضلع أعلاه فإن ذهبت تقيمه كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج ، فاستوصوا بالنساء " ، وعن معاوية بن حيدة رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله ، ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ قال : " أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت " .

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " تنكح المرأة لجمالها ولمالها ولحسبها ولنسبها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه " .

❖ تأسيس الأسرة المسلمة :

كذلك اهتم الإسلام اهتماماً خاصاً بتكوين أسرة مسلمة من خلال زوجين صالحين — كما سبق الإيضاح — لكي تنشأ ذرية صالحة ، ولا يتأتى ذلك إلا إذا أحسن الزوجان كل إلى الآخر وقدره حق قدره ، وشمله بحبه وعطفه وتعاوناً معاً على إقامة أسرة صالحة .

١ . سورة النساء : ١٢٨ و ١٢٩ .

قال تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَأَلْصَقَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ قَلِيلًا حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾^١.

وقال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا ذُرِّيَّتَيْنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْ لَنَا لِمُنَاقِبَتِنَا

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم " يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء " .

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم " تناكحوا تناسلوا تكثروا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة " .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، والأمير راع والرجل راع على أهل بيته والمرأة راعية على بيت زوجها وولده فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته " .

❖ تربية النشء تربية إسلامية :

إلى ما تقدم فرض الإسلام على المجتمع والقائمين على المنهاج الإسلامي تربية النشء تربية إسلامية قوامها الفضيلة وغايتها طاعة الله والعمل وفق منهجه تعالى .

قال تعالى ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾^٢.

وقال تعالى ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾^٣.

١ . سورة النساء : ٣٤ .

٢ . سورة الفرقان : ٧٤ .

٣ . سورة مريم : ٥٥ .

٤ . سورة طه : ١٣٢ .

وقال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَانفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾^١.

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي " .

❖ التعليم وفق مناهج إسلامية :

كذلك ينبغي على الشباب المسلم أن يبحث في تراثه الإسلامي وينقب عما يكنه ذلك التراث من علوم ومعارف وفنون وأن يغض الطرف عن الأفكار والنظريات المستوردة ، ففي ذلك تحقيق ذاته وإثبات وجوده فهو يملك حضارة إسلامية زاهرة وثقافة قيمة .

قال تعالى ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا ءَأُولُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِى أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنهُ ءَايَتٌ مُّحْكَمَتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَةٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنهُ ابْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِ ۚ وَمَا يَسَلُمُ تَأْوِيلَهُ ۚ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَٱلرَّاسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ ۚ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا ءَأُولُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾^٣.

وقال تعالى ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقَدِيمُ ۚ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾^٤.

^١ . سورة التحريم : ٦ .
^٢ . سورة البقرة : ٢٦٩ .
^٣ . سورة آل عمران : ٧ .
^٤ . سورة آل عمران : ١٨ .

وقال تعالى ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ١ .

وقال تعالى ﴿ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴾ ٢ .

وقال تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالْذَوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ ٣ .

وقال تعالى ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَلْبُ عَائِلَةٍ الْأُولَى سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمَلُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْمَلُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ ٤ .

وقال تعالى ﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ ٥ .

وقال تعالى ﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ آخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرِجَهَا مِنْ وِعَاءِ آخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّنْ نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ ٦ .

وقال تعالى ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانْشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ ٧ .

١. سورة النساء : ٨٣ .
٢. سورة العنكبوت : ٤٣ .
٣. سورة فاطر : ٢٨ .
٤. سورة الزمر : ٩ .
٥. سورة طه : ١١٤ .
٦. سورة يوسف : ٧٦ .
٧. سورة المجادلة : ١١ .

❖ إعداد قوى عاملة متعلمة ومدرسة :

مما لا شك فيه أن تنشئة الأجيال الإسلامية وفق الترتيب المتقدم يمهد السبيل لإعداد مصدر مضمون ومأمون يمد الإنتاج بعنصر العمل اللازم له .

خامساً : كفاءة عنصر العمل :

ليس المهم توفير عنصر العمل ولكن الأهم نوعية ذلك العنصر وطبيعته فمن الأمور الضرورية واللازم توافرها في عنصر العمل الكفاءة والقدرة على القيام بمهام العمل ، وقد راعى الإسلام ذلك منذ تقدم العامل للقيام بعمله فجعل حق الجميع مكفولاً في العمل ، كلاً حسب تخصصه وإمكاناته ، وكرس مبدأ الكفاءة وإتاحة الفرصة لذوي الإمكانيات العالية ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح منه فقد خان الله ورسوله " .

ويقول صلى الله عليه وسلم " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه " ، أي أن الإسلام يعمل على الإفادة من عنصر العمل ورفع كفاءته وزيادة مهارته وتوفير فرص العمل للكفاءات وإسناد الأعمال إليها ، كما أن هذه الكفاءات لا بد لها وأن تنمي مهاراتها بصفة مستمرة وأن تؤدي عملها وفقاً لأحدث الأساليب العلمية في مجالات العمل المختلفة ^١ .

وإذ يتطلب أداء العمل بكفاءة توفير الإمكانيات لأدائه وتنظيم مواعيد العمل والراحة ورعاية العمال في حالة إصابة العمل ، فإن الإسلام قد عمل على توفير ذلك ، وللعامل حقه في الراحة من عناء العمل ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن لنفسك عليك

^١ .د. محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام .. ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

حقاً وإن لزوجك عليك حقاً وإن لعينك عليك حقاً " ، لذلك فإن مواعيد العمل لا بد أن تسمح بأداء العبادات وقضاء المصالح ومواجهة أعباء المعيشة .^١

فإذا أسند للعامل عمل يزيد عن طاقته ورضي بذلك وقدر عليه يجب تعويضه بالأجر الإضافي وتيسير أدائه لهذا العمل بكافة الوسائل ، وفي هذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " إخوانكم خولكم جعلهم الله قنية تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه ولا يكلفه ما يغلبه فإن كلفه ما يغلبه فليعنه " .

وإذا أصيب العامل أو ضعف ، العمل لكبر أو مرض أو غير ذلك تكفل به المجتمع وحصل على حقه كاملاً ، فلقد صالح خالد بن الوليد أهل الحيرة على كفالة كل عامل ضعف عن العمل لكبر أو مرض أو كارثة أو افتقر بطرح الجزية عنه وإعالتة هو وعياله من بيت مال المسلمين .

وإذا توفي العامل قام المجتمع برعاية أسرته من بعده لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " من ترك مالا فلورثته ومن ترك ديناً أو ضياعاً فعلي وإلى وأنا أولى بالمؤمنين "

^١ . المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

المبحث الثالث

رأس المال

في هذا المبحث ندرس العنصر الثالث من عناصر الإنتاج وهو رأس المال ، وسيتم دراسة رأس المال من خلال النقاط التالية :

أولاً : تعريف رأس المال :

رأس المال هو الثروة المتراكمة التي تستخدم في عمليات الإنتاج المختلفة لتوفير السلع والخدمات التي تحقق إشباع الحاجات الإنسانية ، ومن التعريف المتقدم نستخلص الآتي :

❖ رأس المال عبارة عن ثروة متراكمة منتجة في الماضي أي تولدت نتيجة عمليات الإنتاج .

❖ يستخدم رأس المال في عمليات الإنتاج المختلفة وبكافة مراحلها .

ثانياً : أشكال رأس المال :

لقد برزت أشكال عديدة لرأس المال وفقاً لمعايير تقسيم معينة ، ومن ذلك ما يلي :

❖ معيار طبيعة الاستخدام :

وفقاً لهذا المعيار يبرز رأس المال في شكلين :

– الشكل الأول : يعرف برأس المال الثابت الذي يستخدم في العملية الإنتاجية لمرات عديدة وسنوات طويلة مثل الآلات والمباني والمصانع .

– الشكل الثاني : يعرف برأس المال المتداول الذي يستخدم في العملية الإنتاجية مرة واحدة فقط أو مرات محدودة مثل المواد الخام .

❖ معيار صورة رأس المال :

وفقاً لمعيار صورة رأس المال يبدو رأس المال في صورتين :

– الصورة الأولى : رأس المال عيني أو حقيقي وهو عبارة عن أصول مادية ملموسة مثل المباني والآلات .

– الصورة الثانية : رأس المال ندي في صورة نقود سائلة ومن السهل أن يتحول رأس المال وفق هذا المعيار من صورته النقدية إلى صورته العينية والعكس .

❖ معيار مصدر رأس المال :

ووفقاً لمعيار مصدر رأس المال يظهر رأس المال في شكلين :

– الشكل الأول : رأس مال محلي أو وطني يتكون نتيجة الميول الادخارية لدى المجتمع ويمثل إضافة حقيقية لثروة المجتمع .

– الشكل الثاني : رأس مال أجنبي يتحقق بالاقتراض من مؤسسات مالية أجنبية أو من خلال استثمار رؤوس أموال أجنبية بالداخل .

❖ معيار ملكية رأس مال :

ووفقاً لمعيار مالك رأس المال يبدو رأس المال في شكلين :

– الشكل الأول : رأس مال خاص ترجع ملكيته للأفراد ووحدات القطاع الخاص الإنتاجية .

- الشكل الثاني : رأس المال العام الذي ترجع ملكيته للدولة بكافة أجهزتها وهيئاتها العاملة في قطاعات الاقتصاد المختلفة .

ثالثاً : تكوين رأس المال :

من المعلوم بداهة أن رأس المال يتكون نتيجة تكوين المجتمع لمخزونات يوجهها للاستثمار ، ويتم ذلك الاستثمار في صورتين :

❖ الصورة الأولى : الإحلال محل الطاقة الإنتاجية القديمة المستهلكة للمحافظة على القدرة الإنتاجية .

❖ الصورة الثانية : توسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع بغية تحقيق الحياة الطيبة وتحسين المستوى المعيشي .

المبحث الرابع

التنظيم والإدارة

التنظيم والإدارة هو العنصر الأخير من عناصر الإنتاج ، وقد برزت أهمية هذا العنصر في السنوات الأخيرة وأصبح يعول عليه كثيراً فيما يتعلق بنجاح المشاريع الإنتاجية ، وسوف نكثف مزيداً من الضوء على هذا العنصر من خلال الآتي :

أولاً : تعريف التنظيم والإدارة :

التنظيم والإدارة يطلق عليه البعض التخطيط وهو أرقى أقسام العمل إذ يعتمد بالأساس على العمل الذهني والعقلي ، ويتولى التخطيط والتنظيم في المشروعات الإنتاجية إما فرد واحد أو مجموعة أفراد .

ويُسأل جهاز التنظيم والتخطيط عن إدارة عناصر الإنتاج المختلفة المذكورة وهي الموارد الطبيعية والعمل ورأس المال والتأليف بينهما في عمليات الإنتاج المختلفة بتحديد الكمية المستخدمة من كل منها وطريقة استخدامه وتحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي سيتم إنتاجها من عملية التوليف والمزج بين عناصر الإنتاج ، ويتحمل التنظيم كل ما يترتب على عملية الإنتاج من مخاطر وبالمقابل فإنه يحصل على الربح المتحقق من الإنتاج^١.

ثانياً : مهام التنظيم والإدارة :

تتمثل مهام التنظيم والإدارة في الآتي^٢ :

^١. د. محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام .. ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .
^٢. المرجع السابق ، ص ص ١٢١-١٢٤ .

❖ تحديد المجال الذي يستثمر أمواله فيه وذلك بعد إجراء الدراسات الاقتصادية العلمية اللازمة لإيضاح جدوى المشروع ، ويحدد السلع والخدمات التي سيقوم المشروع بإنتاجها .

❖ تحديد حجم المشروع [الوحدة الإنتاجية] وشكلها القانوني ، فالحجم قد يكون صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً ، وذلك وفقاً لاعتبارات فنية وأخرى مالية وإدارية ، أما الشكل القانوني فقد يكون مؤسسة فردية وقد يكون شركة .

❖ تحديد موقع الوحدة الإنتاجية ، ويرتبط ذلك بطبيعة المشروع إن كان زراعياً أو صناعياً أو تجارياً ، وبطبيعة السلع المزعم إنتاجها ، ومدى قرب أو بعد مصادر المواد الخام وأسواق تصريف المنتجات وتكاليف النقل ومصادر الطاقة والخدمات الأخرى والمرافق المطلوبة .

❖ تحديد كمية الإنتاج وأساليبه الفنية ، وتحدد كمية الإنتاج تبعاً لنفقات الإنتاج واحتمالات التسويق والأسعار المتوقعة والعائد المحتمل .

❖ تحديد أماكن وفترات البيع والشراء ، حيث تتعدد الأسواق وقد تختلف الأسعار بينها ، كما تتباين فترات وفرة المواد الخام وأسعارها ، كما تختلف طبيعة السلع وإمكان تخزينها والاحتفاظ بها وتكاليف ذلك .

الباب الثالث

الطلب

يعد وجود الحاجات [الرغبات] الإنسانية حجر الزاوية ونقطة الانطلاق لجميع أنواع النشاط الاقتصادي ، كما يعد إشباع تلك الحاجات الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي بصورة المختلفة ، والاستهلاك هو الاستعمال المباشر للسلع والخدمات التي تُشبع حاجات الإنسان وتلبي رغباته ، ويعتبر هو الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي .

ويتعامل الإسلام مع طلب المستهلك أو الاستهلاك بخصوصية وتفرد انطلاقاً من خصوصية الطرح الإسلامي إزاء الظاهرة الاقتصادية عموماً ، وعليه يقدم الاقتصاد الإسلامي طرحه الخاص إزاء ~~متغير~~ الطلب أو الاستهلاك من خلال توجهين : الأول يهتم بقواعد تنظيم الاستهلاك في المجتمع ، والثاني ينصرف إلى وسائل ذلك التنظيم والتدريب .

ويلاحظ أن جملة القواعد التي تتولى تنظيم وترتيب الاستهلاك كسلوك اقتصادي فردي وجماعي جميعها مستنبطة من مصدري التشريع الإسلامي المتمثلين في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، وهذا الاستنباط يتمشى مع ما قدمنا في جزئيات خلت من هذا المؤلف حول مصادر الاقتصاد الإسلامي ، والقواعد في جوهرها أوامر ونواهي نزلت من عند الله لتنظيم سلوك بذاته ، وهو هنا الخاص باستهلاك السلع والخدمات حيث يعلم الجميع أن حياة أي مجتمع تتوقف على هذه السلع والخدمات ، وعليه فكل ما تتوقف عليه حياة الناس ويشترك الجميع في تناوله والاستفادة منه لابد أن تتناوله إرادة الشارع ومشيئته بالتنظيم والترتيب من خلال قواعد وأصول لها طابعي العمومية والثبات .

وإذا كان ذلك الترتيب والتنظيم للاستهلاك داخل المجتمع قد جاء في شكل قواعد وأصول عامة وثابتة كذلك فإن ذلك الترتيب والتنظيم يحتاج إلى وسائل وأدوات تتولى الاستهلاك كسلوك بالمعالجة والتقويم من خلال معاشته على أرض الواقع في شكل ضوابط للسلوك والتصرفات ، وتجد هذه الوسائل والأدوات أساسياتها وجذورها في مصادر التشريع

الإسلامي المذكورة ولكنها قد تفسح المجال لاجتهادات العقل البشري التي تأتي داخل حدود الأطر المرجعية الإسلامية .

ويأتي هذا الباب في فصلين على النحو التالي :

الفصل الأول : قواعد وأصول تنظيم الاستهلاك .

الفصل الثاني : وسائل وأدوات تنظيم الاستهلاك .

الفصل الأول

قواعد وأصول تنظيم الاستهلاك

قواعد وأصول تنظيم السلوكات الإسلامية عموماً تمتد بجذورها وترجع في أسس وجودها إلى مصادر التشريع الإسلامي ، كذلك قواعد وأصول تنظيم الاستهلاك ، ومما لا شك فيه أن الاستهلاك أحد أهم السلوكات الجديرة برعاية وعناية الشارع فهو المدخل الوحيد للبية الحاجات الإنسانية وسد المتطلبات البشرية ، ومعلوم بالغريزة أن كل ما يلبي الحاجة ويسبر أغوار النفس هو دائماً مثار نزاع وصراع بين بني البشر ، فكل البشر يريدون البقاء وكلهم يريدون تلبية حاجاتهم بترف وتنعم ، ومن ثم فلا بد أن يتكالبوا على وسائل تحقيق ذلك وهي السلع والخدمات ، وعليه فلا مفر من تنظيم ذلك التكالب وترتيب ذلك التزاحم ، فكانت إرادة الشارع ومشينته هي المنقذ عبر تشريعات إلهية لا ينبغي لأحد أن يتجاوزها أو يتخطاها .

لقد سبق لنا أن أوضحنا أن الدين الإسلامي هو دين الوسطية والقوامة ، كما أن الأمة الإسلامية هي أمة الوسط ، فالاعتدال هو الطريق السوي الذي لا يحمل النفس البشرية أكثر مما تحتمل ولا يتركها كلية لهواها ، فخالقها قد فرض عليها وسعها ، ويتجلى مبدأ الوسطية والقوامة في استهلاك السلع والخدمات كسلوك بشري ينبغي ضبطه وتقويمه بشكل دائم ومستمر .

ظروف المجتمع لها في الاقتصاد الإسلامي كل التقدير والاعتبار وينبغي مراعاة تلك الظروف في كافة تصرفات وسلوكات الأفراد ، وتبدو تلك المراعاة إزاء المنهاج الإسلامي والمجتمع ككل من حيث تعميق درجة الولاء ، كما تبدو تلك المراعاة كذلك إزاء أفراد المجتمع من حيث الإخاء والتكافل الاجتماعي ويبدو كل ذلك في شكله النهائي من خلال الاستهلاك كسلوك إنساني .

كذلك يُحرّم الشارع — وكما سبق أن أوضحنا — السلوكات المفضية إلى تبديد ثروات وموارد المجتمع كما ينهى عن استهلاك السلع والخدمات الضارة التي تضر بالفرد عقلاً

وجسداً وتضر بالمجتمع كذلك ، ومن ثم فالاستهلاك سلوك بشري حري بكل ترتيب وتنظيم وضبط .

وسيتم دراسة قواعد وأصول تنظيم الاستهلاك من خلال ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : الوسطية والقوامة في الاستهلاك .

المبحث الثاني : الاستهلاك وظروف المجتمع .

المبحث الثالث : تحريم تبديد الموارد واستهلاك السلع

والخدمات الضارة .

المبحث الأول

الوسطية والقوامة في الاستهلاك

يهدف الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق الحياة الطيبة للمجتمع ودعم قدرته الاقتصادية بصفة مستمرة حتى يتمكن من تحسين مستويات المعيشة ، وعليه فقد حث الإسلام على تحقيق مبدأ الوسطية والقوامة في الإنفاق الاستهلاكي ، وتوجيه الانتباه إلى أهمية الإنفاق الاستثماري الذي يزيد من حجم ثروة المجتمع ويحافظ على موارده وينميها ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي :

أولاً : التوسط والقوامة في الإنفاق :

الإسراف في الإنفاق الاستهلاكي يعد إحدى آفات الاقتصاد في المجتمع الإسلامي فهو يبدد دخل الفرد فيما لا يفيد ومن ثم يبدد دخل المجتمع بالتبعية ويحرم المجتمع من مزايا الاستثمار وتنمية الثروة .

قال تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُمُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَاتُ مُتَشَبِّهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِّهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْيَسِيرَ وَالَّذِينَ فِي السَّبِيلِ وَلَا يُبْذَرُ بَذِيرًا ۖ إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ۖ ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾^٣.

^١ . سورة الأنعام : ١٤١ .
^٢ . سورة الإسراء : ٢٦-٢٧ .
^٣ . سورة الفرقان : ٦٧ .

ثانياً : عدم تبديد الثروة :

كذلك أمر الشارع جل وعلا بعدم تبديد الثروة سواء أكانت هذه الثروة ضمن حيازة الفرد أو حيازة المجتمع ، فثروة المجتمع ينبغي الحفاظ عليها وتنميتها ، قال تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِإِلَاسٍ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّرْئُوفًا ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْرَةً عَن قَرَارِضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾^٣.

ثالثاً : البعد عن أكل الربا :

الربا من الموبقات التي تصيب المجتمع وتلحق به الخراب والدمار وتنشر فيه الرذائل أشدها التنافر والصراع وتبديد ثروات المجتمع ومحق البركة .

قال تعالى ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَابْتُغَىٰ لَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ ﴾^٤.

^١ . سورة البقرة : ١٨٨ .

^٢ . سورة النساء : ٥ .

^٣ . سورة النساء : ٢٩ .

^٤ . سورة البقرة : ٢٧٥-٢٧٦ .

وقال تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ؕ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِّن رِّبَا لِّرَبِّوَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِبُّوا عِندَ اللَّهِ وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِّن ذَّكَوْرٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْجِعُونَ ﴾^٣.

رابعاً : البعد عن الاكتناز :

الاكتناز هو أحد السلوكات التي تؤدي إلى تعطيل جزء كبير من ثروة المجتمع وتنأى به عن الإنماء والأثمار ، وقد نبه الشارع إلى خطورة اكتناز الأموال وتعطيلها ، وإضرار ذلك على اقتصاديات المجتمع .

قال تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُوَفُّوْنَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُخَمَّى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾^٤.

خامساً : الانتفاع بثروات المجتمع :

سبق لنا أن أوضحنا تفصيلاً كيف يمكن الانتفاع بثروات المجتمع وتثميرها من خلال سياسات وبرامج محددة .

^١ . سورة البقرة : ٢٧٨ .

^٢ . سورة النساء : ١٦١ .

^٣ . سورة الروم : ٣٩ .

^٤ . سورة التوبة : ٣٤-٣٥ .

المبحث الثاني

الاستهلاك وظروف المجتمع

الاستهلاك كسلوك بشري ينبغي أن يتواءم مع ظروف المجتمع ومدى ما لديه من إمكانيات ومقدرات . وذلك السلوك يتدرج من السلع الضرورية إلى الكماليات مروراً بالسلع شبه الضرورية وكل درجة من درجات هذا السلوك تتواءم مع كل حالة من حالات المجتمع وتطوراتها ، ويمكن تقسيم تلك المراحل من خلال ثلاثة أهداف يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى تنظيم الاستهلاك من خلالها ، وتتمثل تلك الأهداف في الآتي :

أولاً : الهدف الأول : توفير الاحتياجات الأساسية :

يركز الاقتصاد الإسلامي في تنظيمه للاستهلاك منذ البداية على توفير الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع وهي السلع الضرورية التي يتم بها - فظ الحياة واستمرارها وأداء الواجبات وحماية المجتمع وتحقيق الأمن ، ويجب أن يتعاون أفراد المجتمع جميعهم على توفير تلك الاحتياجات ، بالإضافة إلى قيامهم برعاية عرائلهم وذوي قرابتهم وجيرانهم ، وقد عادل الإسلام بين القيام بتلك الواجبات ومرتبة الجهاد في سبيل الله والدعوة إلى دينه .^١

قال تعالى ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْغَبٌ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقِيلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاَقْرَبُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجْدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .^٢

^١ .د. محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام .. ، مرجع سابق ، ص ١٤٠-١٤١ .

^٢ . سورة المزمل : ٢٠ .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن الأشعريين إذا أرمّلوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جعلوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن الله فرض على الأغنياء بقدر ما يسع فقراءهم " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع " . وقال عمر بن الخطاب في عام المجاعة : " لو لم أجد للناس ما يسعهم إلا أن أدخل على أهل كل بيت عدتهم فيقاسموهم أنصاف بطونهم فعلت فإنهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم " .

ثانياً : الهدف الثاني : توفير الاحتياجات شبه الضرورية :

يتمثل الهدف الثاني من أهداف تنظيم الاستهلاك بما يتواءم مع ظروف المجتمع في توفير الاحتياجات شبه الضرورية . وتشمل هذه الاحتياجات كل ما من شأنه تيسير تحمل أعباء الحياة وواجباتها ، وتأتي هذه الاحتياجات في المرتبة الثانية بعد الضروريات ، وهي من الأشياء التي يتفاوت فيها الناس تبعاً لمنزلتهم الاجتماعية وقدراتهم وظروفهم المادية وأعبائهم المعيشية علاوة على ظروف المجتمع الإسلامي ككل .^١

^١ . المرجع السابق . ص ١٤٢ .

قال تعالى ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ١﴾.

وقال تعالى ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ٢﴾.

وقال تعالى ﴿ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُغْنِكُمْ بِمَا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا ءَاتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ٣﴾.

وقال تعالى ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّامِعَ عَلَى حُبِّهِ مِنكِينًا وَبَيْتًا وَأَسِيرًا ٨﴾ إِنَّمَا تُطْعَمُونَ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُفُذُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا ٩﴾.

وقال تعالى ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ٥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ٦﴾.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من سعادة المرء المسكن الواسع والجار الصالح والمركب الهنيء " .

يتضح مما تقدم أن ما زاد عن الاحتياجات الضرورية الخاصة بالفرد وعائلته يستخدم في سد الاحتياجات الضرورية لغيره ممن لم يتيسر له ذلك رغم بذله الجهود في تحقيق ذلك إلا أنه لم يحقق المطلوب ، ثم تستخدم بعد ذلك الموارد في سد الحاجات شبه الضرورية كسعة المسكن ومناسبة وسائل الانتقال للظروف الاجتماعية وتيسير القيام بأعباء الحياة مع

١. سورة البقرة : ١٨٥ .

٢. سورة النساء : ٢٨ .

٣. سورة الطلاق : ٧ .

٤. سورة الإنسان : ٨-٩ .

٥. سورة الشرح : ٥-٦ .

المساهمة في الاحتياجات شبه الضرورية أيضاً لغيره من أفراد المجتمع إن أمكنه ذلك وتيسر له .

ثالثاً : الهدف الثالث : الكماليات :

الكماليات هي تدخل الجمال والمتعة على الحياة الإنسانية دون إسراف أو ترف ، وهي من المباحات من الطيبات والنعم التي وهب الله لعباده ليتمتعوا بها ويشكروا عليها على أن يكون استهلاكهم منها بالقدر الذي يتفق ودخولهم دون إسراف أو تقتير ، ودون تأثير على إنتاج الضرورات اللازمة للمجتمع .^١

قال تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَاتَ مُتَشَكِّبًا وَغَيْرَ مُتَشَكِّبٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ .^٢

وقال تعالى ﴿ يَبْنِيْءَ ءَادَمَ قَدْ أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا يُؤَرِي سَوَاءَ يَكُم وَرِيثًا وَلِبَاسًا الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ .^٣

وقال تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ .^٤

وقال تعالى ﴿ وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ۝ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّا تَكُونُوا بِكُلْفِهِ إِلَّا يَشِيقَ الْأَنْفُسَ إِلَيْكُمْ رَبُّكُمْ لَرْؤُفٌ رَّحِيمٌ ۝ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝ ﴾ .^٥

١ . محمد عبدالمنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام .. ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

٢ . سورة الأنعام : ١٤١ .

٣ . سورة الأعراف : ٣٦ .

٤ . سورة الأعراف : ٣٢ .

٥ . سورة النحل : ٨-٥ .

وقال تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾^١.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده " .

وروى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من عرض عليه ريحان فلا يرده فإنه خفيف المحمل طيب الريح " .

مما تقدم يتبين أن الكماليات التي تباح للفرد كي يستهلك منها ما يناسب دخله ومستواه الاجتماعي ومسئوليته وظروف مجتمعه تشمل كل ألوان الزينة في اللبس والمأكل والمسكن والعطر والحلي المباح ووسائل النقل والترويح عن النفس وغيرها من ألوان رغد العيش والحياة الطيبة للفرد والمجتمع^٢.

أما ما زاد عن إمكانيات الفرد وموارده ولم يناسب ظروف المجتمع ولم يسمح بتحقيق التوازن بين الاستهلاك الحاضر والمستقبل والقيام بالواجبات تجاه النفس والأسرة والمجتمع فإنه يعد إسرافاً وترفاً محرماً^٣.

قال تعالى ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ ۚ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ ٱلسُّرَفِينَ ۚ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾^٤.

^١ سورة النحل : ١٤ .

^٢ د. محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام .. ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .

^٣ المرجع السابق ، نفس الصفحة .

^٤ سورة الشعراء : ١٥٠-١٥٢ .

وقال تعالى ﴿ وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ ﴾ (١١) ﴿ فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ﴾ (١٢) ﴿ وَظِلٍّ مِّنْ يَحْتُمِرٍ ﴾ (١٣) ﴿ لَا بَارِدٌ وَلَا
كَرِيمٌ ﴾ (١٤) ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ ﴾ (١٥) ﴿ وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ ﴾ (١٦) .^١

وقال تعالى ﴿ أَلْهَنَكُمُ التَّكَاثُرُ ﴾ (١) ﴿ حَتَّىٰ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴾ (٢) ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (٣) ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ
تَعْلَمُونَ ﴾ (٤) ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ (٥) ﴿ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴾ (٦) ﴿ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ﴾ (٧)
﴿ ثُمَّ لَتُنْشَأَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴾ (٨) .^٢

^١ . سورة الواقعة : ٤١-٤٦ .
^٢ . سورة التكاثر .

المبحث الثالث

تحريم تبديد الموارد واستهلاك السلع والخدمات الضارة

يحرم الإسلام كل ما يضر بالمجتمع من سلع وخدمات : تلحق الأذى بالجسم أو العقل ، أو تؤدي إلى تبديد الموارد والأرزاق في غير ذي فائدة حتى ولو لم تكن في نفسها ضارة .

قال تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْفُقَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيلَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكَ كُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَمُوتُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَأَخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخِصَّةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ١﴾ .

وقال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ٢﴾ .

وقال تعالى ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ٣﴾ .

وقال تعالى ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ عَلَيْهِمُ الْقَالِيلُ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ءَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ٤﴾ .

١. سورة المائدة : ٣ .

٢. سورة المائدة : ٩٠ .

٣. سورة الأعراف : ٣٣ .

٤. سورة الأعراف : ١٥٧ .

وعن حذيفة رضي الله عنه قال : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهانا عن الحرير والديباج والشرب في آنية الذهب والفضة وقال هنّ لهم في الدنيا وهي لكم في الآخرة .

وعن عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " الدنيا حلوة خضرة فمن أخذها بحقها بارك الله له فيها ، ورُبّ متخوِّض فيما اشتتهت نفسه ليس له يوم القيامة إلا النار " .

وعن أبي سعيد الخدري قال : جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وجلسنا حوله فقال " إن مما أخاف عليكم ما يفتح الله عليكم من زهرة الدنيا وزينتها "

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " حرّم لباس الحرير والذهب على ذكور أمّتي وأحلّ لإناثهم " .

ويُستنبط مما أوردنا أن النهي قد جاء متوائماً مع اختلاف الطبائع البشرية واختلاف الذكور عن الإناث واختلاف ظروف الفرد والمجتمع ، فهو ليس نهياً مجرداً عن المنافع بل إنه مرتبط بتحقيق مصالح ودرء مضار ومفاسد ، كذلك فإن الإسلام يبين أن التحريم والإباحة لا يرجع إلى رغبة الفرد أو إرادة المجتمع ولكنه أمر إلهي غير قابل للتبديل حتى لا تترك الأمور للناس وفقاً لأهوائهم ، ويبتعد الاستهلاك بذلك عن تحقيق وظيفته الاجتماعية في الحفاظ على الحياة والصحة وإحراز الحياة الطيبة .^١

قال تعالى ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ (٨٧) وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ .^٢

وقال تعالى ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِيَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ (١١٦) مَتَّعَ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١٧﴾ .^٣

١. د. محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام .. ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

٢. سورة المائدة : ٨٧-٨٨ .

٣. سورة النحل : ١١٦-١١٧ .

الفصل الثاني

وسائل وأدوات تنظيم الاستهلاك

ناقشنا في الفصل السابق مجموعة القواعد والأصول التي وضعها الاقتصاد الإسلامي لتنظيم الاستهلاك كسلوك إنساني ، وننتقل في هذا الفصل إلى دراسة وتحليل جملة الوسائل والأدوات التي تحكم ذلك السلوك وهو على أرض الواقع .

وتتوزع الوسائل والأدوات على مستويين : مستوى الفرد ومستوى المجتمع ، فعلى مستوى الفرد تتمثل أهم تلك الوسائل والأدوات في ترسيخ عقيدة الفرد والتزامه بأحكام الشرع ، ويتم ذلك الترسيخ عن طريق السلوك الذاتي النابع من داخل الفرد أو عن طريق الدولة والمنهاج الإسلامي اللذين يتوليان تزكية وترسيخ القيم الإسلامية لدى الأفراد .

وعلى مستوى ولي الأمر والقائمين على المنهاج الإسلامي فمستوليتهم أساسية ورائدة ، حيث توكل إليهم مهمة إقامة شرع الله والعمل بكتابه وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع ثروات المجتمع وعوائد الإنتاج . وتوجيه الإنتاج لتوفير الاحتياجات الاستهلاكية ، وأخيراً مواءمة الاحتياجات الاستهلاكية مع الظروف الاقتصادية وظروف العصر .

ويأتي هذا الفصل في مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : ترسيخ عقيدة الفرد والتزامه بأحكام الشرع .

المبحث الثاني : مسئولية ولي الأمر والقائمين على المنهاج الإسلامي .

المبحث الأول

ترسيخ عقيدة الفرد والتزامه بأحكام الشرع

تتمثل أول وسائل وأدوات تنظيم الاستهلاك في ترسيخ عقيدة الفرد والتزامه بأحكام الشرع ، فسلوك المسلم جميعه نابع من عقيدته ويعكس قوة إيمانه وصدقه . وينصرف ذلك إلى السلوك الاقتصادي الذي أهمه الاستهلاك كسلوك بشري . ويتصرف الفرد المسلم بوحى من عقيدته وإيمانه في كافة شئون الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية ، ولعقيدة المسلم شأن عظيم في ترتيب وتنظيم سلوكه الاستهلاكي ، ويتضح ذلك من خلال الآتي :

أولاً : السلوك الذاتي النابع من داخل الفرد :

تبدو عقيدة المسلم ويتجلى إيمانه وصدقه وهو يباشر الاستهلاك كسلوك إنساني ، قال تعالى ﴿ رَبَّنَا ءَامَنَّا بِمَا أُنزِلَتْ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنْ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَامَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴾^٢ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ ﴾^٣.

فالمعتقد ينبغي أن يتواءم مع السلوك ، فالإيمان لا يكون صحيحاً إلا إذا انعكس في الأعمال والأفعال والتصرفات ، قال تعالى ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَتَكُنَّ أَفْلَا تَعْقِلُونَ ﴾^٤.

^١. سورة آل عمران : ٥٣ .

^٢. سورة المائدة : ٨٣-٨٤ .

^٣. سورة البقرة : ٤٤ .

وقال تعالى ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ
مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ^١ .

وقال تعالى ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ^٢ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا
تَفْعَلُونَ ^٢ .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الإيعان ما وقر في القلب وصدقه العمل " .

ثانياً : مسؤولية الدولة في تزكية القيم الإسلامية لدى الأفراد :

إضافة إلى الوازع العقيدي النابع من الذات والمنظم لسلوك المسلم في استهلاك السلع
والخدمات ثمة كذلك مسؤولية الدولة الإسلامية التي تتابع تزكية القيم الإسلامية لدى
الأفراد وتعميق ذلك الوازع وتقويته ، وتجد الدولة وسيلتها في ذلك من خلال وسائل
الإعلام بشتى صورها .

^١ . سورة آل عمران : ١٨٨ .
^٢ . سورة الصف : ٢-٣ .

المبحث الثاني

مسئولية ولي الأمر والقائمين على المنهاج الإسلامي

نتحول في هذا المبحث إلى تحليل مسؤولية ولي الأمر والقائمين على المنهاج الإسلامي بوصفها أداة ووسيلة من وسائل تنظيم الاستهلاك في المجتمع المسلم ، ويمكن القيام بذلك التحليل من خلال الآتي :

أولاً : إقامة شرع الله والعمل بكتابه [إحالة] ^١ :

سبق لنا في أكثر من موضع أن أوضحنا كيف أن قيام ولي الأمر بإقامة شرع الله والعمل بكتابه يفسح المجال لضبط السلوك الإنساني وتقويمه وتكليفه مع ما أنزل من عند الله ، وتتجلى إقامة شرع الله والعمل بكتابه في الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع . وكذا في إقامة الحدود وتطبيق القوانين .

قال تعالى ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^٢.

وقال تعالى ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَنْتَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ ^٣.

وقال تعالى ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ^٤.

^١ . المجلد الأول ، السياسة والحكم في الإسلام ، الجزء الثاني .

^٢ . سورة آل عمران : ١٠٤ .

^٣ . سورة الحج : ٤١ .

^٤ . سورة النور : ٥٥ .

ثانياً : عدالة توزيع الثروة وعوائد الإنتاج [إحالة] :^١

كذلك تناولنا بالتفصيل أهم سمات الدول الإسلامية والمنهاج الإسلامي المتمثلة في قيمة العدالة في توزيع ثروة المجتمع وأرزاقه وعوائد الإنتاج وفقاً لظروف المجتمع . فالعدالة في التوزيع مبدأ ثابت من مبادئ الاقتصاد الإسلامي : وهي توائم كافة الظروف التي يمر بها المجتمع ، فإذا كان المجتمع يعاني من الأزمات أو الحروب فإنها تجعل جميع أفراد المجتمع شركاء في تحمل الأعباء والتبعات . أما إذا كان المجتمع يعيش حالة من الازدهار وسعة العيش فإن جميع أفرادهم سيكونون كذلك شركاء في الحياة الطيبة .

ثالثاً : توجيه الإنتاج لتوفير الاحتياجات الاستهلاكية :

كذلك تملك الدولة الإسلامية تخطيط سياسات الإنتاج وفقاً للظروف التي يمر بها المجتمع ، فالدولة الإسلامية مطالبة بتوفير السلع التي تلبي الاحتياجات الضرورية ثم بعد ذلك تلبي الاحتياجات شبه الضرورية وأخيراً تلبي الكماليات ، إذا كانت ظروف المجتمع تسمح بذلك ، كما ينبغي على الدولة الإسلامية مواءمة الاحتياجات الاستهلاكية مع ظروف المجتمع وظروف العصر ، ولها أن تستخدم ما لديها من صلاحيات في إقرار السياسات التي تحقق مصلحة المجتمع المسلم .

كل ما تقدم كفيل بأن ينظم الاستهلاك كسلوك آدمي ويجعل منه أداة لخدمة المجتمع بدلاً من أن يكون عبئاً عليه ، ويشارك في ذلك الفرد والمجتمع .

^١ . المجلد الأول ، السياسة والحكم في الإسلام . الجزء الثاني .

الباب الرابع

العرض

[توازن الوحدة الإنتاجية]

في هذا الباب نناقش إحدى القضايا المهمة في الاقتصاد الإسلامي وهي المتعلقة بالأسس والقواعد التي بناءً عليها تقوم الوحدات الإنتاجية بعرض ما لديها من سلع وخدمات . وهنا نجد الاقتصاد الإسلامي وكالعادة يقدّم بسطاً وشرحاً سلساً ومتفرداً لهذه العملية .

والعرض في علم الاقتصاد يعني الكمية المتاحة من سلعة أو خدمة ما للمشتريين في سوق محددة ، وفي وقت محدد وبسعر محدد ، وترتيباً على ما تقدم فالعرض لا يعني بالضرورة توفر كمية من المنتج ، بل يكفي توفر الرغبة والقدرة على إنتاج الكمية المطلوبة ليقال أن العرض قائم .

والوحدة الإنتاجية هي المنشأة أو المشروع الإنتاجي الذي يقوم بإنتاج سلعة أو خدمة وعرضها للمستهلكين ، وتوازن الوحدة الإنتاجية يعني النقطة أو الوضعية التي يتم عندها إنتاج كمية من السلعة أو الخدمة تحقق أقصى قدر من الربح أو أقل قدر من الخسارة ، ويتضح مما تقدم أن توازن الوحدة الإنتاجية هو إحدى حالات أو وضعيات العرض .

وسوف تقتصر دراستنا على استعراض وجهة الاقتصاد الإسلامي إزاء وضعية توازن الوحدة الإنتاجية التي هي أهم وضعيات العرض أما بقية الوضعيات والتفاصيل فهي من شئون علم الاقتصاد الذي يدرس تلك الوضعيات من وجهة نظر فلسفات اقتصادية أخرى .

وللاقتصاد الإسلامي - كما سبق التلميح - موقفه الخاص إزاء وضعية توازن الوحدة الإنتاجية ، فهو يعول بشكل مطلق على الوازع الديني والنزعة الأخلاقية لدى أفراد المجتمع المسلم ويجعل من ذلك منطلقه الأساسي نحو تحقيق وضعية توازن الوحدة الإنتاجية .

كذلك يبرز تفرد الاقتصاد الإسلامي في تناوله لمسألة منافسة المنتجين ، حيث ينظم تلك المسألة الحساسة بمقدرة فائقة وثقة نابغة من مرجعيته المنهجية المتمثلة في مصادر — التي سبق وأسهبنا في تناولها — وهي عقيدة التوحيد والشريعة الإسلامية .
وعليه فسيتم تناول هذا الباب من خلال فصلين :

الفصل الأول : توازن الوحدة الإنتاجية .

الفصل الثاني : تنظيم منافسة المنتجين .

الفصل الأول

توازن الوحدة الإنتاجية

التوازن - كما سبق التنويه - هو إحدى نقاط أو وضعيات العرض ، وتتحقق هذه
الوضعية عند توافر شروط معينة ، فتحدد الأسعار والكميات المنتجة من السلع المختلفة
وكذا أثمان خدمات عناصر الإنتاج [الموارد الطبيعية والعمل ورأس المال والتنظيم والإدارة]
يعتمد على أشكال الأسواق والعلاقات السائدة فيها ، فسر السلعة والكمية المنتجة منها
يختلفان في حالة عرضها من قبل منتج واحد عنه في حالة عرضها من منتجين عديدين
مستقلين عن بعضهم البعض .

واختلاف الأسواق يعود إلى اختلاف البيئات والأفكار الاقتصادية التي تسود تلك البيئات
، وقد تعارف دارسو علم الاقتصاد على وجود نوعين من الأسواق : النوع الأول من
الأسواق لا يكون للبائع أو المشتري أي تحكم أو تأثير في السعر الذي يدفعه أو يتقاضاه كل
منهما ، ويسمى هذا النوع من الأسواق بأسواق المنافسة التامة ، النوع الثاني من الأسواق
يكون للبائع أو المشتري أو كليهما تأثير على السعر الذي يدفعه أو يتقاضاه كل منهما ،
ويسمى هذا النوع من الأسواق بأسواق المنافسة غير التامة . وبين هذين النوعين من
الأسواق توجد أشكال أخرى عديدة ، ومما لا شك فيه أن كل نوع من هذه الأسواق يتواجد
في مجتمعات معينة ، فما هي إذن شكل السوق التي تتواجد في المجتمع المسلم ويتم عندها
نقطة توازن الوحدة الإنتاجية ؟ السوق التي يتم فيها توازن الوحدة الإنتاجية في المجتمع
المسلم ووفقاً لوجهات الاقتصاد الإسلامي هي شبيهة بالشكل الأول من الأسواق والمعروف
بأسواق المنافسة التامة ولكنها ليست هي ذات أسواق المنافسة التامة . فلنظام الاقتصاد
الإسلامي خصوصية في شكل السوق التي يتم فيها توازن الوحدة الإنتاجية ، وهذه السوق
تحكمها ضوابط ومعايير تختلف عن السائد في المجتمعات الأخرى ، وتنبع من صميم
مصادر الاقتصاد الإسلامي .

ونخصص هذا الفصل لدراسة وتحليل شكل السوق التي يتم فيها توازن الوحدة الإنتاجية بالوصف المتقدم ، ويتم ذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : ماهية توازن الوحدة الإنتاجية .

المبحث الثاني : خصوصية توازن الوحدة الإنتاجية

في الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الأول

ماهية توازن الوحدة الإنتاجية

توازن الوحدة الإنتاجية في المذاهب الاقتصادية غير الإسلامية هي تلك النقطة أو الوضعية التي تحقق الوحدة الإنتاجية عندها أقصى قدر ممكن من الربح وأقل قدر ممكن من الخسارة [في حالة الخسارة] . فمن الواضح إذن أن كل اهتمام الوحدات الإنتاجية في المذاهب الاقتصادية غير الإسلامية ينصب على هدف زيادة الربح وتقليل الخسارة قدر المستطاع ، ومعنى ذلك أن ظروف المجتمع وأحوال أفراده لا تهتم الوحدة الإنتاجية أما توازن الوحدة الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي فهي النقطة أو الوضعية التي تحقق فيها الوحدة الإنتاجية الجمع بين الربح المعقول والمقبول والذي يسمح بتسيير واستمرار الوحدة الإنتاجية في حلبة الإنتاج وبين مصلحة المجتمع ومصلحة أفراده .

فالاقتصاد الإسلامي يضع من الضوابط والمعايير الأخلاقية والاقتصادية ما يجعل الربح مناسباً لجهود المنظم لقاء خدماته الإنتاجية للمجتمع دون استغلال أو تجاوز للحد . وذلك يمنع الرذائل والمفاسد الاجتماعية مثل استغلال النفوذ والاحتكار والرشوة والغش والنصب وغيرها^١ .

^١ د. محمد عبد السميع عفر ، السياسات الاقتصادية في الإسلام (القاهرة ، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٠) .

المبحث الثاني

خصوصية توازن الوحدة الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي

توازن الوحدة الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي ذو خصوصية تميزه عن غيره من الاقتصادات الأخرى ، والسبب في ذلك يرجع إلى اختلاف الإطار المرجعي للاقتصاد الإسلامي عن غيره ، وكذا لاختلاف هدف وغاية الاقتصاد الإسلامي عن سواه ، وما من شك في أن الاختلاف في الأصل والمصدر وكذا في الهدف والغاية كفيل بأن يميز الطرح الإسلامي في كافة التفاصيل والدقائق الاقتصادية .

ومن المسائل التي تفرّد فيها الاقتصاد الإسلامي وأعلن عن خصوصيته مسألة توازن الوحدة الإنتاجية ، وسوف نخصص هذه الجزئية لتعديد جملة المحددات التي تميز الاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق بمسألة التوازن في الوحدة الإنتاجية ، وذلك من خلال الآتي :

أولاً : تحديد سلم أولويات الإنتاج :

يهتم الاقتصاد الإسلامي بداءة بتوفير الضروريات والاحتياجات الأساسية لحفظ الدين والحياة والقوة البدنية والذهنية اللازمة لأداء الواجبات تجاه النفس والأسرة والمجتمع ، كما يهتم بحفظ نظام المجتمع وأمنه الداخلي والخارجي ، يلي ذلك شبه الضروريات ثم الكماليات .

إن توفير الضروريات واجب على المجتمع المسلم ، فإذا تم ذلك عن طريق آلية السوق فذلك خير ، وإذا لم يتم ذلك عن طريق تلك الآلية كان على الدولة التدخل لتوفير تلك الضروريات ، إن موارد المجتمع المسلم توجه أساساً لتوفير احتياجاته الضرورية وليس لتوفير السلع التي يتوفر لدى أفراد المجتمع القدرة الشرائية على طلبها .

ثانياً : المجتمعات الإسلامية لا تعاني من مشكلة إهدار الموارد :

فالفاقد الاقتصادي قليل الحدوث في المجتمعات الإسلامية ، حيث ينهى الإسلام عن الإسراف والاستهلاك التبذيري وسوء استخدام الموارد ، وقد قدمنا شرحاً وافياً لهذه الجزئية في موضع سابق .

ثالثاً : الإسلام يحث على إتباع أفضل أساليب الإنتاج :

للإسلام الريادة في استخدام الأساليب العلمية في كافة مجالات الحياة . ومن باب أولى تطوير أساليب الإنتاج ، قال تعالى ﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَيِّئَاتٍ وَقَدْ رِ فِي السَّرِّ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾^١.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه " .
فالإسلام يحث على التفكير والإبداع في كل جوانب النشاط الإنساني لتحقيق مصلحة الفرد والمجتمع ، كما يحض على البحث العلمي النافع والتطوير الفني المستمر لدعم اقتصاديات المجتمع بشقيها المدني والعسكري .

رابعاً : منع استخدام الدعاية والإعلان المؤثرين :

وسائل الدعاية والإعلان المؤثرة في أذواق المستهلكين وطلباتهم لا مكان لها في الاقتصاد الإسلامي حيث أنها تزكي توجهات المنتجين الذين يؤثرون توفير الكماليات ولا يكثرثون لضروريات أفراد المجتمع ، فالالاقتصاد الإسلامي يركز على مبادئ الصدق ومنع الغش والغرر إضافة إلى الالتزام المبدئي بسلم أولويات الإنتاج السابق الإشارة إليها .

^١. سورة سبأ : ١١ .

خامساً : الاقتصاد في تكاليف الإنتاج في ظل الاقتصاد الإسلامي :

يتجسد الإنتاج في ظل الاقتصاد الإسلامي من الكثير من البنود التي تمثل تكلفة إضافية إلى تكاليف إنتاج السلع والخدمات مثل بعض بنود الإنفاق التبديري والترفي .

سادساً : اعتدال ووسطية نسبة الربح في الاقتصاد الإسلامي :

الربح باعتباره أحد بنود التكاليف الاقتصادية يقل في المجتمعات الإسلامية لأن الإنتاج لا يستهدف بالضرورة أقصى ربح ممكن ، كما أن الأخلاق الإسلامية تنهى عن المغالاة في الربح ، وهناك من الضوابط الأخلاقية والاقتصادية ما يجعل الربح مناسباً لجهود المنظم لقاء خدماته الإنتاجية دون استغلال أو تجاوز للحد .

يضاف إلى ما تقدم أن المجتمعات الإسلامية تعرف الاستثمار التطوعي أو الخيري الذي لا يستهدف الربح ، بل يستهدف ثواب الله ورضاه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " سبع يجري للعبد أجرهن وهو في قبره بعد موته : من علم علماً أو كرى نهراً أو حفر بئراً أو غرس نخلاً أو بني مسجداً أو ورث مصحفاً أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان إلا كان له به صدقة " .

يعمل كل ما تقدم على زيادة الإنتاج والمنافع في المجتمع دون ثمن يدفع مقابل الحصول عليه ، مما يقلل من ارتفاع أسعار المنتجات .

الفصل الثاني

تنظيم منافسة المنتجين

في جانب العرض موضع دراستنا ثمة العديد من المنتجين الذين يتنافسون في عرض ما لديهم من منتجات ، وهذه المنافسة بين المنتجين يضمن لها الاقتصاد الإسلامي السيادة بتهيئة الأجواء المناسبة في المجتمع ، ولكن في ذات الوقت يكفل للجهات صاحبة الشأن في المجتمع التدخل وقت اللزوم إذا انحرفت تلك المنافسة بين المنتجين عن أهدافها المحددة أو ما قد ينشأ عنها من مشاكل .

ومعلوم أن العلاقات الاقتصادية في الإسلام والتبادل بين الأفراد والمجتمعات يقومان على أساس الجمع بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وتحقيق المنافع بأشكالها المختلفة وذلك في إطار المنافسة التامة التي تكفل لقوى العرض والطلب التفاعل بحرية في الأسواق . واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة إذا ما انحرفت السوق عن قواعد المنافسة الحرة .

والاقتصاد الإسلامي يضمن سيادة المنافسة التامة بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع من خلال مجموعتين من القواعد والأصول تكفل جميعها تنظيم المنافسة بين المنتجين : المجموعة الأولى بمثابة سلوكيات تصدر عن المنتجين للسلع وهذه السلوكيات تسير وفق المنهج الإسلامي وتتطابق مع أحكام الشرع ، أما المجموعة الثانية من قواعد تنظيم منافسة المنتجين فهي تصدر عن الدولة بصفتها المراقب والموجه لمسار الاقتصاد وسلوكيات المنتجين .

وسيتم تناول قواعد تنظيم منافسة المنتجين من خلال مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : سلوكيات المنتجين .

المبحث الثاني : سياسات الدولة .

المبحث الأول

سلوكات المنتجين

في هذا المبحث نتناول سلوكات المنتجين التي تعد بمثابة قواعد وأصول تضمن تنظيم المنافسة والعلاقات فيما بينهم والتي ينبغي أن تُبنى على أسس المنهج الإسلامي . نوضح ذلك فيما يلي :

أولاً : الدعاية والإعلان عن السلع والخدمات :

الدعاية والإعلان كأسلوب لتعريف المستهلكين بالسلعة أو الخدمة ، وكذا مواصفاتها ومميزاتها لا ضير فيه ، ولكن ينبغي أن يقوم ذلك الأسلوب في المجتمعات الإسلامية على أساس الصدق في القول والوصف ، فالاقتصاد الإسلامي ينهى عن تجاوز الحقيقة ومبالغة البائع في وصف مزايا سلعته لتضليل المشتري من جهة ولتفضيل سلعته على سلعة غيره من جهة أخرى .

قال تعالى ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾^٢ مَتَّعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١٧﴾

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الحلف منفقة للسلعة ممحقة للبركة " .

^١ . سورة النحل : ١٠٥ .

^٢ . سورة النحل : ١١٦-١١٧ .

ثانياً : إمكانية معاينة السلعة والتعرف على مواصفاتها :

يحدد الاقتصاد الإسلامي أساليب عرض السلعة وتغليفها وتعبئتها على أساس إمكانية التعرف بسهولة على حقيقة مواصفات السلعة والوقوف على ما فيها من محاسن أو غير ذلك : حتى يتم التعامل على أساس سليم يطابق الحقيقة ويمنع الضرر عن أي من البائع والمشتري .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من باع عيباً لم يبينه لم يزل في مقت الله ولم تزل الملائكة تلعنه " .

وعن أبي سعيد الخدري قال : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعين ولبستين : نهى عن الملامسة والمنابذة في البيع .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدق البيعان وبئنا بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا فعسى أن يربحا ربحاً ويمحقا بركة بيعهما " .

ومعنى ما تقدم أن البيع والشراء يجب أن يكونا بالتراضي دون إكراه وأن يتوفر لعقد الصفقة الوقت الكافي لمعاينة السلعة المتبادلة والتأكد من مطابقة مواصفاتها للأسس التي يجرى التعامل وفقاً لها .^١

وقال أبو هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً فقال : " ما هذا يا صاحب الطعام ؟ قال : أصابته السماء يا رسول الله ، قال : " أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ، من غشنا فليس منا " .

^١ د. محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام .. ، مرجع سابق ، ص ٣٣٦ .

كما ينبغي أن تكون الوحدات المتبادلة من السلعة معروفة الوزن أو المقدار دون غش في ذلك حتى تسود المجتمع الثقة في التعامل ، وتقوم المعاملات على أساس سليم يضمن استمرار التعامل وتطوره .^١

قال تعالى ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ .^٢

وقال تعالى ﴿ وَبَلِّغُوا لِلْمُطَفِّينَ ① الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ② ﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ③ .^٣

ثالثاً : منع التدخل غير المشروع وحظر بعض أنواع الوساطة والتبادل :

كذلك يحمي النظام الاقتصادي الإسلامي المتعاملين من التدخل غير المشروع في التعامل من غير أطرافه ، كذلك فإنه يحمي المتعاملين من تغيير بعض الوسطاء . ويحمي المجتمع من ارتفاع الأسعار الناجم عن بعض أنواع الوساطة والتبادل .^٤

فبالنسبة إلى التدخل غير المشروع في التبادل فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " لا يبيع بعضكم على بيع بعض " .

وعن أبي هريرة قال : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " لا يسم المسلم على سوم أخيه " . وبذلك يتوفر الجو المناسب والاستقرار لعقد الصفقات والثبات والثقة في التعامل .

أما أنواع الوساطة والسوسرة المنهي عنها فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار " ومعنى الحديث أنه لا

١. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

٢. سورة الإسراء : ٣٥ .

٣. سورة المطففين : ١-٣ .

٤. د. محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام .. ، مرجع سابق ، ص ٣٣٧ .

يتلقى أحد قوافل التجارة القادمة على أطراف البلد قبل وصولها إلى الأسواق ، فمن يتلقاها قد يشتري منها بأسعار أقل من أسعار السوق ويكذب عليها وهو تغير محرم ، فإذا أتى صاحب القافلة إلى السوق ووجد السعر مخالفاً لما باع فله الخيار في استرداد سلعته من المشتري أو تركها له ، أي أن التغير شأنه شأن الغش في أنه ينقض البيع ولا يترتب عليه ثبات الحقوق .

وعن ابن عباس قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتلقى الركبان وأن يبيع حاضر لباد " ومعنى الحديث أن لا يكون الحاضر سمساراً أو دلالاً بالأجرة لغائب ، لأن ذلك قد يترتب عليه حجب السلعة عن الأسواق لحين ارتفاع الأسعار بعكس الحال إذا قام البائع الأصلي الذي جلب السلع ببيعها بسعر السوق في نفس اليوم الذي أحضر فيه هذه السلع فإن في ذلك ضمان لتوصيل السلع للمشتريين بدون غلاء يتسبب فيه التخزين وأجرة السمسار ، ولا يدخل في هذا النهي من ينادي في الأسواق لبيع السلع كما هو الحال في المزادات الحقيقية .^١

وعن ابن عمر قال : " نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النجش " والنجش هو اتفاق البائع مع أحد الناس لكي يتصنع الشراء في المزاد أو غيره ، ليخدع الراغبين في الشراء ليشتروا بسعر مرتفع ، وعند تخلص المزادات من هذه المثلث تُعبر عن تفاعل حقيقي لقوى العرض والطلب ، وتتحقق المنافسة الحرة شروط تواجدها دون تأثير من أحد .^٢

مما تقدم نخلص إلى أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعمل على تقليل عدد الوسطاء وخفض التكاليف التسويقية وقصرها على ما يقابل خدمة إنتاجية حقيقية منعاً لارتفاع الأسعار واحتكار السلع ونقص كمياتها في الأسواق ، فمعلوم أن تعدد الوسطاء بين البائع والمشتري

^١ . المرجع السابق ، ص ٣٣٨ .
^٢ . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

يعمل على ارتفاع تكاليف تسويق السلع ، ولعل تعدد الوسطاء من أهم أسباب ارتفاع التكاليف التسويقية حيث يحاول كل وسيط الحصول على أقصى ربح ممكن في الوقت الذي لا يضيف للسلعة أية قيمة . ومن ثم فالنظام الاقتصادي الإسلامي يقلل عدد الوسطاء إلى أقل عدد ممكن تتم به عملية التسويق في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة إذ أن كل التكاليف تضاف في النهاية على سعر السلعة للمستهلك النهائي^١ .

رابعاً : منع الغرر والربا والغبن :

❖ الغرر :

الغرر هو الخداع ويطلق على بيع الأشياء التي لا يمكن تسليمها أو تجهل عاقبتها . وعلى وصف السلع بغير حقيقتها ، أو ذكر سعر غير سعرها الفعلي في السوق على أنه السعر السائد لتغرير المشتري بسعر أعلى^٢ .

قال علي بن أبي طالب : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر وبيع الغرر وبيع الثمرة حتى تُدرك " .

وعن حكيم بن حزام قال : " نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندي " ، قال حكيم يا رسول الله : يأتيني الرجل فيريد مني بيع ما ليس عندي فأبتاع له من السوق ، قال : " لا تبع ما ليس عندك " .

ويستفاد مما تقدم أن أعمال المضاربة في البورصات وأسواق الأوراق المالية التي يقوم من خلالها المضاربون بشراء وبيع عقود للسلع دون تسليم أو استلام لهذه السلع أو تيقن من هذا التسليم تدخل في هذا النهي ، وذلك لما تحدثه هذه المضاربات من تذبذب في الأسعار

^١ . المرجع السابق ، ص ٣٣٩ .

^٢ . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

واضطراب في التعاملات ، فضلاً عما تؤدي إليه من ارتفاع الأسعار مقابل الأرباح التي يحصل عليها المضاربون دون تقديم خدمة إنتاجية في مقابلها ، وحيث أن الأرباح تضاف جميعها على أسعار السلعة ^١ .

والظاهر من حديث حكيم أن النهي ينصرف إلى البائع لسلع لا يمكن الحصول عليها أو ليس على ثقة من الوفاء بهذا البيع ، أما إذا كان البائع لديه الثقة والاطمئنان إلى الوفاء بالبيع وإتمامه فإنه لا يدخل في نطاق النهي ، والدليل على ما قدمنا أن بيع " السلم " مباح وهو البيع المقدم الذي يحصل فيه البائع على ثمن السلعة مقدماً ثم يعطي السلعة بعد ذلك مؤخراً ، ويرد في ذلك قول ابن عباس : قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من أسلف في ثمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم " ، ويسلفون أي يحصلون على الثمن ولا يسلمون السلعة إلا بعد السنة أو السنتين .

وهذا النوع من البيع يشترط فيه كما ورد في حديث بن عباس تحديد السلعة وجودتها وكميتها ووقت التسليم ، ولا بد من دفع الثمن وقت عقد الصفقة وإلا بطل البيع ، كذلك فإنه لا بد من تسليم السلعة في الموعد المتفق عليه ، ولا يجوز سداد قيمتها في ذلك الوقت ، وإلا كان هذا نوعاً من الربا إذ اختلفت القيمة عند عقد الصفقة عنها عند وقت استيفاء السلعة ، ومن ضمن شروط بيع " السلم " كذلك عدم تجديد الحقل أو البستان الذي سيسلم إنتاجه إذ قد لا ينل الحقل المجدد شيئاً فيمتنع التسليم ، ويعفى من الضرر ما كان يسيراً لا يمدن التحرز منه ^٢ .

^١ . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

^٢ . المرجع السابق ، ص ص ٣٤٠-٣٤١ .

وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا تبتاعوا الثمر قبل أن يبدو صلاحه وتذهب عنه الآفة ، ومعنى يبدو صلاحه أي تظهر حمرة وصفوته ، وقد قيس على ما تقدم من حديث بن عمر جواز بيع الثمار جميعها إذا بدا صلاح بعضها ، ومن أمثلة ذلك بيع البطيخ والقثاء والبادنجان وما شابهها لعدم نضجها دفعة واحدة .

وإذا اشترى المشتري الثمار بعد بدء صلاحها ثم إصابتها آفة فإنه لا يتحمل ضرر الإصابة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " لو بعت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة^١ ، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً بم تأخذ مال أخيك بغير حق " ، ويفيد هذا الحديث أن البائع لا يأخذ من المشتري ثمن الثمار الهالكة لأن البائع بعد إجراء البيع يكون ضامناً للزرع حتى يجنيه المشتري ، وبذا تسود الثقة في التعامل والعدالة في البيع والشراء وتحمل الأعباء^٢ .

ويباح بيع الثمار الأرضية والسوق الدرنية وسائر المغيبات في الأرض كالقول السوداني والبطاطس والبصل والثوم والقلقاس وغيرها قبل قلعها لأن قلع المحصول كله في وقت واحد يعرضه للتلف والفساد ، فيباح على ما جرت به عادات الزراع دون حرج عليهم ، وبذا لا يتعرض المنتج لمشاكل في تسويق منتجاته ويتوفر له التمويل اللازم لعمليات التسويق ولمواجهة احتياجاته الإنتاجية والاستهلاكية المختلفة .

والتغريير في وصف السلعة يجعل للمشتري الحق في فسخ عقد البيع إذا أراد ذلك ، أما التغريير في السعر فلا ينقض البيع إلا إذا اقترن بغبن فاحش في السعر .

^١ . آفة تصيب الثمار فتهلكها .
^٢ . المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

❖ الربا :

أما الربا فهو ربا الفضل وهو الزيادة المادية المالية في أحد المتبادلين دون وجه حق . وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا كيف شئتم " .

وقال جابر : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلتها بالكيل المسمى من التمر ، والصبرة هي الكومة .

وعن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزاينة والمحاكلة ، والمزاينة أن يباع ثمر النخيل [وهو على النخل لم يوزن] بالتمر ، والمحاكلة أن تباع سنابل القمح على نباتاتها في الحقل قبل حصاده بالقمح الذي تم حصاده ودراسه وتقدير وزنه ، وذلك لأن المساواة بين هذه الأشياء التي على الشجر أو السنابل يكون على أساس تخمين وتقدير قائم على الحدس والظن لا يؤمن فيه من التفاوت ، فلو أبيع البيع ثم ظهر بعد ذلك وجود التفاوت حدث الخلاف وأراد الذي أخذ أقل فسخ عقد البيع ، وأراد الآخر نفاذه ، لذا نهى عن ذلك .¹

❖ الغبن :

أما الغبن فالممنوع منه هو الغبن الفاحش وهو بيع السلع أو مبادلتها بأكثر من قيمتها بمقادير تتفاوت بين السلع تبعاً لمدى التصرف في هذه السلع . فما كان التصرف فيها كثيراً قلَّ مقدار ما يعد غبناً بالنسبة لها ، والعكس بالعكس ، ويعد مقدار الغبن نصف العُشر من قيمة النقود أو المكيلات والموزونات وكافة السلع فيما عدا الحيوانات والعقارات

¹ . المرجع السابق ، ص ٣٤٣ .

، ويُقدَّر هذا المقدار بالعُشر في حالة الحيوانات والخُمس في حالة العقارات ، ولا يؤدي الغبن الفاحش إلى نقض البيع إلا إذا اقترن بتغريب ، أما ما قلَّ عن ذلك في كل حالة من الأحوال المذكورة فيعد غبناً يسيراً يصح معه البيع .

خامساً : منع الاحتكار :

الاحتكار يعني أن يكون هناك بائع واحد لسلعة أو خدمة لا يوجد لها بديل في السوق ، والاختلاف بينها وبين المنتجات الأخرى واضح ، ومن ثم فإن أي تغيير في أسعار أو كميات المنتجات الأخرى لن يؤثر في وضع المحتكر ، وبالتالي فإن تغيير الأسعار أو الكميات التي ينتجها المحتكر لن تؤثر على باقي المنتجين ، وقد نهى الإسلام ونظامه الاقتصادي عن الاحتكار دَرءً لمساوئه ومضاره بالمجتمع .

فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من احتكر فهو خاطئ " .

وقال أيضاً عليه الصلاة والسلام " من دخل في شئ من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله أن يقعه بعظم من النار يوم القيامة " .

إلا أن الاحتكار الممنوع في الاقتصاد الإسلامي يختلف في مفهومه ومداه عن الاحتكار بتعريفه الاقتصادي سالف الذكر ، إذ أنه يشمل كل نشاط يؤدي إلى الإضرار بالناس وحجب السلع عنهم أو رفع أسعارها ^١ .

ولا يكون من قبيل الاحتكار ما يدخره الإنسان لحاجته هو وعائلته ، وذلك في الأوقات والظروف العادية حيث لا يكون للناس حاجة إلى الكمية التي يشتريها ليدخرها ، أما في أوقات الأزمات والطوارئ والظروف الاستثنائية فإن ترصد الإنسان لشراء الأغذية الضرورية من الأسواق وتكديسها في بيته ومنعه بذلك غيره من الشراء فإنه بذلك يعد من المحتكرين

^١ . المرجع السابق ، ص ٣٤٥ .

، ويستوي في ذلك احتكار الطعام أو الثياب وكل ما يحتاجه الناس ، كذلك فإن التخزين أو النقل الزمني لحين ارتفاع الأسعار احتكار ممنوع ، بعكس التخزين المنظم لسلع يتم إنتاجها موسمياً في حين أن استهلاكها مستمر طول العام ، لأن التخزين في هذه الحالة يعمل على انتظام عرض السلعة وفقاً للحاجة إليها واستقرار أسعارها نسبياً^١.

ولا يعد من قبيل الاحتكار الاحتياطات التي تجعلها الدولة للطوارئ والظروف غير المواتية في الإنتاج والنقل وغيرها .

كذلك فإن التخصيص في إنتاج سلعة ما أو خدمة ما والانفراد بإنتاجها وتوزيعها بحكم التخصيص لا يعد من قبيل الاحتكار مادام لا يستخدم ذلك في الإضرار بالمسلمين .

كما أن المنظمات التسويقية ، سواء من قبل المنتجين أو المستهلكين التي تهدف إلى حماية مصالح أفرادها دون الإضرار بالغير لا يعد عملها احتكاريًا .

^١. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

المبحث الثاني

سياسات الدولة

ننتقل في هذا المبحث إلى الشق الآخر من قواعد تنظيم سلوكيات المنتجين وتقويم العلاقة فيما بينهم ، ويختص هذا الشق بسياسات الدولة الهادفة إلى تحقيق ذات الهدف وهو تنظيم منافسة المنتجين ، وتتمثل هذه السياسات في الآتي :

أولاً : قيام الدولة بمراقبة التعامل :

شرع الإسلام نظام الحسبة ، وهي وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، أما المعروف فإنه كل ما يتحقق به مصلحة الناس والمجتمع مما أمر الله به ، وأما المنكر فإنه كل ما يضر بالمجتمع أو الفرد أو كان معصية نهى الله عنها .

ومن وظائف المحتسب أو المراقب في مجال التعاملات الاقتصادية مراقبة الغش في أصناف السلع والأسعار ، والغش في الكيل والميزان ، والاحتكار ، والوفاء بالعهود ، وتوصيل الحقوق لأصحابها ، وبذا يمكن ضمان حقوق أطراف التعامل وعدم وجود تعارض بين المصالح الفردية ومصلحة المجتمع ، وضمان سيادة القواعد الإسلامية للنشاط الاقتصادي .

ويتعين على ولي الأمر والقائمين على المنهاج الإسلامي أن يحسنوا اختيار المراقبين ويمنحهم السلطة التنفيذية لتنفيذ الأحكام مباشرة ، وبالطبع فإن الاختصاصات والأساليب التي يتبعها المراقب تختلف باختلاف الأماكن والأزمنة وظروف الناس ، إلا أنها تتفق في أحكامها العامة ووجوب التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية تحقيقاً لمصلحة الناس .

ثانياً : تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار :^١

الأصل في مسألة الأسعار هو ترك قوى العرض والطلب لتتفاعل بحرية تامة لتحديد الأسعار ، مع وضع الضمانات منعاً لانحراف الأسعار بمنع الغش والاحتكار والتدخل غير المشروع في عمليات التبادل ، فإذا لم تعبر الأسعار عن التفاعل الحر لقوى العرض والطلب لحدوث تواطؤ من قبل البائعين أو المشترين ، كان على الدولة التدخل لتوفير حرية التفاعل هذه وضمان الحقوق العادلة لكل من البائعين والمشتريين ، بتوفير السلع ومنع الاحتكار وضمان التعامل في السلع بالأسعار التي لا تجحف أياً من البائعين والمشتريين ، ويمكن في هذه الحالة الوصول إلى هذه الأسعار بعقد اجتماعات مع طائفتي التعامل [البائعين والمشتريين] للوصول معهم إلى ما يناسبهم جميعاً.^٢

إلا أنه لا يجوز للدولة التدخل في الأسعار بالخفض أو الرفع إذا كان ارتفاعها أو انخفاضها بغير تدبير ودراسة ، كذلك لا يجوز لها إجبار البائعين على البيع بسعر منخفض بدون وجه حق ، إلا أنه يُطلب منها التدخل بإجبار البائعين على البيع بسعر السوق إذا امتنعوا هم عن ذلك .

وقد روى أنس بن مالك أن الناس قالوا : يا رسول الله غلا السعر فسعر لنا ، فقال " إن الله تعالى هو الخالق الباسط الرازق المسعر ، وإنني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمته إياها في دم ولا مال " .

ويقود ما تقدم إلى سيادة المنافسة التامة للأسواق في المجتمعات الإسلامية وعدم الانحراف عنها ، وتحقيق المزايا المختلفة لهذه المنافسة ، وعلاج ما قد يطرأ من مشاكل .

^١ . رفعت العوضي ، الاقتصاد الإسلامي والفكر المعاصر : نظرية التوزيع ، مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

^٢ . د. محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية الإسلامية .. ، مرجع سابق ، ص ٣٤٧ .

الباب الخامس

الأسعار

نحن في هذا الباب أمام قضية شائكة ومعقدة تتداخل فيها قيم كثيرة ، فهذه القضية تعد مناخاً خصباً لسيادة فكرة وسطية الإسلام ، وهي كذلك منبراً تنتصب عليه قيمة عدالة التوزيع أهم قيم الاقتصاد الإسلامي ، وهي أيضاً بيئة صالحة لنمو دور الدولة الإسلامية واختبار مصداقية ذلك الدور ، كل ذلك من خلال قضية أو مسألة الأسعار .

فالسعر هو في نهاية الأمر نتاج علاقة بين بائع ومشتري ، ومن ثم فتحديد السعر العادل لا يتأتى إلا من خلال التوصل إلى التراضي الكامل بين طرفي العلاقة [البائع والمشتري] ، ولكن كيف يمكن التوصل إلى ذلك التراضي الذي يحقق السعر العادل ؟ .

ولعلنا أمام هذه الإشكالية — إشكالية الأسعار — معنيون بالربط بين التوجيهات الإسلامية للمسلم في مجال العمل والمال وبين مبدأ الوسط الذي يتبناه الإسلام ويجعل منه البيئة الملائمة لحصول تراضي العنصر الأول وهو المنتج الذي يجمع بين عنصري العمل والمال .

ثم نحن معنيون بعد ذلك بترصد سلوك الطرف الثاني للعلاقة وهو المستهلك الذي نتولاه هو الآخر بالتوجيهات الإسلامية حتى نصل به ومعه إلى وسطية الإسلام التي تجعله يتراضي دون إذعان أو إكراه .

وبأتي في الأخير دور الدولة الإسلامية ممثلة في مفردات المنهاج الإسلام والتي أهمها ولي الأمر والحكومة الإسلامية ، ويؤمل لهذا الدور أن يكون بمثابة قب الميزان الذي يحفظ التوازن العادل الذي يقود إلى التراضي بين المنتج والمستهلك من خلال سعر عادل يحفظ لكل حقه .

وسوف نبسط لرأي الاقتصاد الإسلامي إزاء مسألة الأسعار من خلال الفصول الثلاثة التالية :

الفصل الأول : الوسطية في مجال الإنتاج .

الفصل الثاني : الوسطية في مجال الاستهلاك .

الفصل الثالث : دور الدولة [قب الميزان] .

الفصل الأول

الوسطية في مجال الإنتاج

المنتج الذي يولّف بين عناصر الإنتاج المختلفة لإنتاج سلعة أو خدمة معينة يُعد طرفاً مهماً من طرفي العلاقة التي ينتج عنها تحديد سعر السلعة أو الخدمة ، فهو الفاعل الرئيسي في تلك العلاقة والمحرك الأساسي لعملية الإنتاج بكاملها ، ومن ثم فهو الأقرب إلى واقع العملية الإنتاج ، ويمكنه بالتالي حساب تكاليف عناصر الإنتاج المختلفة التي دخلت في إنتاج السلعة وهي المواد الخام ورأس المال والعمل ، والتحليل المتقدم هو المعمول به في الفكر الاقتصادي الموضوع والمعتمد عليه كوسيلة أو أداة لتحديد الأسعار .

ولكن الأمر جد مختلف في الاقتصاد الإسلامي ، فالأمر في الاقتصاد الإسلامي لا تُترك على عواهنها ، وإنما هناك نسق من القيم يضع كل أمر في نصابه الصحيح ، فلو أُطلق العنان للمنتج لبالغ في تقدير تكاليف عناصر الإنتاج الداخلة في إنتاج السلعة ، ولكن الاقتصاد الإسلامي أحاط المنتج بسياج من القيم والقواعد والمبادئ التي تحميه من نفسه وتقيه شر الطمع والجشع وتضعه على طريق الاعتدال والقوامة وتلك هي وسطية الإسلام .

وتتمثل أهم عناصر الإنتاج في العمل ورأس المال وتنتصب عليهما معاً العملية الإنتاجية بكاملها ، فالعمل مُطالب بأن يقدم أحسن ما لديه من صنعة وإتقان ولا يبالغ في تقييم جهوده ، وفي ذات الوقت من حقه الحصول على مقابل جهوده دون تأخير أو إجحاف ، أما رأس المال فلا ينبغي له أن يبالغ هو الآخر في تقييم مقابل خدماته مستغلاً ميزة دوره المهم في العملية الإنتاجية ، وبذا تتحقق الوسطية والاعتدال في مجال الإنتاج .

ويأتي هذا الفصل في مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : الوسطية في مجال العمل .

المبحث الثاني : الوسطية في مجال المال .

المبحث الأول

الوسطية في مجال العمل

مجال العمل كأحد عناصر الإنتاج يحتاج إلى تزكيته بالقيم الإسلامية وإنماء دوره من خلال إبراز ذلك الدور وتوضيح أهميته في العملية الإنتاجية ، ويتم ذلك من خلال الآتي :

أولاً : الإتقان والتفاني :

على عنصر العمل أن يتقن دوره ويؤديه بمهارة وتفان ويعلم أن أجره لن يقتصر على الأجر المادي من صاحب العمل بل ثمة أجر أعظم وأبقى هو الجزاء الأوفى من الله سبحانه وتعالى لقاء إتقان العمل والتفاني فيه .

قال تعالى ﴿ أُولَئِكَ جَزَاءُكُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعَمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّوكُمْ إِلَى عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾^٣.

وقال تعالى ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَبْتَاطِئَ اسْتَشْجِرُهُ إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَشْجَرَتِ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾^٤.

وقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعَمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴾^٥.

^١ . سورة آل عمران : ١٣٦ .

^٢ . سورة التوبة : ١٠٥ .

^٣ . سورة الكهف : ٣٠ .

^٤ . سورة القصص : ٢٦ .

^٥ . سورة العنكبوت : ٥٨ .

وقال تعالى ﴿ وَذَٰلُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴾^١.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه " .

ثانياً : عدم المبالغة في تقييم الجهد :

كذلك لا ينبغي أن يبالغ عنصر العمل في تقدير جهده ، بل ينبغي أن يقيمه التقييم الصحيح فلا يضر نفسه بإجحاف حقها وحرمانها من مقابل جهدها ، ولا يضر صاحب العمل بالمغلاة والمبالغة في طلب الأجر المقابل للجهد ، ويجب أن تكون ثمة ألفة وتعاون بين العامل وصاحب العمل ويعطي كل منهما للآخر ما يصلح شأنه ويفيه حقه .

ثالثاً : إعطاء العامل أجره غير منقوص :

من حق العامل أن يتقاضى أجره المتفق عليه غير منقوص وفي موعده المحدد له ، وفي ذلك يرد قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم " أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه " .

^١. سورة الزمر : ٧٤ .

المبحث الثاني

الوسطية في مجال المال [إحالة]

اعتدال ووسطية رأس المال ذات أهمية كبيرة في عملية تحديد أسعار السلع والخدمات وتلك الأهمية نابعة من الدور الأساسي الذي يلعبه رأس المال في العملية الإنتاجية ومن هنا كان على رأس المال عدم المبالغة في تقدير عائده الذي يُعرف بالربح ، فذلك العائد قد يضخم من السعر وقد يجعله مناسباً ومتوائماً .

الفصل الثاني
الوسطية في مجال الاستهلاك

في الفصل الأول تناولنا باقتضاب جانب المنتج كطرف في علاقة تحديد أسعار السلع والخدمات ، وفي هذا الفصل ننتقل إلى تناول الطرف الثاني في هذه العلاقة وهو جانب المستهلك ، وهذا الجانب هو الآخر يحتاج إلى الضبط والتهديب والوصول به إلى مرحلة الاعتدال في الاستهلاك .

والوسطية في مجال الاستهلاك تتحقق من خلال سلوكين يسلكهما المستهلك المسلم الذي يتحلى بقيم الإسلام ومبادئه : السلوك الأول ، تهديب السلوك الاستهلاكي بعدم التكالب والتزاحم على استهلاك السلع والخدمات ، السلوك الثاني ، عدم بخس الأشياء لأصحابها وتقييم السلع والخدمات تقييمها العادل وعدم استغلال زيادة العرض في خفض الأسعار إلى مستوى يضر بالمنتج .

ونتناول هذا الفصل في مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : تهديب السلوك الاستهلاكي .

المبحث الثاني : عدم بخس الأشياء .

المبحث الأول

تهذيب السلوك الاستهلاكي

الاستهلاك المفرط نهى عنه الإسلام ووصفه بالإسراف ، وللإسراف مضار عديدة :

أولاً : فهو مضيعة للمال وتبديد للثروة فيما يزيد عن حاجة الإنسان .

ثانياً : يؤدي إلى التكاليف والتزاحم على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة شحة السلع المعروضة .

ثالثاً : يضيع الفرصة أمام أفراد المجتمع في الحصول على احتياجاتهم من السلع حيث أن الزيادة في استهلاك المسرف هي نقص في حصة فرد آخر من أفراد المجتمع .

رابعاً : يؤدي إلى تكديس السلع مما يؤدي إلى تعطيل موارد وثروات المجتمع .

خامساً : قد يؤدي الإسراف في الاستهلاك إلى نوع من احتكار المستهلكين ، والمحتكر كما قال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم " خاطئ " .

قال تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَّعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّاتَ مُتَشَكِّبًا وَغَيْرَ مُتَشَكِّبٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ١﴾ .

وقال تعالى ﴿ يَبْنَیْ ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ٢﴾ .

١. سورة الأنعام : ١٤١ .

٢. سورة الأعراف : ٣١ .

وقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾^١.

ويُفهم من الآيات الثلاث أن الإسلام يوجب في الاستهلاك " القوام " والقوام هو العدل ، بين الاستهلاك الأقل من الواجب وهو التقتير ، وبين الاستهلاك الزائد عن الحد وهو الإسراف ، ومن ثم يكون الإسلام قد هذب السلوك الاستهلاكي للفرد المسلم وضبطه بما ينعكس على أسعار السلع فيجعلها حول معدلها الطبيعي .

^١. سورة الفرقان : ٦٧ .

المبحث الثاني

عدم بخرس الأشياء

يقابل ضبط السلوك الاستهلاكي - الذي سبق وأوضحناه - سلوك آخر أخلاقي يفرضه الإسلام على المستهلك في المجتمع الإسلامي ، ويتحدد هذا السلوك في عدم قيام المستهلك ببخرس الأشياء والتقليل من شأنها وتسعيرها بأقل من قيمتها الحقيقية استغلالاً لوضعية زيادة المعروض منها ، فبخرس الناس أشياءهم ظلم وجور لحقوقهم واقتراء على أموالهم وممتلكاتهم .

قال تعالى ﴿ وَإِلَىٰ مَدِينِكَ أَخَاهُمْ شُعَيْبٌ قَالَ يَتَقَوَّمُ عِبَادُ اللَّهِ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ۝١﴾

وقال تعالى ﴿ وَيَتَقَوَّمُ أَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ۝٢﴾

وقال تعالى ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ۝٣﴾

وقال تعالى ﴿ وَزِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ ۝٤﴾

وقال تعالى ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٥﴾

وقال تعالى ﴿ وَبَلِّغِ لِلْمُطَفِّينَ ۝١﴾ الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾

١. سورة الأعراف : ٨٥ .

٢. سورة هود : ٨٥ .

٣. سورة الشعراء : ١٨٣ .

٤. سورة الشعراء : ١٨٢ .

٥. سورة الإسراء : ٣٥ .

٦. سورة المطففين : ١-٣ .

الفصل الثالث

دور الدولة [قب الميزان]

في أحد مؤلفاتنا تناولنا أهداف الدولة الإسلامية في : إقامة شرع الله والعمل بكتابه ، وتحقيق مصالح أفراد المجتمع ، وإعمار الأرض ، والدعوة إلى دين الله ، ومن ثم أصبح تحقيق مصالح أفراد المجتمع أحد أهداف الدولة في الإسلام . ولعل من أهم مصالح أفراد المجتمع التي تسعى الدولة إلى تحقيقها كهدف من أهدافها تقييم السلع والخدمات تقييماً عادلاً يحقق مصلحة كل من المنتجين والمستهلكين .

ولكن كيف يتسنى للدولة القيام بمهمة ضبط التوازن لمصلحة كل من البائعين والمشتريين ؟ إن الدولة مطالبة بضمان وتحقيق مصلحة الطرفين المنتجين والمشتريين ، فهي تضمن تحقيق مصلحة المنتجين من خلال الحفاظ على رؤوس أموالهم وتمكينهم من الحصول على هامش ربح يضمن استمرار العملية الإنتاجية دون مبالغة أو تضخيم ، وهي كذلك تضمن تحقيق مصلحة المستهلكين من خلال الحفاظ على الأسعار عند مستوى يُمكن أفراد المجتمع من شراء السلع الضرورية وشبه الضرورية ، معنى ما تقدم أن الدولة هي التي ينبغي أن تحفظ التوازن بين مصلحة المنتجين والمستهلكين عندما تختل أسس وقواعد المنافسة التامة التي يُفترض أن تقوم بمهمة التوازن قبل تدخل الدولة والتي سبق وأوضحناها .

وللدولة الإسلامية أكثر من وسيلة للقيام بمهمة ضبط التوازن بين مصلحة المنتجين ومصلحة المستهلكين من خلال التوصل إلى سعر عادل للسلع والخدمات يحقق مصلحة الجميع وتتمثل أهم تلك الوسائل في : تقديم الإعانات إلى المنتجين ليقوموا بتخفيض الأسعار إلى مستويات تُمكن المشتريين من اقتناء تلك السلع والخدمات ، وكذلك في سياسات الرقابة والتوجيه حيث تلجأ الدولة إلى أسلوب القسر لإلزام المنتج بالسعر العادل الذي يحقق مصلحة الجميع .

ويأتي هذا الفصل في مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : الإعانات .

المبحث الثاني : سياسات الرقابة والتوجيه .

المبحث الأول

الإعانات

أحد الأساليب المهمة والناجعة التي تستخدمها الدولة الإسلامية من أجل دعم الأسعار هو سياسة الإعانات حيث تقوم الدولة بدفع مبالغ مالية إلى منتجي بعض السلع الضرورية لخفض أسعارها كي تناسب دخول الأفراد ذوي الدخل المنخفضة ، وهي بذلك تتحمل جزءاً من تكاليف إنتاجها ، وتؤثر إعانات الإنتاج هذه على الثمن بطريقة تخالف أثر الضرائب غير المباشر ، فمنح إعانات الإنتاج يؤدي إلى تحسين ظروف العرض ، لأن إعانات الإنتاج تشكّل حافزاً لدخول وحدات إنتاجية جديدة لحلبة الإنتاج حيث أنها تخفض متوسط التكاليف الكلية ، وتزيد إنتاج المنشآت القائمة بالفعل ، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة العرض وخفض السعر .

وتوزع الفائدة من الإعانات بين المنتج والمستهلك ، ويتوقف حجم الفائدة لكل من الطرفين على مرونة العرض ومرونة الطلب ، فإذا كان الطلب قليل المرونة والعرض مرناً فإن نصيب المستهلك من الإعانة يكون أكبر من نصيب المنتج ، إما إذا كان الطلب مرناً والعرض قليل المرونة فإن نصيب المنتج من الإعانة يكون أكبر من نصيب المستهلك .

وهذا الأسلوب من تدخل الدولة في الأسعار لم يكن معروفاً من قبل ، وإعمالاً لقاعدة المصالح المرسلّة الإسلامية ، فإن ما يحقق مصلحة المجتمع يمكن الأخذ به مادام لا يتعارض مع النصوص والقواعد الإسلامية ، ولا يؤدي إلى الخروج عليها .

وعليه تعد الإعانات حافزاً مهماً لتوفير السلع المطلوبة للمجتمع خاصة الضروريات وشبه الضروريات ، ولا تؤثر هذه الإعانات على حرية الأسواق والتفاعل الحر لقوى العرض والطلب ، إلا أنها تستهدف توفير احتياجات المجتمع وإيجاد الحوافز الكافية والمعيّنة على ذلك لذا فإنها إجراء مناسب لخدمة أهداف المجتمع ومقبول إسلامياً .

المبحث الثاني

سياسات الرقابة والتوجيه [إحالة]^١

سبق لنا أن أوضحنا في أكثر من موضع أن الدولة الإسلامية تتولى مهمة الرقابة والتوجيه المستمرين لضبط الأسعار من خلال التوجيه والتوفيق بين المنتجين والمستهلكين ، بتنظيم المنافسة بين المنتجين من جهة وتهذيب سلوك المستهلكين من جهة أخرى .

^١ . يمكن الرجوع إلى الباب الرابع ، الفصل الثاني ، المبحث الثاني من هذا الجزء .

الباب السادس

التوزيع

وصلاً لما سبق أن بدأناه في موضع متقدم من هذا المؤلف حول عملية توزيع الثروة والموارد والأرزاق في المجتمع المسلم ، نعكف في هذا الباب على إتمام ما بدأنا وتفصيل ما أجمالنا .

فالتوزيع يختص بتحديد أنصبة عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية وحقت الناتج ، فهو إذن عملية توزيع للثروة والدخل بين أفراد المجتمع ، حيث أن عوائد عناصر الإنتاج تمثل دخلاً لأصحابها ، ومعلوم أن التوزيع يتوقف على حجم الإنتاج ، فكلما كان حجم الإنتاج ضخماً كان التوزيع كذلك ، وكلما كان الإنتاج محدوداً كان التوزيع محدوداً .

ترتيباً على ما تقدم يختلف نصيب أفراد المجتمع وحصتهم في الناتج تبعاً لمدى مساهمة كل منهم في الإنتاج وأثمان الخدمات التي تقدمها عناصر الإنتاج التي يملكونها ، وقد تتعدد مصادر الدخل للفرد الواحد تبعاً لما يحوزه من العناصر المختلفة ، فقد يحصل الفرد على دخل يقابل الأرض ويحصل في ذات الوقت على دخل يقابل رأس المال وكذلك العمل وهكذا .

وثمة طريقتان لعملية التوزيع : الطريقة الأولى ، هي ما يعرف بالتوزيع الشخصي حيث يتم توزيع ملكية عناصر الإنتاج على الأفراد ، والطريقة الثانية ، حيث يتم التوزيع من خلال تحديد أثمان عناصر الإنتاج ويعرف هذا التوزيع بالتوزيع الوظيفي ، وللاقتصاد الإسلامي وجهته الخاصة في طريقتي التوزيع المذكورتين ، وسوف نوضح ذلك من خلال هذا الباب .

كذلك للاقتصاد الإسلامي طرحه المتميز فيما يتعلق بعوائد عناصر الإنتاج ، ويعد هذا الطرح من أهم العلامات البارزة التي تميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الآراء والنظريات الأخرى ، فللاقتصاد الإسلامي نظريته الخاصة تجاه الأجر الذي هو عائد عنصر

العمل ، وله كذلك وجهته الذاتية تجاه المشاركة التي هي عائد الأرض والموارد الطبيعية ،
وله أخيراً طرحه المتفرد إزاء الربح الذي هو عائد التنظيم والإدارة ، وسوف نتناول كل ما
تقدم حول الطرح الإسلامي إزاء عوائد عناصر الإنتاج في هذا الباب .
وعليه يأتي هذا الباب في فصلين على النحو التالي :

الفصل الأول : أقسام التوزيع .

الفصل الثاني : عوائد عناصر الإنتاج .

الفصل الأول

أقسام التوزيع

التوزيع - كما سبق أن أوضحنا - يتم بطريقتين : الطريقة الأولى ، طريقة التوزيع على الأفراد المجتمع ، وتُعرف هذه الطريقة بالتوزيع الشخصي ، وتختلف النظرة إلى عملية التوزيع الشخصي من مذهب اقتصادي إلى آخر ، فثمة مذاهب اقتصادية تسمح بالملكية الخاصة [الفردية] وتُطلق لها العنان بلا قيد ولا شرط ، وعلى النقيض من ذلك ثمة نظم اقتصادية تمنع الملكية الخاصة منعاً باتاً ، ولا تعطي للفرد أي حق في التملك ، أما الاقتصاد الإسلامي فقد وقف من مسألة التوزيع الشخصي موقفاً وسطاً حيث سمح بكل نوعي الملكية : الملكية الخاصة والملكية العامة ، ووضع لكل منهما قواعد وضوابط تنظم وسائل التملك وحدود ومديات التصرف في الملكية ، وتُفوق بذلك على كافة النظم الاقتصادية المتعارف عليها في العالم .

أما الطريقة الثانية في توزيع الثروة والأرزاق فهي طريقة التوزيع الوظيفي ، وترتكز هذه الطريقة على تحديد أثمان عناصر الإنتاج ، وتتصل هذه الطريقة في التوزيع بنظرية القيمة المتعلقة بتحديد أثمان السلع والخدمات ، وتتحدد أثمان عناصر الإنتاج من خلال التفاعل التلقائي والطبيعي بين قوى العرض والطلب على تلك العناصر .

ويأتي هذا الفصل في مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : التوزيع الشخصي .

المبحث الثاني : التوزيع الوظيفي .

المبحث الأول

التوزيع الشخصي

من أهم وسائل التوزيع الشخصي للثروة الملكية الخاصة ، وقد حدد الاقتصاد الإسلامي قواعد التملك وأسبابه ، كذلك أكد الاقتصاد الإسلامي على الملكية العامة للثروات الطبيعية والمرافق العامة والضروريات حتى يتيحها لكافة أفراد المجتمع بلا استغلال ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الآتي :

أولاً : قواعد التملك واكتساب الثروة في الاقتصاد الإسلامي :

حدد الاقتصاد الإسلامي جملة من القواعد للتملك واكتساب الثروة تمثلت في الآتي :

❖ الأجر على العمل المشروع :

العمل من أهم أسباب التملك في الاقتصاد الإسلامي ، ويحض لشرع الحنيف على العمل والكسب - وقد سبق لنا إيضاح ذلك في أكثر من موضع - ونحن في الزيادة إفادة .

قال تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَضَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا ۝^١

وقال تعالى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝^٢

وقال تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ الشُّورُ ۝^٣

^١ . سورة الإسراء : ١٢ .

^٢ . سورة الجمعة : ١٠ .

^٣ . سورة الملك : ١٥ .

وقال تعالى ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَيَصُفُّهُ، وَثُلُثُهُ، وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِيمٌ أَن لَّنْ نُّخْصُوهُ فَنَابَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْرَعُوا^١ مَا يَنْتَرُونَ مِنَ الْفُرْعَانِ عَلِيمٌ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَّرْضَىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَقْرَعُوا^٢ مَا يَنْتَرُونَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِن خَيْرٍ يَّجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ^٣ ۝

وقال تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا^٤ ۝

وعن أبي بردة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل : أي الكسب أطيب وأفضل ، قال : " عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من أمسى كالأ من عمل يده أمسى مغفوراً له " .

❖ التجارة :

التجارة من أوسع أبواب الكسب والمراوحة ، وتعتبر بالتالي من أهم أسباب التملك وتوزيع الثروة ، قال تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا^٥ ۝

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " تسعة أعشار الرزق في التجارة " .

^١ . سورة المزمل : ٢٠ .

^٢ . سورة النبا : ١١ .

^٣ . سورة النساء : ٢٩ .

❖ الزراعة والصناعة :

كذلك تعتبر الزراعة والصناعة من أهم أسباب التملك في الاقتصاد الإسلامي ، وقد حث الله عز وجل ورسوله الكريم المسلمين على العمل ، وللعمل أبواب كثيرة وأنواع عديدة لعل أهمها التجارة والزراعة والصناعة ، وكل هذه المجالات والنشاطات تنتج سلعا تفي بحاجات المجتمع المسلم وتسد متطلبات أفراده .

ثانياً : الملكية العامة للثروات الطبيعية والمرافق العامة الضرورية :

الملكية العامة هي ما تملكه الدولة وتتولى مسئولية إدارته وإثماره نيابة عن أفراد المجتمع ولصالحهم ، ويفرض الاقتصاد الإسلامي أن تتولى الدولة الإسلامية ملكية الثروات الطبيعية والمرافق الضرورية حتى تتاح لجميع أفراد المجتمع بلا استغلال من شخص أو جهة معينة .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الناس شركاء في ثلاثة الماء والكأ والنار " ، فهذه الموارد الطبيعية أمثلة لما كان على عهد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وتتحقق فيه الشروط التي تمنع تملك المرفق ملكية خاصة ، فهي ذات نفع عام لجميع الناس وهي لا تحتاج في الاستفادة منها إلى جهد كبير ، بل يمكن الحصول على منفعتها بقليل الجهد ، ويقاس على الموارد الثلاثة التي وردت بالحديث الشريف كل مورد للثروة يمكن أن يستفيد منه كل الناس ويخشى من ملكيته ملكية خاصة حبس فوائده عن العموم .

ثالثاً : دور الملكية في خدمة الفرد والمجتمع :

الملكية أساساً لله سبحانه وتعالى ، تفضل بها على عباده ، فوجدت ملكية البشر ، ومنها تفرعت الملكية العامة والملكية الخاصة ، فإذا وجد سبب مشروع تم اكتساب الملكية الخاصة ، فإن لم يوجد كانت الملكية عامة ، والإسلام لا يعرف سبباً لإنشاء الملكية

الفردية إلا العمل والجهد الذي يبذله الفرد ، فيدخل به الحياة والنماء على مورد تنقصه هذه الصفة ، ويتحقق بذلك إضافة إلى رأس مال المجتمع والثروة المتاحة أمام أفرادها .^١

وبهذا يكون نشوء أية ملكية فردية في ظل الإسلام مرتبطاً بالضرورة بزيادة في ثروة المجتمع ورأس ماله ، وبالتالي دخله الإجمالي ، ومن ثم فهناك تلازم بين نشوء الملكية الفردية وتحقيق الإعمار على ظهر الأرض ومن ثم المساهمة في تحقيق الإنماء الاقتصادي .

كذلك فإن للملكية العامة دوراً مهماً في المجتمع الإسلامي تستمد من ضخامة الموارد التي جعلها الإسلام ميداناً للملكية العامة ، فهي تضم جزءاً كبيراً من الأرض الزراعية الحية وجميع الأراضي التي تضمها الدولة وليست بها حياة ، وكل المعادن والثروات الكامنة في باطن الأرض ، والتي تقوم عليها معظم الأنشطة الإنتاجية .

إن الضخامة التي عليها الموارد التي تنضوي تحت لواء الملكية العامة ، توضح دورها الفعال في مجال تحقيق الإنماء الاقتصادي ، ولقد أوكل الإسلام إدارة هذه الموارد وملكيتهما إلى الجماعة ومن يمثلها ، بهدف تحقيق الإنماء الاقتصادي ، ذلك أن ما تتصف به هذه الموارد من النفع العام وإمانيّة سيطرتها على كل أنواع الإنتاج في المجتمع ، يجعل السيطرة الفردية عليها غير محققة لمصالح المجتمع ، ولهذا كان وجودها في إطار الملكية العامة هو الكفيل بجعل طاقاتها موجهة لصالح المجتمع وتحقيق الإنماء الاقتصادي ، والمنهج الإسلامي لا يكتفي بهذا الوضع الطبيعي الذي يفترض فيه أن يجعل هذه الملكية موجهة لتحقيق الإنماء الاقتصادي ، وإنما يكلف ولي الأمر وكافة عناصر المنهاج الإسلامي بإدارة هذه الموارد بما يحقق أهداف العمارة والإنماء الاقتصادي ، وبذا تكون الدولة الإسلامية مكلفة بأن تبعث الحياة والنماء في هذه الموارد التي تسيطر عليها بإحيائها

^١ د. يوسف إبراهيم يوسف ، إستراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام (القاهرة ، مطابع اتحاد البنوك الإسلامية ، ١٩٨١) ص ٣٣٥ .

بنفسها ، أو بتمكين الأفراد من إحيائها ومراقبة تنفيذ ذلك ، وهكذا تقف الملكية العامة لتؤدي دوراً لا يمكن للملكية الخاصة أن تضطلع به ، وتحقق للجماعة مصالح تعجز عن تحقيقها الملكية الخاصة ، ومن ثم يكون تنظيم الإسلام للملكية على أساس من ملكية عامة وأخرى خاصة يحقق مزجاً بين أداتين متساندتين ^١.

^١ . المرجع السابق ، ص ٣٤٠ :

المبحث الثاني

التوزيع الوظيفي

التوزيع الوظيفي يرتبط بتحديد أثمان عناصر الإنتاج ، ويتصل بمسألة القيمة ، ويقوم على أساس العرض والطلب ، ومن ثم يمكن دراسة التوزيع الوظيفي من خلال الآتي :

أولاً : الطلب على عناصر الإنتاج :

يعد الطلب على عناصر الإنتاج طلباً مشتقاً ، إذ يُشتق الطلب عليها من طلب المستهلكين على السلع والخدمات ، وذلك لأن عوامل الإنتاج لا تحقق للمستهلكين منفعة مباشرة نابعة منها ذاتها ، ولكنها تحقق تلك المنفعة بإنتاجها للسلع والخدمات النهائية ، ومن ثم فالطلب على عناصر الإنتاج مشتق من الطلب على السلع التي تنتجها ، كما أنه من جهة أخرى يتوقف على إنتاجها .

فالطلب على الأرض الزراعية مشتق من الطلب على منتجاتها ، كما أن لثمن خدماتها علاقة بأثمان المنتجات التي تنتجها ، حيث يأخذان معاً نفس الاتجاه فكلما زادت أثمان المنتجات زاد ثمن خدمات الأرض ، ولمقدار إنتاجية الأرض أيضاً تأثير في ثمن الخدمات التي تؤديها ، فكلما زادت إنتاجيتها كلما زاد الثمن المدفوع لخدماتها .^١

والطلب على العمال مشتق من الطلب على ما يسهمون في إنتاجه من منتجات مختلفة تبعاً للمجال الذي يعملون فيه ، ففي الإنتاج الصناعي يشتق الطلب على العمل لكل صناعة من الصناعات من الطلب على منتجات هذه الصناعة ، كما أن أجر العامل يتناسب مع إنتاجيته .^٢

^١ . د. محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية الإسلامية .. ، مرجع سابق ، ص ٤٠٧ .

^٢ . المرجع السابق ، ص ٤٠٨ .

وبنفس الطريقة فإن الطلب على رأس المال بأشكاله المختلفة يُشتق من الطلب على المنتجات التي يسهم هذا العنصر في إنتاجها ، ويتحدد ثمنها بمقدار ما تسهم به من إنتاج في هذا المجال .^١

وبالرغم من أن الطلب على أي عنصر من عناصر الإنتاج مشتق من الطلب على المنتجات التي يسهم في إنتاجها ، وأن لثمنه علاقة بأثمان هذه المنتجات ، وأنه لابد وأن يتناسب مع إنتاجيته ، فإن هذا الطلب يتأثر أيضاً بالعلاقة بين عناصر الإنتاج ووجوب تضافرها معاً في الإنتاج ، وإمكانية إحلال بعض هذه العناصر محل بعضها ، لذا فإن لأثمان العناصر الأخرى أيضاً تأثيراً في الطلب على العنصر المطلوب .^٢

ثانياً : الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج :

تعد الإنتاجية الحدية هي العامل المهم في تحديد أثمان خدمات العنصر الإنتاجي ، فهي العامل المؤثر في الطلب على العنصر وتحديد قيمته ، ويسعى المنظم لتحقيق أفضل توليفة ممكنة من كل عنصر من عناصر الإنتاج التي يتحقق عندها توازن المنتج ، وهي أن تصبح قيمة الإنتاجية الحدية للعنصر مساوية للثمن المدفوع له مقابل خدماته الإنتاجية .

ثالثاً : عرض عناصر الإنتاج :

تختلف طبيعة عرض عناصر الإنتاج من عنصر لآخر ، كما أنها بالنسبة إلى العنصر الواحد تختلف من وجهة نظر المجتمع عن وجهة نظر الوحدة الإنتاجية ، كما أنها قد تتباين في المدى القصير عنها في المدى الطويل ، وتوضيح ذلك من خلال الآتي :

^١ . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

^٢ . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

❖ فبالنسبة لعنصر العمل ، يقصد بالعرض الفردي للعمل الكميات المختلفة من وحدات العمل التي يعرضها العامل عند مستويات مختلفة من الأجر لكل وحدة من هذه الوحدات خلال فترة زمنية معينة ، ويشير العرض الكلي إلى مجموع الكميات التي يعرضها العمال جميعهم للاستخدام عند مستويات الأجر المختلفة خلال فترة زمنية معينة ^١.

❖ وبالنسبة إلى عنصر رأس المال يُعد أكثر مرونة في عرضه من غيره من العناصر الإنتاجية كالعمل والأرض ، حيث يمكن تغيير العروض منه بالزيادة أو النقص بكثير من الوسائل والعوامل التي تؤثر في الادخار وهو الذي يمثل جانب العرض من رأس المال ، كما أن رأس المال أكثر قابلية للانتقال من مجال إنتاجي إلى آخر ، ويختلف الأمر بين صور رأس المال المختلفة فبعضها أكثر مرونة في عرضه من البعض الآخر ، فعرض النقود مثلاً أكثر مرونة من عرض بعض الآلات أو المعدات أو المواد الخام ، كما أن عرض بعض هذه السلع الرأسمالية يكون محدوداً في الزمن القصير ^٢.

❖ أما بالنسبة لعنصر الأرض فيعد عرض الأرض ثابتاً مهما اختلف سعر خدماتها في الإنتاج ، ويرتبط زيادة عرضها في الأجل الطويل بإمكانية اكتشاف أراضي جديدة أو أساليب أحدث وأنسب في استخدامها ، إلا أن العروض من الأرض لاستعمال معين يكون مرناً وقابلاً للتغير بدرجة كبيرة تبعاً للثمن المدفوع لخدماتها الإنتاجية ^٣.

وبتفاعل كل من قوى الطلب على العنصر الإنتاجي وقوى العرض منه يتحدد في السوق ثمن التوازن الذي يحقق التعادل بين الكمية الكلية المطلوبة والكمية الكلية المعروضة في السوق من هذا العنصر خلال فترة معينة .

^١ . المرجع السابق ، ص ٤٢٤ .

^٢ . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

^٣ . المرجع السابق ، ص ٤٢٥ .

الفصل الثاني

عوائد عناصر الإنتاج

في الفصل الأول من هذا الباب تناولنا قسمة عملية التوزيع ، وهما التوزيع الشخصي والتوزيع الوظيفي ، وفي هذا الفصل ننتقل إلى تناول عوائد عناصر الإنتاج ، وقد قدم كل مذهب اقتصادي من المذاهب المختلفة طرحه تجاه كل عائد من عوائد عناصر الإنتاج المعروفة ، وكان الاقتصاد الإسلامي سابقاً لتقديم طرحه المميز وإسهامه الخاص فيما يتعلق بعوائد عناصر الإنتاج .

فالاقتصاد الإسلامي يتعامل مع العمل بقداسة واحترام يرقى به إلى مستوى العبادة ، وينطلق من ذلك إلى الاهتمام والعناية بعائد العمل وهو الأجر ويستنبط من أحكام الشرع الحنيف ما يضمن للعامل الحصول على أجره غير منقوص وفي الموعد المتفق عليه مع صاحب العمل .

وللاقتصاد الإسلامي موقفه المشهود والمميز تجاه رأس المال الذي يعرفه بالمشاركة حيث يقدم نهجاً يحمي رأس المال ويرشد استخدامه ، ويحمي المجتمع من شرور الربا الذي يترتب على الفوائد على القروض .

كذلك كان للاقتصاد الإسلامي موقفه تجاه الربح الذي هو عائد الأرض أو عناصر الإنتاج ذات المرونة القليلة ، وقد اتسم ذلك الموقف بالعدالة والرغبة في تحقيق التوازن الاجتماعي والتعاون على القيم والفضائل .

وأخيراً تتجلى المثالية والنموذجية في تخطيط النظام الاقتصادي الإسلامي عندما نحلل موقف الاقتصاد الإسلامي من الربح الذي هو عائد التنظيم والإدارة فهو موقف يقدر كل جهد يبذل في سبيل الإنتاج وإنمائه ، ويضع من القواعد ما يضمن عدم تجاوزه لحدود معينة تضر بإنماء موارد المجتمع وتشجع على حسن استخدامها ، وعدالة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع .

وعليه يأتي هذا الفصل في أربعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : الأجر [عائد العمل] .

المبحث الثاني : المشاركة [عائد رأس المال] .

المبحث الثالث : الربح [عائد الأرض والموارد قليلة المرونة] .

المبحث الرابع : الربح [عائد التنظيم والإدارة] .

البحث الأول

الأجر [عائد العمل]

في هذا البحث ندرس عائد العمل الذي يُعرف في الاقتصاد الإسلامي بالأجر ، ويعتبر العمل أحد أهم عناصر الإنتاج ، وأهم أسباب التملك كذلك ، ومن الوسائل المهمة في توزيع الثروة داخل المجتمع ، ويحتاج العمل وعائده وهو الأجر معالجة خاصة نقوم بها في هذه الجزئية من خلال ما يلي :

أولاً : تقديس الإسلام للعمل والعامل والأجر :

سبق لنا في مواضع شتى التصدي لعنصر العمل كأحد عناصر الإنتاج ، وكذلك للعامل الذي يعرض جهده وخبرته ومعرفته لصاحب العمل أو المنظم ، ونتم في هذا الموضع تناول باقي عناصر العمل وهو الأجر ، وذلك من خلال الآتي :

❖ فالإسلام يحض على العمل ويرقى به إلى مستوى العبادة ، فالعمل أهم وسائل النهوض بالفرد وحفظ كرامته وصون آدميته ، كما أنه أداة رائدة من أدوات النهوض بالمجتمع وإنمائه .

❖ كذلك كرم الإسلام العامل وحض على احترام آدميته وصون إنسانيته ، لكي يتمكن من العطاء وبذل الجهد ، وينهى الإسلام عن تكليف العامل بما لا يطيق ، وتعويضه عن ساعات العمل الإضافية التي يقوم بها .

❖ أما الأجر فقد قدم الإسلام ما يضمن وصوله إلى أصحابه دون نقص أو تأخير ، وتقييمه التقييم العادل الذي لا يجحف حق العامل أو يهدر مجهوده لصالح عناصر الإنتاج الأخرى .

ثانياً : مراعاة مستوى المعيشة ومسئوليات العامل الاجتماعية :

يقدم الإسلام أسلوباً حضارياً راقياً فيما يتعلق بمستوى معيشة العامل ومسئوباته الاجتماعية ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من ولي لنا عملاً وليس له منزل فليتخذ منزلاً ، أو ليس له زوجة فليتزوج ، أو ليس له دابة فليتخذ دابة " .

وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يعطي الأهل [المتزوج] حظين ، ويعطي العزب [غير المتزوج] حظاً واحداً .

وعليه فإن الأجر يجب أن يكفي احتياجات الفرد المعيشية من غذاء وكساء ومسكن ووسيلة انتقال وتعليم ورعاية صحية ومسئوليات عائلية ومدخرات تكفي لمواجهة الطوارئ وتحسين الظروف المعيشية ، وهنا تجدر الإشارة إلى ما سبق وقدمناه حول نطاق الغنى الذي ينبغي أن يتضمن كل ما تقدم لضمان عيشة العامل عيشة آدمية محترمة .

ثالثاً : كفاءة العامل وخبرته وتدريبه :

ومن الأمور ذات الأهمية كذلك فيما يتعلق بالعامل وأجره مسألة كفاءة العامل وخبرته وتدريبه ، فقد حض الإسلام على التفاني في العمل وبذل أقصى الجهد وإتقان الصنعة ، والحصول على القدر الكافي واللازم من التدريب والخبرة .

قال تعالى ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَنِتٌ ءَانَاءَ الْإِيلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِّمَّا عَمِلُوا وَلِيُوفيَهُمْ أَعْمَلُهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾^٢.

^١ . سورة الزمر : ٩ .
^٢ . سورة الأحقاف : ١٩ .

رابعاً : قواعد وقوانين العمل لدى الوحدات الإنتاجية الفردية :

يركز الاقتصاد الإسلامي على ضرورة قيام 'الدولة الإسلامية بتنظيم العلاقة بين العامل وبين الوحدات الإنتاجية الفردية من خلال قوانين العمل الخاصة بذلك ، فهي تنظيم تلك العلاقة من كافة جوانبها ، وتتحرى الدقة في تطبيق تلك القوانين ، وتراعي سرعة الفصل في المشاكل التي تنشأ بين العامل وصاحب العمل ، وتقي العامل شر تعسف صاحب العمل .

خامساً : قواعد تنظيم عقود المضاربة وما شاكلها :

كذلك يعرف الاقتصاد الإسلامي مجموعة من المعاملات بين طرفين يشارك فيها أحد الطرفين بعمله والآخر برأس ماله ونعرض لأهم هذه المعاملات في الآتي :

❖ المضاربة :

المضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض وهو السفر للتجارة ، قال تعالى ﴿وَأَخْرُوجْهُمْ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^١.

وتسمى كذلك قراضاً وهو مشتق من القرض وهو القطع لأن المالك قطع قطعة من ما له ليتجر فيها وقطعة من ربحه ، وتسمى معاملة أيضاً ، والمقصود بها عقد بين طرفين على أن يدفع أحدهما نقداً للآخر ليتجر فيه ، على أن يكون الربح بينهما حسب ما يتفقان عليه^٢.

^١ . سورة المزمل : ٢٠ .

^٢ . السيد سابق ، فقه السنة - الجزء الثالث (القاهرة ، دار الفتح للإعلام العربي ، ١٩٩٧) ص ص ٢٢٠-٢٢٣ .

وعقد المضاربة أو القراض هو عقد شركة تجارية بين العمل ورأس المال ، فيتفق مالك رأس المال والعامل على اشتراك الأول برأس ماله ، والثاني بعمله في أعمال تجارية على أساس أنه :

- إذا ربح المشروع كان للعامل الحصة المتفق عليها من الربح .
- أما إذا لم يتحقق ربح ولا خسارة فلصاحب المال رأس ماله وليس للعامل شيء .
- وإذا تحقق خسارة تحملها صاحب رأس المال وحده ولم يتحمل العامل منها شيئاً لأنه خسر عمله .
- أما إذا فسدت المضاربة لسبب أو لآخر وفقدت شرطاً من شروط الصحة كان للعامل أجر المثل .

❖ المساقاة :

المساقاة في الشرع دفع الشجر والزرع لمن يقوم بسقيه ويتعهده حتى يبلغ تمام نضجه نظير جزء معلوم من ثمره ، فهي شركة زراعية على استثمار الشجر والزرع من جانب والعمل في الشجر والزرع من جانب آخر ، والثمرة الحاصلة مشتركة بينهما بنسبة يتفق عليها المتعاقدان كالنصف والثلث ونحو ذلك .^١

❖ الجعالة :

الجعالة عقد على منفعة يُظن حصولها كمن يلتزم بجعل [وهو ما يُعطى مقابل عمل] معين لمن يرد عليه متاعه الضائع ، أو دابته الشاردة ، أو يبني له هذا الحائط ، أو يحفر له هذه البئر حتى يصل إلى الماء ، أو يحفظ ابنه القرآن ، أو يعالج المريض حتى يبرأ ، أو يفوز في مسابقة كذا .. الخ .^٢

^١ . المرجع السابق ، ص ص ٢٠٥-٢٠٨ .

^٢ . المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

وعقد الجعالة نوعان :

- النوع الأول : تحديد حصة شائعة من ربح أو كسب إذا تحقق بالعمل .
- النوع الثاني : تحديد مكافأة تخصص لمن يقوم بعمل معلوم فإن فعله حصل على المكافأة .

المبحث الثاني

المشاركة [عائد رأس المال]

لقد منع الإسلام الفائدة على رأس المال ، وحرّم تداولها أخذاً وعطاءً وكان له موقف متميز وطرح متفرد فيما يتعلق بالعائد على رأس المال ، وسوف نوضح ذلك فيما يلي :

أولاً : الفائدة على رأس المال من الربا :

الربا لغة هو الزيادة والمقصود به هنا الزيادة على رأس المال ، قلّت أو كثرت وينقسم الربا إلى قسمين :

❖ القسم الأول : ربا النسيئة ، وهو الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل .

❖ القسم الثاني : ربا الفضل ، وهو بيع النقود بالنقود أو الطعام بالطعام مع الزيادة ، وربا الفضل ذريعة وأداة إلى ربا النسيئة .

وقد حرم الإسلام الربا تحريماً مطلقاً قال تعالى ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ ١ .

وقال تعالى ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ ٢ .

١ . سورة البقرة : ٢٧٥-٢٧٦ .

٢ . سورة البقرة : ٢٧٨-٢٧٩ .

وقال تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ هُمُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِنْ رَبٍّ لَّيْرَبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِبُّوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضَعِفُونَ ﴾^٣.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اجتنبوا السبع الموبقات " ، قالوا وما هن يا رسول الله ؟ قال : " الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات " .

وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لعن الله آكل الربا ، وموكله ، وشاهديه ، وكاتبه " .

وعن عبد الله بن حنظلة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لدرهم ربا أشد عند الله تعالى من ست وثلاثين زنية في الخطيئة " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الربا تسعة وتسعون باباً أدناها كأن يأتي الرجل بأمه " .

^١ . سورة آل عمران : ١٣٠ .

^٢ . سورة النساء : ١٦١ .

^٣ . سورة الروم : ٣٩ .

وعن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين فإنني أخاف عليكم الرماء " والرماء هي الربا .

وعن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والملح بالملح مثلاً بمثل يداً بيد : فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطي سواء " .

وعن معمر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم : " أنه نهى عن بيع الطعام إلا مثلاً بمثل " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تبيعوا الذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تُشِفُوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تُشِفُوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا غائباً منها بناجز " ولا تُشِفُوا أي لا تفضلوا .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما يداً بيد " .

وعن بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلاء فلا يرفعه حتى يراجعوا دينهم " ، وبيع العينة هو أن الإنسان المحتاج إلى النقود يشتري سلعة بثمن معين إلى أجل ثم يبيعها إلى من اشتراها منه بثمن حال أقل ، فيكون الفرق هو فائدة المبلغ الذي أخذه عاجلاً .

ويسري ما قدمنا من نهي وتحريم الربا على كافة أنواع القروض أيأ كان الغرض منها ، فهو يسري على القروض الإنتاجية ، كما يسري على القروض الاستهلاكية ، فإذا أراد صاحب المال استثماره تعيّن عليه اللجوء إلى وسيلة مشروعة للاستثمار ، كما في عقود

القراض والجعالة والمساواة — التي سبق تفصيلها — وغيرها من العقود المنشئة للشركات على اختلاف أنواعها وسائر المشروعات الإنتاجية التي لا تتعامل بالربا أخذاً وعطاءً والتي لا تعمل في المجالات المحرمة بل تقوم بأنواع الأعمال المشروعة في كافة مجالات الإنتاج والتبادل.^١

لقد بنى الإسلام الحياة الاقتصادية وجعل تشريعاته المالية مزيجاً من الاقتصاد والقانون والأخلاق ، ولم ينظر إلى الفائدة من ناحيتها الاقتصادية فقط ، ولم يجرها حتى ولو كانت محدودة.^٢

ومع أن الإسلام يقر حق الملكية الفردية للمال الذي تم الحصول عليه بالطرق المشروعة — كما سبق وأوضحنا — إلا أن الإنسان ليس مطلق الحرية في التصرف في هذا المال ، لأنه في حقيقة الأمر ملك لله الذي استخلف الإنسان فيه ، قال تعالى ﴿ ءَامِنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾.^٣

ومن ثم يخضع الفرد في التصرف في هذا المال إلى نظم معينة وقواعد وضوابط محددة وضعها المالك الحقيقي سبحانه وتعالى ، وتهدف إلى نشر الأمن والطمأنينة داخل المجتمع ، وتكفل تحقيق الإنماء القائم على الجهد والبذل وليس على أكل أموال الناس والافتئات على ممتلكاتهم .

ثانياً : عائد رأس المال في الاقتصاد الإسلامي هو في المشاركة :

ومن أهم النظم التي وضعها الاقتصاد الإسلامي للاستفادة من رأس المال نظام المشاركة في الربح والخسارة بين رأس المال والعمل من خلال المشروعات الإنتاجية ، ويقوم نظام

^١ . د. محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية الإسلامية .. ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧ .

^٢ . المرجع السابق ، ص ٤٤٨ .

^٣ . سورة الحديد : ٧ .

المشاركة على قيام شركة بين رأس المال من ناحية والعمل من ناحية أخرى ، يشارك فيها رأس المال بماله ، ويشارك العمل بمجهوده ، ويتم توزيع العائد بين العمل ورأس المال حسب المتفق عليه بينهما ، فالعائد يوزع حسب المتفق عليه ، وفي حالة عدم تحقق ربح أو خسارة يخسر العمل مجهوده ويحتفظ صاحب رأس المال برأس ماله ، وفي حالة تحقق خسارة يتحملها رأس المال ويكتفي العمل بخسارة مجهوده .

ويترتب على نظام المشاركة المشار إليه الميزات التالية :^١

❖ يقود نظام المشاركة إلى ترشيد استخدام رؤوس الأموال المتاحة للمجتمع ، إذ أن مشاركة المصارف ومؤسسات التمويل الأخرى للمستثمرين والمنظمين في أرباح مشروعاتهم لقاء مساهماتهم في رؤوس أموال هذه المشروعات يجعل هذه المصارف والمؤسسات تساهم في دراسة وتقويم المشروعات على أسس اقتصادية سليمة ، وفي ذلك فائدة لها وللمستثمرين ، حيث أن ذلك يؤدي إلى توجيه رؤوس الأموال إلى أفضل سبل الاستثمار الممكنة ، وفي هذا فائدة للمجتمع أيضاً من خلال ترشيد موارده في سبيل تقدمه .

❖ يؤدي نظام المشاركة الإسلامي إلى تشجيع الادخار ، وتوجيه المدخرات للاستثمار ، إذ أن مشاركة المودعين للمصارف في الأرباح المتحققة لها ، يدعواهم إلى عدم الاكتناز ، وتوجيه أموالهم إلى مجالات الاستثمار المختلفة ، وبذا تتزايد عمليات التكوين الرأسمالي والإنماء الاقتصادي .

❖ يضمن نظام المشاركة الإسلامي التكيف المستمر بين المصارف والمؤسسات التمويلية من ناحية وبين التغيرات الهيكلية في الاقتصاد من ناحية أخرى ، ويزيد قدرتها وقدرة المستثمرين على مواجهة الأزمات والحد من آثارها .

^١ .د. محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية الإسلامية .. ، مرجع سابق ، ص ٤٤٩ .

❖ يكفل نظام المشاركة الإسلامي القضاء على التناقض بين مصالح المنتجين ومصالح رأس المال ، لأنه بإلغاء الفائدة تتحول المصادر المالية الربوية إلى الإسهام في المشروعات الإنتاجية المختلفة .

❖ أخيراً يترتب على نظام المشاركة الإسلامي عدم تراكم الثروة وتكدسها لدى فئة بعينها في المجتمع ، تسيطر على اقتصاده وتوجهه لمصالحها ، قال تعالى ﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا إِلَهُكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَنْهَكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُمْ وَاَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝١﴾ .

^١ . سورة الحشر : ٧ .

المبحث الثالث

الريع [عائد الأرض والموارد الطبيعية قليلة المرونة]

تعد الأرض في الاقتصاد الإسلامي عنصراً من عناصر الإنتاج ، ومن ثم كان لها عائد نتيجة مشاركتها في العملية الإنتاجية ، وهذا العائد يعرف بالريع ، ويقاس على عنصر الأرض موارد طبيعية أخرى تشبه الأرض فيما يتعلق بقلة مرونة عرضها ، وقد يكون من المجدي والضروري معاً الوقوف على تنظيم الاقتصاد الإسلامي لكيفية تملك الأرض وحيازتها ، ثم الاستفادة بما تدره من عائد نتيجة مشاركتها في عملية الإنتاج ، ويمكن استعراض ذلك التنظيم من خلال ما يلي :

أولاً : كيفية تملك الأرض وحيازتها :

الأرض الحية أي المنتجة موزعة بين الأفراد الذين يملكونها تملكاً خاصاً ، وبين الدولة التي تملكها وتجعلها ملكية عامة ، وتملك الأفراد للأرض جاء نتيجة العمل والجهد بالإحياء أو ما يعرف الآن بالاستصلاح ، أو جاء نتيجة الأيلولة بسبب الميراث ، أو جاء نتيجة الشراء بأموال مكتسبة من مصدر مشروع ، ومن ثم فعملية تملك الأرض تتم في الإسلام وفقاً للخطوات التالية :

❖ حق كل فرد في تملك الأرض الميتة التي يمكنه إحياءها :

وهذا الترتيب يضع قاعدة مفادها أن حق التملك مكفول لكافة أفراد المجتمع شريطة توفير المقدرة على نقل الأرض من حالة الموات إلى حالة الحياة وهو ما يعرف بالاستصلاح ، وهو نقل الأرض من حالة هي فيها غير منتجة إلى حالة أخرى تكون فيها منتجة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أحيا أرضاً ميتة فهي له " وفي رواية " فهو أحق بها "

وبهذا يجعل الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم العمل المنقذ للأرض من الموات والمحول لها إلى مرفق منتج سبباً في تملكها تملكاً خاصاً ، مقررأ بذلك أن تنظيم الملكية في الإسلام إنما يهدف إلى أن يكون وسيلة لتحقيق الإنماء الاقتصادي الذي هو في ذات الوقت شرط للتملك .

❖ العمل المفضي إلى التملك عبادة :

لم يكتف الاقتصاد الإسلامي بمكافأة العامل على عمله في إحياء الأرض وإدخالها إلى حلبة الإنتاج بتمليكه إياها بل تجاوز ذلك بترقية العمل المفضي إلى التملك إلى درجة العبادة ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أحيا أرضاً ميتة فله بذلك أجر " ، فبعد أن تقرر أن من أحيا أرضاً ميتة فهي له وهو أحق بها ، يقرر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم فوق ذلك أجراً عند الله سبحانه وتعالى لقاء ما يقوم به عبد الله تعالى ببذل المجهود في تحقيق عمارة الأرض ، وعقيدة التوحيد تركز على أساس أن البشر إنما خلُقوا لعبادة الله الواحد الأحد بعمارة الأرض ، ومن يعبد الله تعالى له أجره الأخروي إلى جانب الأجر الدنيوي المتمثل في تملك الأرض المحيية وملكية ما ينتج عنها من زرع وثمار .

مما تقدم نستوضح أن الإسلام يستثمر فطرة الإنسان التي فُطر عليها من حب التملك وحب الحصول على ناتج عمله ، في تحقيق الهدف المقصود لذاته وهو الإنماء الاقتصادي ، والخلاصة أن الإسلام لا يهتم بنشر الملكية الخاصة لذاتها وإنما لأنها الوسيلة التي بها يغري الأفراد ببذل الجهد لتحقيق الإنماء .

❖ التكليف بإحياء الأرض وتملكها :

لم يقف الأمر في الاقتصاد الإسلامي عند حد الدعوة النظرية بإحياء الأرض الميتة وتملكها ، وإنما يتجاوز الإسلام ذلك إلى حد السلوك والفعل من خلال تكليف الأفراد المؤهلين

والتي لديهم المقدرة على القيام بعملية الإحياء بالقيام بعملية الإحياء ، بتوزيع الأرض عليهم ومحاسبتهم بعد فترة محددة على نتيجة هذا التكليف ، فقد مارس الرسول صلى الله عليه وسلم إقطاع الأرض لبعض من رأى فيهم القدرة على عمارة الأرض وإحيائها . فقد روى علقمة بن وائل عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطعه أرضاً بحضرموت وبعث معه معاوية ليقطعه إياها ، وعن بلال بن الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطعه العقيق أجمع ، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع فرات بن حيان ومجاعة بن مرارة - من أشراف بني حنيفة - أرضاً باليمامة ، " والجديد في هذا الإجراء أنه يضع الفرد في مواجهة عملية الإحياء مباشرة ، أي هو تكليف بالإحياء وليس مجرد دعوة إليه ، وسيحاسب الفرد على نتائج هذا التكليف بعد ثلاث سنين " .^١

❖ استمرار وضعية التملك مرهون باستمرار المحافظة على صفة حياة الأرض :

أوضحنا أن سبب التملك هو الجهد الذي يُدخل الحياة في الأرض ، والاقتصاد الإسلامي يجعل حق الفرد في هذا التملك رهناً بمحافظته على صفة الحياة في هذه الأرض ، أي استمرار وجود الصفة التي أدخلها عليها الفرد بجهد وسعيه ، فإذا زالت هذه الصفة زال حقه فيها ، وهذا إعمالاً لمبدأ المخالفة إزاء الحديث الشريف " من أحيا أرضاً ميتة فهي له " إذ أن مدلول المخالفة أن من زالت على يديه حياة الأرض زال تملكه لها ورُفعت يده عنها ، وهكذا تثبت ملكية الأرض لمن يقوم ببذل الجهد المؤدي إلى حياتها ، كما تسقط ملكية من لا يحافظ على ما أحياه منها .

^١ د. يوسف إبراهيم يوسف ، إستراتيجية وتكتيك التنمية .. ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .

ثانياً : ريع الأرض : ثمن خدماتها في العملية الإنتاجية :

أقر الاقتصاد الإسلامي حق مالك الأرض في الحصول على ثمن لقاء خدماتها في العملية الإنتاجية ، وتستحق الأرض هذا الثمن مقابل اشتراكها في الإنتاج إما إيجاراً نقدياً أو عينياً محدداً أو نسبة معينة من الناتج أو الربح المتحقق من الإنتاج .

فعن رافع بن خديج قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض ، أما بالذهب أو الورق فلا بأس به ، أي أن الرسول الكريم نهى عن تأجير الأرض إن كان هذا التأجير غرر ، إما بالذهب أو الفضة أو النقود المحددة فإنه مباح .

وعن رافع بن خديج قال : كنا أكثر الأنصار حقلاً [أي أرضاً] وكنا نكري الأرض ، على أن لنا هذه ولهم هذه ، فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه ، فنهانا الرسول الكريم عن ذلك ، وأما بالورق فلم ينهنا .

وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج من الأرض من تمر أو زرع .

فالاقتصاد الإسلامي المستنبط من قواعد وأصول الشرع الحنيف يقر ما تقوم به قوى العرض والطلب في السوق من تحديد أسعار عناصر الإنتاج ومنها الأرض ، ووضع الإجراءات التقويمية لعلاج الانحراف في الأسواق عن قواعد المنافسة التامة ، وأعطى للدولة الحق في التدخل بهذه الإجراءات لصالح المجتمع وتحقيق التوازن^١ .

د. محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية الإسلامية .. ، مرجع سابق ، ص ٤٦٦ .

المبحث الرابع

الربح [عائد التنظيم والإدارة]

الربح هو ما يستحقه عنصر التنظيم والإدارة لقاء تحمله لمخاطر الإنتاج المترتبة على عدم التأكد من ظروف المستقبل واتجاهات الأثمان والتكاليف واحتمالات الربح والخسارة ، ويساوي هذا الربح الفرق بين ثمن بيع السلعة التي تنتجها وحدته الإنتاجية ، وبين تكاليف إنتاجها المدفوعة لعناصر الإنتاج الأخرى ، والربح يدخل ضمن تكاليف إنتاج السلعة .

ويختلف الربح كمائد لعنصر التنظيم مقابل خدماته في الإنتاج عن عوائد عناصر الإنتاج الأخرى من عدة نواحٍ لعل أهمها :^١

أولاً : إن الربح غير محدد سلفاً كما هو الحال مع عوائد عناصر الإنتاج الأخرى ، كأجر العامل أو ريع الأرض ، كما أن هذا الربح غير مؤكد حدوثه ، فقد تحدث خسارة .

ثانياً : إن التقلبات في مقدار هذا الربح التي تصحب التقلبات الاقتصادية ، أو تغير ظروف العرض والطلب تفوق كثيراً التقلبات التي تحدث في عوائد العناصر الأخرى .

وعادةً ما يدخل في هذا الربح ريع الندرة فيما يختص بالكفاءات العالية رفيعة المستوى من المنظمين والمخططين ومديري المشروعات الذين تعد جهودهم عاملاً أساسياً في حسن توجيه الموارد وإدارة المشروعات بنجاح في مختلف الظروف التي تحيط بها .^٢

كذلك فإن هذا الربح قد يتجاوز حدود الأرباح الحقيقية للمشروعات والتي تتحقق من حسن توجيه الموارد وإدارة المشروعات ، إذا ما اقترن ذلك بنفوذ سياسي يمارسه المنظم في

^١ . المرجع السابق ، ص ٤٦٧ .

^٢ . المرجع السابق ، ص ٤٦٨ .

تعامله مع الأسواق أو مركز احتكاري تحوزه وحدته الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الأرباح عن الأرباح الحقيقية بما يساوي هذا الاستغلال للنفوذ السياسي أو الاحتكاري^١.

فالمنظم إذن يستحق الربح الحقيقي كعائد يقابل جهوده الإنتاجية ويعد هذا الربح من وجهة نظر المجتمع ثمناً للتقدم الذي يحققه ارتياد المنظمين لمجالات الإنتاج الجديدة واستخدامهم الوسائل والاكتشافات العلمية والتقنية الحديثة ، وحسن إدارتهم وإشرافهم على استخدام موارد المجتمع المختلفة وتوجيهها نحو تحقيق أهدافه وإشباع حاجاته ورفع مستوى معيشته^٢.

ويبيح الإسلام الربح كعائد للتنظيم والإدارة لتقديره لكل جهد يُبذل في سبيل الإنتاج وتنميته ، إلا أنه يضع من القواعد ما يضمن عدم تجاوزه لحدود معينة تضر بتنمية موارد المجتمع وحسن استغلالها وعدالة توزيع الدخل والثروة بين أفرادها ، فهو يمنع الاحتكار واستغلال النفوذ السياسي ، ويصنع الضوابط التي تكفل سيادة قواعد المنافسة في الأسواق وعدم الخروج عليها حتى يكون الربح تعبيراً عن خدمات فعلية وبعيداً عن الاستغلال^٣.

وقد شرع الإسلام نظام الحسبة - كما سبق الإيضاح - لمراقبة الغش في أصناف السلع والأسعار ، والغش في الكيل والميزان ، والاحتكار والوفاء بالعهود ، وتوصيل الحقوق لأصحابها .

وبالنسبة إلى الأسعار فالأصل هو ترك قوى العرض والطلب للتفاعل في السوق بحرية لتحديد السعر مع وضع ضمانات تمنع الانحراف بمنع الغش والاحتكار والتدخل غير المشروع في عمليات التبادل ، فإذا لم يعبر السعر عن التفاعل الحر لقوى العرض والطلب

^١ . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

^٢ . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

^٣ . المرجع السابق ، ص ٤٩٦ .

لحدوث تواطؤ من قبل البائعين أو المشترين كان للدولة التدخل لتوفير حرية التفاعل هذه وضمان الحقوق العادلة لكل من البائعين والمشتريين بتوفير السلع ومنع الاحتكار وضمان التعامل في السلع بالسعر الذي لا يضر بأي من البائعين والمشتريين^١. وبذا يمكن للربح أن يعبر فعلاً ويتفق مع جهود المنظم لقاء خدماته الإنتاجية .

^١ . المرجع السابق ، ص ٤٧٠ .

الباب السابع
النقود والبنوك

النقود والبنوك من المسائل الحديثة في الاقتصاد الإسلامي والتي لا تزال محل اجتهاد من الباحثين والمفكرين المسلمين ، وقد يبدو للمتابع أن مسألة النقود من المسائل التي ليس للاقتصاد الإسلامي فيها إسهام عريض ، حيث أن النقود لا تتجاوز كونها أحد الابتكارات التي تسهل التعاملات بين الناس ، ولها وظائف محددة داخل المجتمع لا ينبغي أن تتخطاها ، وهذه المقولة قد تصيب نصف الحقيقة فقط ، فبالفعل النقود هي إحدى الابتكارات التي تسهل التعاملات بين أفراد المجتمع ولها في ذات الوقت وظائف أخرى ، أما النصف الآخر من الحقيقة فمفاده أن الطرح الإسلامي قد حدد للنقود وظائف بعينها ولا ينبغي الخروج عليها ، في الوقت الذي ابتكر الفكر الموضوع لهذه الأداة أهدافاً وغايات أخرى قد تضر بالمجتمع وبموارده وبحركة التفاعلات الاقتصادية بداخله ، وينبغي العودة إلى الطرح الإسلامي لوضع الأمور في نصابها الصحيح وإلزام النقود بمهامها دون أي شئ آخر .

ويهمنا في هذا الباب محاولة استنباط معالجة أصول الاقتصاد الإسلامي لمسألة النقود وكيف حددت وظائفها ، وألزمت أفراد المجتمع وكذلك الدولة الإسلامية ومنهجها الإسلامي بتحري وظائف النقود التي أوجدت من أجلها ، إلا أنه لا ضير في أن تتخذ الدولة من الترتيبات والتنظيمات التشريعية والقانونية والاقتصادية ما يتواءم مع التطورات الاقتصادية العالمية فيما يتعلق بالنقود ، على أن تلتزم تلك الترتيبات والتنظيمات بالأصول العامة للأطر المرجعية للاقتصاد الإسلامي ولا تخرج عليها ، وفي هذا إعمال للقاعدة الشرعية المعروفة وهي قاعدة المصالح المرسله للمجتمع الإسلامي .

أما الشق الثاني وهو المتعلق بالبنوك فللاقتصاد الإسلامي إزاءه وقفة غير قصيرة ، ومنهج متميز ، وقول فصل لا لبس فيه ولا غموض ، لأنه يمثل قضية محورية تتحكم في الكثير من العناصر الفاعلة في اقتصاد الدولة ، فالبنوك ترتبط بمتغيري الادخار والاستثمار ،

وتتصل بعوائد عناصر الإنتاج - التي سبق تفصيلها - وتتعلق في النهاية بكليتي الدخل الوطني الإجمالي والناتج الإجمالي وبمفردة الدخل الفردي ، وتلتصق بقضية أخرى محورية ومهمة في قوام الاقتصاد الإسلامي وهي الخاصة بنموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي .

ومن هذا المنطلق كانت مسألة البنوك قضية مميزة في الاقتصاد الإسلامي يجب علينا وعلى غيرنا من المفكرين المسلمين اختصاصها بجزئيات مطولة من الدراسة والبحث ووسمها بعنوان إسلامي مميز هو " البنوك الإسلامية " حتى يتسنى للجميع من أهل الإسلام وغيرهم استيعاب هذه المسألة واستيعاب آثارها في الاقتصاد وفي المجتمع ككل .

ويأتي هذا الباب في فصلين على النحو التالي :

الفصل الأول : النقود .

الفصل الثاني : البنوك .

الفصل الأول

النقود

النقود هي ابتكار مثل أي ابتكار قُصد به تسهيل عمليات التبادل ، وكذا تقييم الأشياء ، والنقود هي تعبير عن الثروة ، وتراكم النقود وتكديسها هو اختزان للثروة ، وموقف الاقتصاد الإسلامي ومصادره من مسألة النقود يحتاج إلى إيضاح وبسط ، فما هي نظرة القرآن الكريم إلى النقود ؟ وهل سمي القرآن الكريم النقود بنفس مسماها المتعارف عليه في وقتنا الراهن ؟ وما هي الوظائف التي حددها القرآن الكريم للنقود لكي تؤديها في المجتمع ؟ .

لقد سمي القرآن الكريم النقود بأهم مسمياتها المتعارف عليها في وقتنا الراهن ، كما حدد أهم المعادن التي تقترب بالنقود ، فُتُصنع منها أو تنوب عنها في التداول ، كذلك عيّن القرآن الكريم بدقة وبراعة وظيفة النقود في المجتمع جامعاً بين الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية .

وإذا كان الخالق جل وعلا قد حدد مهام ووظائف المال ، ورغب عباده المؤمنين في الالتزام بتلك الوظائف وعدم تجاوزها ، فإن أصحاب الفكر الموضوع قد خططوا لاستخدام النقود أو المال استخدامات غير أخلاقية تخرج به عن مهامه التي أمد الله به الإنسان من أجلها ، وإزاء ذلك بات من المتوجب على الدولة الإسلامية ورموز مناهجها الإسلامي تعديل أية انحرافات تقود إليها الأفكار الموضوعة فيما يتعلق بمهام النقود ودورها المحدد لها وفقاً للشرع الإسلامي .

وسوف نتناول مسألة النقود في هذا الفصل من خلال مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : ماهية النقود ووظيفتها في الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الثاني : سوء استخدام الفكر الموضوع للنقود وموقف الإسلام .

المبحث الأول

ماهية النقود ووظيفتها في الاقتصاد الإسلامي

عند متابعة ماهية النقود في القرآن الكريم أحد مصدري الاقتصاد الإسلامي نجد أن القرآن قد تناول تحديداً أهم أشكال النقود المتداول حتى وقتنا الراهن وهو المسكوكات المعدنية ، كما ذكر أهم المعادن التي تصنع منها النقود أو تستعمل لها كغطاء ، كذلك إحكم الذكر الحكيم بسط وظائف النقود من خلال تعامله مع المسمى الشائع والمعروف لها وهو " المال " مفرداً أو جمعاً ، ويمكن توضيح ما تقدم من خلال الآتي :

أولاً : ماهية النقود في القرآن الكريم :

تعامل القرآن الكريم مع النقود عبر ثلاثة حالات لكي يعرفها ويقربها إلى الذهن قبل أن يوضح وظائفها العديدة داخل المجتمع المسلم ، وكان ذلك كما يلي :

❖ النقود هي الورق :

ذكر القرآن الكريم في معرض تناوله لقصة أصحاب الكهف النقود ، من خلال أحد أشكالها وهو الورق ، وهو المسكوكات المعدنية سواء أكانت من الذهب أو الفضة أو أية معادن أخرى ، قال تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِئْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ^١ ، ومن هذه الآية الكريمة يتضح أن الورق التي حملها معهم الفتية أصحاب الكهف من موطنهم عبارة عن عملة مضروبة أو مسكوكة من أحد المعادن ، وقد نُقِشت عليها نقوش

^١ . سورة الكهف : ١٩ .

عن المنطقة التي كانوا يعيشون فيها ، وعن الحاكم الذي كان بزمانهم ، وقد دلت عليهم هذه النقوش ، واستدل الناس على شخصيتهم من خلال العملة التي كانوا يحملونها ، وسيوضح فيما بعد أن القرآن الكريم قد أشار إلى أن هذه العملة قد استعملها الفتية بعد يقطتهم أداة للتبادل للحصول على الطعام .

❖ أهم المعادن لصنع النقود [الذهب والفضة] :

كذلك أشار الذكر الحكيم إلى أهم المعادن التي تُصنع منها النقود أو تُغطى بها - حسب اصطلاح العصر - وتنوب عنها في التعامل وهما معدني الذهب والفضة ، قال تعالى ﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثُ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَقَابِ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾^٢.

❖ القرآن الكريم عبّر عن النقود بالمال :

فقد داوم الذكر الحكيم على تقديم لفظة " المال " أو " الأموال " على أنها النقود ، وسيوضح ذلك من استعراضه لوظيفة المال التي هي نفسها وظيفة النقود ، كما أنه يلاحظ في الوقت الراهن أن لفظتي " المال " و " النقود " تستعملان كمترادفين يحل كل منهما محل الآخر ، فالأموال يمكن أن تبدو في شكل نقود ، كما أن النقود يمكن أن تظهر في

^١ . سورة آل عمران : ١٤ .

^٢ . سورة التوبة : ٣٤ .

شكل أموال إذا أريد لها ذلك ، والمال يُعرّف على أنه " ما كان له قيمة مادية وجاز شرعاً الانتفاع به " ^١ ، وكل ما له قيمة مادية يقوم بالنقود وتعتبر بديلاً مقبولاً عنه .

ثانياً : وظائف النقود :

عدّد القرآن الكريم وظائف النقود أو الأموال ووزع تلك الوظائف بين وظائف اقتصادية ووظائف شرعية أخلاقية ووظائف اجتماعية ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الآتي :

❖ تحقيق وإحراز المركز الاجتماعي :

فالنقود أو الأموال هي دائماً أداة ووسيلة مهمة وضرورية لإحراز وتحقيق المركز الاجتماعي على مستوى مجتمع الأفراد ، وحتى على مستوى المجتمع الدولي بين الدول وبعضها البعض .

قال تعالى ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴾ ^٢ ، وتأكد هذه الآية الكريمة على أن نقص الأموال يزعزع المركز الاجتماعي مثلما في زيادة الأموال تقوية له .

ونظراً لما للنقود أو الأموال من دور مهم في إحراز المركز الاجتماعي ، فقد تكالب عليها الناس ، والتمسوا كافة السبل للحصول عليها ، حتى ولو كان بطرق غير مشروعة ، قال تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^٣ .

^١ . د. عبد الله المصلح ، الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية ومقارنتها بالاتجاهات المعاصرة (القاهرة ، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٢) ص ٤١ .

^٢ . سورة البقرة : ١٥٥ .

^٣ . سورة البقرة : ١٨٨ .

كذلك فالمال أداة أساسية في عرف الناس وفي نظر المجتمع للتأهل للمراكز الاجتماعية المرموقة حتى الملك ، قال تعالى ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾^١.

الأداة الرئيسية للإنفاق في سبيل الله هي النقود أو الأموال والبعض يتخذ من هذا الإنفاق وسيلة وذريعة لتأكيد مركزه الاجتماعي واكتساب الاحترام والتقدير بين قومه وأبناء مجتمعه ، قال تعالى ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ ثَرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾^٣.

والنقود - وكما سبق الإيضاح - أداة لزعة المركز الاجتماعي وكذا لتقويته حسب كميتها زيادة أو نقصاً ، قال تعالى ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِن عَزَمِ الْأُمُورِ ﴾^٤.

^١ . سورة البقرة : ٢٤٧ .

^٢ . سورة البقرة : ٢٦٤ .

^٣ . سورة النساء : ٣٨ .

^٤ . سورة آل عمران : ١٨٦ .

وقال تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِئْسَ أَتَفَقَّوْا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَأَلْصَقُوا لِحَتِي قَتِينَتٌ حَافِظَتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَالَّذِي يَتَخَفُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعَنَّكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ۝١

وقال تعالى (يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ
بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفِقُونَهَا فِي
سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) ٤

وقال تعالى ﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ﴾ .^٥

١. سورة النساء : ٢٤ .

٢. سورة النساء : ٣٤ .

سورة التوبة : ٢٤ .

٤. سورة التوبة : ٣٤ .

٥٥. سورة التوبة :

وقال تعالى ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوَا
عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ۝١﴾

وقال تعالى ﴿ قَالُوا يَشْعَبُ أَصْلَؤُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرِكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَاؤُنَا وَأَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا
مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْعَلِيمُ الرَّشِيدُ ۝٢﴾

وقال تعالى ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ۝٣
وَقَالَ تَعَالَىٰ ﴿ وَاسْتَفْرِزْ مَن أَسْطَظَّتْ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأُجِيبَ عَلَيْهِمْ بِخِيلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي
الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِدَّهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ۝٤﴾

وقال تعالى ﴿ وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ۝٥
وَقَالَ تَعَالَىٰ ﴿ وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنكَ مَالًا
وَوَلَدًا ۝٦﴾

وقال تعالى ﴿ أَلَمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَةُ الصَّالِحَةُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرُ أَمْلًا ۝٧
وقال تعالى ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٨﴾

وقال تعالى ﴿ أَيْحَسِبُونَ أَنَّمَا نُطْعِمُهُمْ بِمِءٍ مِّن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝٩﴾

-
١. سورة يونس : ٨٨ .
 ٢. سورة هود : ٨٧ .
 ٣. سورة الإسراء : ٦ .
 ٤. سورة الإسراء : ٦٤ .
 ٥. سورة الكهف : ٣٤ .
 ٦. سورة الكهف : ٣٩ .
 ٧. سورة الكهف : ٤٦ .
 ٨. سورة مريم : ٧٧ .
 ٩. سورة المؤمنون : ٥٥ .

وقال تعالى ﴿ وَلَيْسَتَعَفِيفَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَءَاتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِيَبْتِغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْمُنَّ فإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ ١.﴾

وقال تعالى ﴿ فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَنُ قَالَ أَتَيْدُونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَيْنِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا ءَاتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدْيَتِكُمْ تَفْرَحُونَ ٢.﴾

وقال تعالى ﴿ وَأَوْزَيْنَاكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطْفُوهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ٣.﴾

وقال تعالى ﴿ وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ ٤.﴾

وقال تعالى ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعِيفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ ٥.﴾

وقال تعالى ﴿ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ فِيهَا مَرْثٌ وَإِنْ تُوْمِنُوا وَتَتْلُوا بِؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْتَأْذِنُكُمُ أَمْوَالُكُمْ ٦.﴾

وقال تعالى ﴿ سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا يَقُولُونَ بِآلِسَيْنَاهُمْ مَآ لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ قُلْ مَنْ يَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا بَلْ كَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ٧.﴾

١. سورة النور : ٣٣ .

٢. سورة النمل : ٣٦ .

٣. سورة الأحزاب : ٢٧ .

٤. سورة سبا : ٣٥ .

٥. سورة سبا : ٣٧ .

٦. سورة محمد : ٣٦ .

٧. سورة الفتح : ١١ .

وقال تعالى ﴿ اَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَأُهُ ثُمَّ يَهِيْجُ فَتَرَبُّهُ مُضْفَرٌ ثُمَّ يَكُوْنُ حُطَمًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيْدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُوْرِ ۝١﴾

وقال تعالى ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَمَن يَفْعَلْ ذٰلِكَ فَأُولٰٓئِكَ هُمُ الْخٰسِرُونَ ۝٢﴾

وقال تعالى ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِيْنَ ۝٣﴾

وقال تعالى ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ ۝٤﴾

وقال تعالى ﴿ وَيُمَدِّدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِيْنَ وَيَجْعَلْ لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَّكُمْ أَنْهَارًا ۝٥﴾

وقال تعالى ﴿ قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنِّي هُمْ عَصَوْنِي وَأَتَّبِعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا ۝٦﴾

وقال تعالى ﴿ وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَّمْدُودًا ۝٧﴾

وقال تعالى ﴿ يَقُوْلُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا ۝٨﴾

وقال تعالى ﴿ وَمَا يُنِنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّدَىٰ ۝٩﴾

وقال تعالى ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ۝١٠﴾

١. سورة الحديد : ٢٠ .

٢. سورة المنافقون : ٩ .

٣. سورة القلم : ١٤ .

٤. سورة الحاقة : ٢٨ .

٥. سورة نوح : ١٢ .

٦. سورة نوح : ٢١ .

٧. سورة المدثر : ١٢ .

٨. سورة البلد : ٦ .

٩. سورة الليل : ١١ .

١٠. سورة المسد : ٢ .

❖ إشباع غريزة حب المال والتملك :

أوضح الذكر الحكيم أن حب المال والتوق إلى تملكه هو غريزة تتغلغل في أعماق النفس البشرية ، وقد سد الله حاجة تلك النفس ، وأعطاهم مرادها في حيازة المال الذي هو النقود فاستخلفها فيه ، وفرض عليها واجبات وحقوقاً ، تمثلت في عدم الاكتناز والبخل ، وأمرها بالزكاة والصدقة والإنفاق في سبيل الله .

قال تعالى ﴿ وَءَاتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَيْرَ بِالْطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوءٍ كَبِيرًا ۝١ ﴾

وقال تعالى ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّقْرُوفًا ۝٢ ﴾

وقال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ۝٣ ﴾

وقال تعالى ﴿ وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ هُمُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ۝٤ ﴾

وقال تعالى ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ۝٥ ﴾

وقال تعالى ﴿ وَمَا أَتَيْتُمْ مِنْ رَبٍّ بِالْزَبْوَةِ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِبُوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا أَتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ۝٦ ﴾

١. سورة النساء : ٢ .

٢. سورة النساء : ٥ .

٣. سورة النساء : ١٠ .

٤. سورة النساء : ١٦١ .

٥. سورة الأنفال : ٢٨ .

٦. سورة الروم : ٣٩ .

وقال تعالى ﴿ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا حَمًا ﴾

وقال تعالى ﴿ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ، (٢) يُحْسِبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ، (٣) ﴾.

❖ الانتقال بالميراث :

فرض الله سبحانه وتعالى الميراث لكي تنتقل الأموال من السلف إلى الخلف ، وفي ذلك إباحة لتملك النقود أو الأموال وحياراتها والإنفاق منها في وجوه الخير والصلاح .

قال تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ، وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ، وَالْعَهْدُ كَانَ
بِالْقِسْطِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا وِزْرًا، وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ، وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ
وَصَّاتُكُمْ بِهِ، لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ. ٣.٤ ﴾

وقال تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ، وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ، إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ
مَسْئُولًا. ٤.٤ ﴾

❖ النقود أداة للتبادل والتجارة وتقييم الأشياء :

بيّن القرآن الكريم أن النقود التي عبر عنها بالأموال هي أداة للتبادل والتجارة وتقييم الأشياء ، وقد تكون هذه هي أهم وظائف النقود في الوقت الراهن .

قال تعالى ﴿ فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ
وَلَا تُظْلَمُونَ. ٥.٥ ﴾

١. سورة الفجر : ٢٠ .

٢. سورة الهمزة : ٢-٣ .

٣. سورة الأنعام : ١٥٢ .

٤. سورة الإسراء : ٣٤ .

٥. سورة البقرة : ٢٧٩ .

وقال تعالى ﴿ وَءَاتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَبْدَلُوا الْخَيْثَ بِالْطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ۝١ ﴾

وقال تعالى ﴿ وَأَبْلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۖ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ۚ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا ۝٢ ﴾

وقال تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۝٣ ﴾

وقال تعالى ﴿ وَيَقُولُوا لَا آسَأُكُمْ عَلَيْهِ مَا لَآئِنَ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَمَا أَنَا بِطَارِدٍ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّهُمْ مُّلتَقُوا رَبَّهُمْ وَلِكَيْفِ أَرْبُكُمْ قَوْمًا يَّجْهَلُونَ ۝٤ ﴾

❖ النقود أداة لإيتاء الزكاة والصدقة :

إضافة إلى ما تقدم يقرر القرآن أن النقود هي أداة لإيتاء الزكاة والصدقة ، والزكاة والصدقة يتم إخراجها من كافة أشكال المال التي أهمها النقود .

وقال تعالى ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّادِقِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ۝٥ ﴾

١ . سورة النساء : ٢ .

٢ . سورة النساء : ٦ .

٣ . سورة النساء : ٢٩ .

٤ . سورة هود : ٢٩ .

٥ . سورة البقرة : ١٧٧ .

وقال تعالى ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُورِ ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ لِّلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ يُنْفِقُونَ فَضَلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَنِصْرُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَوْلَىٰ بِكُمُ الصَّادِقُونَ ﴾^٣.

وقال تعالى ﴿ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾^٤.

❖ النقود أداة للجهاد والإنفاق في سبيل الله :

أخيراً يقرر القرآن أن النقود تُعد أداة للجهاد والإنفاق في سبيل الله ، فهي أداة لتمويل الجهاد والإنفاق عليه من خلال وسائله المتعددة ، قال تعالى ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أُلْقِيَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾^(٥٦١) الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مِمَّا أَنْفَقُوا مِنَّا وَلَا أَذَىٰ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾^(٥٦٢).

وقال تعالى ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَلْبِيسًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَثَلَّتْ أَكْثُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِيبْهَا وَابِلٌ فَطَلَّ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾^٦.

١. سورة التوبة : ١٠٣ .

٢. سورة الذاريات : ١٩ .

٣. سورة الحشر : ٨ .

٤. سورة الليل : ١٨ .

٥. سورة البقرة : ٢٦١-٢٦٢ .

٦. سورة البقرة : ٢٦٥ .

وقال تعالى ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِتِّمَاعِ وَالْثَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ءَاوَىٰ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّنَ لَّيْتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّمْتَنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾^٣.

وقال تعالى ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾^٤.

وقال تعالى ﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾^٥.

وقال تعالى ﴿ لَا يَسْتَشْذِئُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَن يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾^٦.

^١ . سورة البقرة : ٢٧٤ .
^٢ . سورة النساء : ٩٥ .
^٣ . سورة الأنفال : ٧٢ .
^٤ . سورة التوبة : ٢٠ .
^٥ . سورة التوبة : ٤١ .
^٦ . سورة التوبة : ٤٤ .

وقال تعالى ﴿ لَكِنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ
الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ وَمَنْ أَوْفَى
بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِيْبَيْعِكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾^٣.

وقال تعالى ﴿ تَوَاصَوْا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾^٤.

^١ . سورة التوبة : ٨٨ .

^٢ . سورة التوبة : ١١١ .

^٣ . سورة الحجرات : ١٥ .

^٤ . سورة الصف : ١١ .

المبحث الثاني

سوء استخدام الفكر الموضوع للنقود وموقف الإسلام

في المبحث السابق استعرضنا موقف الإسلام من النقود ، تعريفه لها ، علاقتها بالذهب والفضة ، وظائفها ، وفي هذا المبحث نحاول التصدي للاستخدامات غير القيمة من قبل الفكر البشري للنقود وموقف الإسلام من تلك الاستخدامات ، وذلك من خلال الآتي :

أولاً : الاكتناز :

للقود - كما سبق وأوضحنا - مهام كثيرة وعديدة في المجتمع ، فهي تحرك دينامية الاقتصاد بالكامل ، وبصفة خاصة حركة التطور والإنماء ، وترتكز حركة التطور والإنماء بالأساس على الاستثمار ، والأخير لا يزدهر إلا من خلال حركة رجال الأعمال ، ولكن حركة رجال الأعمال تحتاج إلى من يوفر لها السيولة النقدية اللازمة ، ولا تتوفر تلك السيولة إلا من خلال مدخرات أفراد المجتمع التي تتجمع فتكون أموالاً طائلة يمكن الاعتماد عليها واستثمارها .

فالدخول التي يتحصل عليها الأفراد يوزعونها بين : الإنفاق اليومي ، الذي يشكل ما يُعرف بالطلب الفعال ، وبين الإمساك والتعطيل عن الفاعلية ، والجزء الأخير من دخل الفرد والذي تم إمساكه وتعطيله يتصرف فيه الفرد بإحدى طريقتين : الطريقة الأولى ، أن يودع هذا المال لدى مصرف يقوم عنه بمهمة الاستثمار ، حيث يتولى المصرف في هذه الحالة الحفاظ على النقود في حالة فاعلية ، وذلك بإقراضها أو المشاركة بها في النشاط الاقتصادي^١ .

^١ د. أحمد عبد العزيز النجار ، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي (القاهرة ، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٠) ص ١٤٩ .

الطريقة الثانية ، أن يحتفظ الفرد بالنقود خاملة راكدة ، فتصبح في هذه الحالة بلا وظيفة لأنها بعيدة عن دائرة الفاعلية ، وذلك هو الاكتناز ، ويكون المكتنز قد أخطأ أكثر من مرة :^١

❖ أخطأ لأنه عطل خاصية نعمة من نعم الله ، وسلب هذه النعمة وظيفتها وأثرها .

❖ وأخطأ في حق نفسه عندما لم يداوم استثمار ما في يده من أموال لينتفع من النماء الذي تحدثه عملية مداومة الاستثمار .

❖ وأخطأ عندما حبس عن المجتمع قوة ليس للمجتمع غنى عنها ، ذلك أن النقود المكتنزة يقابلها في المجتمع طاقات تحتاج إلى تحريك وتفعيل .

❖ وأخطأ عندما ألجأ بسلوكه هذا القائمين على الأمر إلى البحث عن سياسات وأساليب تعويضية ، هي دائماً تزيد الأمور في المجتمع وفي الحياة تعقيداً لأنها تقوم على تقديرات وافتراضات قد تصيب وقد تخطئ ، ولكنها في جميع الأحوال لا تبلغ الكمال .

وقد نهى الحق تبارك وتعالى عن اكتناز الأموال والنقود التي تأخذ شكل الذهب والفضة ، فقال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرَّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُمْسِكُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٣٤ ﴾ يَوْمَ يُخْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكَوَّىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ٣٥ ﴾^٢.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " داوموا على استثمار مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة " .

^١ . المرجع السابق : نفس الصفحة .

^٢ . سورة التوبة : ٣٤-٣٥ .

ثانياً : سعر الفائدة :

كذلك فسر الفائدة هو أحد المتغيرات التي تدخل على النقود فتفسد عليها مهامها وتخرج بها عن أهدافها وغاياتها السامية إلى أهداف وغايات أخرى بغيضة ، ومن ذلك ما يلي :

❖ سعر الفائدة في حقيقته يعد مكافأة دون عمل أو بذل أو تضحية ، ويعد في ذات الوقت إساءة لاستعمال النقود والأموال والخروج بهما عن وظيفتهما الأصلية التي أشرنا إليها في ما سبق .

❖ معيار تحديد سعر الفائدة معيار افتراضي ، يتم حسابه على أساس متوسط عائد الاستثمار في المشروعات المختلفة بالمجتمع ، وهذا المعيار يقود إلى نتائج غير واقعية وغير مرضي عنها من المقترض صاحب المشروع ، فهو دائماً يشعر بالظلم من فداحة ما يتحمله من سعر الفائدة ولكنه لا يستطيع الفكاك .

❖ سعر الفائدة يؤدي إلى تفشي مفاسد أخلاقية داخل المجتمع ، حيث ينتظر صاحب المال ما يعود إليه دون سعي أوكد ، أما في حالة المشاركة فكل أطراف العملية الإنتاجية يسعى ويعمل ثم يتقاسم الغنم والغرم .

❖ تلوح المؤسسات المالية لأصحاب المدخرات بسعر الفائدة لتجذبهم ، وتقنعهم بأن ذلك هو الوسيلة المضمونة للكسب ، ثم تقوم تلك المؤسسات بإقراض المستثمرين وأصحاب المشروعات بسعر فائدة أعلى ، مما يضطر أصحاب المشروعات لأن يضيفوا سعر الفائدة الملزمين بدفعه للمؤسسات المالية المقرضة على ثمن السلع والمنتجات ، ليتحملها في النهاية

١. د. أحمد عبدالعزيز النجار ، المدخل إلى النظرية الاقتصادية .. ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٠-١٥٢ .

أفراد المجتمع ، الذين قد يحجمون عن الاستهلاك لارتفاع الأسعار ومحدودية مواردهم المالية ، فتسود حالة من الركود ، ويتكدس المخزون ويتضخم وتهدر طاقات وموارد المجتمع .

وإذا أبدى أفراد المجتمع استعدادهم لتحمل عبء الفائدة المتضمن في أسعار المنتجات التي يشترونها ، فإن ذلك سيكون على حساب مدخراتهم التي ستنقص كثيراً ولربما تنعدم ، حيث أن كل دخولهم أو معظمها ستتحوّل إلى الأسعار المرتفعة للسلع والمنتجات .

❖ وقد تلتزم الدولة بدفع سعر الفائدة لأصحاب الودائع ، إلا أنها تعود من ناحية أخرى لتسترد ما دفعته في سعر الفائدة من خلال فرض أنواع شتى من الضرائب ، وقد تلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة المغرية لتمويل إنفاقها ، ويسعد بذلك أصحاب الودائع في البنوك ، حيث أنهم يتلقون من الدولة عائداً ثابتاً ومضموناً ، أما الذين لا يملكون ودائع في البنوك فعليهم يقع عبء هذا السلوك ، وبذا تختل وظيفة النقود وتقل القدرة الادخارية للمواطنين .

ثالثاً : دور الدولة :

قد تشارك الدولة في الحؤول دون أداة النقود لوظيفتها الأصلية ، وذلك عندما تتجه بالإنفاق إلى أبواب لا تحملها طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع ، أو عندما تسرف في الإنفاق الاستهلاكي الذي لا يرتد بعائد ، أو عندما تتكفل — كما سبق الإيضاح — بأداء سعر الفائدة على المدخرات .^١

^١ . المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

الفصل الثاني

البنوك

انتهينا في الفصل السابق إلى أن النقود من أخطر ما توصل إليه العقل البشري ، وهي يمكن أن تكون نافعة ومفيدة عندما تلزم حدود وظائفها التي أوجدت من أجلها ، وعندما تظل تحت السيطرة بفعل كوابح التوجيهات الإلهية ، ويمكن أن تكون النقود خطيرة ومدمرة لحياة الإنسان إذا انطلقت بغير قيود من توجيهات وقيم .

والنقود كذلك هي المعبر عن الطاقات والمحرك لها ، ولقد كانت البنوك دوماً هي الوجه للنقود والأموال ، ومن ثم كانت البنوك من الموضوعات التي تحتاج إلى دراسة وتحليل عميق وشامل ، وتحتاج كذلك إلى استدعاء الطرح الإسلامي بخصوصها والدفع به إلى أرض الواقع في شكل تجارب ونماذج واقعية تنقل ذلك الطرح من طور النظرية إلى حلبة التطبيق .

والطرح الإسلامي فيما يتعلق بالعمل المصرفي يبدأ بالأساس الذي يتبلور في موقف الإسلام من المعاملات المصرفية ، ذلك الموقف الذي يمهد لتثبيت أركان ومرتكزات العمل المصرفي عموماً .

بعد ذلك يمكن صياغة نموذج البنك الإسلامي المنطلق من موقف الإسلام من الأعمال المصرفية والمركّز على الأركان التي ثبتها الطرح الإسلامي للعمل المصرفي ، وهذا النموذج ربما تكون قد صيغت بصدده الأطر النظرية وأتبع بتجارب ونماذج عملية في أكثر من قطر إسلامي .

ولا يقتصر الأمر عند حد صياغة الإطار النظري لنموذج البنك الإسلامي بل ينبغي تلمس السبل الكفيلة بوضع هذا النموذج على محك الواقع من خلال الدفع بجمللة الخطوات التنفيذية لإقامة ذلك النموذج .

وسيتّم تناول هذه الموضوعات في هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : شرعية وأركان العمل المصرفي .

المبحث الثاني : نموذج البنك الإسلامي .

المبحث الثالث : تنفيذ نموذج البنك الإسلامي .

المبحث الأول

شرعية وأركان العمل المصرفي

لقد أصبحت البنوك ضرورة اقتصادية لا غنى عنها لأي اقتصاد ولأي مجتمع ، وذلك من خلال وظائفها التي تقوم بها حيث تتولى تيسير التبادل وتسهيل الإنتاج وتعزيز طاقة رأس المال ، ومن ثم بات من الضروري البحث عن أسلوب لعمل تلك البنوك وفقاً للمنظور الإسلامي ، وتبدأ عملية البحث تلك من خلال تقرير شرعية عمل البنك ثم تثبتت أركان العمل المصرفي داخل ذلك البنك ، وإلى الإيضاح :

أولاً : القول الفصل في شأن المعاملات المصرفية :

تقرير شرعية العمل المصرفي أول لبنات الصرح المصرفي الإسلامي ، ولقد ثار جدل طويل بين علماء المسلمين ومفكرينهم حول رأي الشرع الإسلامي في الأعمال المصرفية ، وليس من المجدي الانضمام إلى دائرة ذلك الجدل ، ولكن الأجدى هو استخلاص ما انتهى إليه ، ثم الانطلاق منه إلى وضع أسس النظرية الاقتصادية الإسلامية ، وذلك ما نحاوله في هذا العمل المتواضع .

إن ثمة إجماعاً من أصحاب الرأي المعتبرين من السلف الصالح ، والتابعين ، وتابع التابعين لهم بإحسان ، والمحدثين ، على جملة من القواعد والأسس في خصوص العمل المصرفي ، تعد هي فصل الخطاب بل والقول الفصل في ذلك الخصوص ، وتتمثل تلك القواعد والأسس في الآتي :

❖ الفائدة على أنواع القروض كلها رباً محرماً ، ولا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الإنتاجي وما يسمى بالقرض الاستهلاكي ، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين .^١

❖ كثير الربا وقليله حرام ، كما يشير إلى ذلك الفهم الصحيح لنصوص الكتاب والسنة وقد أفضنا في تحليل وتفصيل ذلك في أكثر من موضع .^٢

❖ الإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة ، الإقتراض بالربا محرم كذلك ، ولا يرتفع إثمه إذا دعت إليه الضرورة^٣ ، قال تعالى ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^٤ .
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الضرورة أن يأتي الصبوح والغبوق ولا تجد ما تأكله " .

وثمة قاعدة الضرورة القائلة " الضرورات تبيح المحظورات بشرط عدم نقصانها عنها " .

❖ أعمال البنوك من الحسابات الجارية وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التاجر والبنوك في الداخل ، كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة ، وما يؤخذ في نظير هذه الأعمال ليس من باب الربا .^٥

❖ الحسابات ذات الأجل ، وفتح الاعتماد بفائدة ، وسائر أنواع الإقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة .^٦

١. د. سامي حسن أحمد حمود ، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الإسلامية ، ط٢ (عمان ، مطبعة الشرق ، ١٩٨٢) ص ص ٢٨٦-٢٨٧ .

٢. المرجع السابق ، ص ص ١٢٥-١٨٦ .

٣. المرجع السابق ، ص ص ٢٨٦-٢٨٧ .

٤. سورة البقرة : ١٧٣ .

٥. د. أحمد عبد العزيز النجار ، المدخل إلى النظرية الاقتصادية .. ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

٦. د. سامي حسن أحمد حمود ، تطوير الأعمال المصرفية .. ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٢-٣٤٧ .

ثانياً : أركان العمل المصرفي الإسلامي :

قدّمنا في البند السابق جملة القواعد والأسس التي يركز عليها العمل المصرفي الإسلامي ومدى شرعية ذلك ، وننتقل في هذا البند إلى الدفع بأركان العمل المصرفي الإسلامي ، وتتحدد تلك الأركان في الآتي :^١

❖ العمل مصدر مهم للكسب :

يرتكز العمل المصرفي الإسلامي على ترقية شأن العمل وإعلاء قدره ، واعتباره مصدراً أساسياً للكسب مثله مثل رأس المال — وقد سبق لنا في موضع خلا تناول العمل كمصدر للكسب — فإذا اعتمد على رأس المال وحده كأداة للكسب فإن ذلك يعد تقديساً غير مبرر له وإعلاءً مبالغاً فيه لشأنه وإجحاف حق العمل والتقليل من دوره في الإنتاج والإنماء ، وذلك ما يشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاستبداد والتطلع إلى السيطرة على موارد المجتمع ومقدراته .

❖ إقرار مبدأ المشاركة في الغنم والغرم :

لعل أهم أركان ومميزات العمل المصرفي الإسلامي يتمثل في إقرار مبدأ المشاركة في الغنم والغرم بديلاً عن فرية الغنم المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابت ، والذي لا يقره عقل ولا منطق ، ويحرّمه الشرع تحريماً قاطعاً .

❖ رأس المال خادم وليس سيداً :

من المعتقدات الدخيلة والتي توارثتها الأجيال في مجتمعاتنا المسلمة أن رأس المال هو دائماً الذي يملك الكلمة العليا وله اليد الطولى في تحريك وتفعيل مقدرات المجتمع ، وهذه

^١ .د. أحمد عبد العزيز النجار ، المدخل إلى النظرية الاقتصادية .. ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٢-١٦٣ .

المعتقدات تحتاج إلى تصحيح وتعديل ، فرأس المال هو أحد عناصر الإنتاج ، وكذا أحد مقومات الإنماء الاقتصادي وينبغي التعامل معه من هذا المنطلق ، وعلى هذا الأساس ، فهو لا يتعدى كونه خادماً لمصالح المجتمع ومحققاً لأهدافه ، ولا ينبغي التعامل معه ككيان مستقل ينمو في معزل عن المجتمع وبمناى عن مصالحه واحتياجاته .

المبحث الثاني

نموذج البنك الإسلامي

لقد تعددت تجارب البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي ، ويهمنا في هذا المبحث أن نستوضح كيف يتسنى لهذه التجارب أن تنطلق من الطرح الإسلامي فيما يتعلق بالعمل المصرفي مرتكزة على الأركان الثلاثة التي دفعنا بها منذ قليل في إقامة وتشغيل بنك إسلامي يلتزم بتعاليم الشرع الحنيف ويؤصل لجزئية مهمة من جزئيات الاقتصاد الإسلامي .

يقوم البنك الإسلامي بمجموعة من الأعمال المصرفية نتناول عمومياتها وأصولها فيما يلي ، تاركين التفاصيل والدقائق لبحوث ودراسات أكثر تخصصاً وتفصيلاً :

أولاً : قبول الودائع :^١

يقبل البنك الإسلامي إيداعات أفراد المجتمع ومؤسساته ، وتنقسم هذه الودائع من الناحية العملية إلى ثلاثة أنواع :

❖ الودائع تحت الطلب :

وتسمى هذه الودائع الحساب الجاري ، ويسحب منها المودع متى شاء وله أن يسحبها كلها في أي وقت ، وقد جرى العرف لدى البنوك على ألا تعطي عملاءها أية فائدة نظير هذه الودائع ، بل قد تفرض عليهم عمولات زهيدة مقابل العمليات الدفترية ومصاريف البريد ، ويتعامل البنك الإسلامي مع هذا النوع من الودائع على نفس الوجه .

^١ . المرجع السابق ، ص ص ١٦٣-١٦٥ .

^٢ . د. سامي حسن أحمد حمود ، تطوير الأعمال المصرفية .. ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٣-٣٣٥ .

❖ الودائع الادخارية :

وهي ودائع صغيرة غالباً ، ويكون لصاحبها بموجب دفتر التوفير الذي يمنحه البنك إياه ، الحق في سحب بعض أو كل هذه الوديعة ، ويخسر البنك الإسلامي صاحب هذه الوديعة بين أن يودعها في البنك في حساب الاستثمارات بالمشاركة في أرباح هذه الوديعة ، وبين أن يودع جزءاً منها في حساب الاستثمار ، ويترك جزءاً آخر لمقابلة السحب وفقاً لاحتياجاته ، وبين أن يودع هذه الوديعة بدون أرباح مع ضمان أصلها . .

وقد اتجهت البنوك الإسلامية في الآونة الأخيرة لأن تدخل في عملياتها الاستثمارية جزءاً من هذه الودائع - بإذن أصحابها - ولا يحول ذلك دون التزام البنك بالاستجابة لطلبات السحب من هذه الودائع في أي وقت وذلك من الأموال السائلة التي لديه ، وبهذا فإن صاحب الوديعة الادخارية يستحق ربحاً على وديعته بمقدار الجزء الذي تبقي منه لنهاية العام ، ووديعته برغم استثمار البنك لها مضمونة ، إذ من المعلوم أن الودائع طالما اختلطت ببعضها فإن البنك ضامن لها .

❖ الودائع لأجل :

وهي عبارة عن ودائع يودعها أصحابها لدى البنوك ، وتقوم البنوك بدفع فائدة لأصحابها ، والفائدة التي يدفعها البنك لأصحاب هذه الودائع إنما تأتي من الفائدة التي يحصل عليها من إقراض هذه الأموال بفائدة وتزيد على مثل الفائدة التي يدفعها لأصحاب الوديعة .

ويستبدل البنك الإسلامي هذه الفائدة بالاتفاق مع أصحاب هذه الودائع على استثمارها بالمشاركة في ناتج الاستثمار إن غنماً وإن غُرمًا ، ويقوم البنك الإسلامي وكيلاً أو نائباً عن أصحاب هذه الودائع ، إما باستثمارها مباشرة بواسطته ، أو بدفعها إلى من يعمل فيها

على شروط العقود التي يقرها الإسلام ، وهي عديدة ومتنوعة ، فمنها ما هو مضاربة ، ومنها ما هو شركة ، ومنها ما يجمع بين المضاربة والشركة ، وكلها صور أجازتها الشريعة الإسلامية .

ثانياً : القروض والسلفيات :^١

تقوم البنوك بمنح قروض وسلفيات بضمانات مختلفة ، وتتقاضى فوائد نظير هذه القروض ، وفي حالة البنك الإسلامي - سبق لنا أن أوضحنا - أن البنك يقبل الودائع الاستثمارية بالاتفاق مع أصحابها على استثمارها نيابة عنهم ، إما استثماراً مباشراً بمعرفته ، أو بدفعها إلى متقدمين للبنك من أصحاب الخبرة ليعملوا فيها بأجر مقابل عملهم .

وهذه هي الصورة التي يقدم البنك الإسلامي قروضه بناءً عليها ، ويختلف البنك الإسلامي عن البنوك الأخرى فيما يتعلق بتقديم القروض في الآتي :

❖ البنوك الأخرى تقدم القروض إلى من يملك أن يقدم لها الضمان ، ولا يعنيها أن تُستخدم هذه القروض في أي مجال ، حتى ولو كان مجال استخدامها محرماً شرعاً ، ولكن كل ما يهمها أن تسترد هذه القروض بفوائدها الربوية .^٢

❖ البنك الإسلامي لا يقدم ما لديه من أموال على هذه الصورة ، وإنما هو يبحث من بين أصحاب المشروعات المتقدمين إليه عن أكثرهم خبرة وأوسعهم معرفة بالمجال الذي سيستثمر فيه ، كما يبحث من بين المشروعات التي لديه عن أكثرها نفعاً ومصلحة للمجتمع ، ثم يقوم بالتمويل بناءً على شروط العقود التي تقرها الشريعة ، فيدفع للعامل في المال ما اتفق عليه . ويأخذ هو الباقي ليوزعه بينه وبين صاحب المال^٣ ، ويتضح مما تقدم

^١ . د. أحمد عبد العزيز النجار ، المدخل إلى النظرية الاقتصادية .. ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

^٢ . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

^٣ . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

أن البنك الإسلامي يختلف عن البنوك الأخرى في أن الموارد والاستخدامات فيه تندمجان في علاقة واحدة لا تنفصل إحداها عن الأخرى .

ثالثاً : الشيكات :

هي عبارة عن أوامر من العميل إلى البنك ليدفع إلى شخص ثالث المبلغ المدون في الشيك من حسابه الجاري لدى البنك ، والشيك في هذه الحالة تنفيذ لعقد الوديعة بين البنك والعميل ، وهو تصرف برئ من إثم الربا ، ويستخدمه البنك الإسلامي .

رابعاً : تحصيل الكمبيالات :

يستحق البنك أجره بمجرد قيامه بمطالبة المدين بقيمة الكمبيالة ، ولا يقدح استحقاقه لهذه الأجرة تحصيل الدين أو عدم تحصيله ، فاستحقاق البنك للأجر مبني على تشخيص ما أنيطت به الأجرة ، وهذه تتوقف صحتها على كون الفعل استأجر عليه مقدوراً للأجير ، ولما كانت الكمبيالة لا يتم تحصيلها إلا إذا كان مؤشراً عليها بقبول الدفع فإن الدين يكون مضمون التحصيل ، كما أن عملية التحصيل مقدوراً عليها من البنك ، وقبول البنك بتحصيل الكمبيالات على الصورة المتقدمة يكون بريئاً من إثم الربا ، ويقوم البنك الإسلامي بهذه المهمة دون أية شبهة .

خامساً : خصم الكمبيالات :

تقوم البنوك بدفع قيمة الدين المحررة عند تقديم الكمبيالة مخصوماً منها سعر الفائدة على مدة الانتظار .

ويمكن للبنك الإسلامي أن يعالج القيام بهذه المهمة على أحد الوجهين التاليين :^١

^١ . المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

❖ الوجه الأول :

أن يدفع قيمة الكمبيالة كاملة ويتفق مع المدين على أن يكون المبلغ الذي قام البنك بسداده ، بمثابة تمويل يشارك المدين في ناتجه على شروط أحد العقود الصحيحة في الشريعة الإسلامية .

❖ الوجه الثاني :

إذا كان المستفيد من الكمبيالة عميلاً في البنك وله حساب جاري فيه ، فإن البنك يستطيع أن يصرف لهذا المستفيد قيمة الكمبيالة كاملة بغير أن يخصم من قيمتها ما تخصمه البنوك الأخرى عن مدة الانتظار ، وليس في ذلك غبن على البنك ، وتحقيق ذلك أن البنك يستثمر الحساب الجاري لهذا المودع ولا يؤدي إليه أية " فائدة " فلماذا لا يصرف كمبيالة إلا بعد خصم فائدة من قيمتها ؟ .

وعليه فإن شروط جواز هذه العملية في البنك الإسلامي يكون مرتين بثلاثة شروط :

- الشرط الأول : أن يكون للعميل المستفيد من الكمبيالة حساب جاري في البنك .
- الشرط الثاني : أن يكون هذا الحساب - في المتوسط السنوي - لا يقل عن ثلث أو نصف قيمة الكمبيالة التي تقدم للبنك لصرفها ، وذلك حتى لا يُساء تقديم الكمبيالات للبنوك لدفع قيمتها بكثرة قد تعرقل سيولة رصيدها النقدي .
- الشرط الثالث : أن يرفق بالكمبيالة الفاتورة أو المستند الدال على موضوعها ضماناً للجدية .

سادساً : الاعتمادات المستندية :

الاعتمادات المستندية على اختلاف أنواعها عبارة عن تعهد من البنك بأن يدفع للمُصدّر قيمة البضائع المشحونة مقابل تقديم المستندات التي تثبت أن الشحن قد تم وبعد التأكد من مطابقة هذه المستندات لشروط الاعتماد .

وتحصل البنوك نظير قيامها بفتح الاعتمادات المستندية على ما يعتبر أجراً على نفس ما قام به البنك من تعهد بدين المشتري ونحو ذلك من الخدمات العملية ، كما يحصل على ما يعتبر فائدة على المبلغ غير المغطى من قيمة البضاعة وهذه فائدة ربوية ، ويحصل كذلك على فوائد المبالغ المستحقة طيلة الفترة التي تسبق تحصيلها في الخارج من قبل البنك المراسل .

وقد يكون هذا هو الوجه الوحيد من نشاط البنك الذي تتدخل فيه الضرورة مملية اضطرار البنك الإسلامي إلى القيام به ، فهذا الوجه من التعامل أحد طرفيه أجنبي ويتعامل بالفائدة الربوية ، وليس في الاستطاعة إجباره على التعامل وفقاً للمعاملات الإسلامية ، وثمة ضرورة للتعامل مع الطرف الأجنبي لاستيراد سلع لم يتم إنتاجها في البلاد الإسلامية ، " فلا مناص إذن من التغاضي عن وزر الربا الذي يشوب المعاملات مع هذه الأطراف الأجنبية ، وذلك قياساً على القاعدة الشرعية [الضرورات تبيح المحظورات] " ^١ .

سابعاً : خطابات الضمان :

يهدف هذا النوع من العمليات إلى مد المقاولين الذين رست عليهم أعمال حكومية بجزء من التمويل اللازم لهذه الأعمال مقابل تنازل العميل المقاول للبنك عن المستخلصات التي يحصل عليها من الجهات الحكومية ، ويقوم البنك بتحصيل هذه المستحقات وصرف

^١ . المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

نسبة منها إلى المقاول لحين انتهاء العمل بالمشروع ، وتموّل البنوك هذا النشاط عن طريق فتح اعتمادات للعميل بمقادير تخفّض تدريجياً كلما تقدم العمل في المشروع ، وتتقاضى البنوك فوائد مقابل هذا التمويل .

ويقوم البنك الإسلامي بممارسة هذا النشاط فيصدر خطاب الضمان بالقيود التالية :^١

❖ أن يكون لطالب خطاب الضمان وديعة لدى البنك تغطي قيمة الخطاب بالكامل ، وطالما أن الوديعة مجمدة لدى البنك فإنه يستطيع أن يعمل فيها ويمنح لصاحبها خطاب الضمان المطلوب .

❖ أن يكفل عميل لدى البنك طالب خطاب الضمان ، ويشترط كذلك أن تغطي وديعة الكفيل قيمة المبلغ المنصوص عليه في خطاب الضمان بالكامل .

❖ إذا لم يكن الغطاء كافياً من طالب الخطاب ، ولم يقدم عميلاً آخر يكلفه ، فإن البنك الإسلامي يستطيع أن يقدم خطاب الضمان لطالبه على شروط المشاركة ، وتحقيق ذلك أن البنك بضمانه يقبل المشاركة في الغرم أو هو يقبل تحمل الغرم كاملاً ، فيكون الخطاب في هذه الحالة بمثابة تمويل لعمل يقوم في المال بعمله .

ثامناً : حفظ الأوراق المالية :

تقوم البنوك بحفظ الأوراق المالية وخدمتها أحياناً بمعنى صرف المستهلك منها واستبدال الأوراق المجدد إصدارها وتحصيل كوبوناتها نيابة عن العميل ، ويقوم البنك الإسلامي بهذا النشاط ، غير أن مناط الجواز في قيام البنك الإسلامي بهذا النشاط يرتفع بمشروعية الربح ، فإذا كان ربح هذه الأوراق تجارياً كربح الأسهم جاز قيام البنك بهذه الخدمة ، وإن كان ربحاً ربوياً كفوائد القروض فلا يجوز .

^١ . المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

تاسعاً : عملية الاكتتاب :

ومناطق قبول البنك الإسلامي لدور الوسيط في عملية اكتتاب الأسهم لبعض الشركات مرتتهن كذلك بصحة تركيب الشركة من الناحية الشرعية ومشروعية النشاط الذي تقوم به الشركة ، ويكون البنك في قيامه بعملية إصدار الأسهم وكيلاً عن الشركة بإمكانه أخذ أجر لقاء عمله الذي وكلته الشركة فيه .^١

عاشراً : التحويلات :

تتم التحويلات على صورتين :

❖ الصورة الأولى : أن يدفع الشخص إلى البنك في بلد ما مبلغاً من المال ، ويأخذ المبلغ المذكور تحويلاً على البنك في بلد آخر .

❖ الصورة الثانية : أن يأخذ الشخص من البنك المبلغ المعين في بلد ما ، ويخوله في تسلم هذا المبلغ من مصرف في بلد آخر .

وتقاضي البنك عمولة أو أجر على القيام بهذه العمليات جائز ، وتحقيق ذلك أن عملية التحويل إذا كانت تعني أن البنك يريد أن يسدد الدين الذي عليه للأمر بالتحويل عن طريق دفعه إلى دائن ، فهو يأخذ أجراً لقاء قيامه بتسديد الدين في مكان آخر غير المكان الذي نشأ فيه الدفع بينه وبين الأمر بالتحويل ، فالبنك وإن كان مديناً للأمر بالتحويل وملزماً بالسداد لكنه غير ملزم بالدفع في أي مكان يقترحه الدائن ، فإذا أراد الدائن من البنك أن يسدد دينه في مكان معين غير المكان الطبيعي للوفاء كان من حق البنك أن يتقاضى أجراً على ذلك .^٢

^١ . د. سامي حسن أحمد حمود ، تطوير الأعمال المصرفية .. ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٥-٣٣٦ .

^٢ . د. أحمد عبد العزيز النجار ، المدخل إلى النظرية الاقتصادية .. ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .

ويستوي في كل ذلك أن يقدم الأمر بالتحويل المبلغ فعلاً إلى البنك ليقوم بتحويله أو أن يكون حسابه مع البنك على المكشوف أو أن يكون له رصيد دائن يتمثل في حساب جاري مع البنك .

وينسحب نفس الحكم في حالة التحويل لأمره [خطابات الاعتمادات الشخصية] عندما يريد شخص أن يحصل على مبلغ من النقود في بلدة أخرى ، فيدفع إلى البنك في البلدة الأولى القيمة نقداً ثم يتسلمها في البلدة الأخرى من أحد فروع البنك أو من بنك آخر مراسل .

حادي عشر : بيع وشراء العملات الأجنبية :

تقوم البنوك بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية لغرض توفير قدر كاف منها لمواجهة حاجة العملاء ولأجل الحصول على ربح فيما إذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع ، وليس ثمة ما يمنع من أن يقوم البنك الإسلامي بهذه العملية .

ثاني عشر : القروض لأغراض استهلاكية :

تقدم البنوك قروضاً للموظفين بضمان مرتباتهم وتتقاضى فائدة على هذه القروض ، والبنك الإسلامي لا يقوم بهذه العملية إذ لا يمكن تكييفها مع أية صورة من صور المشاركة .

المبحث الثالث

تنفيذ نموذج البنك الإسلامي

فيما يتعلق بمسألة تنفيذ نموذج البنك الإسلامي تثار عدة إشكالات تزيد من صعوبة تنفيذ النموذج ولكنها لا تستعصي على الحل ، وتتمثل تلك الإشكالات في الآتي :

أولاً : حساب الأرباح في حالة المشاركة ، وتحديد أنصبة المستثمرين من الربح :^١

يتمثل الإشكال الأول في كيفية حساب الأرباح في حالة المشاركة ، وتحديد أنصبة المستثمرين من الربح ، وإزاء هذا الإشكال تُتبع الخطوات التالية :

❖ حساب الأرباح في حالة المشاركة :

حساب الأرباح في حالة المشاركة يتم وفقاً للآتي :

- تتم عملية المشاركة وفقاً لعقد يبرم بين البنك وبين المستثمر ، وينص في هذا العقد على كيفية توزيع الربح بين طرفي التعاقد ، والنسبة التي تخصص لكل من الطرفين ، وينص فيها كذلك على ضرورة إمساك المستثمر لحسابات عن العملية ، وخضوع عملية المشاركة لمراجعة الخبير المحاسب للبنك لإقرار نتائجها .

- فإذا كانت عملية المشاركة مع البنك هي العملية الوحيدة التي تمثل كل نشاط المستثمر ، أو أنها إحدى أنشطة المستثمر ولها حساباتها المستقلة ، فإن حسابات إيرادات ومصروفات المضاربة ستكون مستقلة ومتكاملة ، وعليه فإن الوصول إلى النتيجة النهائية لن تصادفه أية صعوبات ، وتتمثل في الفرق بين الإيرادات والمصروفات .

^١ . المرجع السابق ، ص ص ١٧٤- ١٧٧ .

- أما إذا كانت عملية المشاركة إحدى أنشطة المستثمر وأن جزءاً من حساباتها مستقل والباقي شائع ضمن حسابات المستثمر كأن تكون المشاركة لغرض تمويل عملية معينة ومحددة ، فيثبت المستثمر حساب العملية في حساب مستقل ، أما المصروفات فبعضها محدد تتحمله عملية المشاركة والبعض الآخر غير محدد المعالم ، فالشق المحدد هو مصروف مباشر ، أما الشق غير المحدد فيعالج كمصروف غير مباشر طبقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها ، فتحمل عملية المشاركة بنصيب من المصروفات الشائعة يتناسب وحجم المشاركة إلى الأنشطة الأخرى ، وعندئذ يكون صافي نتيجة عقد المشاركة هو الفرق بين الإيراد المحدد ، وبين المصروف المباشر مضافاً إليه القدر المحتسب نظير المصروف الشائع الذي تم معالجته كالمصروف غير المباشر ، ويتضح ذلك من المعادلة التالية :

صافي النتيجة = الإيراد - [المصروف المباشر + حصة المشاركة من المصروف الشائع] .

- وأما إذا كانت عملية المشاركة إحدى أنشطة المستثمر الشائعة ضمن أنشطته الأخرى ، ومن ثم فليست لها حسابات مستقلة ، كأن يقترض المستثمر لغرض تمويل عام ، وعندئذ لن تتواجد حسابات مستقلة ومحددة للمشاركة ، في هذه الحالة تحدد نتيجة المشاركة على أساس نسبة من أرباح المستثمر عامة ، تتعادل مع دور المال المقترض في إدوار الربح .

- وبالنسبة إلى التاريخ الذي تحسب فيه نتائج المشاركة فإن الأساس العام هو أن يضيف البنك إلى موارده ما تحقق من أرباح خلال كل سنة على النحو التالي :

○ بالنسبة إلى عمليات المشاركة قصيرة الأجل ، التي تتم خلال السنة المالية للبنك ، فإن نتائجها تتحدد وتسوى وتضاف للموارد في نفس العام .

○ وبالنسبة إلى عمليات المشاركة قصيرة الأجل التي تتداخل في سنتين ماليتين للبنك ، فإن كانت صغيرة القيمة فمن المفضل حساب نتيجتها في السنة التي تنتهي فيها العملية الكبيرة التي لم تحقق إنجازاً واضحاً وأرباحاً محققة مؤكدة حتى تاريخ انتهاء السنة المالية الأولى ، أما إن كانت العملية كبيرة القيمة وحققت أرباحاً مؤكدة تحملت كل سنة مالية بنصيبها من الربح .

○ بالنسبة إلى عمليات المشاركة طويلة الأجل التي تمتد إلى سنوات عدة ، فإن قواعد المحاسبة السليمة تقتضي تحميل كل سنة مالية بنصيبها من الأرباح على أساس إعداد حساب جزئي لما تم إنجازه (إيراداً ومصرفاً) بشرط أن يبدأ إعداد الحساب الجزئي - وبالتالي تقدير العائد - في السنة التي تتضح فيها معالم المشاركة المنفذة التي حققت ربحاً ، أما قبل ذلك التاريخ فلا يصح إعداد حساب جزئي عنها ، لأن المشاركة تكون في مرحلة الإعداد ، ومثال ذلك أعمال المقاولات الكبيرة التي تبدأ بالأعمال التمهيدية والتجهيزية ، ولا تظهر نتائجها إلا بعد تقدم التنفيذ وتسديد قيمته أو جزء من القيمة .

❖ تحديد أنصبة المستثمرين :

إن حساب توزيع أرباح الاستثمار يتم على الأساس التالي :

- احتجاز الاحتياطي وما يخصص للخدمات العامة .

- يوزع باقي الربح بين الأعضاء على أساس نسبة المعاملات التي أبرمها كل منهم مع البنك ، ويطلق على الربح اسم " العائد " .

^١ .د. محمد كمال عطية ، محاسبة الشركات والمصارف في النظام الإسلامي (القاهرة ، مطابع اتحاد البنوك الإسلامية ، ١٩٨٤) ص ص ١٧٧-١٩٧ .

وعلى هذا الأساس يوزع القدر المخصص لفئة من المستثمرين ، بينهم بنسبة تعاملهم مع البنك ، وهذا التعامل هو امتزاج بين المال المودع بالبنك لاستثماره وبين الزمن أو المدة التي ظل فيها المال مستثمراً بالبنك .

ويكون التوزيع العادل لحصة المستثمرين فيما بينهم على أساس حاصل ضرب المبالغ المستثمرة في المدد التي مكثتها في الاستثمار ، وتُعرف هذه الحواصل باسم " النمر " .
وتكون وحدة " المدة " إما اليوم أو الأسبوع أو الشهر وفقاً لما تقرره اللوائح التنظيمية المعتمدة للبنك ، وتكون مُعلنة للمستثمرين .

وفي حالات تغير مبلغ المستثمر الواحد خلال السنة بالإضافة أو السحب يكون حساب النمر على أساس :

– أرصدة الاستثمار عقب كل تعديل ، ما بين تاريخ التعديل وتاريخ إنهاء الاستثمار أو نهاية السنة المالية أيهما أقرب .

– أو أخذ الفرق بين نمر المبالغ المضافة للاستثمار ونمر المبالغ المسحوبة ، محسوبة من تاريخ الإضافة ومن تاريخ السحب إلى تاريخ إنهاء الاستثمار أو تاريخ انتهاء السنة المالية أيهما أقرب .

ثانياً : مخاطر الاستثمار عن طريق المشاركة :^١

تردد الكثير من الأقاويل حول مخاطر الاستثمار عن طريق المشاركة ، وتفضي مناقشة هذه المخاطر إلى نتيجة مؤداها أنها مجرد افتراضات نظرية بحتة ، لا تجد ما يدعم وجودها من الواقع ، وذلك لما يلي :^٢

^١ .د. سامي حسن أحمد حمود ، تطوير الأعمال المصرفية .. ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩٨ – ٤٠٦ .

^٢ .د. أحمد عبد العزيز النجار ، المدخل إلى النظرية الاقتصادية .. ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٨ – ١٧٩ .

❖ عدم اعتماد البنك الإسلامي على سعر الفائدة في تغطية مصاريفه الإدارية ، وفي أرباحه ، في الأرباح التي يوزعها على المستثمرين ، مدعاة لأن يجند البنك كل طاقاته وإمكاناته الفنية في إحسان استخدام الأموال التي لديه .

❖ طالما أن البنك قد توفرت لديه الدراسات اللازمة للمشروعات قبل الإقدام على الاستثمار فيها ، فإن احتمالات الخسارة تصبح ضئيلة إن لم تكن معدومة .

❖ إن الودائع التي لدى البنك كلها مختلطة وغير مخصصة ، ومن ثم فهي موزعة على عدد من المشروعات ، فإن كان الربح في مشروع ضئيلاً فإن الربح في مشروعات أخرى سيكون وفيراً ، وسيضم ناتج المشروعات جميعاً في النهاية .

❖ إن تعدد المشروعات التي يستثمر فيها البنك وتنوعها وتوزعها جغرافياً على مناطق مختلفة مع توفير الدراسات الفنية اللازمة ، كل ذلك يمنع معه منطقياً القول باحتمال وقوع خسائر تهدد كل الودائع .

❖ إن البنك الإسلامي بالرغم من كل ما تقدم يضع في شروط إنشائه ، وفي التفويض الذي يمنحه المودعون له لتشغيل أموالهم أن يحتجز نسبة من الأرباح الناتجة عن المشروعات لتكون بمثابة احتياطي لديه يستطيع عن طريقه أن يواجه أية خسارة قد تحدث بالرغم من كل التحفظات السابقة .

ثالثاً : احتمالات إحجام العملاء :

إضافة إلى ما تقدم من إشكالات قد تعترض نموذج البنك الإسلامي ، ثم إشكال ثالث يتمثل في احتمالات إحجام العملاء ، ويمكن مناقشة هذا الإشكال من خلال مناقشة دوافع المودعين على اختلاف أنواعهم ، والتي سنوضحها من خلال الآتي :^١

^١ . المرجع السابق ، ص ص ١٨٠-١٨٣ .

❖ ضمان الوديعة :

ترتبط مسألة ضمان الوديعة بغرض المودع ، وذلك على النحو التالي :

بالنسبة إلى المودع بغرض الاستثمار ، فإنه يقبل منذ البداية أن يعمل آخر في ماله ، وأن ماله على هذه الصورة قابل للربح والخسارة ، ويحكم هذه العملية شروط العقد المبرم بين المودع وبين البنك ، ومن ثم فليس هناك ضمان يقدمه البنك لأصحاب الأموال الذين يودعون أموالهم بغرض الاستثمار وذلك تمشياً مع المبدأ الإسلامي .

أما بالنسبة إلى وديعة الأمانة أو وديعة التوفير ، فإن البنك يضمن أصل الوديعة لأنه قبلها باعتباره أميناً عليها أو مقترضاً لها وعليه الوفاء .

❖ العائد أو الربح :

- يعد العائد أو الربح هو الموجه والحاكم بالنسبة إلى أصحاب الأموال الذين يودعون أموالهم بغرض الاستثمار ، وهؤلاء يقدم لهم البنك نسبة محددة من الربح يتفق عليها في شروط الإيداع بوصفهم أصحاب المال في عقود المشاركة .

ويرتبط العائد الذي يحصل عليه المودعون على هذا الأساس بنتائج المشروع الاستثماري ، فإن ربح المشروع كانت لهم نسبتهم المقررة من الربح ، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن وديعة كل فرد لن ترتبط بمفردها بمشروع معين مستقل يتوقف ربح صاحبها على نتائج ذلك المشروع ، لكنها ستمتزج بغيرها من الودائع في مشاريع متعددة ، ويدخل المودع كشريك في جميع المشروعات التي يستثمر فيها البنك .

- أما بالنسبة إلى أصحاب ودائع الأمانة وودائع التوفير ، فإن عنصر الربح بالنسبة إليهم قد لا يكون موضع اهتمام لديهم .

❖ قدرة المودع على سحب الوديعة وقتما يشاء :

يعتبر هذا الموضوع ذو أولوية مطلقة ووزن أكبر لدى المودعين في ودائع التوفير والحسابات الجارية ، وليس هناك ما يحول دون أن يقبل البنك هذه الودائع على هذا الشرط ، وفي مقابل ذلك فإنه غير ملزم بتقديم ربح عن بقاء هذه الأموال في حوزته ، وبالرغم من استخدام البنك لجزء من هذه الودائع بإذن من أصحابها ، فإن قدرة البنك على رد هذه الودائع في أي وقت محكومة بجملة من الاعتبارات :

- أن آجال سحب الودائع لا تحل دفعة واحدة وإنما تحل في آجال مختلفة .
- أن الوديعة التي يسحبها صاحبها في الوقت الذي يشاء ، لم تدخل كلها في مشروع استثماري واحد ، لكي يكون سحب قيمتها منه مؤدياً إلى التأثير عليه .
- يفرض البنك على المشاريع التي تم استثمار الودائع الثابتة فيها الالتزام بدرجة من السيولة النقدية في أوقات محددة من كل عام ، وذلك بالنسبة إلى المشروعات التي لا تتصف بالموسمية في أعمالها .
- أما المشاريع التي تتصف بالموسمية فإن البنك يحدد الأوقات التي تتوفر فيها عادة مثل هذه السيولة ، ويُشترط على تلك المشاريع أن تودع نقودها السائلة في حساب جاري لدى البنك ، ويقوم البنك بعد ذلك بتوزيع عبء توفير السيولة على بقية المشاريع التي لا تتصف بالموسمية ، ويقسم هذا العبء حسب الأوقات والفترات التي لم تغطيها سيولة المشاريع الموسمية .
- كذلك يلزم البنك المؤسسات المتخصصة في الاستثمار التابعة له بالاحتفاظ بنسبة معينة من التمويل على شكل نقد سائل في البنك .

- يمكن للبنك أن يقابل طلبات سحب الودائع من النقود السائلة التي يحتفظ بها والتي تتكون من :

- الجزء الذي لم يتمكن بعد من استثماره من ودائع .
- ودائع التوفير المتجددة والتي يحتفظ البنك دائماً بجزء منها كاحتياطي للسيولة .
- الجزء الذي يحافظ البنك على سيولته من رأس ماله الأصلي لكي يساهم في تغطية تلك الطلبات .

الباب الثامن

الادخار والاستثمار

في هذا الباب ننتقل إلى تناول إحدى القضايا المهمة في الاقتصاد الإسلامي وهي تبادلية الادخار والاستثمار ، وهذه التبادلية تمثل وجهين لعملة واحدة ، ويرتبط طرفا التبادلية ببعضهما ارتباطاً عضوياً ، وكذلك يرتبطان بعناصر ومفردات أخرى داخل اقتصاد الدولة .
وبدءاً يرتبط متغيرا الادخار والاستثمار بمتغيري الناتج الوطني والدخل الوطني ارتباطاً تبادلياً قوياً ، حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به إلى مدى بعيد ، وسيتضح ذلك من خلال التحليل .

فالادخار الذي يُقتطع من الدخل يغذي الاستثمار الذي يتحول ناتجة إلى ناتج وطني ثم إلى دخل فردي ليغذي الادخار مرة أخرى .. وهكذا ، وهذه الدورة تتم في أي اقتصاد من اقتصادات دول العالم ، ولقد أصبحت هذه الدورة في منتهى الأهمية ، حيث أنها ترتبط بقضية الإنماء والإحداث التي تركز بشكل أساسي على متغير الاستثمار توأم الادخار .

والناتج الوطني الإجمالي هو مجموع ما ينتجه أفراد المجتمع سواء بشكل فردي ، أفراداً ومؤسسات ، أو بشكل جماعي ، حيث يتم الإنتاج تحت إشراف الدولة أو أحد أجهزتها ، أما الدخل الوطني الإجمالي فهو مجموع دخول أفراد المجتمع - التي سبق وتناولناها - فيما عُرف بعوائد عناصر الإنتاج ، وينبغي أن يتساوى الناتج الوطني الإجمالي مع الدخل الوطني الإجمالي .

ومن الناتج الوطني الإجمالي الذي تحوّل إلى دخل وطني إجمالي تبدأ الدورة حيث يُشتق الادخار من الدخل الوطني الإجمالي ، ويتحول عن طريق البنوك والمؤسسات المالية إلى استثمار يضيف إلى الناتج الوطني الإجمالي من جديد ويضيف إلى دخول الأفراد التي تزيد بدورها من حجم المدخرات .. وهكذا .

وفي هذا الباب نحاول مناقشة أربعة كليات أو متغيرات هي : الناتج الوطني الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي والادخار والاستثمار ، ثم ننتقل إلى تحليل العلاقة فيما بينها ، وهي علاقة كما ذكرنا تبادلية تتم أخذاً وعطاءً ، وذلك من خلال الفصلين التاليين :

الفصل الأول : الناتج الوطني الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي .

الفصل الثاني : الادخار والاستثمار .

الفصل الأول

النتاج الوطني الإجمالي

والدخل الوطني الإجمالي

بالرغم من علاقة التأثير والتأثر المتبادل بين الكليات الأربعة المتمثلة في : الناتج الوطني والدخل الوطني والادخار والاستثمار إلا أن الدراسة والتحليل تفرض على الدارس أو الباحث أن يبدأ من نقطة ثابتة حتى يتمكن من تتبع هذه الكليات في تسلسل منطقي يحفظ للدراسة دقتها والتحليل صدقيته .

وترتيباً على ما تقدم قد يكون من المجدي اعتبار الناتج الوطني الإجمالي هو نقطة الانطلاق والبداية وذلك لأن الناتج الوطني الإجمالي هو الذي تتفرع عنه بقية الكليات الثلاثة ، وهو كذلك موضع اهتمام الجميع ، الدولة والأفراد وتستهدفه كل خطط الإنماء والإحداث بالزيادة والتطوير لأنه في النهاية سينعكس على بقية الكليات التي تخص بالطبع كافة أفراد المجتمع .

وينقلنا تحليلنا للكلية الأولى التي هي الناتج الوطني إلى الكلية الثانية وهي الدخل الوطني حيث يوزع الناتج على أفراد المجتمع ، وقد أوضحنا فيما سلف كيف تتم عملية التوزيع عبر ما يعرف بعوائد عناصر الإنتاج وبأساليب وطرق عدة ، ولعل تفصيل كلية الدخل الوطني هو مدخلنا إلى الكلية الثالثة وهي الادخار الذي سنتناوله في الفصل التالي ، كما أن الكلية الثالثة وهي الإدخار أساس الكلية الرابعة وهي الاستثمار .

وتجد كليتا الناتج الوطني الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي في الاقتصاد الإسلامي مساحة واسعة وموقعاً متقدماً بين موضوعات ذلك الاقتصاد حيث ترتبط هاتان الكليتان ارتباطاً عضوياً بالعديد من قضايا وموضوعات الاقتصاد الإسلامي .

ونتناول الناتج الوطني والدخل الوطني في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الناتج الوطني الإجمالي .

المبحث الثاني : الدخل الوطني الإجمالي .

المبحث الأول

الناتج الوطني الإجمالي

الناتج الوطني الإجمالي - كما سبق القول - يمثل الأساس الذي تنطلق منه وترتبط به قضايا ومسائل عديدة في الاقتصاد بشكل عام ، ويمكن تحليل كلية الناتج الوطني الإجمالي من خلال الآتي :

أولاً : تعريف الناتج الوطني الإجمالي وعناصره :

الإنتاج - كما سبق وأوضحنا - معناه يعني كل جهد يؤدي إلى إيجاد أو إضافة منفعة أو قيمة يترتب عليها إشباع حاجة وتلبية رغبة ، وتسعى كل دول العالم على اختلاف مذاهبها الاقتصادية ونظمها السياسية إلى العمل على زيادة الإنتاج وما يترتب عليه من ارتفاع الدخل وزيادة رفاهة البشر ، ومن أجل ذلك رُصدت خطط الإنماء والإحداث واستهدفت زيادة الإنتاج والدخول .

مما تقدم نتوصل إلى تعريف الناتج الوطني الإجمالي على أنه دفع من الأرزاق الذي ينتج عن النشاطات الإنتاجية التي يقوم بها الأفراد أو تقوم بها المنشآت في دولة معينة خلال فترة زمنية محددة هي في العادة سنة .

ومن التعريف المتقدم يمكن استخلاص العناصر التالية :

❖ الناتج الوطني الإجمالي يعني دفع الأرزاق والأقوات ، وتتمثل تلك الأرزاق والأقوات في السلع والمنتجات والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية وتلبي المتطلبات البشرية .

❖ هذا التدفق من الأرزاق والأقوات يُعد نتيجة مباشرة للنشاطات الإنتاجية ، وهي تلك النشاطات التي قام بها أصحابها عمداً لغرض الإنتاج .

❖ النشاطات الإنتاجية قد تصدر من الأشخاص وقد تصدر من المؤسسات والمنشآت وقد تصدر من الاثنين معاً .

❖ فترة تقدير الناتج الوطني الإجمالي في المعتاد سنة حيث لا يمكن حساب أو تقدير الناتج الوطني الإجمالي في فترة أقل من عام .

ثانياً : دورة الناتج الوطني الإجمالي :

بعد تعريف الناتج الوطني الإجمالي ، ننتقل إلى تتبع ذلك الناتج من خلال دورته التي تُعرف بدورة الناتج الوطني الإجمالي وذلك على النحو التالي :

❖ الوحدة الإنتاجية بداية الدورة : تعتبر الوحدة الإنتاجية هي نقطة بداية دورة الناتج الوطني الإجمالي ، حيث تخرج منها السلع والمنتجات في شكل نهائي أو نصف مُصنّع ، وبعد ذلك تتجه اتجاهات عدة ، كما يتضح من الشكل البياني رقم (٤) .

❖ التيار السلعي المتجه من الوحدة الإنتاجية إلى الوحدة الاستهلاكية المتمثلة في الفرد والأسرة ومنها تتكون القوى الاستهلاكية الإجمالية والطلب الفعال ، وهنا يستخدم الأفراد والأسر ما يحصلون عليه من دخل نتيجة توزيع عوائد عناصر الإنتاج والتي من ضمنها الأجر في الإنفاق على السلع والمنتجات التي تدفقت إليهم من الوحدات الإنتاجية .

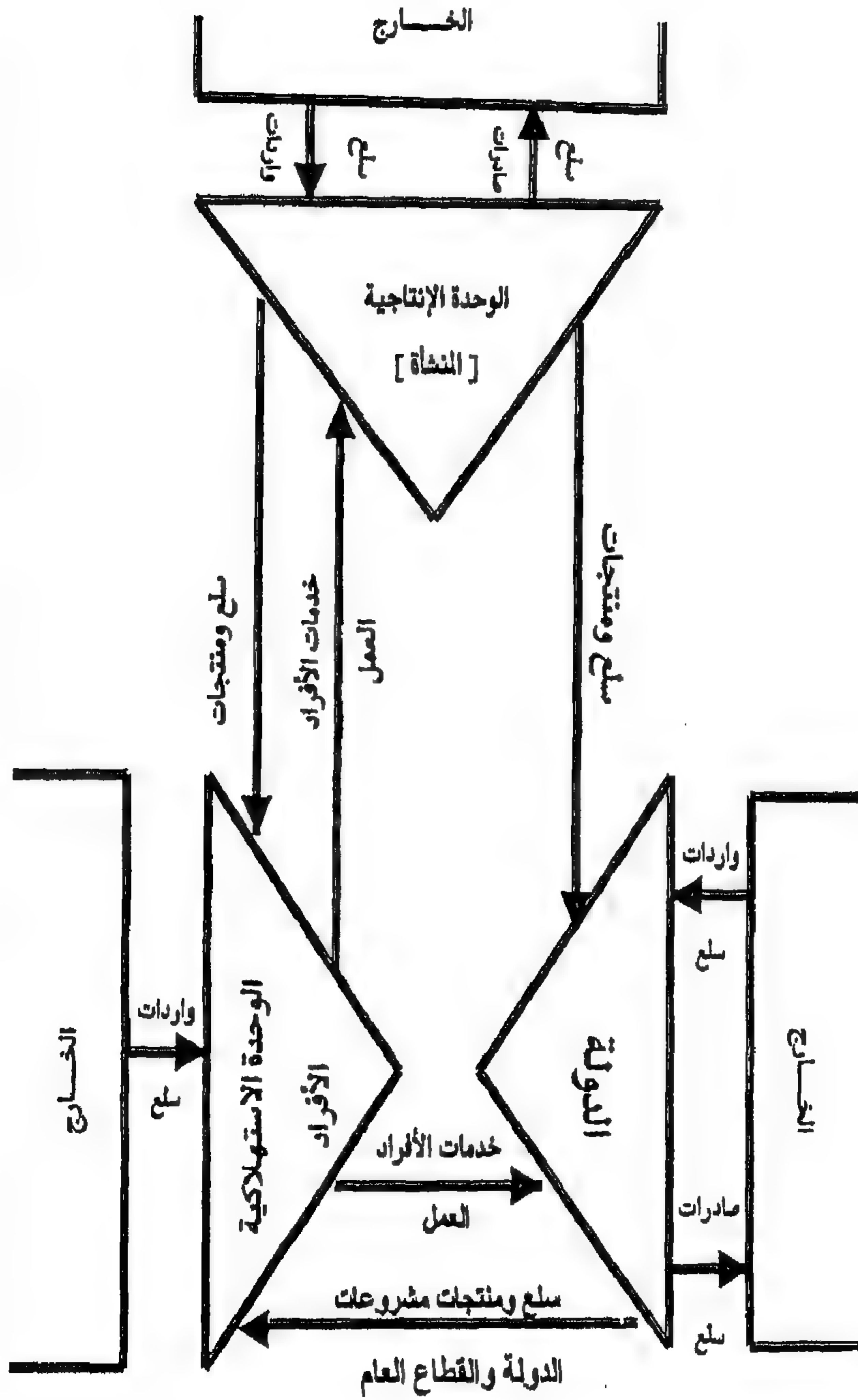
❖ التيار السلعي المتجه من الوحدة الإنتاجية إلى الدولة ، وهنا يتدفق التيار السلعي من تلك الوحدات الإنتاجية إلى الدولة التي تحصل على احتياجاتها للقيام بمهامها من تلك الوحدات مثل الطرق والكباري والمساكن والمزارع وتقارير الخبراء .. الخ .

❖ التيار السلعي المتجه من الوحدات الإنتاجية إلى الخارج ، حيث تقوم الوحدات الإنتاجية بتصدير منتجاتها إلى الأفراد والمنشآت والأجهزة الحكومية في خارج البلاد .

- ❖ التيار السلعي المتجه من الخارج إلى الوحدات الإنتاجية ، حيث تقوم تلك الوحدات باستيراد منتجات وسلع لا يتم إنتاجها داخلياً ، أو مواد خام ، أو سلع نصف مصنعة .
- ❖ التيار السلعي المتجه من الدولة إلى الخارج في شكل صادرات من الوحدات الإنتاجية التابعة للدولة والقطاع العام .
- ❖ التيار السلعي المتجه من الخارج إلى الدولة في شكل واردات سلعية من سلع ومنتجات لا تنتج داخل الدولة .
- ❖ التيار السلعي المتجه من الخارج إلى داخل الدولة ، حيث يمكن للأفراد الحصول على سلع ومنتجات من الخارج .
- ❖ التيار السلعي المتجه من الدولة إلى الأفراد والأسر ، في شكل منتجات وسلع من مشروعاتها الإنتاجية ومشروعات القطاع العام .
- ❖ التيار السلعي المتجه من أفراد المجتمع إلى الدولة ، في شكل خدمات العمل والإدارة والتنظيم ، حيث تعتمد الدولة على تلك الخدمات في إدارة قطاعاتها المختلفة .

شكل بياني رقم (٤)

يوضح دورة الناتج الوطني الإجمالي



المبحث الثاني

الدخل الوطني الإجمالي

ننتقل في هذا المبحث إلى مناقشة الكلية الثانية وهي الدخل الوطني الإجمالي ، وهو الذي يقابل الناتج الوطني الإجمالي ، والمفترض أن يساوي كل منهما الآخر ، ويمكن تحليل كلية الدخل الوطني الإجمالي من خلال الآتي :

أولاً : تعريف الدخل الوطني الإجمالي وعناصره :

يقصد بالدخل الوطني الإجمالي المجموع الكلي للدخول الصافية العائدة على من اشتركوا في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة وهي في المعتاد سنة .

ومن هذا التعريف يمكن استخلاص العناصر التالية :

❖ مجموع الدخول الصافية : فالدخل الوطني الإجمالي هو مجموع الدخول الصافية لأفراد المجتمع الذين يشاركون في العملية الإنتاجية .

❖ الدخل الوطني الإجمالي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج ، ومن ثم فكل من اشترك في العملية الإنتاجية يحصل على نصيبه من هذه العوائد .

❖ مدة حساب الدخل الوطني الإجمالي في المعتاد سنة واحدة .

ثانياً : دورة الدخل الوطني الإجمالي :

مثلاً أوضحنا دورة الناتج الوطني الإجمالي المتمثلة في تيارات السلع والمنتجات والخدمات التي تنطلق من مصادر الإنتاج المختلفة إلى بؤر الاستهلاك المختلفة ، نعمد إلى إيضاح دورة الدخل الوطني الإجمالي المتمثلة في التيارات النقدية التي تنطلق من مصادر الدخل المختلفة إلى جهات عديدة نوضحها في الآتي :

❖ التيار النقدي المتجه من الوحدات الإنتاجية إلى الأفراد والذي يمثل دخلاً نقدياً مقابل عرضهم لخدمات العمل المختلفة ويعرف هذا التيار بالأجر .

❖ التيار النقدي المتجه من الأفراد إلى الوحدات الإنتاجية والذي يمثل ثمناً للسلع والخدمات التي تنتجها الوحدات الإنتاجية ويستهلكها الأفراد .

❖ التيار النقدي المتجه من الوحدات الإنتاجية إلى الدولة في شكل ضرائب ورسوم تتقاضاها الدولة في مقابل ما تقدمه من خدمات ومنتجات معنوية مثل الأمن والنظام والمرافق .. الخ .

❖ التيار النقدي المتجه من الدولة إلى الوحدات الإنتاجية مقابل السلع والمنتجات والخدمات التي تشتريها الدولة من الوحدات الإنتاجية .

❖ التيار النقدي المتجه من الدولة إلى الوحدات الإنتاجية في شكل إعانات ومساعدات للوحدات الإنتاجية لدعم صناعات أو نشاطات معينة ولخفض بعض الأسعار حتى يعود على المستهلكين من أفراد الدولة .

❖ التيار النقدي المتجه من الدولة إلى الأفراد مقابل خدمات العمل وهو يمثل الأجر الذي يتقاضاه موظف الدولة .

❖ التيار النقدي المتجه من الدولة إلى الأفراد في شكل معاشات وإعانات وهذا التيار النقدي لا يقابله مردود من الأفراد المتلقين له .

❖ التيار النقدي المتجه من الأفراد إلى الدولة في شكل ضرائب دخل مباشرة حتى يتسنى لها القيام بمهامها المختلفة .

❖ التيار النقدي المتجه من الخارج إلى الوحدات الإنتاجية نظير الصادرات التي تصدرها الوحدات الإنتاجية للخارج .

❖ التيار النقدي المتجه من الوحدات الإنتاجية إلى الخارج نظير الواردات التي تستوردها الوحدات الإنتاجية من الخارج في شكل سلع ومنتجات .

❖ التيار النقدي المتجه من الدولة إلى الخارج في شكل معونات تنمية أو تعويضات .

❖ التيار النقدي المتجه من الدولة إلى الخارج في شكل أثمان للسلع والمنتجات الواردة من الخارج .

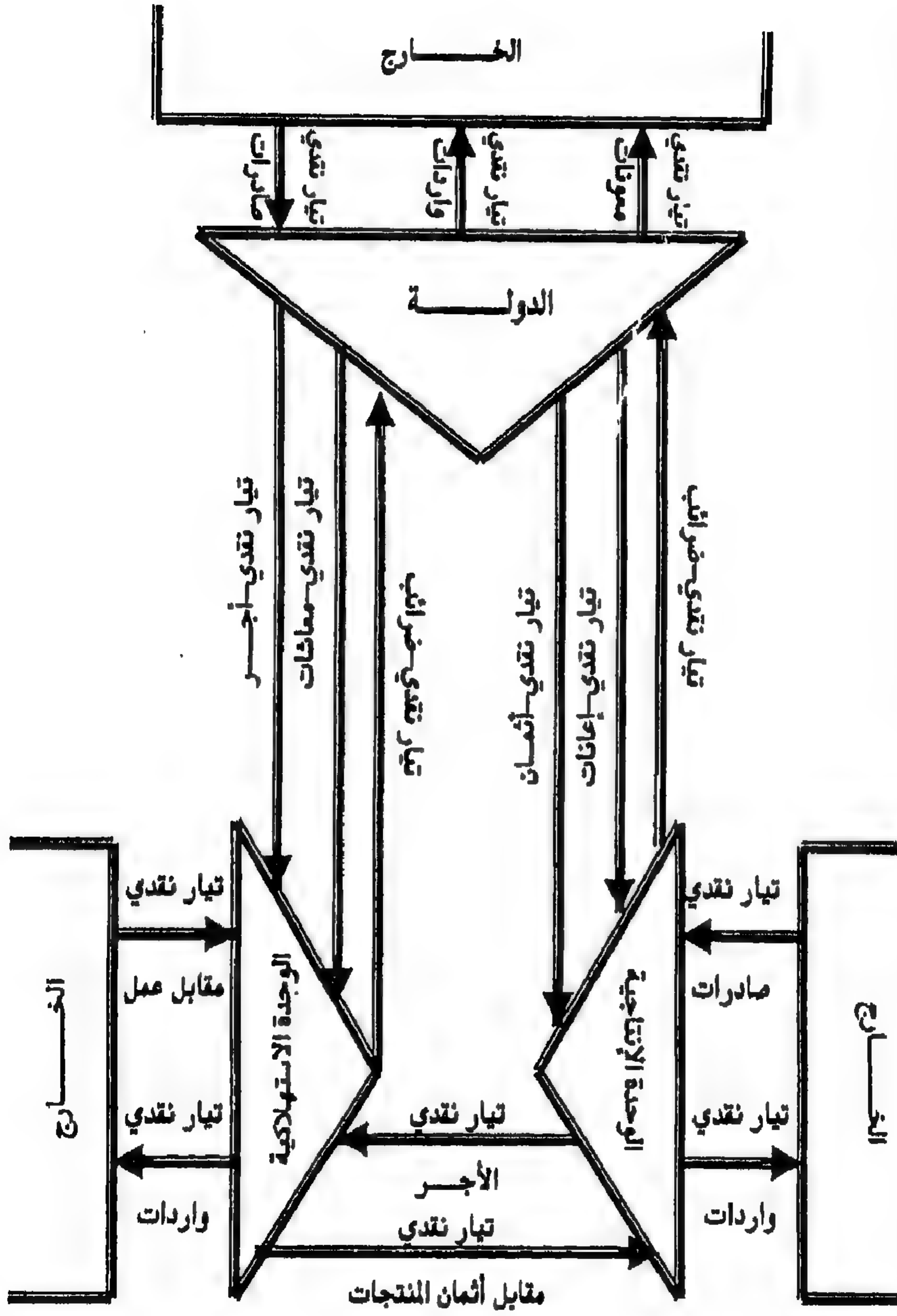
❖ التيار النقدي المتجه من الخارج إلى الدولة في شكل أثمان للسلع والمنتجات الصادرة إلى الخارج .

❖ التيار النقدي المتجه من الأفراد إلى الخارج نظير الواردات من السلع والمنتجات التي يستوردها الأفراد داخل الدولة .

❖ التيار النقدي المتجه من الخارج إلى الأفراد داخل الدولة لقاء ما يقدمونه من خدمات العمل إلى الخارج .

شكل بياني رقم (٥)

يوضح دورة الدخل



الفصل الثاني

الادخار والاستثمار

بعد دراسة وتحليل كليتي الناتج الوطني الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي ننتقل إلى دراسة وتحليل متغيري الادخار والاستثمار بصفتها توأمين ينبعان من كلية الدخل الوطني الإجمالي ويصبان في كلية الناتج الوطني الإجمالي .

والادخار والاستثمار من المؤشرات المهمة التي تؤثر إلى حيوية الاقتصاد ونشاطه وقدرته على التفاعل مع المتغيرات والمستجدات وقدرته كذلك على النمو والازدهار .

وتحرص معظم اقتصادات دول العالم على تزكية الميول الادخارية لدى أفراد مجتمعاتها ، لما لذلك من أهمية قصوى في ترسيخ الاستثمار واعظام نتائجه وآثاره في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

ولكل من الادخار والاستثمار علاقة وطيدة - كما أشرنا سلفاً - بكل من الناتج الوطني الإجمالي وكذا بالدخل الوطني الإجمالي ، ومن ثم كان من المجدي تناول الكليات الأربعة في آن واحد إبرازاً لتلك العلاقة .

ومنذ البداية ينبغي الإشارة إلى العلاقة الوطيدة بين ظاهرة الميول الادخارية ومستوى الدخل الفردي من جهة ، وبين حجم الادخار من جهة أخرى ، حيث يتحكم هذان المتغيران بشكل صارم في حجم الادخار على مستوى المجتمع ككل ، وتفصيل ذلك أنه كلما كان الفرد يتمتع بدخل مرتفع ولديه ميول ادخارية قوية كان حجم الادخار مرتفعاً ، والعكس صحيح أي أنه كلما كان دخل الفرد منخفضاً و ميوله الادخارية ضعيفة كان حجم الادخار منخفضاً ، ومن الطبيعي أن ينعكس كل ما تقدم على حجم الاستثمار .

ويرتبط حجم الدخل الفردي بعوامل ومتغيرات كثيرة منها وأهمها حجم الناتج الوطني الإجمالي من الأرزاق والأقوات ، وكذا حجم ما تمتلكه الدولة من الموارد والمصادر الطبيعية من الأرزاق والأقوات التي حبا الله بها هذه الدولة .

كما ترتبط الميول الادخارية بظواهر سلوكية وأفكار معتقدية معينة ترتبط بقوة الوازع الديني والقدرة على استيعاب المقصود والدلالة الشرعية للترغيب في الادخار والحث عليه والتفرقة بينه وبين الاكتناز ، وكل ما يتعلق بالادخار من سلبيات وإيجابيات ينعكس على الاستثمار .

في هذا الفصل نناقش كليتي الادخار والاستثمار وعلاقتهما ببعضهما البعض وعلاقتهما بالنتاج الوطني والدخل الوطني وعلاقتهما كذلك بالإنماء الاقتصادي والتطوير الاجتماعي ، ويتم ذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الادخار .

المبحث الثاني : الاستثمار .

المبحث الأول

الادخار

دراسة الادخار تتم من أكثر من بُعد حيث أن لهذا الموضوع خصوصية وتميز داخل الاقتصاد الإسلامي ، فهو من الموضوعات التي تبدو فيها المذهبية بشكل واضح وتغلّفها السلوكيات الأخلاقية ذات الوازع الديني مثلها في ذلك مثل مسألة الاستثمار وتوظيف أموال المجتمع المسلم ، كذلك فللادخار دوافع وبواعث ، وتترتب عليه نتائج وآثار ، كل ذلك يمكن استيضاحه في الآتي :

أولاً : تعريف الادخار وعناصر التعريف :

الادخار في معناه العام يعني حجب جزء من الدخل عن الإنفاق على سلع الاستهلاك ، وهذا التعريف يمكن تحليله إلى عناصره التالية :

❖ للادخار معنى عام يرتبط فقط باقتطاع جزء من الدخل والإبقاء عليه في شكل نقود والامتناع عن إنفاقه على سلع الاستهلاك ، ولا يرتبط بمصير واتجاه هذا الجزء المقتطع من الدخل .

❖ وللادخار كذلك معنى خاص أكثر تخصيصاً وتحديداً ، وهذا المعنى يرتبط بمصير واتجاه الجزء المقتطع من الدخل ، حيث يتم توجيه ذلك الجزء إلى الاستثمار المباشر وهذا السلوك قد يكون صعب الحدوث عملياً ، أو توجيهه إلى مؤسسات مالية [بنوك] تتولى تجميع تلك الأجزاء من الدخول ثم توجيهها إلى مجالات الاستثمار المختلفة ، إما تحت الاشراف المباشر للبنك ، أو مشاركة مع مستثمرين متخصصين وذوي خبرة .

❖ الادخار عبارة عن جزء من الدخل الذي يكتسبه الفرد لقاء مشاركته في العملية الإنتاجية ، ومن ثم فهو جزء من الناتج الإجمالي للمجتمع ويدخل في حسابه ، وليس مبلغاً إضافياً يضاف إلى الدخل الفردي ، ومعنى ذلك أنه جزء من الناتج الإجمالي تم تجنبه أثناء دورة الدخل الوطني الإجمالي .

❖ ثمة موازنة تُعرف بموازنة الإيرادات والمصروفات ، وهذه الموازنة تتم على مستوى الفرد كما تتم على مستوى الدولة والمجتمع ، فالفرد المعني بموضوع الادخار يوازن بين إيراداته التي هي ذات الوقت حصته من الدخل الوطني الإجمالي أو الناتج الوطني الإجمالي وبين نفقاته ومصروفاته التي ينفقها على السلع والمنتجات والخدمات اللازمة لمعيشته وحياته ، وهو إزاء هذه الموازنة سيخلص إلى إحدى حالات ثلاث :

– إما أن دخله لا يلبي كافة متطلباته وحاجاته من السلع والخدمات اللازمة لأن يعيش وفق مستوى معيشي مقبول .

– أو أن دخله يلبي بالكاد كافة متطلباته وحاجاته من السلع والخدمات اللازمة لأن يعيش وفق مستوى معيشي مقبول .

– أو أن دخله يفيض عن تلبية كافة متطلباته وحاجاته من السلع والخدمات اللازمة لأن يعيش وفق مستوى معيشي مقبول ، وأن ينفق بقوامة واعتدال دون إسراف أو تقتير ، ويتم تجنب الفائض من الدخل إلى الادخار الذي يوجه بدوره إلى وجهات ومصارف شتى .

ثانياً : مستويات الادخار :

الادخار بالمعنى الذي أوضحناه يتم على أكثر من مستوى :

❖ مستوى الفرد :

وكما سبق الإيضاح فالفرد يتصرف في دخله من خلال إجراء موازنة بين ذلك الدخل وبين مستلزماته واحتياجاته ، وتسفر هذه الموازنة عن نتيجة واحدة إما قصور الدخل عن الوفاء بكافة المستلزمات والاحتياجات ، أو وفاء الدخل بتلبية تلك الاحتياجات بالكاد ، أو زيادة الدخل عن تلك الاحتياجات والمتطلبات والحالة الأخيرة هي التي ينتج عنها في المعتاد ما يُعرف بالادخار على المستوى الفردي ، فالادخار هو تلك الزيادة التي فاضت من الدخل بعد تلبية احتياجات الفرد ومستلزماته .

❖ مستوى المجتمع :

كثير من أفراد المجتمع يتوصلون بعد إجراء الموازنة بين دخولهم ومتطلباتهم إلى وجود فائض ، ومن مجموع فوائض هذه الكثرة تتكون مبالغ ضخمة تُعرف بالادخار الكلي ، وينتج عن الادخار بالوصف المتقدم سحب نقود من الدورة الاقتصادية لتكوين أصول أو ثروات لدى المدخرين في شكل حقوق وليس في شكل أصول إنتاجية .

❖ مستوى الدولة :

كذلك الدولة يمكنها أن تسلك سلوكاً يوصف بأنه سلوك ادخاري ، وذلك عندما تكون نفقاتها أقل من إيراداتها ، وهنا يظهر الفائض في ميزانية الدولة .

ثالثاً : البعد الشرعي للادخار :

في هذا البند نحاول تكثيف الضوء على البعد الشرعي للادخار ، والمقصد من البعد الشرعي هو نظرة الإسلام وطروحاته الاقتصادية التي حددناها في الاقتصاد الإسلامي إلى الادخار

كسلوك آدمي ، وكأحد المتغيرات المهمة في الاقتصاد الإسلامي ، ويمكن القيام بذلك من خلال الآتي :

❖ تزكية الميول الادخارية لدى الأفراد :

تزكية وتكريس الميول الادخارية لدى الفرد في المجتمع المسلم هو خلاصة ونتيجة لمجموعة من العوامل نتناولها في الآتي :

– الأساس الشرعي : تشجيع الميل الادخاري والتنبيه إلى أهميته ونتائجه يجد له مكاناً فسيحاً وإشارات صريحة في كتاب الله ، وقد وردت تلك الإشارات في صيغتين :

○ الصيغة الأولى : الحِصْ وَالْحِثُّ عَلَى الْقَوَامَةِ وَالْإِنْفَاقِ وَمَقْتِ الْإِسْرَافِ وَالْمُسْرِفِينَ ، ومن شأن ترسيخ هاتين الصفتين والسلوكين في حياة المؤمن أن يُفْضِيَ إِلَى الْإِتِّجَاهِ نَحْوَ الْإِدْخَارِ ، قال تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّاتِ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ يَبْنَئْ عَادِمٌ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾^٣.

○ الصيغة الثانية : يسوق الحق تبارك وتعالى من قصص الأنبياء والرسل والصالحين ما يؤشر إلى ترسيخ القيم الصالحة في حياة المؤمن ، ومن ذلك الادخار والاعتدال في الإنفاق

^١ . سورة الأنعام : ١٤١ .

^٢ . سورة الأعراف : ٣١ .

^٣ . سورة الفرقان : ٦٧ .

لمواجهة نوايب المستقبل ، والنقص المحتمل في الأموال والثمرات ، فقد علم نبي الله يوسف عليه السلام قومه قيمة الادخار وكيف كانت هذه القيمة وسيلة ناجعة لإنقاذ البلاد والعباد من آثار القحط والجذب ، قال تعالى ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (٤٦) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُبُلِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (٤٧) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِتُونَ (٤٨) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ (٤٩) ١.

- السلوك الفردي : لا غرو في أن السلوك الفردي ينبع من قيم الفرد ومعتقداته والمؤمن يقر بقلبه وعقله وفكره ويصدق بسلوكه وتصرفاته ، فهو يؤمن بالأساس الشرعي للادخار وأنه قيمة حث عليها الشارع سبحانه وتعالى ، ثم يسلك سلوكات تعكس ذلك الإيمان ، عندما يعتدل في إنفاقه ولا يُطلق العنان لمطالباته واحتياجاته الاستهلاكية التي لا تنتهي ولا تتوقف عند حد ، وعندما يجتنب من دخله جزءً يحيله إلى مؤسسات مالية إسلامية تخبر كيف تستثمر ذلك المال وكيف، توظفه لخدمة المجتمع المسلم .

- دور البنك الإسلامي : للبنك الإسلامي دور مهم في تزكية وترسيخ الميول الادخارية لدى أفراد المجتمع المسلم ، حيث يتولى البنك مسئولية تبصير الأفراد والمؤسسات بجدوى الادخار وفوائده الاجتماعية والاقتصادية ، ناهيك عن دوره في ترغيب الأفراد في التعامل مع المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية لما في ذلك من صلاح الدنيا والدين .

١ . سورة يوسف : ٤٦-٤٩ .

❖ الادخار كأحد أسباب التملك :

يعتبر الادخار من أهم أسباب التملك : والتملك يأتي عن طريق المبلغ المدخر الذي يمكن للفرد أن يصبح بموجبه ممتلكاً لإحدى أدوات الإنتاج — وقد سبق وأوضحنا — أن الادخار هو جزء مقتطع من الدخل الفردي ، والدخل الفردي هو مقابل مشاركة الفرد في الناتج الوطني الإجمالي ونصيبه منه ، فالادخار بذلك جزء من مقابل العمل والجهد الذي يساهم به الفرد في الناتج الوطني الإجمالي ، ومن ثم فكل ما يمتلكه الفرد مقابل الجزء المقتطع من دخله في شكل مدخرات هو تملك مقابل عمل وجهد وهو ما يقره الشرع الحنيف ويقدّره ويدعو إليه .

❖ الادخار والاكتناز :

من المسائل المتعلقة بالادخار والتي للاقتصاد الإسلامي فيها شأن وتميز هي العلاقة بين الادخار والاكتناز ، وهذه العلاقة جديرة بالإيضاح وخليقة بالتبيين نظراً لما يترتب عليها من نتائج وآثار تحيل الادخار من قوة محرّكة للطاقت ومعرّزة للمقدّرات إلى كم مهمل لا يترتب عليه إلا الإثم والخسران المبين .

وبدءاً لابد من إيضاح المراد بالكنز ثم الاكتناز ، فالكنز هو المال المدفون والمال المدفون عبارة عن مال معطل ومبعد عن الحياة ، والحياة بالنسبة للمال في تدويره اقتصادياً وإثماره وإنمائه وإفادة المجتمع من ثماره من خلال عوائد المشاركة أو من خلال الزكاة على ذلك المال ، ومن ثم يمكن الانتهاء إلى أن العلاقة بين الادخار والاكتناز يمكن إيضاحها من خلال الآتي :

- اقتطاع جزء من الدخل الفردي وتجنبه عن الإنفاق على السلع الاستهلاكية وهذه هي المرحلة الأولى ، حيث لا يعلم حتى الآن مصير هذا الجزء المقتطع والذي تم تجنبه من الدخل الفردي .

- إبقاء هذا الجزء المقتطع من الدخل في حوزة صاحبه وإبعاده عن الدورة الاقتصادية ، ومن ثم فهو غير قابل للنمو والاستفادة منه ، فإذا تصدق منه وأنفق ستأكله الصدقة حسب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا لم ينفق منه ولم يتصدق منه فهو كنز محرم شرعاً ، قال تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفقونها فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُخَمَّى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٥﴾ ١ .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " داوموا استثمار مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة " .

الدفع بالجزء المقتطع من الدخل إلى إحدى المؤسسات المالية أو البنوك الإسلامية ، حيث يتولى البنك الإسلامي استثمار هذه الأموال بالشكل الإسلامي ، وبذا تكون المدخرات قد دخلت إلى حلبة الإنتاج والدورة الاقتصادية ، وخرجت من دائرة الكنز المحرم شرعاً ، والغير مجدي اقتصادياً .

رابعاً : الآثار الاقتصادية للادخار :

يترتب على الادخار الكثير من الآثار والنتائج الاقتصادية التي يمكن الإشارة إليها في الآتي :

١ . سورة التوبة : ٣٤-٣٥ .

❖ الادخار أداة للحد من التضخم :

التضخم ينتج عن الزيادة الشديدة في جانب الطلب على جانب العرض ، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار بشكل مبالغ فيه ، والادخار يؤدي إلى امتصاص جزء من الأموال المخصصة للاستهلاك مما يؤدي إلى الحد من الطلب والاقتراب به من العرض إلى أن يسود التوازن بينهما وعندئذ يبدو السعر العادل الذي يحقق مصلحة كل من المستهلكين والمنتجين — كما سبق الإيضاح — يضاف إلى ما تقدم أن تحويل المدخرات إلى استثمارات مفيدة يخلق طاقات تشغيلية منتجة تساعد بدورها في إحداث التوازن بين العرض والطلب ويزول السعر العادل .

❖ الادخار وسيلة لتكوين رأس المال :

المدخرات عندما تدخل حلبة الإنتاج وتتحول إلى استثمارات تساهم في تكوين رأس المال كأحد عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، يضاف إلى ما تقدم — ما سبق إيضاحه وتفصيله — من أن في اعتبار الادخار أداة للتملك يؤدي هو الآخر إلى زيادة رأس المال وكذا عناصر الإنتاج .

إضافة إلى ما تقدم فإن الادخار يؤدي إلى إعادة توزيع جانب من الدخل وخلق مزيد من فرص العمل ، ورفع مستوى الإنتاجية وترشيد سلوك الأفراد .

المبحث الثاني

الاستثمار

ننتقل في هذا المبحث إلى دراسة وتحليل الاستثمار بوصفه توأم الادخار والوجه الآخر للعملة ، ويمكن دراسة الاستثمار من خلال الآتي :

أولاً تعريف الاستثمار وعناصره :

الاستثمار يعني أن الجزء المقتطع من الدخل والذي لم يذهب إلى الإنفاق على سلع الاستهلاك يتم الدفع به إلى مؤسسات مالية أو بنوك إسلامية لاستثمار وتوظيف وإنماء هذه المدخرات ، بما يعود على أفراد المجتمع مرة أخرى في شكل زيادة في الناتج الإجمالي وبالتالي الدخل الإجمالي والفردى .

وهذا التعريف للاستثمار يثير بعض المسائل ذات العلاقة :

❖ المدخرات التي تتحول إلى البنوك الإسلامية تأخذ مسارها إلى إقامة وحدات إنتاجية جديدة أو توسيع وحدات أخرى قائمة ومن ثم ينشأ ارتباط مالي يهدف إلى تحقيق مكاسب يُتوقع الحصول عليها على مدى فترة طويلة من الزمن .

❖ تتحول المدخرات إلى إنفاق على أصول رأسمالية يُتوقع منها تحقيق عائد في المستقبل ، ويُعرف هذا الإنفاق بالإنفاق الرأسمالي .

❖ من الثابت أن الأجزاء المدخرة من الدخل يقابلها بنفس الحجم سلع لم تأخذ طريقها إلى الأفراد ، وإنما تظل لدى المنشآت التي أنتجتها لتزيد من ملكية أصحاب تلك المنشآت للقوى الإنتاجية .

❖ الاستثمار لابد أن يؤدي إلى زيادة في الطاقات الإنتاجية ، وإذا لم يؤد إلى تلك الزيادة فلا يمثل استثماراً .

ثانياً : أشكال الاستثمار :

يأخذ الاستثمار أحد الأشكال التالية :

❖ إقامة مشروعات جديدة : خضعت لدراسات اقتصادية جادة لتحديد أهدافها وطرق عملها مع الفكر الاقتصادي الإسلامي .

❖ استكمال مشروعات قائمة : لزيادة إنتاجها من خلال تطوير وسائل الإنتاج فيها وتحوير توجهاتها بما يتواءم مع الفكر الاقتصادي الإسلامي .

❖ إحلال وتجديد مشروعات : وهذا الإحلال والتجديد إما أن يكون كلياً وإما أن يكون جزئياً .

ثالثاً : أساليب وطرق استثمار الأموال [إحالة] :

يجب أن يختار لاستثمار الأموال أنفع الطرق وأنسبها في ضوء مقاصد الشرع أي بالشكل الذي يسد ضروريات وحاجيات الأمة^١ ، ونحيل في دراسة هذه الجزئية إلى المبحث الخاص بتنفيذ نموذج البنك الإسلامي .

^١ د. عبد الحميد محمود البعلبي ، المدخل لفقه البنوك الإسلامية (القاهرة ، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٣) ص ٧٦ .

الباب التاسع

الملكية الخاصة [القطاع الخاص]

نتحول في هذا الباب إلى دراسة إحدى المسائل المهمة في الاقتصاد الإسلامي وهي المتعلقة بالملكية الخاصة أو الملكية الفردية والتي تتحول في الإنتاج إلى ما يعرف بالقطاع الخاص ، ودراسة الملكية الخاصة ذات أهمية بالغة كمقدمة وتمهيد لدراسة المشروع الخاص أو الوحدة الإنتاجية المترتبة على الملكية الخاصة ، فالملكية الخاصة إذن ليست مسألة مجردة بل هي مرتبطة عضوياً بقضايا ومسائل أخرى داخل الاقتصاد الإسلامي ، فالملكية الخاصة علاقتها الوطيدة بالملكية العامة أو ملكية الدولة حيث يتم باجتماعهما معاً تحديد ملكية المجتمع ككل ، وللملكية الخاصة علاقتها كذلك بالمشروع الخاص أو الوحدة الإنتاجية الخاصة أو ما يعرف اصطلاحاً بالقطاع الخاص ، والقطاع الخاص يعني أن الأفراد يملكون وحدات إنتاجية تساهم في إنتاج السلع والخدمات داخل المجتمع وهذه الوحدات الإنتاجية أساسها الملكية الخاصة .

أيضاً تتعلق الملكية الخاصة بالادخار — كما سبق الإيضاح — حيث أن الادخار يعتبر في كثير من الأحيان أحد أسباب التملك ، وعلاقة الملكية الخاصة بالاستثمار كذلك واضحة ، أما الإنماء الاقتصادي الذي يعد الهدف الأساسي لأي مجتمع فإن الملكية الخاصة تشاطر الملكية العامة وملكية الدولة عبء عملية الإنماء الاقتصادي .

انطلاقاً من هذه الأهمية التي تلعبها الملكية الخاصة في اقتصاد الدولة الإسلامية كان لزاماً على من يتصدى لتقديم صياغة للنظرية الاقتصادية الإسلامية أن يبرز تلك الأهمية ، ويكثف الذوء على علاقة الملكية الخاصة بكافة المتغيرات والتفاعلات الأخرى داخل الاقتصاد الإسلامي .

ودراسة الملكية الخاصة تتطلب الانطلاق من مجموعة القواعد والأصول ذات الصبغة الشرعية ، وذلك للوقوف على موقع الملكية الخاصة داخل خريطة التوزيع الاجتماعي للقوى داخل المجتمع ، ثم التنقيب عن آثار وتداخلات الملكية الخاصة في ثنايا التفاعلات

الاقتصادية ، وكيفية تطويع تلك الملكية لتحقيق الهدف الأساسي للمجتمع المسلم والمتبلسور في الإنماء والإحداث والتطوير من أجل الحياة الطيبة للفرد المسلم ، ولعل في ذلك أقوى دليل وأسطع برهان على أن الإسلام يمتلك نموذجاً فريداً للإنماء والإحداث ، وهو ما سنفرد له الجزء التالي من هذا المجلد .

تعويلاً على ما تقدم نخصص هذا الباب لدراسة الملكية الخاصة في الاقتصاد الإسلامي وعلاقة الملكية الخاصة بما تعارف عليه المعاصرون بالقطاع الخاص ، وذلك من خلال الفصلين التاليين :

الفصل الأول : الملكية الخاصة .

الفصل الثاني : القطاع الخاص .

الفصل الأول

الملكية الخاصة

دراسات عديدة تصدت لموضوع الملكية الخاصة بوصفه مسألة شرعية ، كذلك ثمة دراسات تعرضت للموضوع بوصفه مسألة شرعية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ، ولكن قلة من الدراسات هي التي تعرضت لموضوع الملكية الخاصة بوصفه مسألة معاصرة تلعب دوراً مهماً وحيوياً فيما يهم كافة المجتمعات وعلى الأخص المجتمع المسلم ألا وهو هدف الإنماء الاقتصادي .

ولكي نتمكن من التوصل إلى دور الملكية الخاصة في عمليات الإنماء الاقتصادي - الهدف المنشود لكل مجتمعات العالم - علينا أن نتعرض لمسألة الملكية الخاصة بشيء يسير من التعمق والتفصيل .

ماذا تعني الملكية الخاصة في الإسلام ؟ وهل للملكية الخاصة في الإسلام معنى متميز يميزها عن معناها في الفلسفات الوضعية ؟ .

وما هي أنواع الملكية الخاصة ؟ وهل ثمة مسببات ودواعي للتملك ؟ ثم ما هي خصائص الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية ؟ وأخيراً هل ثمة قيود على الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية ؟ وما هي طبيعة تلك القيود ؟ .

كل ما تقدم من تساؤلات سوف نتناولها في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : تعريف الملكية الخاصة في الإسلام .

المبحث الثاني : شرعية الملكية الخاصة .

المبحث الثالث : الملكية التامة .

المبحث الرابع : أسباب التملك في الإسلام .

المبحث الخامس : خصائص الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية .

المبحث السادس : القيود على الملكية الخاصة في الإسلام .

المبحث الأول

تعريف الملكية الخاصة في الإسلام

الملكية الخاصة علاقة شرعية بين الفرد وبين الشيء المملوك ، تخول هذه العلاقة صاحبها الانتفاع والتصرف بالشيء أصالة أو وكالة دون غيره ، ولا يعوق الانتفاع والتصرف إلا مانع خارجي^١.

من هذا التعريف نخلص إلى العناصر التالية :

أولاً : الملكية الخاصة في صميمها علاقة ارتباطية بين الفرد وبين الشيء المملوك ، وهذه العلاقة هي أساس الملكية ، والملكية ترتبط بقيام هذه العلاقة وجوداً وعدماً .

ثانياً : علاقة الفرد بالشيء المملوك هي علاقة شرعية ، والشرعية هنا تنصرف إلى أساس أو سبب التملك ، حيث أن التملك لا بد أن يكون ناتجاً أو مترتباً على سلوك أو تصرف شرعي ، كما تنصرف كذلك إلى أن الشرعية سيترتب عليها قبول الآخرين واعترافهم بقيام حق التملك .

ثالثاً : علاقة الفرد بالشيء المملوك موضوعها القدرة على الانتفاع والتصرف بذلك الشيء بنفسه أو بتوكيل غيره ، ولا يمكن لأحد أن يمنعه من ذلك أو يحد من قدرته عليه .

رابعاً : القدرة على الانتفاع والتصرف بالشيء المملوك قد يمنع منهما مانع خارجي كالحجر ، ومعلوم أن القيود التي ترد على الملكية لا تنفي وجودها .

^١ د. عبد الله المصلح ، الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية ومقارنتها بالاتجاهات المعاصرة (القاهرة ، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٢) ص ٣٠ .

المبحث الثاني

شرعية الملكية الخاصة

أقرت الشريعة الملكية الخاصة ، واعترفت بها وأوضحت أحكامها على أساس الاعتراف بها والتشجيع عليها ، ويمكن تتبع مصدري الشريعة لإيضاح ذلك من خلال ما يلي :

أولاً : القرآن الكريم :

لقد أوضح الحق تبارك وتعالى لعباده وهو أعلم بهم ، أنهم مجبولون على حب التملك حيث أنه غريزة أصيلة فيهم ، ومن ثم فقد أحلّ لهم التملك على أساس الاستخلاف لا الأصالة ، وسنلاحظ أن القرآن الكريم قد وجّه هذه الرغبة في التملك ونظّمها كما نظم سائر الغرائز الإنسانية ، فلم يقتلها ولم يتركها تعبت كما تشاء وتصنع ما تريد ، ولكنه وجهها إلى العمل المثمر المنتج النافع لصاحبه وللآخرين .^١

وقد وردت الملكية في القرآن الكريم صريحة ، وقد وردت كذلك بطريق فهم المضمون ، وسوف نوضح ذلك فيما يلي :

❖ ما ورد صراحة في الملكية :

قال تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثًىً وَلَكُمْ وَرِيعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِّلُوا فَوَجِدْهُ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰٓ إِلَّا تَعْوَلُوا ﴾ .^٢

وقال تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا أَحَلَّلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عِمَّتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَلْلِكَ الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِنْ

^١ . المرجع السابق ، ص ٣٦ .

^٢ . سورة النساء : ٣ .

وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا
عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ خَفُورًا
رَحِيمًا ^١.

وقال تعالى ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا
نِسَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ وَآتَيْنَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ حَقَّ شَيْءٍ وَشَهِدًا ^٢﴾.

وقال تعالى ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَثُورًا ^٣﴾.

وقال تعالى ﴿ إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ^٤﴾.

وقال تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ ^٥﴾.

ويفيد ما أوردناه من آيات أن ملك اليمين للرجل والمرأة ، والملك بمعنى الحكم والسياسة ،
وملك الأشياء والموجودات ، كلها قد أجازها الشرع الحنيف ، وينصرف إليها مقصود هذه
الآيات .

❖ ما ورد في شأن المال الذي هو محل الملكية :

سبق لنا أن أوضحنا عند حديثنا عن النقود أن الأموال في الآيات التي أوردناها قد أضيفت
إلى أصحابها ، وهذه الإضافة تفيد اختصاص الملكية واختصاص التصرف ^٦.

^١ . سورة الأحزاب : ٥٠ .

^٢ . سورة الأحزاب : ٥٥ .

^٣ . سورة الإسراء : ١٠٠ .

^٤ . سورة النمل : ٢٣ .

^٥ . سورة يس : ٧١ .

^٦ . أرجع إلى الباب السابع ، الفصل الأول ، المبحث الأول من هذا الجزء .

❖ ما ورد في شأن إيتاء الزكاة والصدقة والإنفاق عموماً :

كذلك جميع الآيات التي أوردناها وتتعلق بإيتاء الزكاة والصدقة والإنفاق بشكل عام تدل على ملكية الأفراد للأموال محل الخطاب ، وأن لهم حق التصرف فيها ، وهذا يوضح بجلاء أن الملكية الخاصة محل اعتبار الشارع جل وعلا ^١.

❖ ما ورد في شأن توزيع أنصباء التركة :

والآيات التي نصت على توزيع أنصباء التركة تدل على أن المراد منها تمليك الوارث لهذه الأنصبة ، فهذه الآيات تحمل الدليل على شريعة الملكية الخاصة ^٢.

❖ الآيات التي نهت عن السرقة وأكل أموال الناس بالباطل :

يضاف إلى ما تقدم الآيات التي نهت عن السرقة وأكل أموال الناس بالباطل ، فهي تدل على مشروعية الملكية وحمايتها وضمان سلامتها من التعدي عليها ^٣.

ثانياً : السنة النبوية المطهرة :

كذلك ورد من أحاديث الرسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على شرعية الملكية الخاصة ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع في خطبته المشهورة " ... فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا .. " .

^١ . المرجع السابق ، نفس الموضع .

^٢ . د. عبد الله المصلح ، الملكية الخاصة في الشريعة .. ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

^٣ . المرجع السابق ، ص ٣٤ .

وعن أبي هريرة رضي عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصِمَ مِنْ مَالِهِ وَدَمِهِ وَنَفْسِهِ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابِهِ عَلَى اللَّهِ " .

وتفيد هذه الأحاديث حماية مال المسلم والحفاظ عليه وشرعية تملكه ، وتحريم التعدي عليه .

يضاف إلى ما تقدم أن جميع أحاديث أحكام البيع والشراء والوصية والوقف والهبة والميراث وتحريم الربا يقع مدلولها على المملوك من المال المنقول وغير المنقول ، مما يؤكد على مشروعية الملكية الخاصة .^١

^١ . المرجع السابق ، ص ٣٥ .

المبحث الثالث

الملكية التامة

الأصل في الشريعة هو ملكية العين ملكية تامة ، والملكية التامة تعني ملك رقبة العين وملك منفعتها ، ويترتب على ذلك أن يكون للمالك حق التصرف في العين وفي منفعتها .

وبإعمال مبدأ المخالفة تكون الملكية ناقصة وغير تامة إذا كان الملك للعين دون منفعتها ، أو كان للمنفعة دون العين ، وتجدر الإشارة إلى أن اهتمامنا ينصب أساساً على الملكية التامة كما سبق إيضاها .

المبحث الرابع

أسباب التملك في الإسلام

أسباب التملك في الإسلام عديدة وتتنوع تبعاً لمعايير عدة ، وسوف نقصر تحليلنا على التقاط أشهر الأسباب المعاصرة حيث أنها موضع اهتمام الناس ، كما أنها ذات أهمية في حياتهم ، وتتمثل أشهر أسباب التملك المعاصرة في الأسباب المترتبة على الجهد الخاص والتي تتمثل في معظمها في عوائد عناصر الإنتاج ، وقد تناولنا عوائد عناصر الإنتاج من قبل ولكن بوصفها مخرجات ونواتج للعملية الإنتاجية ، وسوف نتناولها في هذا الموضع بوصفها أسباب منشئة للملكية ، وذلك من خلال الآتي :

أولاً : أجر العامل :

يعتبر أجر العامل من أهم أسباب التملك في الشريعة الإسلامية ، ومن ثم كان الحث المستديم على العمل الذي يتولد عنه الأجر أو الكسب ، والأخيران تتجمع منهما أجزاء يسيرة في شكل مدخرات تودع في أحد البنوك الإسلامية فيكون نواة للتملك .

ثانياً : عوائد المشاركة :

سبق لنا في أكثر من موضع إيضاح مبدأ المشاركة الإسلامي كوسيلة أو أداة لاستثمار رأس المال ، وما يترتب على مبدأ المشاركة من عائد يعود على طرفي الشراكة يمكن أن يكون منشئاً ومؤسساً للملكية الخاصة .

ثالثاً : إحياء الأراضي الموات :

كذلك سبق لنا إيضاح كيف أن إحياء الأراضي الموات يترتب عليه تملكها رقبة ومنفعة ، ومن ثم كان إحياء الأراضي الموات سبباً في تملكها ملكية تامة .

ويلاحظ على جملة الأسباب المنشئة للملكية :

❖ أنها ناتجة عن جهد وعمل وعطاء المالك ، وبذا يكون هدف التملك مقترناً بالعمل والجهد والعطاء .

❖ إن الأسباب المنشئة للملكية في مجملها تقود إلى هدف نهائي وهو الإنماء ومن ثم اقترنت غاية التملك بالقدرة على الإنماء ، فكل عمل أو جهد يؤدي إلى التملك ينتج عنه نماء وازدهار .

المبحث الخامس

خصائص الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية

ننتقل في هذا المبحث إلى تناول خصائص الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية وتنقسم هذه الخصائص إلى قسمين نتناولهما في الآتي :

أولاً : الخصائص التي تبرز حقيقة الملك :

ثمة خصائص تبرز حقيقة الملك في الشرع الإسلامي وهي :

❖ ثبات الملك يترتب عليه ثبات حق صاحبه في الانتفاع والتصرف الشرعي :

تعتبر هذه الخاصية هدف الملك وفائده ، فتملك الأشياء لم يشرع إلا من أجل الحصول على منافع المشروع من كل نوع بحسبه ، فالمالك إذا ما استقر تملكه للعين صار له فيها كل أنواع التصرف المشروع ، استهلاكاً وتصدقاً وإحساناً ورهنًا وإسقاطاً^١.

❖ الأصل في الملكية التمام :

فالملكية التي تثبت على الأشياء لأول مرة من حيث إنشاء الملكية تكون شاملة للرقبة والمنفعة معاً ، ومن هنا عُرِفَت هذه الملكية بالملكية التامة ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في موضع خلا .

❖ ملكية الأعيان مؤبدة :

إذا ثبت الملك الشرعي للأعيان فإنه يثبت مؤبداً ما لم يطرأ عليه انتقال عن طريق أسباب النقل الشرعي كالعقود ، وكذلك كان من شروط البيع الانتقال المؤبد للسلعة المباعة ، أما

^١ .د. عبد الله المصلح ، الملكية الخاصة في الشريعة .. ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٠-١٨١ .

ملك المنافع فالأصل فيه التوقيت ، فإذا حصل عقد ثبت بموجبه ملك المنفعة فإن ذلك يكون محدداً بوقت ينتهي إليه لتعود بعده العين لصاحبها ، ويجدر هنا ذكر القاعدة التي تقول أن ملكية الأعيان لا تقبل الإسقاط وإنما تقبل النقل .^١

ثانياً : الخصيصة التي تبرز طبيعة الملك :

سبق لنا في مواضع شتى أن أبرزنا بجلاء استخلاف الله للناس في الأرض والكون وتمكينهم من موجوداته ومخلوقاته ، وأوضحنا قبل ذلك أن المالك لهذا الكون بكل ما فيه من إنسان وجماد وحيوان ونبات هو الله الذي خلق كل ذلك وهو بالتالي الحاكم فيه بما يشاء والمتصرف فيه بما يريد .

واقتضت الإرادة الربانية والحكمة الإلهية أن يستخلف الناس على هذه الأرض ويمكّن لهم من أسباب المعيشة ما يضمن لهم البقاء للمدة المقررة ، وذلك بما أودع الله في الإنسان من حرص على النفس وحب المال^٢ ، وهذا الاستخلاف ليس استخلاًفاً مطلقاً بل بيّنت الشريعة أصوله وقواعده فلم يترك أمر الناس في هذه الأرض فوضى دون تنظيم فهو مقيد بقيود حددت مداه وكيفيته ، وأوضحت طرق الانتفاع والتمتع بما سخر الله للإنسان .^٣

ويمكن الانتهاء إلى أن المالك الحقيقي والأصيل لكافة الأعيان هو الله الخالق المالك ، وما تملك العباد لهذه الأعيان إلا للاستفادة والتمتع بمنافعها وفقاً لمقررات الشرع وأحكامه .

والفرق بين ملكية الله الأصلية للأشياء وملكية العباد ، أن العباد وإن كانوا يملكون المنافع والأعيان فهم يملكونها باستخلاف إلهي ومنحة ربانية تقوم حيث شرعها الله وتنتهي حيث منعها ، محكومة بما حدده الشارع ، وبما قرره المالك الأصيل ، أما ملكية الله فهي

^١ . المرجع السابق ، ص ص ١٨٤-١٨٧ .

^٢ . المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

^٣ . المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

ملكية الخالق العاطي الوهاب ، الوارث الذي يسترد ، فهو صاحب الهيمنة المطلقة
الدائمة ، فملكيته سبحانه ملكية حقيقية أصيلة دائمة ، فهو مالك الملك يوم لا مالكا إلا
هو .^١

^١. المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

القيود على الملكية الخاصة في الإسلام

الحديث عن القيود على الملكية الخاصة في الإسلام لا يأتي من باب التعسف أو العنت ، وإنما تمثل هذه القيود جزءاً من نظام شامل متكامل يهدف إلى إقامة وإقرار التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، والسماح بالتملك العادل المثمر الذي لا يتحول إلى وسيلة من وسائل الجور والقهر والاستعباد ، ومن ثم فالقيود هنا لكبح جماح النفس البشرية الأمارة بالسوء ، ولتهذيب الأهواء وإثنائها عن الشطط .

وتنقسم القيود التي ترد على الملكية الخاصة في الإسلام إلى ثلاثة طوائف من القيود يمكن تناولها في الآتي :

أولاً : القيود الملازمة للملكية :

وهذه القيود تلازم الملكية منذ اكتسابها وفي أثناء استعمالها ، وعند انتقالها من المالك إلى غيره بأي سبب من الأسباب ، وتعرف هذه القيود بالقيود الأصلية التي لا تنفك عن الملكية مطلقاً ، فليس للمالك أن يكتسب ماله من أي طريق شاء ، كما أنه ليس حراً في أن يتصرف فيما يملك حسب هواه ومراده ، وانتقال الملك منه إلى غيره لابد أن يكون عن طريق شرعي كذلك ، وتنقسم القيود الملازمة للملكية بدورها إلى ثلاثة أقسام :

❖ القيود الملازمة لأسباب التملك :

ترتبط هذه القيود بالطرق التي أباحها الشريعة الإسلامية للتملك ، وقد تناولنا ذلك في جزئية مستقلة وأبرزنا حكمة الشرع في استنفار طاقات البشر من أجل الكسب الحلال والوفير بما ينعكس على المجتمع في نهاية المطاف بالإنماء والرخاء .

❖ القيود الملازمة لكيفية الاستعمال :

أباحَت الشريعة للمالك التصرف فيما يمتلكه ، ولكنها وضعت جملة من الضوابط لترشيد السلوك وتهذيب التصرف ومن ذلك :

- يجب على المالك أن يحسن التصرف في ماله دون إسراف أو تقتير ، والقوامة التي هي الاعتدال من خصائص الشريعة الإسلامية ، وعلى المسلم مراعاتها وهو ينعم بما تفضل الله به عليه .^١

- يجب على المالك أن ينمي ماله باستثماره بالطرق الشرعية ، ولا يعمل على تعطيله ، فقد حث الإسلام على العمل والكسب ، وحارب الفقر ، ونهى عن إضاعة المال ، كما أن سد حاجة الأمة من مستلزمات الحياة من فروض الكفاية التي يَأْتُم الجميع بتركها ، فحري بأصحاب رؤوس الأموال أن ينبروا لتحقيق ذلك ، وإذا كانت الأمة الإسلامية تنشد القوة والمنعة فلن يتأتى لها ذلك إلا باستثمار أموالها في مشاريع الإنماء والإحداث .

- يجب على المالك الالتزام بالقواعد الشرعية لتنظيم طرق إنماء الأموال واستثمارها ، فاستثمار الأموال وإنماؤها مباح في الإسلام ، ولكن وفق قواعد وشروط تضبط مسارها وتحكم نتائجها .

- يجب على المالك عدم الإضرار بغيره أو بالمجتمع حال استعماله لماله ، فجميع الحقوق التي أقرها الشارع للمالك مقيدة بمنع الضرر عن الغير أو عن المجتمع ، فالحقوق المطلقة لا وجود لها في الشريعة الإسلامية ، فقوام الشرع الرحمة بالناس كافة ، وأساس كل الحقوق وهدفها النهائي جلب المصالح ودفع المفاسد .^٢

^١ . يمكن الرجوع إلى الفصل الأول من الباب الثالث من هذا الجزء .

^٢ . د. عبد الله المصلح ، الملكية الخاصة في الشريعة .. ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

❖ القيود الملازمة لانتقال الملك من صاحبه الأول إلى من بعده :

ثمة قيود تلازم انتقال الملك من صاحبه الأول إلى من بعده ، ويمكن تلخيص تلك القيود في الآتي :

– انتقال الملك في حياة مالكه ، فالأصل ألا ينتقل ملك الإنسان إلى غيره إلا برضاه ، وإذا لم تتوفر شروط الرضا والإرادة فإن الانتقال لا يجوز ولا يُعتبر ، ومن ثم كان تحريم السرقة والغصب والاختلاس والنهب ، ولا يرد على هذا الأصل إلا استثناءان :

○ الأول : نزع الملكية مراعاة لمصلحة فرد آخر غير المالك ، ومثال ذلك الشفعة والحجر على المدين وبيع أمواله لوفاء دينه ، وإجبار الراهن على بيع الرهن .

○ الثاني : نزع الملكية مراعاة للمصلحة العامة ، ومثال ذلك امتلاك الأراضي المجاورة للطرق العامة وبيع المنتجات المحتكرة جبراً وهنا يجب التعويض عن الملك من قبل الدولة .

– انتقال الملك بعد وفاة المالك ، حيث ثمة من الحقوق ما تتعلق بالمال بعد وفاة المالك مثل :

○ حقوق الميت نفسه لتكفينه وتجهيزه .

○ حقوق الدائن .

○ حقوق الوصية التي أوصى بها المتوفى .

○ حقوق الورثة .

ثانياً : القيود الإرادية :

وهذه القيود لا تلازم الملك ولكنها جاءت عن طريق البواعث العقيدية والإرادة النفسية ، ومن ثم تسمى هذه القيود إرادية أو قيود عقدية ، وتتمثل في الآتي :

❖ تقييد الملكية عن طريق الإرادة المنفردة :

يتم تقييد الملكية عن طريق الإرادة المنفردة بالتبرع ، والتبرع قد يكون ببعض منفعة العين المملوكة ، كما في التبرع بالمرور أو غيره من حقوق الارتفاق ، وقد يكون بكل منفعة العين لفترة معينة وذلك كما في الإعارة ، وهذا التقييد غير ملزم للمالك وله أن يعود عنه في أي وقت شاء .

❖ تقييد الملكية عن طريق التعاقد :

يكون تقييد الملكية موضوعاً للتعاقد في حالتين :

– الحالة الأولى : حالة بيع المنفعة المملوكة لفترة معينة فيتقيد بملك المالك لهذه العين في تلك الفترة بما يقتضيه كون منفعة العين في خلالها مملوكة لغيره وذلك كما في الإجارة .

– الحالة الثانية : حالة الرهن للعين المملوكة ، فإن الراهن وإن كان يملك العين المرهونة فإنه لا يتمتع فيها بكل الحقوق التي يقتضيها تملكه لها ، فإن حرите في التصرف فيها محددة بالقدر الذي يضمن الوفاء بالدين الذي رُهنَت العين من أجله .

ثالثاً : القيود الاستثنائية :

وهذه القيود لا تلازم الملك كذلك ، والأصل عدم وجودها ، لكنها قد توجد في ظروف معينة ، وتسمى بالقيود الاستثنائية أو القيود الطارئة ، وهذه القيود ترتبط بدور الدولة في الاقتصاد الإسلامي وهو ما سنفرد له الباب الحادي عشر من هذا الجزء ، ومن ثم فسنرجئ التفصيل إلى موضعه .

الفصل الثاني

القطاع الخاص

هل الملكية الخاصة مرادف للقطاع الخاص ، يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى أن الملكية الخاصة مرادف للقطاع الخاص ، ويترسخ هذا الاعتقاد سريعاً نتيجة عدة أسباب منها :

أولاً : العلاقة القوية والعضوية بين الملكية الخاصة والقطاع الخاص إذ أن الملكية الخاصة أساس القطاع الخاص ومنبعه .

ثانياً : الملكية الخاصة أوسع شمولاً ونطاقاً من القطاع الخاص ، والأخير إن هو إلا حالة أو طور من أطوار الملكية الخاصة وشكل من أشكالها .

ثالثاً : الملكية الخاصة عندما تدخل طور الاستثمار وحلبة الإنتاج تتحول إلى ما اصطلح على تسميته بالقطاع الخاص ، ومعنى ذلك أن القطاع الخاص إن هو إلا الملكية الخاصة في حلبة الإنتاج أو هو الملكية الخاصة عندما تتحول إلى نمط إنتاجي معين يرتبط بأشكال تملك وسائل الإنتاج .

رابعاً : الإنتاج يتم وفق ثلاثة أنماط :

❖ نمط تملكه الدولة وهي مستخلفة عليه بصفقتها الاعتبارية وتديره بشكل مباشر باسمها ، ويسمى قطاع الدولة ، ويسميه البعض القطاع الحكومي أو قطاع الحكومة .

❖ نمط تشرف عليه الدولة ، ويديره أفراد من الشعب ، ويُعرف بالقطاع العام ، وهنا تبدو مسئولية الجماعة في إدارة هذه الأموال واستثمارها .

❖ نمط يملكه الفرد على سبيل الاستخلاف من الله سبحانه وتعالى — كما سبق الإيضاح — ويستفيد من منفعه ، ويعرف بالقطاع الخاص .

وعليه يمكن القول أن الملكية الخاصة علاقة شرعية بين فرد وملك أو عين ، أما القطاع الخاص فهو نمط إنتاجي يدخل تحت مفهوم الملكية الخاصة ، وسوف نخصص هذا

الفصل لتناول مدرك القطاع الخاص ، لتوضيح العلاقة بينه وبين مفهوم الملكية الخاصة ، وإبراز أهميته في الاقتصادات المعاصرة ، وعلى الأخص الاقتصاد الإسلامي .

وإذا كنا قد قدمنا للملكية الخاصة في الإسلام بوصفها الأرضية الصلبة والخلفية العريضة للقطاع الخاص ، فكيف إذن يمكن إقامة قطاع خاص فعال على هذه الأرضية الراسخة .

وإذا كنا نطمح في قيام قطاع خاص فعال ، فماذا يُتوقع لهذا القطاع أن يقدم داخل النظام الاقتصادي الإسلامي ، وما هي المسؤوليات التي تقع على عاتقه ويتوقف عليها مستقبل الأمة .

سنتناول كل ما تقدم في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : كيفية إقامة قطاع خاص فعال .

المبحث الثاني : أهمية القطاع الخاص في النظام الاقتصادي الإسلامي .

المبحث الأول

كيفية إقامة قطاع خاص فعّال

انبعاثاً من الأهمية المحورية التي أولاها الاقتصادي الإسلامي للملكية الخاصة - كما سبق الإيضاح تبرز كذلك حيوية القطاع الخاص في خضم التفاعلات الاقتصادية داخل النظام الاقتصادي الإسلامي ، ومن هذه الحيوية بدا أن رموز المنهاج الإسلامي والقائمين عليه يعولون بشكل غير مسبوق على دور القطاع الخاص داخل ذلك النظام ، ويتطلب ذلك بالضرورة إقامة قطاع خاص قوي وفعّال يتولى عبء المسؤوليات المزمع إلقاؤها على عاتقه ، فكيف إذن يتم إقامة ذلك القطاع ؟

إن عملية إقامة قطاع خاص بالوصف المتقدم ليس باتخاذ قرار ، أو بإصدار تعليمات ، ولكن ذلك يتم عبر مراحل زمنية طويلة يتم خلالها زرع قيم معينة وترسيخ أفكار خاصة ، ويتم ذلك بالوصف التالي :

أولاً : ترسيخ قيم الفكر الاقتصادي الإسلامي لدى أوساط القطاع الخاص :

البداية المنطقية والمعقولة والمجدية في آن واحد تتمثل في ضرورة ترسيخ قيم الفكر الاقتصادي الإسلامي لدى أوساط القطاع الخاص ، فالتحاور الفكري والإقناع والاقتناع العقيدي هو الأساس لإقامة قطاع خاص فعّال وجاد ولا يمكن فرض ذلك عن طريق القوانين والتنظيمات ، ومرحلة التحاور الفكري وترسيخ قيم الفكر الاقتصادي الإسلامي لدى أوساط القطاع الخاص قد تطول وقد تقصر ، ومرجع ذلك إلى كثافة عملية الترسيع ، وكذا إلى استعداد ذلك الوسط للاستجابة والاقتناع .

أما عن وسائل عملية الترسيع فهي عديدة ومتنوعة ، ونذكر منها ما يلي :

❖ وسائل الإعلام :

في مقدمة وسائل عملية ترسيخ قيم الفكر الاقتصادي تأتي وسائط الإعلام بكافة أشكالها وبصفة خاصة المرئية منها نظراً لما لها من استقطاب لقطاع كبير من المتابعين بكافة مستوياتهم ، والمقصد من الدعوى لقيم الفكر الاقتصادي الإسلامي ليس وسط القطاع الخاص فقط بل عموم المجتمع حتى يعظم شأن القطاع الخاص وتوضح صورته في أذهان أفراد المجتمع فيتم التفاعل بين القطاع الخاص وبيئته الاجتماعية مجاله الحيوي .

يضاف إلى ما تقدم أهمية المطبوعات والكتب ، فهي التي تحوي الأفكار والقيم الإسلامية وهي الأسهل في الرجوع إليها والأبسط في الاحتفاظ بها ، والأكثر استمرارية .

❖ المنتديات الفكرية والندوات الإعلامية :

دعوة المتخصصين وأعلام الفكر للتحاور وإبراز قيم الفكر الاقتصادي الإسلامي تعد هي الأخرى من أهم وسائل ترسيخ وتزكية تلك القيم ، فينبغي التركيز عليها والاهتمام بها ونشر وتوزيع وقائعها بشكل واسع ومكثف .

❖ الغرف التجارية وجمعيات وملتقيات رجال الأعمال :

في هذا الإطار يعظم دور الغرف التجارية وجمعيات وملتقيات رجال الأعمال حيث أن رجال الأعمال هم الفاعل الأساسي في مجال القطاع الخاص ، والتأثير على أفكارهم ومعتقداتهم وسلوكياتهم يحقق نتائج مهمة في صدد ترسيخ قيم الفكر الاقتصادي الإسلامي ، ولما كانت الغرف التجارية وجمعيات وملتقيات رجال الأعمال ذات تأثير فعال على رجال الأعمال من خلال وسائل عديدة فيمكن لها أن تحقق نتائج مجدية في هذا الاتجاه .

ثانياً : نقل قيم الاقتصاد الإسلامي إلى أرض الواقع :

كانت المرحلة الأولى تتمثل في التركيز على الجانب الفكري المعتقدى ، أما المرحلة الثانية فتتجسد في نقل القيم من الإطار الفكري المعتقدى إلى أرض الواقع وذلك من خلال مراحل الإنتاج المختلفة :

❖ تملك عناصر الإنتاج :

من خلال الكسب الشرعى المباح الذى أقرته الشريعة الإسلامية ، ويعد تملك عناصر الإنتاج بداية مراحل العملية الإنتاجية ، ومن ثم تكون العملية الإنتاجية منذ بدايتها وفقاً لقيم الاقتصاد الإسلامى .

❖ عمليات الإنتاج ذاتها :

إذا كان تملك عناصر الإنتاج قد تم وفق القيم الإسلامية فمن السهولة بمكان أن تتم عمليات الإنتاج ذاتها وفقاً لقيم الاقتصاد الإسلامى وقد سبق لنا أن أوضحنا ذلك في مواضع خلت .

❖ توزيع عوائد عناصر الإنتاج :

أهم المراحل التى تبرز فيها أهمية وحيوية ترسيخ قيم الاقتصاد الإسلامى هي مرحلة توزيع عوائد عناصر الإنتاج ، حيث يتبلور في هذه المرحلة النتاج النهائى لعملية الإنتاج المتمثل في العائد المادى وهو الهدف الرئيسى للمشاركة في العملية الإنتاجية فإذا تم اجتياز هذه المرحلة وفق القيم الإسلامية فلن يكون ثمة صعوبة في مواصلة اجتياز المراحل التالية وفق تلك القيم ، إذ سيتوزع ذلك العائد الذى يمثل لأصحابه دخلاً فردياً بين الإنفاق على سلع الاستهلاك وبين الادخار .

❖ تزكية الميول الادخارية وإنماء حجم الاستثمار :

هنا كذلك تبرز أهمية ترسيخ قيم الاقتصاد الإسلامي الداعية إلى الاعتدال في الإنفاق وترجيح الميل إلى الادخار من خلال مؤسسات مالية إسلامية تتولى استثمار تلك المدخرات وفق أساليب ووسائل إسلامية شرعية .

المبحث الثاني

أهمية القطاع الخاص في النظام الاقتصادي الإسلامي

فرغنا لتونا من استيضاح كيفية إقامة قطاع خاص قوي وفَعَال وفقاً لقيم ومبادئ الاقتصادي الإسلامي ، ونجد أنه من المجدي والضروري معاً تبيان أهمية ذلك القطاع الخاص في النظام الاقتصادي الإسلامي ، إذ يبرز سؤال مهم في هذا الخصوص ، مؤداه : ماذا يضيف القطاع الخاص إلى النظام الاقتصادي الإسلامي في الدول الإسلامية ؟ ثمة ثلاث جزئيات من تآلفها تتكون الإجابة على هذا السؤال المهم ، وهذه الجزئيات هي :

أولاً : مساهمة القطاع الخاص في إقامة نظام اقتصادي إسلامي :

ما من شك في أن القطاع الخاص بوصفه المتقدم سيسهم في إقامة نظام اقتصادي إسلامي من خلال وسيلتين :

❖ الوسيلة الأولى : تحويل القيم إلى أنماط سلوكية وعادات صحية تترسخ عبر الزمن وتتحول إلى أعراف تقدم وتمهد لتقنين مفردات وجزئيات النظام الاقتصادي الإسلامي .

❖ الوسيلة الثانية : صياغة القيم والمعتقدات والأعراف في مرجعيات من القوانين والأنظمة وضوابط السلوك .

ومن شأن هاتين الوسيلتين أن ينتهيا إلى إقامة نظام اقتصادي إسلامي قوي يجمع بين أصالة الفكر ونموذجية التطبيق ومثالية السلوك .

ثانياً : خلق حالة من التوازن بين القطاع الخاص وقطاعي الدولة والعام :

من الخطأ التقليل من دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي ، ومن الخطأ الفادح الترويج لإنهاء ذلك الدور أو تقليصه بشكل كبير ، فلا بد أن تترسخ وضعية التوازن بين القطاع الخاص

وبين قطاعي الدولة والعام ، ولا بأس في أن يتجسد ذلك التوازن في شكل تعاون وتنسيق وتداخل بين القطاعات الثلاثة ، ومن شأن هذا التكاتف والتضافر أن يخلق نظاماً اقتصادياً إسلامياً قوياً قائماً على التكامل بين الفاعلين فيه وهم القطاع الخاص وقطاعي الدولة والعام .

والتوازن بين القطاعات الثلاثة يخلق الجدية والعزم ، والتصميم على التفوق وإثبات الذات ، كذلك فالتفاعل والتكامل يزيد الخبرة ويصقل المعرفة ويرصن الممارسة ، ويجعل الجميع شركاء في المسؤولية وشركاء كذلك في نتائج النجاح أو الإخفاق .

يضاف إلى ما تقدم أن للدولة دوراً رقابياً وتقييمياً فعالاً يصحح دور القطاع الخاص ويعدل مساره باستمرار في حالة انحرافه أو خروجه عن ذلك المسار وسوف نتناول دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي في موضع لاحق .

ثالثاً : تكوين استثمارات ورؤوس أموال وطنية :

كذلك تبرز للقطاع الخاص أهمية عظمى في عملية تكوين الاستثمارات ورؤوس الأموال الوطنية التي تتولى مهمة تمويل عمليات الإنماء الاقتصادي ، وتعد هذه العملية من أهم وأخطر مهام القطاع الخاص في النظام الاقتصادي الإسلامي حيث تعفى هذه المهمة الدولة الإسلامية من الاعتماد على مصادر تمويل أجنبية لتمويل عمليات الإنماء الاقتصادي ، ويتكون بديلاً عن ذلك استثمارات ورؤوس أموال وطنية تقوم بتلك المهمة ، ومن ثم تبرز قيم الذاتية والخصوصية والاعتماد على الذات لتحل محل التبعية والاعتماد على الغير وطمس معالم الهوية الوطنية والذاتية الثقافية في الإنماء الاقتصادي والإحداث الاجتماعي .

الباب العاشر
ملكية الدولة والملكية العامة
[القطاع العام]

ثمة موجودات وأشياء أخرى تقع خارج نطاق تملك الأفراد أو ما درسناه على أنه الملكية الخاصة ، فلمن تعود هذه الأشياء والموجودات ، ثمة جزء من هذه الأشياء يخص الجماعة على العموم ، وثمة جزء آخر يتبع الدولة بوصفها شخصية اعتبارية يجوز لها الحيازة والتملك .

وهذان النوعان من الملكية لهما شأن كبير في اقتصاد الدولة المسلمة ، فهما يساهمان بقسط وافر في الإنتاج وفي تقوية دور الدولة الاقتصادي ، ودعم ميزانيتها وتحقيق أهداف الإنماء الاقتصادي .

وقد يزيد وقد ينقص نطاق ملكية الدولة والقطاع العام وفقاً للمذهب الاقتصادي الذي تتبناه الدولة ، أما في ظل الدولة الإسلامية التي تتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي ، فقد حددت الشريعة الإسلامية نطاق كل من ملكية الدولة والملكية العامة بشكل واضح .

وانطلاقاً من الأدوار الاقتصادية التي تلعبها كل من ملكية الدولة والملكية العامة [القطاع العام] في اقتصاد الدولة الإسلامية ، كان الاهتمام بدراسة وتفصيل هاتين المكونتين ومقارنتهما بالملكية الخاصة [القطاع الخاص] من حيث دور كل منهما في التفاعلات الاقتصادية عموماً وكذا في عمليات الإنماء الاقتصادي والتطوير ، وكان الاكتراث بتكثيف الضوء على الفواصل التي وضعها الاقتصاد الإسلامي للتمييز بين ملكية الدولة والملكية العامة [القطاع العام] والملكية الخاصة [القطاع الخاص] ويستتبع ذلك التفرقة كذلك بين دور كل منهما في إمداد عملية الإنماء الاقتصادي بالموارد المالية وفي التأثير على النشاط الاقتصادي .

إن تناول القطاعات الإنتاجية الثلاث المتمثلة في القطاع الخاص وقطاع الدولة والقطاع العامة ليبرز بجلاء خصوصية الاقتصاد الإسلامي وتميزه ، حيث ميّز في دقة وإبداع بين

كل قطاع من هذه القطاعات وفق معايير وضوابط وُضعت بإحكام ، فاتضح تفوقه على الفكر الرأسمالي الذي أطلق العنان للملكية الخاصة والقطاع الخاص دون رقيب أو مراجع ، وبأن سبقه للفكر الاشتراكي الذي وضع كل شئ في الدولة تحت إمرة التخطيط المركزي لدرجة أزهدت روح الابتكار والمبادرة التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بدوره متحلياً بهما داخل اقتصاد الدولة .

وعليه نخصص هذا الباب لدراسة ملكية الدولة التي يعرفها الاقتصاد الإسلامي بملكية بيت المال ، والملكية العامة أو القطاع العام والتي يطلق عليها البعض الملكية الجماعية ، ثم نعكف في النهاية على دراسة العلاقة بين القطاعات الإنتاجية الثلاث ، من حيث الحدود التي وضعها الإسلام للفصل بين كل قطاع والقطاعين الآخرين ، والظروف التي تُفرض على الدولة أن تهتم بأحد القطاعات وتركز عليه دون القطاعين الآخرين ، وهي ما تُعرف بالظروف الاستثنائية غير الاعتيادية .

ويأتي هذا الباب في ثلاثة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول : ملكية الدولة [قطاع الدولة] .

الفصل الثاني : الملكية العامة [القطاع العام] .

الفصل الثالث : العلاقة بين القطاعات الإنتاجية الثلاث [القطاع الخاص

وقطاع الدولة والقطاع العام] في الاقتصاد الإسلامي .

الفصل الأول

ملكية الدولة [قطاع الدولة]

هل تتشابه الدولة مع الفرد فيما يتعلق بعلاقة التملك ؟ أو بعبارة أكثر دقة هل يحق للدولة أن تملك أي يكون لها ملك ؟ إن الدولة بصفاتها الاعتبارية تملك مثلها في ذلك مثل الفرد أو الشخصية الطبيعية ، فكيف تكون ملكية الدولة ؟ وهل تتشابه كلياً ملكية الدولة مع ملكية الفرد ؟ .

إن ثمة موارد تغذي ملكية الدولة وتنميتها ، وهذه الموارد اختلفت وضعيتها الآن عما كان عليه الحال في الدولة الإسلامية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين وحتى العصرين الأموي والعباسي ، فبعض هذه الموارد لم يعد له وجود في الوقت الراهن ، فما هي إذن موارد الدولة الإسلامية الأولى ؟ وما هي موارد الدولة الإسلامية المعاصرة ؟ وكيف يتسنى للدولة الإسلامية المعاصرة توظيف تلك الممتلكات ؟ أو بالأحرى ما هو الدور الاقتصادي لملكية الدولة في الاقتصاد الإسلامي ؟ فقد حددت الدولة الإسلامية لأملاتها أهدافاً ينبغي تحقيقها ، وعينت لتلك الأهداف وسائل وأدوات تتولى إحرازها ، كما أن الدولة ليست طليقة اليد في استعمال وتصريف موارد أملاكها ، بل هي مقيدة بضوابط محددة يتوجب عليها مراعاتها والانصياع لها وهي بصدد تصريف وتوزيع تلك الموارد .

سنعكف في هذا الفصل على تحليل تعريف ملكية الدولة ، وسنحلل كذلك موارد الدولة المعاصرة ، وسنرصد الدور الاقتصادي لملكية الدولة وذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : تعريف ملكية الدولة .

المبحث الثاني : موارد الدولة .

المبحث الثالث : الدور الاقتصادي لملكية الدولة في الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الأول

تعريف ملكية الدولة

في التراث الإسلامي تُستعمل لفظة " بيت المال " لتعني الملكية التابعة للدولة أو ملكية الدولة ، وهذه الملكية يكون صاحب الاختصاص فيها هو الدولة ، تتصرف فيها تصرف المالك الفرد في أملاكه بالبيع والإنفاق والهبة ، بشرط أن تتحقق مع هذا مصلحة الجماعة المسلمة ، فإذا وُجد مال المسلمين ولم يتعين مالكه ، فإن بيت المال التابع للدولة هو الجهة التي تختص بأخذه ، وكذلك كل الأموال الواردة لبيت المال .

من التعريف المتقدم يمكن التوصل إلى مجموعة من العناصر تحدد المقصود بملكية الدولة بشكل دقيق ، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي :

أولاً : ملكية الدولة عبارة عن أعيان تملك الدولة رقبته ومنفعتها ، وحق التصرف فيها ، وهي في ذلك تشبه ملكية الفرد تماماً .

ثانياً : يحق للدولة التصرف في هذه الأملاك بالبيع والإنفاق والهبة بشرط تحقيق مصلحة جماعة المسلمين .

ثالثاً : أي مال لم يتعين صاحبه فهو ملك للدولة ، وتتصرف فيه تصرف المالك كما سبق الإيضاح .

رابعاً : تستعمل الدولة هذه الأملاك لدعم ميزانيتها والإنفاق على مصروفاتها ، وتمكينها من القيام بمهامها .

المبحث الثاني

مصادر الدولة

لا اختلاف بين موارد الدولة وأموال الدولة ، فالملك عبارة عن مورد يُدر عائداً مالياً ، يذهب إلى خزانة الدولة التي تُعرف في التراث الإسلامي ببيت مال المسلمين ، وتتمثل أهم موارد الدولة الإسلامية المعاصرة في الآتي :

أولاً : أموال الزكاة :

الزكاة فريضة وشعيرة تمثل أحد أركان الإسلام الخمسة ، والأموال التي يجب عليها الزكاة أربعة صنوف :

❖ المواشي : وهي الإبل والبقر والغنم .

❖ ثمار النخل والشجر المثمر .

❖ الزروع .

❖ الذهب والفضة وعروض التجارة المقومة بهما .

ثانياً : ضريبة الأرض الزراعية :

في الموروث الإسلامي كانت هذه الضريبة تُعرف بالخراج ، وهذه الضريبة تفرضها الدولة في المعتاد باعتبار المساحة أو باعتبار الخارج من الأرض الزراعية .

ثالثاً : العشور :

عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو أول من فرض هذه الضريبة ، وجعل الناس فيها على ثلاث درجات :

❖ مسلمين : يؤخذ منهم ربع العُشر .

❖ ذميين : يؤخذ منهم نصف العُشر .

❖ وحريين : يؤخذ منهم العُشر [على أساس المعاملة بالمثل] .

رابعاً : الفياء :

وينصرف إلى كل مال وصل من المشركين إلى المسلمين بدون قتال .

خامساً : خمس الغنائم :

وقد نص القرآن الكريم صراحة على هذا المورد وبين الله تعالى مصارفه .

سادساً : الجزية :

وهي ضرب من الخراج يضرب على الأشخاص لا على الأرض ، ويجد هذا المورد أصله في القرآن الكريم ، وتأخذ الجزية من عجم أهل الكتاب ومن المجوس بالإجماع ، وهناك خلاف حول تحديد مقدارها .

المبحث الثالث

الدور الاقتصادي للملكية الدولة في الاقتصاد الإسلامي

في هذا المبحث نحاول تحليل الدور الاقتصادي للملكية الدولة في الاقتصاد الإسلامي ، ومن شأن ذلك التحليل أن يبرز دقة المعايير التي يستخدمها الاقتصاد الإسلامي في التفرقة بين أملاك الدولة والأملاك العامة ، وأن يبرز كذلك الأهداف التي من أجلها فرض الإسلام ملكية الدولة والخصيات التي تميز بها على سواه من الأفكار البشرية ذات الفكر القاصر والهدف المحدود .

وما ينبغي تسجيله بداية أننا سنتحدث عن الدور الاقتصادي للملكية الدولة في الاقتصاد الإسلامي في إطار أمرين يجسدان واقع الحال بالنسبة لتلك الملكية :

الأمر الأول :

إن الدولة الإسلامية المعاصرة لم يعد في استطاعتها تملك نفس الموارد التي كانت تملكها الدولة الإسلامية الأولى ، فلم يعد ثمة مجال لموارد مثل العشور والفيء وخمس الغنائم والجزية في الوقت الراهن .

الأمر الثاني :

يلاحظ كذلك تواضع معدلات الزكاة ، وتواضع معدلات الدخل المتحصلة من الموارد الأخرى المملوكة للدولة ، هذا في الوقت الذي تحرص الدولة دائماً على الاعتدال والتحسب عند فرض الضرائب بشكل عام والاعتماد عليها كمورد من مواردها الخاصة .

أولاً : الأهداف الاقتصادية لأموال الدولة :

تساهم أموال الدولة في تحقيق جملة من الأغراض الاقتصادية يمكن الإشارة إليها في الآتي :

❖ تأمين المتطلبات الضرورية لتقوية الدولة لتتمكن من حماية مواطنيها ، وبناء القاعدة الاقتصادية العسكرية للدفاع عن الوطن وحماية الدين .

❖ توفير فائض لدعم ميزانية الدولة ، وتوفير موارد لمقابلة أوجه الإنفاق الخاصة بالدولة مثل مرتبات العاملين بها ، ومهام حفظ الأمن ، والخدمات مثل الصحة والتعليم بكافة أنواعه ومستوياته والثقافة والإعلام .. الخ .

❖ تأمين خدمات البنية الأساسية من المرافق والخدمات حتى تتاح الفرصة للقطاعين العام والخاص للإنتاج بكفاءة وفعالية .

ثانياً : أدوات ووسائل أموال الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي :

ثمة أكثر من وسيلة يمكن لأموال الدولة عن طريقها التأثير على النشاط الاقتصادي ويمكن التعرض لأهم تلك الوسائل في الآتي :

❖ وسيلة استثمار فوائض أموال الدولة :

تساهم هذه الوسيلة في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة وتحقيق أهدافها ، وتقوم هذه الوسيلة على أساس الاستثمار المباشر للفائض الناتج من موارد أموال الدولة .

وقد يأخذ الاستثمار المباشر لفوائض أموال الدولة صيغة المشاركة مع القطاع العام في أشكال التكامل الرأسي ، فيتوسع القطاعان [قطاع الدولة والقطاع العام] معاً من الصناعات الاستخراجية مثلاً إلى الصناعات الأساسية ، كما يمكن للدولة أن تنفذ مشاريع الإنماء

الاقتصادية التي لا يقدم عليها القطاع الخاص مستخدمة في ذلك فوائض موارد أملكها ، يتخذ الاستثمار المباشر لفوائض موارد أملك الدولة صيغ المشاركة مع القطاع الخاص ، وذلك بإنشاء صناعات مشتركة يساهم فيها القطاعات الثلاثة [قطاع الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص] سواء شاركت الدولة في مشروعات القطاع الخاص كشريك كامل أو كشريك مضارب ، أم ابتدأت الدولة بالمشروعات ثم استدعت القطاع الخاص فيها عن طريق المشاركة .

❖ وسيلة استغلال الأرض البيضاء :

وذلك بتوزيع الأرض البيضاء لتحقيق الأهداف الاقتصادية في الاستعمالات المختلفة من زراعية أو صناعية أو حضرية ، ويمكن أن يتم ذلك لقاء رسوم معينة أو حصص من غلات الأرض ، بحيث ينشأ عنها مورد دائم لميزانية الدولة .^١

ثالثاً : ضوابط استعمالات أملك الدولة :

يضع الاقتصاد الإسلامي جملة من الضوابط على حق الدولة في التصرف في ممتلكاتها بغرض صون ذلك الحق وحفظه من سوء الاستعمال ، ويمكن الإشارة إلى تلك الضوابط في الآتي :

❖ عدالة توزيع منافع أملك الدولة :

ومقتضى ذلك أن تتساوى فرص العمل وفرص الاستفادة من منافع أملك الدولة لجميع أفراد المجتمع ، وفي حالة منح امتيازات استثمار بعض تلك الأملك ، ينبغي أن يتم ذلك على أساس عادل بحيث لا يختل توازن وعدالة فرص العمل والكسب بين الناس ، ولا

^١ د. منذر قحف ، القطاع العام الاقتصادي ودوره في توليد الإيرادات العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي ، بحث مقدم لندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الإسلامي من وجهة النظر الإسلامية ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٦ ، ص ١٣١ .

ينشأ عن تلك الامتيازات [الإقطاعات] اختلال في ميزان العدل فيما يتعلق بالدخول والثروات ، وقد سبق لنا الحديث تفصيلاً فيما يتعلق بعدالة توزيع الأرزاق والأقوات .^١

❖ تجنب المحرمات :

وهذا الضابط من بديهيات الاقتصاد الإسلامي ، فلا يحق للدولة أن تتصرف في ممتلكاتها بشكل محرم شرعاً ، وما ينطبق على الملكية الفردية في هذا الخصوص ينطبق كذلك على ملكية الدولة انطلاقاً من تشابه الوضعين منشأ وغاية .

❖ عدم استئثار مسئول الدولة بالمنافع دون الناس :

فيما يتعلق بأموال الدولة يورد الاقتصاد الإسلامي ضابطاً حاسماً يحظر على مسئول الدولة استئثار أنفسهم بالمنافع العائدة من تلك الأموال دون الناس ، ويرتبط هذا الضابط ارتباطاً عضوياً بالضابط الخاص بالعدالة في توزيع المنافع المترتبة على أموال الدولة .

❖ استثمار حصيلة الزكاة :

تعد الزكاة أهم موارد أموال الدولة ، ويمكن للدولة استثمار أموال الزكاة في مشاريع إنتاجية تحت إشرافها المباشر ، وذلك بعد إشباع حاجات الفقراء الأساسية من طعام وملبس ومسكن ودواء ورعاية ، ويراعى عند استثمار أموال الزكاة من قبل الدولة في مشاريع إنتاجية ما يلي :^٢

— أن يتم تمليك الفقراء والمساكين هذه المشاريع بشكل فعلي وقانوني من خلال سندات ملكية ، ويتمتعون بكافة حقوق التملك .

— أن تقتصر ملكية المشاريع على مستحقي الزكاة دون غيرهم .

^١ . أرجع إلى المبحث الثاني ، الفصل الثالث ، الباب الأول ، الجزء الأول ، من هذا المجلد .

^٢ . د. منذر قحف ، القطاع العام الاقتصادي ودوره .. ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

- أن يقع المشروع ضمن أولويات المستحقين بشكل عام ، بحيث لا ينتج سلعة أو خدمة تحسينية في الوقت الذي ما يزال لديهم ضرورات أساسية لم يتم إشباعها بعد .

كما يجوز أن تقدم خدمات لمستحقي الزكاة بجزء من حصيلتها ، وخاصة أنواع الخدمات التي تدخل في برامج تنمية الموارد البشرية مثل الخدمات الصحية الأساسية أو التعليم الأساسي أو الشرعي ، على أنه يمكن تمكين غير المستحقين من الاستفادة من هذه الخدمة عن طريق تحميلهم ثمناً يعادل تكلفتها الحقيقية لصالح صندوق الزكاة نفسه .^١

^١ . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

الفصل الثاني

الملكية العامة [القطاع العام]

بعد أن تناولنا ملكية الدولة [قطاع الدولة] بالدراسة والتحليل ننتقل إلى دراسة القطاع الأوسع والأشمل وهو الخاص بالملكية العامة [القطاع العام] ويباشر القطاع العام دوراً مهماً في إمداد وتزويد عمليات الإنماء الاقتصادي بالموارد المالية ، وكذا في التأثير على النشاط الاقتصادي باعتباره أداة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي .

وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أننا نتناول دور القطاع العام الإنتاجي في عمليات الإنماء الاقتصادي والإحداث الاجتماعي ، ولا نتعرض لدور الدولة الإشرافي والتوجيهي والرقابي حيث أن ذلك الدور سنخصص له موضعاً مستقلاً وتحليلاً مفصلاً في الباب التالي من هذا الجزء .

وينبغي في البداية تعريف الملكية العامة [القطاع العام] والتفرقة بينه وبين ملكية الدولة [القطاع الدولة] وحدود الملكية العامة ، واستنباط النظرية الإسلامية فيما يتعلق باستخدام الملكية العامة ، ومسئولية الدولة الإسلامية عن تكييف استعمالات هذه الملكية ومنتجاتها .

ويتطلب دراسة ما تقدم القيام بتحديد الأسس الشرعية للملكية العامة ، ثم تعيين أشكال تلك الملكية كما ورد في الشريعة الإسلامية .

وعليه نقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : تعريف الملكية العامة وحدودها .

المبحث الثاني : الأسس الشرعية للملكية العامة .

المبحث الثالث : أشكال الملكية العامة .

المبحث الرابع : الدور الاقتصادي للملكية العامة في الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الأول

تعريف الملكية العامة وحدودها

الملكية العامة أو الملكية الجماعية أو القطاع العام في الإسلام يقصد به ما دخل في ملك الناس عامة أو مجموعات منهم دون تخصيص ، وعليه فالمالك لهذه الأملاك هو مجموع الأمة دون النظر للأفراد ، بحيث يكون الانتفاع بالأموال التي تتعلق بها لهم جميعاً دون أن يختص بها أحد منهم .

وليس لفرد أن يحتجز لنفسه أي جزء من الملك العام ، كما أنه لا يحق للدولة أن تقوم بأي تصرف يقيد حرية الأفراد وتساويهم في استعمال منافع الملك العام ، ويجب عليها صيانة الملك العام تأكيداً لحقوق الناس في الانتفاع به .

ومن التعريف السابق يمكن استخلاص العناصر التالية :

أولاً : الملكية العامة ملك للناس جميعاً ، ومن ثم فمن حق كل فرد من أفراد الدولة أن يستفيد من منافع هذه الأملاك .

ثانياً : هذه الكيفية في التملك تنفي انفراد أي أحد من الناس بالانتفاع بمنافع هذا الملك وتنفي كذلك حرمان أحد من تلك المنافع .

ثالثاً : أن الدولة بما تتمتع به من مسئولية عامة تتولى الإشراف على هذه المنافع وصيانتها وجعلها في حالة جاهزية دائماً للعطاء أو الاستعمال .

رابعاً : بالرغم من قيام الدولة بالإشراف على الملك العام وصيانتته ، فليس من حقها أن تتصرف أي تصرف يقيد حرية الأفراد وتساويهم في استعمال منافع الملك العام .

المبحث الثاني

الأسس الشرعية للملكية العامة

حددت الشريعة الأساس لقيام الملكية العامة ، ويتمثل هذا الأساس في :

أولاً : حاجة الجماعة ومصلحتها .

ثانياً : المنفعة المستفادة أكثر من الجهد المبذول .

فإذا تعلقّت حاجة الجماعة في الانتفاع بأشياء معينة ، فإنه لا يجوز أن تقع هذه الأشياء تحت نطاق التملك الفردي ، وإنما تُحجر أعيانها وتباح منافعها ، على أنه إذا زال تعلق حاجة الجماعة بهذه الأشياء ، جاز للحاكم أو ولي الأمر بعد التأكد من ذلك أن يتصرف فيها كما يتصرف بأموال بيت المال وفق مصلحة الجماعة .

كذلك يرد في هذا الشأن حديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم " الناس شركاء في ثلاث في الماء والكأ والنار " حيث يعتبر فيصلاً للتمييز بين ما يجوز أن يقع ضمن دائرة التملك الفردي وما لا يجوز ، فهناك من الأشياء ما يجب بقاؤه شركة بين عموم المسلمين وهو ما يتعلق بحاجتهم جميعاً .

يترتب على ما تقدم أنه في حالة قيام الدولة بفرض رسوم مقابل الانتفاع بالأموال العامة التي بذلت فيها الدولة استثمارات كبيرة ، وكذا أسعار المنتجات التي تنتجها الدولة من الأملاك العامة [مشاريع القطاع العام] ينبغي أن تحدد تلك الرسوم والأسعار وفق مبدأ عدم الإضرار بالناس ، ومع مراعاة توزيع تكاليف الخدمات وأسعار المنتجات توزيعاً عادلاً بين المستفيدين ، دون تضمين ذلك ضريبة خفية .^١

^١. المرجع السابق ، ص ١١٧ .

المبحث الثالث

أشكال الملكية العامة

بعد إيضاح الأسس الشرعية للملكية العامة يمكن تناول أشكال الملكية العامة في الآتي :

أولاً : المرافق العامة :

كالأنهار والشوارع والطرق وهي تلك المرافق التي تمنع طبيعتها التملك الفردي .

ثانياً : الحمى :

وهي عبارة عن تخصيص قطعة أرض غير مملوكة لأحد لمصلحة عامة مثل الحدائق والميادين وما شابه ذلك .

ثالثاً : الأراضي الموقوفة لمصلحة المسلمين :

وهي عبارة عن أرض يتركها الحاكم أو ولي الأمر وقفاً لمصلحة جماعة المسلمين فتتحول بذلك إلى الملكية العامة .

رابعاً : غنائم الحرب قبل توزيعها :

كذلك فإن الغنيمة قبل قسمتها تعد نوعاً من أنواع الملكية العامة .

خامساً : الحاجات الأساسية التي وجدت بدون مجهود :

وهي أشياء تتعلق بها الحاجات الأساسية لجماعة المسلمين ، وقد وجدت هذه الأشياء دون مجهود يقدمه الأفراد لإيجادها كالماء والكأ والنار والملح ، ومن ثم فهي من أنواع الملكية العامة التي يشترك في الاستفادة من منافعها جميع الناس ، ولا يجوز لأحد أن يستأثر بها ليضيق على الآخرين .

سادساً : المعادن الظاهرة والباطنة :

فيما يتعلق بالمعادن الظاهرة والباطنة الموجودة في الأرض المملوكة ملكية خاصة أو المملوكة للدولة أو المملوكة ملكية عامة ، فقد ثار خلاف فقهي بخصوص تحديد مالك هذه المعادن ، وانتهى الجميع إلى إقرار قاعدة استقر عليها العمل داخل النظام الاقتصادي الإسلامي مؤداها أن الدولة في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي هي التي تتولى مسئولية استثمار المعادن سواء ظاهرة أو باطنة ، شريطة أن يكون هذا الاستثمار لصالح المجتمع بكامله ، وأن توزع خيراته على الناس توزيعاً عادلاً ، وقد اتفقت المجتمعات الإسلامية المعاصرة - حكومات وعلماء وشعوب - نظرياً وعملياً ، على اعتبار الثروة المعدنية بجميع أنواعها ، ملكاً عاماً تقوم الدولة باستثماره لصالح المجتمع ^١.

^١. المرجع السابق ، ص ١١٨ .

المبحث الرابع

الدور الاقتصادي للملكية العامة في الاقتصاد الإسلامي

من الأملاك العامة ما يستعمل كأصول ثابتة لتقديم الخدمات العامة للناس ، ومنها ما يستعمل في صالح المسلمين ، ويرتبط بذلك أن ما يتولد من الأملاك العامة يضاف إليها ، ويعتبر جميعه ضمن الأملاك العامة ، ويستوي في هذا إن كان ذلك التولد طبيعياً ، أم ناشئاً عن جهد ونفقة تبذلها الدولة .

ويحتاج الدور الاقتصادي للملكية العامة في الاقتصاد الإسلامي إلى إيضاح وتبيان يمكن القيام بهما من خلال الآتي :

أولاً : أهداف القطاع العام في الاقتصاد الإسلامي :

القاعدة والإجماع يقضيان بأن هدف القطاع العام هو تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح للمسلمين من خلال نشاطه ، وللتفصيل يمكن تحليل أهداف القطاع العام في الاقتصاد الإسلامي في الآتي :^١

- ❖ زيادة الإنتاج الكمي ضمن حدود المعطيات المادية والبيئية والبشرية .
- ❖ توفير فوائض لدعم ميزانية الدولة أو ميزانيات الأوقاف بالنسبة لأموال الوقف .
- ❖ سد الحاجات الاقتصادية للناس ، والعمل على تحقيق الكفاية الاقتصادية للمجتمع وتحسين نوعية الحياة الاقتصادية لأفراده .
- ❖ المحافظة على التوازن الاقتصادي الاجتماعي ، والعمل على تحقيق العدالة في توزيع ناتج الإنماء الاقتصادي .

^١ . المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

❖ العمل على تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية وبرامجها في الإنماء ، والعمالة الكاملة واستقرار الأسعار والتوازن الاقتصادي .

❖ التأثير على حجم وتوزيع العمالة والإنتاج في القطاع الخاص ، وكذلك التأثير على تخصيص هذا القطاع لموارده بما يخدم الأهداف الاقتصادية للدولة .

ثانياً : أدوات ووسائل القطاع العام للتأثير على النشاط الاقتصادي :

يؤثر القطاع العام الاقتصادي على حجم الإنتاج ، كما يؤثر على توزيع هذا الإنتاج على السلع والخدمات المختلفة وعلى المناطق المختلفة ، ويتم هذا التأثير بشكل مباشر ، حيث أن إنتاج القطاع العام جزء من الإنتاج الإجمالي ، كما يتم هذا التأثير بشكل غير مباشر عن طريق انعكاس التغيرات في القطاع العام على القطاع الخاص .

أما عن الأدوات والوسائل التي تتولى إحداث ذلك التغيير ، فيمكن توزيعها بين أدوات ووسائل عامة وأدوات ووسائل نسبية ، وندرس هذين النوعين من الأدوات والوسائل في الآتي :

❖ الأدوات والوسائل العامة :

تتمثل الأدوات والوسائل العامة في التغيير في حجم الإنتاج وحجم العمالة ، حيث أن تغيير حجم الإنتاج وكذا حجم العمالة زيادةً أو نقصاً في ظل ثبات عنصر التكنولوجيا يؤثر على الناتج الكلي والدخل الكلي والعمالة الكلية في الاقتصاد بشكل مباشر ، وبشكل غير مباشر على القطاع الخاص ، كما يلي :

– التأثير الايجابي يؤدي إلى زيادة في الناتج الكلي والدخل الكلي والعمالة الكلية مما يؤثر على القطاع الخاص بتوفير الموارد الأولية وزيادة الطلب الناشئة عن زيادة الدخل التي تسببها زيادة العمالة عند التوسع .

- التأثير السلبي يؤدي إلى نقص في الناتج الكلي والدخل الكلي والعمالة الكلية مما يؤثر على القطاع الخاص بنقص المواد الأولية ونقص الطلب الناشئ عن نقص الدخل التي يسببها تخفيض العمالة عند التضيق .

وتعتمد فعالية هذه الوسيلة على مدى ارتباط فعاليات استخراج المعادن وصناعة توليد الطاقة بمجموعة النشاط الاقتصادي ، وذلك على النحو التالي :

○ ففي حالة ارتباط الصناعات الاستخراجية المباشر بالسوق الخارجية وبعدها عن السوق المحلية ، يتضاءل تأثير هذه الأداة من أدوات سياسة القطاع العام إلى حد بعيد ، فيقتصر على التأثير من خلال الدخل المتجه للداخل والخدمات المساعدة التي يقدمها الاقتصاد المحلي لهذه الصناعات أو من خلال ميزان المدفوعات .

○ وفي حالة ما إذا كان إنتاج القطاع العام يغذي الأسواق المحلية بشكل رئيسي ، فإن تأثيره يتعاضد بطريقة مضاعفة .

❖ الأدوات والوسائل النسبية :

وهذه الأدوات تؤثر بشكل نسبي على جانب أو جوانب معينة من النشاط الاقتصادي دون غيره ، وتشمل هذه الأدوات والوسائل ما يلي ^١ :

- التغيير في مستوى أسعار منتجات القطاع العام : ويعتمد تأثيره على مدى ارتباط صناعات القطاع العام بسائر الأنشطة الاقتصادية ، ومدى استعمال منتجاته في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فالتغيير في المستوى العام لأسعار هذه المنتجات فعال في الصناعات التي تعتمد مباشرة عليها كمواد أولية أو كمصدر طاقة .

^١ . المرجع السابق ، ص ص ١٣٠-١٣٢ .

- السعر التمايزي لمنتجات القطاع العام : بقصد تقديم مزايا سعرية للاستثمارات التي يرغب في تنشيطها تتمثل في عرض أسعار منخفضة لها ، أو تثبيط استثمارات أخرى بتحميلها أسعاراً عالية ، ويتم استخدام أداة السعر التمايزي من خلال ثلاثة صور :

○ تمييز مستهلكي بعض المنتجات على مستهلكي منتجات أخرى .

○ تمييز مستهلكي بعض المناطق أو الأقاليم التي يراد إنمائها أو إنماء بعض النشاطات الاقتصادية فيها على مستهلكي مناطق أو أقاليم أخرى .

○ التمييز بين فئات المستهلكين حسب نوع الاستهلاك ، كإعطاء مزايا سعرية لاستهلاك صناعات معينة مثل الكهرباء .

- الائتمان التمايزي : وهي تقوم على منح تسهيلات ائتمانية لبعض مشتري منتجات القطاع العام دون بعض بقصد تشجيع الاستثمارات المفضلة ، ويمكن لأداة الائتمان التمايزي أن تأخذ أياً من الأشكال الثلاثة المذكورة أعلاه .

- استثمار فوائض القطاع العام : وقد سبق الحديث عن هذه الأداة أثناء تناول الآثار الاقتصادية لأموال الدولة في الاقتصاد الإسلامي ، وقد تكون هذه الأداة من أهم أدوات القطاع العام في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة وتحقيق أهدافها وذلك لضخامة حجم هذا الفائض في كثير من الأحيان .

ثالثاً : ضوابط استثمارات الأملاك العامة :

سبق لنا أن أوضحنا أن ثمة مجموعة من الضوابط التي تضبط سلوك الدولة وهي بصدد تصرفها في الأملاك الخاصة بها ، ونفس هذه الضوابط ترد على تصرف الدولة في الأموال العامة التي تحت تصرفها ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الآتي :

❖ عدالة توزيع منافع الأموال العامة : إن ما سبق وأوضحناه بخصوص عدالة توزيع منافع الأموال الدولة ينطبق على منافع الأموال العامة ، فهذه المنافع ينبغي أن توزع بالعدل والمساواة بين أفراد المجتمع .

❖ تجنب المحرمات : ما سبق تناوله بخصوص أملاك الدولة ينطبق على الأموال العامة ، فلا ينبغي للقطاع العام إنتاج سلع أو تقديم خدمات محرمة شرعاً .

❖ عدم استئثار مسئولى الدولة بالمنافع دون الناس : وقد سبق لنا إيضاح ذلك عند الحديث عن أملاك الدولة .

❖ التوازن بين القطاع العام والخاص : ينبغي اكتشاف المعايير واستنباط المبادئ التي ترشد إلى علاقات الحدود والفواصل بين القطاع العام والقطاع الخاص ، ويعتبر هذا التوازن أحد أهم الضوابط التي تضبط سلوك الدولة وهي بصدد تصرفها في الأملاك العامة ، وهذا ما سوف نوضحه تفصيلاً ونحلله تحليلاً في الفصل التالي .

الفصل الثالث

العلاقة بين القطاعات الإنتاجية الثلاث

[القطاع الخاص وقطاع الدولة والقطاع العام]

في الاقتصاد الإسلامي

بعد أن فرغنا من دراسة القطاعات الإنتاجية الثلاث القطاع الخاص وقطاع الدولة والقطاع العام وحللنا الدور الاقتصادي لكل منهم في التأثير على النظام الاقتصادي الإسلامي ، نعكف في هذا الفصل على بحث العلاقة بين القطاعات الثلاثة : الجزء المتداخل من هذه العلاقة ، والجزء المتبادل منها ، وأخيراً الجزء الطردي منها .

فالقطاعات الثلاث تقوم على نوع معين من أنواع الملكية ، القطاع الخاص يقوم على الملكية الخاصة ، وقطاع الدولة يركز على ملكية الدولة ، والقطاع العام يرتكن على الملكية العامة ، فهل يمكن لأية جزئيات أو مفردات من هذه الملكيات أن تتحول من قطاع إلى آخر ؟ وهل تؤثر سهولة إمكانية انتقال الملكية من قطاع إلى آخر إلى مرونة العلاقة بين كل قطاع والآخر ، والعكس صحيح .

هل يمكن للدولة أن تشجع القطاع الخاص وتوجهه وجهة معينة من خلال علاقته بالقطاع العام أو قطاع الدولة ، كيف يتم ذلك ؟ وكيف يكون ذلك هدفاً أساسياً للدولة الإسلامية ؟ .

إن الأصل في العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص هو مبدأ توزيع الأدوار وسد الثغرات ، فالإقتصاد الإسلامي يعطي الفرصة لكل قطاع لكي يبدع ويجتهد في كل ما يتيسر له الإبداع والعطاء فيه ، فيوزع الأدوار على كل قطاع حسب إمكانياته ومقدراته ، ويُعد القطاع العام دائماً ويحفزه للقيام بمهمة سد الثغرات التي تعني القيام بما يعجز القطاع الخاص عن القيام به داخل اقتصاد الدولة .

كذلك فالتوازن بين القطاعات الثلاثة يعتبر هدفاً أساسياً من أهداف الدولة في الإقتصاد الإسلامي ، فكيف يقدر للدولة الإسلامية تحقيق ذلك الهدف ؟ وما هي الشروط التي لابد من توافرها لكي يؤدي هذا التوازن ثماره ؟ .

كل ما تقدم من مسائل وقضايا خاصة بالعلاقة بين القطاعات الثلاث سنعكف على دراستها في هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : تحول الملكية من قطاع إلى آخر .

المبحث الثاني : التوازن بين القطاعات الثلاث .

المبحث الثالث : القطاع العام ومبدأ توزيع الأدوار وسد الثغرات .

المبحث الأول

تحويل الملكية من قطاع إلى آخر

سبق أن أوضحنا أن الأملاك العامة الأصلية هي كل ما لم يمتلكه الأفراد ملكية خاصة أو يمتلكه الدولة ، من أراضي ومعادن وأنهار وأموال وغير ذلك ، وهو ما يُعرف بالملكية العامة الأصلية .

وثمة ما يعرف بالملكية العامة المنتقلة وهي عبارة عن أملاك تنتقل من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة مثل الوقف [غير الدُري] ، واللقطة ، وميراث من لا وارث له ، وحصيلة الزكاة .

والفارق الجوهرى بين الملكية العامة الأصلية والملكية العامة المنتقلة هو أن بعض أنواع الملكية المنتقلة إلى الدولة لا يصح للدولة استعمالها إلا في وجوه مخصصة مثل الوقف غير الدُري ، كالوقف على المساجد والمدارس ووجوه الخير الأخرى ، فلا يصح للدولة في الوقف أن تتصرف به إلا ضمن حدود الشروط التي شرطها الواقف أو ما يعاثلها أو يشابهها حين تعذرها .^١

وكما تنتقل الملكية من القطاع الخاص إلى القطاع العام ، يمكن أن تنتقل ملكية الدولة إلى الملكية العامة ، بتخصيصها لمنفعة عامة ، كأن تخصص أراضي تملكها الدولة لطريق عام ، أو تخصص أراضي لمراعي قرية ومرافقها العامة ، وهو ما سبق وأوضحناه بالحمى .

ويمكن كذلك أن تنتقل أراضي أملاك الدولة إلى القطاع الخاص عن طريق إحياء الأرض الموات ، تطبيقاً للمبدأ الذي وضعه حديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم " من أحيا أرضاً ميتة فهي له " أو عن طريق التوزيع المباشر وهو ما يعرف في الاقتصاد الإسلامى

^١ . المرجع السابق ، ص ١١٨ .

بالإقطاع ، ومفاده أن تقطع الدولة الإسلامية الأراضي لأفراد يقومون بعمارته واستثمارها ، وقد يخضع الإقطاع لشروط معينة منها تأدية بعض الرسوم للدولة ، كما يمكن أن يوقّت بمدة زمنية محددة .

المبحث الثاني

التوازن بين القطاعات الثلاث

لم نقف في التراث الإسلامي على ما يفيد أو يؤشر إلى إمكانية إلغاء القطاع الخاص أو حتى تقليصه ، كما لم نستدل كذلك في ذلك التراث على ما يدعو إلى تحبيذ ذلك القطاع ونشر صلاحيته على الاقتصاد الإسلامي بأكمله ، ومفاد ذلك أن الشريعة الإسلامية قد حددت حدوداً لكل من الملكية الخاصة والعامة في النشاط الاقتصادي .

فلا يوجد في الشريعة ما يمنع من دخول القطاع العام إلى مجالات إنتاجية أو تسويقية يمكنه الدخول إليها ، ولا يعني ذلك في ذات الوقت تقليص دور القطاع الخاص أو تضيق نطاق فرص توسعه وازدهاره .

إن الأصل في السياسة الاقتصادية للدولة الإسلامية أن تتيح للقطاع الخاص الفرصة وتشجعه وتعينه على أن يبذل جهده في الإنتاج والإنماء الاقتصادي من خلال استغلال الأرض الزراعية وإقطاعها وتوزيعها شريطة المحافظة على مصالح المسلمين العامة .

يمكن للقطاع العام مشاركة القطاع الخاص مستغلاً في ذلك حافز الربح والسعي وراء المصلحة الشخصية وحب التملك لدى الأفراد ، كما يمكن له كذلك تأجير وسائل الإنتاج ، وتُفرض في مقابل ذلك حصة المشاركة أو مقدار الإيجار بشكل يحفظ المصالح العامة للمسلمين .

ثمة حالات لا يمكن تحقيق المصلحة العامة للمسلمين فيها إلا عن طريق الاستثمار المباشر من قبل الدولة بسبب انعدام الحافز الفردي ، فينبغي عند ذلك أن يلجأ القطاع العام إلى الاستثمار المباشر .

يتولى القطاع العام إنتاج السلع والخدمات عندما تتعلق بها مصالح كثيرة ومهمة للناس أو لجمهور كبير منهم ، أو عندما تتأثر هذه المصالح تأثيراً ضاراً لو ترك ذلك للقطاع الخاص ، ويتأكد ذلك عندما يكون الفارق كبيراً بين الكسب من مثل هذا النشاط وبين الجهد والاستثمار الذي يُبذل فيه بحيث يترتب على ذلك اختلال ميزان العدالة في التوزيع .

يمكن منح امتياز استثمار المعادن للقطاع الخاص ، شريطة المحافظة على المصالح العامة للمسلمين ، من حيث الرسوم والضرائب التي تفرض على الامتياز ، ومن حيث القدرة على التحكم في حجم الإنتاج والعمالة والأسعار ، ويخضع المستفيد من الامتياز لخمس الركاز الذي يدخل ضمن الزكاة .^١

يمكن الانتهاء مما تقدم إلى أن علاقة التوازن المنشودة بين القطاع الخاص والقطاع العام مرتبطة ومرهونة بالهدف النهائي للدولة الإسلامية وهو المصالح العامة للمسلمين ، فلكل من القطاعين أن يقدم على المجال الذي يضمن في النهاية الحفاظ على ذلك الهدف الأساسي وهو المصالح العامة للمسلمين ، عند ذلك تسود الوجهة الإسلامية فيما يتعلق بتوازن العلاقة بين هذين القطاعين .

^١ . المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

المبحث الثالث

القطاع العام ومبدأ توزيع الأدوار وسد الثغرات

ينبغي على القطاع العام أن يتبع مبدأ توزيع الأدوار وسد الثغرات بحيث يقوم بالنشاط الذي يحقق المصالح العامة للمسلمين - كما سبق الإيضاح - ضمن الأولويات المرسومة ، والذي لم يقم به القطاع الخاص ، وعندئذ يتم توزيع الأدوار بين القطاعين ، وينزع القطاع العام إلى القيام بالمشاريع والأعمال التي لا يقدم عليها القطاع الخاص .

وينبغي أن يتسم مبدأ توزيع الأدوار وسد الثغرات بالمرونة حيث يعطي الفرصة لإمكانية تحويل المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص كلما أمكن تنمية الحوافز الفردية ، وتوجيهها نحو النشاط الاقتصادي الذي بدأه القطاع العام ، ومن ثم يكتسب القطاع العام سمة الريادة التي تتمثل في القدرة على الإقدام والمبادرة وتنمية الفعاليات الاقتصادية ثم تحويلها إلى القطاع الخاص ، بعد ذلك ينقل القطاع العام إمكاناته لغيرها ليعاود دوره الريادي من جديد ، وهنا تتجلى قاعدة مهمة في الاقتصاد الإسلامي قوامها أن ليس من مقاصد الملكية العامة في الإسلام أن يتكون لدى الدولة بنية اقتصادية تنافس أو تصارع القطاع الخاص أو تحل محله .^١

^١ . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

الباب الحادي عشر
دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي

في هذا الباب نناقش دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي ، ليس بصفقتها مالك وليس بوصفها مشرف على الملك العام أو مراقب وموجه للقطاع الخاص ، ولكن بوصفها كل ذلك إضافة إلى وضعها ككيان إشرافي علوي يتولى مسئولية تسيير المجتمع وتصريف شئون الناس .

وللدولة دور يتصف بالعمومية والشمول ، ويتمثل في وظائف نوعية تؤديها الدولة في المجالات المختلفة ، ومن هذه المجالات المجال الاقتصادي ، وبعد المجال الاقتصادي من أوسع المجالات التي تمارس فيها الدولة دورها ، ولعله كذلك من أهمها نظراً لارتباطه الوثيق بالدور السياسي للدولة في المجتمع .

ومناقشة دور الدولة مهم في هذه الآونة التي كثر فيها الحديث عن أفضلية أي من الوضعين : وضع توسيع نطاق تدخل الدولة ، ووضع تضيق ذلك النطاق ، وحقيقة الأمر أن الإسلام غير معني بهذا الجدل ، وذلك لأن الإسلام قد وضع حدوداً شرعية لدور الدولة ، ولم يترك الأمر مرهوناً بنتيجة الجدل التي تُعلن انتصار فريق على آخر ، وتحليلنا لدور الدولة في الاقتصاد الإسلامي ليس من قبيل المشاركة في ذلك الجدل والانتصار لرأي ضد آخر ، ولكنه إبراز للطرح الإسلامي في هذا الصدد ، غير معني بمعارك فكرية أو اجتهدات شخصية .

ودور الدولة يستوجب منذ البداية التفرقة بين الظروف العادية والظروف الاستثنائية ، فعند الضرورة تتمتع الدولة بحرية واسعة ومرونة كبيرة في مواجهة الأوضاع والمستجدات ، والعكس صحيح ففي الأحوال العادية يكون دور الدولة عند حدوده الدنيا ، ولعلنا في هذا الباب معنيون بتحليل دور الدولة في الظروف العادية التي تعني الاتفاق والتطابق مع وجهة النظر الإسلامية .

والوظائف الاقتصادية للدولة عديدة ومتنوعة ويأتي في مقدمتها الدور الإنتاجي الذي تقوم به الدولة بوصفها منتجاً يشارك في الإنتاج من خلال أسلوبين : القيام بالعملية الإنتاجية بشكل منفرد ومستقل من خلال أملاكها الخاصة [قطاع الدولة] أو الأملاك العامة [القطاع العام] ، أو القيام بالعملية الإنتاجية مشاركة مع القطاع الخاص .

يرتبط بما تقدم دور آخر تقوم به الدولة ولا ينافيها أو يشاركها فيه أحد ، ويتمثل هذا الدور في توزيع الثروة والناتج والدخل ، وللدولة في القيام بهذا الدور وسائل مباشرة ووسائل أخرى غير مباشرة ، كما أن الدولة الإسلامية تجد في قيامها بهذا الدور الأساس والسند الشرعي الذي يستند إلى الشريعة الإسلامية بأساسيها القرآن والسنة ، وتشير الأدلة الشرعية الخاصة بدور الدولة في توزيع الثروة إلى أن الدولة مأمورة بالقيام بهذا الدور وأدائه على أكمل وجه ، وهي آثمة في حالة تقاعسها أو عدم توخيها للعدل والمساواة وهي بصدد أدائها لذلك الدور .

في عقب ذلك يأتي دور آخر للدولة يتمثل في مهمة الرقابة والتقويم وهذه المهمة ذات طبيعة عامة وشاملة ، ولكننا سنتحدث في هذا الموضع عن الشق الاقتصادي منها ، والتمثل في مراقبة التشريعات والقوانين الاقتصادية ومطابقتها للشريعة الإسلامية ومراقبة وتقويم النشاطات والتصرفات الاقتصادية ، ويلحق بهذه المهمة مهمة أخرى تكميلية تتمثل في عقوبة المخالفين وتوقيع الجزاء عليهم وتنفيذه ، ولعل صلاحية الدولة ومسئوليتها عن هذه المهمة تُعد مسؤولية مطلقة ، يعتبر الحد منها أو تقييدها مساساً بأسس قيامها ، وتبدو أهمية هذا الدور في ضبط وتقويم كافة التفاعلات الاقتصادية وكذا نتائجها .

ويأتي في الأخير دور الدولة المتمثل في الالتزام نحو كافة المقيمين بها ، أي كانت دياناتهم وجنسياتهم ، وذلك بتقديم المساعدة للمحتاجين منهم في الحالات الموجبة لتقديمها

كحالات المرض والعجز والشيخوخة ، متى لم يكن لهم دخل أو مورد يوفر لهم نطاق الغني ، ويُعرف هذا الالتزام بالضمان الاجتماعي .

وسيتم تفصيل أدوار الاقتصاد التي تقوم بها الدولة في هذا الباب من خلال الفصول الأربعة التالية :

الفصل الأول : الدور الإنتاجي للدولة في الاقتصاد الإسلامي .

الفصل الثاني : الدور التوزيعي للدولة في الاقتصاد الإسلامي .

الفصل الثالث : الدور الرقابي التقويمي للدولة في الاقتصاد الإسلامي .

الفصل الرابع : البعد الاجتماعي لدور الدولة في الاقتصاد الإسلامي .

الفصل الأول

الدور الإنتاجي للدولة في الاقتصاد الإسلامي

تقوم الدولة بدورها الإنتاجي انطلاقاً من مسئوليتها الشرعية والاجتماعية عن أفراد المجتمع ، فالدولة في الإسلام ليس في نيتها أو مقصدها أن تعمل كمنتج ولم يُفرض عليها ذلك شرعاً ، ولكنها في ذات الوقت لم تُمنع من القيام بأي عمل إنتاجي تتطلبه ضرورة تحقيق مصلحة المسلمين .

فالدولة الإسلامية مأمورة شرعاً وبشكل مباشر بتلبية احتياجات أفراد المجتمع من الحاجات الأساسية والعمل على تحسين مستوى الحياة الاقتصادية لهم ، ومأمورة كذلك بتدبير الموارد المالية اللازمة للإنفاق لتأدية وظائفها العامة ، والشق الأول من هذا الأمر قد تجد الدولة من يشاركها في تحمل أعبائه أو قد يتحمل تبعاته بالكامل وهو هنا القطاع الخاص ، فإذا قُدِّرَ لذلك القطاع تحمل جزء من هذا الأمر كان على الدولة القيام بالجزء الآخر ، وإذا قُدِّرَ له القيام بكامل هذا الأمر فقد أعفى الدولة من تبعاته وتفرغت هي لمراقبة وتقويم مسلكه وسلوكه ، أما الشق الثاني من هذا الأمر فهو فرض على الدولة وحِكر عليها فلا يستطيع أحد أن يشاركها فيه ، فلا بد للدولة أن تدبر الموارد المالية التي تكفل لها الإنفاق ، وهي بصدد تأدية مهامها ووظائفها العامة .

مما تقدم يتضح أن قيام الدولة بدور المنتج أو بالدور الإنتاجي لم يكن انطلاقاً من رغبتها في العمل كذلك ، ولم ينبع من استهدافها للربح ، ولكنه هدف وسيط استهدفته من أجل تحقيق هدف آخر أسمى وأجل وهو تحقيق مصلحة عموم المسلمين حيث كلفها الشارع بالقيام بذلك .

ولا يعنى قيام الدولة بدور المنتج أو بالدور الإنتاجي منفردة أنها تستأثر وتخص نفسها بهذا الدور ولكنه يعنى أنها لم تجد من يقوم عنها بهذا الدور مختاراً ، ويعنى كذلك أنها مضطرة لانتهاج هذا النهج لأنها المهيأة له شرعاً وطبعاً .

ولا يعني كذلك مشاركة الدولة للقطاع الخاص في الإنتاج أنها تُقحم نفسها في هذا المجال لتضييق الخناق على القطاع الخاص أو مشاكسته ولكنها رغبة في تشجيعه وإفادته والاستفادة منه ، وعلاقة المشاركة هذه علاقة تكامل وتنسيق وتوزيع أدوار وسد الثغرات كما سبق الإيضاح .

وسنقوم بتفصيل كل هذه المسائل من خلال هذا الفصل الذي يأتي في مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : الدور الإنتاجي للدولة منفردة .

المبحث الثاني : الدور الإنتاجي للدولة كمشارك للقطاع الخاص .

المبحث الأول

الدور الإنتاجي للدولة منفردة

انتهينا فيما سلف إلى أن الدولة الإسلامية عندما تدخل إلى حلبة الإنتاج كمنتج لسلع وخدمات ، فإنها تقوم بهذا الدور لتلبية حاجات ومتطلبات أساسية لأفراد المجتمع هي مضطرة لتلبيتها حيث أنها المكلفة شرعاً بذلك ، ولم تجد مَنْ يؤدي عنها هذا الدور ، وهنا تضطر الدولة للإقدام على القيام بعمليات الإنتاج بشكل مباشر وانفرادي ، ويقف وراء قيام الدولة بهذا الدور في الأغلب الأعم عاملان :

أولاً : العامل الأول :

انعدام الحافز الفردي وإحجام القطاع الخاص عن القيام بعملية الإنتاج ، ويكون ذلك في حالات منها :

❖ أن يكون القطاع الخاص لا يزال في مرحلة النشأة ولا يمكنه الاضطلاع بالمهام ذات الحجم الكبير رأسمالياً أو التي تحتاج إلى تقنيات مكلفة اقتصادياً ومردودات طويلة الأمد .

❖ أن يكون القطاع الخاص غير متيقن من المردودات الاقتصادية ، أو يدرك أن تلك المردودات ستكون من الضالة بما لا يغري بالإقدام على الإنتاج في نوعية بعينها من السلع والخدمات .

ثانياً : العامل الثاني :

إذا أحجم القطاع الخاص — كما سبق الإيضاح — عن الإنتاج في مجالات معينة ، عندئذ لا يمكن تحقيق المصلحة العامة للمسلمين إلا عن طريق الإنتاج المباشر من قبل الدولة ، ويتم ذلك في حالتين :

❖ الحالة الأولى : إذا تعلقت مصالح كثيرة ومهمة للناس أو لجمهور كبير منهم بسلع وخدمات لا غنى للمسلمين عنها .

❖ الحالة الثانية : إذا كانت مصالح عموم المسلمين معرضة لأن تتأثر تأثراً ضاراً لو تركت سلع وخدمات معينة لإنتاج القطاع الخاص .

الحديث الذي قدمنا أعلاه عن الحالات التي تقوم فيها الدولة بالإنتاج منفردة قد يجرنا إلى حديث آخر عن أهم السلع والخدمات التي يمكن أن تقوم الدولة بإنتاجها منفردة ، ولا بد أن تكون هذه السلع والخدمات ذات مواصفات خاصة ، ويتضح ذلك في الآتي :

أولاً : سلع وخدمات تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مثل كافة مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة داخل الدولة .

ثانياً : سلع وخدمات تحتاج إلى تقنيات رفيعة المستوى ووقت طويل للانجاز مثل الصناعات التعدينية والاستخراجية وخدمات التعليم العالي والبحث العلمي .

ثالثاً : المردود المالي غير مجزي وغير مستهدف بالأساس في نوعية السلع والخدمات التي تقدم الدولة على إنتاجها والعمل فيها منفردة مثال ذلك المرافق العامة وخدمات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي .

إذا انتقلنا إلى استقراء أهداف الدولة الإسلامية من وراء قيامها بإنتاجها هذه النوعية من السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها منفردة دون مشاركة من القطاع الخاص ، يمكن التوصل إلى الأهداف التالية :

أولاً : إن التفكير في الربح المادي لدى الدولة من وراء إنتاج هذه السلع والخدمات وتقديمها إلى أفراد المجتمع غير وارد على الإطلاق ، فالأساس في قيام الدولة بهذا الدور

يجد دعائمه في التكليف الشرعي بالقيام بذلك ، وجزاء التكليف الشرعي في معظمه لا ينتظر إلا من الله تعالى ، ولا يقدر فيما تقدم بعض الرسوم الرمزية التي تُفرض على الخدمات أو تحصيل كلفة إنتاج السلع .

ثانياً : المردود الاجتماعي لهذه السلع والخدمات مستهدف أساسي لدى الدولة من وراء القيام بإنتاجها وتقديمها للأفراد ، فإسداء الخدمة لأفراد المجتمع من أهم أهداف الدولة في الاقتصاد الإسلامي ، وكذلك سد احتياجات الأفراد من السلع الضرورية مطلب اجتماعي له اعتباره في الشريعة الإسلامية ، كذلك فإنتاج هذه السلع والخدمات يُعد خطوة نحو تحقيق الحياة الطيبة لأفراد المجتمع المسلم .

ثالثاً : تستهدف الدولة كذلك من قيامها بالإنتاج في هذه النوعية من السلع والخدمات زيادة الإنتاج وما يترتب عليه من زيادة في الدخل المحلي الإجمالي وبالتالي الدخل الفردي وما يؤدي إليه من زيادة في معدلات الاستثمار وبالتالي تحفيز عمليات الإنماء الاقتصادي .

رابعاً : كذلك تساهم الدولة من خلال العمليات الإنتاجية المشار إليها في زيادة نسبة التشغيل للموارد والثروات وما يستتبع ذلك من زيادة نسبة العمالة القادرة على العطاء والانجاز .

خامساً : أخيراً تستهدف الدولة من وراء إنتاج السلع والخدمات المشار إليها تحريك المتغيرات الاقتصادية عن طريق آليات المنافسة الكاملة لإحداث استقرار في أسعار السلع والخدمات .

ومعلوم أن الناتج المتحصل للدولة من استثماراتها المختلفة إضافة إلى مواردها المتولدة من أملاكها الخاصة والأملاك العامة يوجه إلى أبواب معينة مثل :

أولاً : صيانة أملاك الدولة والأملاك العامة .

ثانياً : العمل على تحقيق المتطلبات الاقتصادية الضرورية لتقوية الدولة الإسلامية بما في ذلك المقدرات العسكرية والدفاعية .

ثالثاً : تأمين الموارد المالية اللازمة للدولة لتأدية وظائفها العامة وصرف النفقات ضمن الحدود الشرعية .

رابعاً : المحافظة على التوازن الاقتصادي والاجتماعي العام .

المبحث الثاني

الدور الإنتاجي للدولة كمشارك للقطاع الخاص

فيما عدا السلع والخدمات - التي سبق رصدها في المبحث السابق - والتي تُقدم الدولة على إنتاجها بمفردها نظراً لإعراض وإحجام القطاع الخاص عن التفكير في الإنتاج فيها ، يمكن للدولة أن تشارك القطاع الخاص في إنتاج أية سلع وخدمات أخرى ، والدولة لا تفرض نفسها على القطاع الخاص في إنتاج هذه السلع والخدمات ولكنها تقوم بذلك من منطلق تشجيع القطاع الخاص وإنماء روح المبادرة والابتكار والريادة لديه ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الآتي :

أولاً : تشجيع الدولة للقطاع الخاص :

تعمل الدولة الإسلامية بشكل مستديم على تشجيع القطاع الخاص عبر منحه التسهيلات والتيسيرات التي تمكنه من العطاء والإنتاج بأقصى طاقة ممكنة وتتمثل أهم التسهيلات والتيسيرات التي تمنحها الدولة للقطاع الخاص في الآتي :

❖ التسهيلات الإدارية والإجرائية :

تعتمد الدولة إلى منح القطاع الخاص تسهيلات إدارية وإجرائية تتمثل في تسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بالحصول على التراخيص والتصاريحات وتيسير أمور العمل والإنتاج مثل الإجراءات الجمركية وإجراءات التصدير والاستيراد وما إلى ذلك .

❖ التسهيلات الاستثمارية :

بالإضافة إلى ما تقدم من تسهيلات إدارية وإجرائية تمنح الدولة القطاع الخاص تسهيلات أخرى خاصة بالإنتاج والاستثمار تتمثل في منح القطاع الخاص مفردات البنية الأساسية والمرافق التي من شأنها أن تسهل الإنتاج وتيسر الاستثمار بأقصى طاقة ممكنة .

ثانياً : أشكال المشاركة :

إضافة إلى التشجيع التي تمنحه الدولة للقطاع الخاص - كما أسلفنا التفصيل - هناك أشكال عديدة تشارك بها الدولة القطاع الخاص عملية الإنتاج تتمثل في الآتي :

❖ المشاركة بعناصر الإنتاج :

تشارك الدولة القطاع الخاص في مشاريع إنتاجية عديدة من خلال الدفع بعناصر إنتاج تملكها الدولة ملكية خاصة أو ملكية عامة مثل الأرض أو المواد الخام أو رأس المال النقدي من حصيلة موارد أملاك الدولة أو الأملاك العامة .

❖ المشاركة بنقل ملكية المشاريع إلى القطاع الخاص :

وفي هذه الحالة تتحمل الدولة مخاطرة المبادرة وإقامة المشروع وتشغيله ثم تُنقل ملكيته إلى القطاع الخاص ليتمكن من إدارته بكفاءة وفعالية مدفوعاً بوازع حب التملك والربح ، فكثيراً ما تتمثر المشاريع التي تديرها الدولة نتيجة تدني في الكفاءة الإنتاجية ، وتحمل عبء بيروقراطي كبير وما يسببه ذلك من فقدان للفرص وميوعة في المسئولية ومن ثم يتقدم في هذه الحالة القطاع الخاص ليعدّل الأوضاع ويقوم الأمور .

❖ المشاركة بنقل مهمة إدارة وتشغيل مشاريع الدولة إلى القطاع الخاص :

فإذا تفتشت العيوب والمثالب سابقة التبيان في مشاريع الدولة ، لم يكن أمامها بد من نقل إدارة وتشغيل تلك المشاريع إلى القطاع الخاص على أن تظل ملكية تلك المشاريع عائدة إلى الدولة لأنها إذا كانت ملكية عامة فليس من حق الدولة التصرف فيها بنقل ملكيتها تحت أي مسمى ، ويتم الاتفاق بين الدول والقطاع الخاص على نسبة معينة من الدخل مقابل قيامه بالإدارة والتشغيل .

❖ المشاركة بنقل مهمة الصيانة إلى القطاع الخاص :

كذلك يمكن لمشاريع الدولة وأجهزتها الإنتاجية والخدمية أن تقوم بنقل مهمة صيانتها إلى القطاع الخاص لقاء نسبة من الإنتاج أو جُعل مقطوع .

❖ المشاركة بنقل مهمة التسويق إلى القطاع الخاص :

كذلك يمكن للقطاع الخاص أن يتولى مهمة تسويق منتجات وخدمات تنتجها وتقدمها مشاريع إنتاجية أو هيئات خدمية تملكها الدولة ، وهنا قد يصطدم القطاع الخاص أثناء قيامه بمهمة التسويق بمعضلة الجودة الإنتاجية التي عادة ما تكون أقل من المواصفات والمقاييس العالمية ، وهنا يمكن حل هذه المعضلة من خلال قيام المسوّق الخاص بإعداد دراسة تسويقية أو مسح تسويقي يوضح فيه ظروف السوق ومتغيراتها والمواصفات المطلوبة بخصوص المنتجات محل البحث ، وعلى تلك المشاريع الإنتاجية والقطاعات الخدمية أن تلتزم بتلك المواصفات حتى يتسنى للمسوّق الخاص أن تتكفل مهمته بالنجاح .

الفصل الثاني

الدور التوزيعي للدولة في الاقتصاد الإسلامي

في الفصل السابق انتهينا من تحليل الدور الإنتاجي للدولة في الاقتصاد الإسلامي ، وفي هذا الفصل ننتقل إلى دراسة الدور التوزيعي للدولة الإسلامية ، ويُعد هذا الدور غاية في الأهمية والخطورة ، نظراً لما يترتب عليه من توازن اجتماعي يقود المجتمع إلى الاستقرار والوثام .

فالتوزيع العادل للثروات والدخول من أهم أدوار الدولة الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي ، فهذا الدور يجد أصوله الفكرية وأنماطه السلوكية في الشريعة الإسلامية ، فالإسلام يحث على عدالة توزيع الثروة وعدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ، وحدد وسائل ذلك التوزيع وأدواته ، وأرشد إلى نتائجه وآثاره على الفرد والجماعة .

ولعل أهم أنماط توزيع الثروة والدخل داخل الدولة الإسلامية هو نمط عوائد عناصر الإنتاج حيث يتلقى كل عنصر من عناصر الإنتاج حظه العادل والحقيقي من عائد العملية الإنتاجية ، فالعمل يتلقى حظه وهو الأجر ، ورأس المال يتلقى حظه من المشاركة في الإنتاج وهو عائد رأس المال ، والأرض تتلقى حظها من المشاركة في الإنتاج وهو الربح ، وأخيراً التنظيم والإدارة الذي يتلقى هو الآخر حظه من الإنتاج وهو ما يعرف بالربح .

يأتي بعد ذلك دور الدولة في عملية التوزيع العادل للثروة والدخل في الاقتصاد الإسلامي ، ودور الدولة — كما سبق التنويه جسيم وخطير — فهي بداءة ملزمة شرعاً بأن توفر لكل قادر على العمل فرصة العمل والمشاركة في الإنتاج ، ونصبح هنا أمام فكرة قدرة الدولة على تحقيق مبدأ العمالة الكاملة أي قيام الدولة باستغلال كافة الطاقات القادرة على العمل داخل المجتمع ، ومن لم يقدر على العمل تشمله مظلة الضمان الاجتماعي التي تنشرها الدولة ، وعندئذ تكون الدولة مطالبة شرعاً أمام هؤلاء غير القادرين على العمل على تحقيق ما عرّفه الاقتصاد الإسلامي بنطاق الغني وهو يعني إخراج المحتاج من دائرة الحاجة والعوز إلى بداية دائرة الغنى بالاستغناء عن سؤال الناس وذلك مدى الحياة ،

وحري بنا أن نلاحظ ذلك التتابع المنطقي الذي تدرجت من خلاله الدولة من توفير العمل وتحقيق العمالة الكاملة إلى الضمان الاجتماعي ونطاق الغني مستهدفة غاية مثلى تتجسد في تحقيق التوزيع العادل للثروة .

ولابد أن يترك ذلك التوزيع العادل للثروة نتائجها المهمة وآثاره الحيوية على المجتمع حيث يعم النماء والازدهار وينتشر التعاطف والتراحم ويجتهد كافة أفراد المجتمع من أجل تعضيد ومساندة الدولة التي دبرت للقادر فرصة العمل ليفيد المجتمع بقدرته ، ووفرت لغير القادر مظلة الحماية والحنو فضمنت له الحياة الكريمة ليحمد الله على نعمة الإسلام وكفى بها نعمة .

في هذا الفصل نناقش جملة الأفكار المتعلقة بمسألة الدور التوزيعي للدولة في الاقتصاد الإسلامي من خلال المباحث الأربعة التالية :

المبحث الأول : الأساس الشرعي لقيام الدولة بالدور التوزيعي .

المبحث الثاني : التوزيع الوظيفي [عوائد عناصر الإنتاج] إحالة .

المبحث الثالث : دور الدولة في عملية التوزيع .

المبحث الرابع : نتائج التوزيع العادل للدخول والثروات .

المبحث الأول

الأساس الشرعي لقيام الدولة بالدور التوزيعي

لعل أهم سمات توزيع الثروة والدخل داخل المجتمع الإسلامي تتمثل في العدالة والمساواة ، والعدل في معناه الأوسع يشمل المساواة ، وقد جث الحق تبارك وتعالى في كتابه الكريم على العدل المطلق في كل مجريات الحياة ، ومن أهم هذه المجريات توزيع ثروات المجتمع وأرزاقه وأقواته بين أفراده ، حتى ولو كانوا على غير دين الإسلام .

ويثور هنا تساؤل بديهي مؤداها : إلى من صدر الأمر الإلهي بتوخي العدل عند توزيع ثروة المجتمع وأرزاقه ؟ لقد صدر الأمر الإلهي من الحق تبارك وتعالى إلى من يتولى مسئولية التوزيع بتوخي العدل في تلك العملية ، ولعل ولي الأمر أو الحاكم هو المسئول الشرعي عن عملية التوزيع ، وولي الأمر أو الحاكم يمارس مهامه في الحكم والسياسة من خلال كيان اعتباري يسمى الدولة ، ويتبع الدولة أجهزة وهيئات أخرى لعل أهمها الحكومة ، ويتفرع عن الحكومة أجهزة وهيئات عديدة ، ومن ثم فالمسئول الأول عن عملية التوزيع وتبعاتها الشرعية هو ولي الأمر أو الحاكم .

ولقد تعددت آيات الذكر الحكيم التي تحض على العدل وتدعو إليه ، قال تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾^٢.

^١. سورة النساء : ٥٨ .

^٢. سورة المائدة : ٨ .

وقال تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ وَالْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكُمْ بِالْقِسْطِ لَا تُكَلِّفُوا نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ^١﴾.

وقال تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ^٢﴾.

وقال تعالى ﴿فَلِذَٰلِكَ فَادْعُ وَاسْتَوْفُ كَمَا أَمَرْتُ وَلَا تُلْغِ أَمْوَالَهُمْ وَقُلْ ءَامَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأَمَرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ فِي مَالِكُمْ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ^٣﴾.

تدعو جملة الآيات التي أوردناها إلى العدل المطلق في جميع صورته وأشكاله وذلك على النحو التالي :

أولاً : تحت الآيات على العدل المطلق في مفهومه العام ابتداء من العدل في توحيد الله وإفراده بالإلهية والربوبية لأنه سبحانه الأحق بذلك ، فالعدل يقضي بأن يقوم المؤمن بتقديس الله وإجلاله وعبادته ، وانتهاء بعدل المؤمن بين أقرانه من أفراد المجتمع وبينه وبين نفسه .

ثانياً : يُستنبط من العدل المطلق بمفهومه العام العدل في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإعطاء كل ذي حق حقه بشتى الصور والوسائل والأدوات الاقتصادية التي سنأتي على إيضاحها وتفصيلها بعد قليل .

^١ . سورة الأنعام : ١٥٢ .

^٢ . سورة النحل : ٩٠ .

^٣ . سورة الشورى : ٢٥ .

ثالثاً : كذلك ترشد الآيات إلى أهمية عدل ولي الأمر والمتولي لشئون المسلمين ، فكل من تولى أمراً من أمور المسلمين عليه بالعدل والإحسان والأخيرة درجة أسمى من العدل ، ولعل أهم أمور المسلمين توزيع أرزاق الله وأقواته بين عباده ، ومن ثم أصبح من المفروض شرعاً على ولي الأمر أن يولي أشخاصاً ذوي عدل للقيام بمهمة توزيع الثروة والأرزاق على أفراد المجتمع مع علمه الدائم وإشرافه المستمر ومتابعته الدءوبة لعملية التوزيع .

رابعاً : ثم بعد ذلك يأتي عدل المؤمن في حياته ، حيث تأمره الآيات بأن يعدل في أقواله وأفعاله ، وعندئذ فسيقول الحق ولن ينطق إلا به ، ويعطي الحق ولن يأخذ إلا الحق .

مما تقدم يتضح أن أساس توزيع الثروة والأرزاق داخل المجتمع هو العدل والإحسان ، ومن هذا الأساس تنطلق الدولة إلى اتخاذ الخطوات الفعلية لعملية التوزيع ، وعملية التوزيع تتم عبر قناتين : الأولى : من خلال الفعاليات الاقتصادية التي أهمها وأساسها العملية الإنتاجية ، والثانية : الدور الذي تقوم به الدولة من خلال وسائل وأدوات محددة ، وسوف نوضح ذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية .

المبحث الثاني

التوزيع الوظيفي [عوائد عناصر الإنتاج] إحالة

سبق لنا في الباب السادس من هذا الجزء تفصيل التوزيع الوظيفي للثروات والدخول داخل المجتمع ، حيث تناولنا كيفية استفادة كافة المشاركين في العملية الإنتاجية من تلك العملية ، مع افتراض ما قدمنا عن مفهوم العمالة الكاملة التي تعني أن كل أفراد المجتمع القادرين على العمل سوف توفر لهم الدولة فرص العمل ، وبالتالي فهم سيحصلون على أجورهم التي تمثل بالنسبة لهم دخلاً ثابتة ، أما الذين لا يقدرّون على العمل فهؤلاء لهم شأن آخر ، وهذا ما سوف نوضحه في المبحث التالي .

المبحث الثالث

دور الدولة في عملية التوزيع

دور الدولة في عملية التوزيع دور مهم ، ويمر هذا الدور عبر منطلقات متتابعة تبدأ بتوفير الدولة لفرص العمل لأفراد المجتمع القادرين عليه ، وتنتهي بتحقيق نطاق الغني للأفراد غير القادرين على العمل عبر مظلة الضمان الاجتماعي ، ويمكن متابعة ذلك الدور من خلال ما يلي :

أولاً : توفير العمل وتحقيق العمالة الكاملة :

توفير فرص العمل لأفراد المجتمع يعد وسيلة هامة من وسائل توزيع الثروة والأرزاق داخل المجتمع ، ويمكن إيضاح ذلك وفق التسلسل التالي :

❖ توفير فرص العمل وحجم الاستثمار :

توفير فرص العمل الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه لا يتم إلا عن طريق زيادة حجم الاستثمارات التي ينتج عنها بالتتابع زيادة الإنتاج ، الذي ينعكس بدوره على زيادة الدخل ، مما يؤدي إلى نشاط الدورة الاقتصادية بكاملها ، وقد سبق لنا إيضاح ذلك في أكثر من موضع .

❖ العمل للقادرين عليه وليس للراغبين فيه :

فالإسلام يفرض العمل على كل قادر عليه ، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول " طلب الحلال فريضة بعد الفريضة " ويتميز الإسلام بهذا المعيار فيما يتعلق بقوة العمل .

❖ مفهوم العمالة الكاملة في الإسلام :

ينصرف مفهوم العمالة الكاملة في الإسلام إلى العمالة الاقتصادية مضافاً إليها القائمين بالدعوة إلى سبيل الله وأعمال الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإن كان القسم الأول وهو المعروف بالعمالة الاقتصادية التي تعمل في القطاعات الإنتاجية لا يقل عن القسم الثاني والمتمثل في القائمين بالدعوة في سبيل الله وأعمال الخير من حيث التقرب إلى الله والترقي بالنفس فقد قال رسول صلى الله عليه وسلم " العباداة عشرة أجزاء ، تسعة منها في طلب الحلال " وعليه فطلب الحلال من العباداة ، والعبادة بمعنى الصلاة والصوم والزكاة والحج تمثل العُشر ، والعمل يمثل تسعة أعشار .

ثانياً : كفالة الدولة لغير القادرين على العمل :

في البند السابق أوضحنا مسئولية الدولة تجاه القادرين على العمل ، وفي هذا البند نوضح دور الدولة تجاه غير القادرين على العمل ، فالفريق الأول يحتاج من الدولة إلى فرصة العمل ، أما الفريق الثاني فيحتاج من الدولة إلى الكفالة وضمان الحياة الكريمة ، وهو ما يُعرف في الاقتصاد الإسلامي بنطاق الغني ، وقد سبق تناوله في أكثر من موضع .

المبحث الرابع

نتائج التوزيع العادل للثروات والدخول

يترتب على التوزيع العادل للثروات والدخول في المجتمع نتائج عديدة ، يمكن تناولها في الآتي :

أولاً : زيادة الإنتاج :

العلاقة قوية بين زيادة الإنتاج وبين العمالة الكاملة ، حيث أن زيادة الإنتاج نتيجة مباشرة لزيادة الاستثمار وتوسعه ، في حين أن العمالة الكاملة نتيجة مباشرة لزيادة الإنتاج ، وهذه حلقات في الدورة الاقتصادية ، ومن ثم نخلص إلى أن زيادة الإنتاج نتيجة مباشرة للتوزيع العادل للثروات والدخول .

ثانياً : زيادة الإنماء الاقتصادي :

إذا كانت زيادة الإنتاج نتيجة مباشرة لزيادة الاستثمارات الناتجة عن التوزيع العادل للثروات والدخول ، فإن زيادة الإنتاج تؤدي مباشرة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الانتعاش والازدهار الاقتصادي .

ثالثاً : عدم تركّز الثروة في أيدي قلة :

كذلك من النتائج المباشرة المترتبة على التوزيع العادل للثروات والدخول عدم تركّز الثروة في أيدي قلة من أفراد المجتمع تستأثر بخيراته وتترك بقية الأفراد نهباً للفقير والحرمان ، ومن ثم ينقسم المجتمع إلى قلة تملك كل شئ وكثرة لا تملك أي شئ ، وتكون هذه الوضعية هي التي تضع المجتمع على شفا صراع مدمر يأتي على الأخضر واليابس .

وتوقياً للمجتمع من الانحدار إلى هذا الوضع المتردي كان تحذير الحق تبارك وتعالى في كتابه العزيز من مجرد الاقتراب من هذه الوضعية ، حيث قال تعالى ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كُنْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا إِلَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَنْ نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝١٠١﴾^١

رابعاً : سيادة القيم الإسلامية داخل المجتمع :

التوزيع العادل للثروة الذي تتبناه الدولة الإسلامية يقود إلى سيادة مجموعة من القيم الإسلامية مثل العدالة والمساواة والمحبة والتآخي بين أفراد المجتمع ، فيتماسك ويصبح كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً .

^١ . سورة الحشر : ٧ .

الفصل الثالث

الدور الرقابي التقويمي للدولة

في الاقتصاد الإسلامي

من الأدوار المهمة كذلك للدولة في الاقتصاد الإسلامي دور الرقابة والتقويم ، حيث تتولى الدولة مهمة مراقبة القوانين والأنظمة التي تنظم الفروع وتبحث مدى مطابقتها للشرع الحنيف ، كذلك يدخل في ذلك الدور المهم مسئولية صون الحرية الاقتصادية ، والحفاظ على حرمة الأموال الخاصة ضمن الحدود الشرعية .

ويمتد الدور الرقابي التقويمي للدولة إلى النشاطات والتفاعلات الاقتصادية ، والعمل على حفظ التوازن الاقتصادي ، ويرتبط بذلك تقويم القطاع الخاص ومراقبته ، وردّه إلى جادة الصواب في حالة انحرافه وخروجه على المسار الصحيح .

وتؤدي الدولة هذا الدور من خلال أجهزة ذات اختصاص ، منها ما يعكف على القوانين والأنظمة لمراجعتها ومطابقتها مع الأصول والقواعد الشرعية ، ومنها ما ينصرف إلى متابعة السلوكيات والتصرفات الاقتصادية ويضاهيها بما ينبغي أن تكون عليه وفق الشرع الحنيف .

ولا يتم قيام الدولة بهذا الدور في مواجهة القطاع الخاص فقط ، بل ينصرف هذا الدور كذلك إلى المشاريع والوحدات الإنتاجية والخدمية التابعة لقطاع الدولة والتابعة للقطاع العام كذلك .

ولا يقتصر الدور الرقابي التقويمي للدولة على المراقبة والتقويم فقط ، بل يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك ، حيث يشمل هذا الدور كذلك قيام الدولة بمعاينة غير المنضبطين وتوقيع الجزاء عليهم ، ويُستخلص مما تقدم أن الدولة تجمع بين مهمتي الرقابة والتقويم من ناحية ، ومهمتي المعاينة وتوقيع الجزاء من ناحية أخرى ، وتتحرى الدولة في القيام بذلك الدور منتهى الالتزام والحيادية ، حيث أنها تتعامل بنفس الأسلوب مع المشاريع

والوحدات الإنتاجية والأجهزة التابعة لها وللقطاع العام ، ولا تتورع في معاقبتها وتوقيع الجزاء عليها .

كل ما تقدم من قضايا ومسائل تتعلق بالدور الرقابي التقويمي للدولة في الاقتصاد الإسلامي ، سنعكف على تفصيلها وتحليلها في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : مراقبة وتقويم القوانين والأنظمة الاقتصادية .

المبحث الثاني : مراقبة وتقويم النشاطات الاقتصادية .

المبحث الأول

مراقبة وتقويم القوانين والأنظمة الاقتصادية

أصول الشرع وقواعده ثابتة لا يعترضها تبديل ولا يلحقها تعديل ، أما الفروع والمستجدات فهي تتطلب قوانين وأنظمة تضبط حركتها وتنظم سلوكياتها ، وهذه القوانين والأنظمة انطلاقاً من تجدد وحداثة موضوعاتها فهي تحتاج دوماً إلى مراجعة ومواءمة مع أصول الشرع وقواعده .

ويبدو دور الدولة في هذا الصدد واضحاً جلياً ، فهي التي تتولى مراجعة تلك القوانين والأنظمة ومواءمتها مع أصول الشرع وأحكامه عبر أجهزتها المختصة ، ولا تقتصر عملية المراجعة والمواءمة على ما يستجد من قوانين وأنظمة ، ولكن تلك العملية تشمل كذلك القوانين والأنظمة القائمة إذا ثبت أنها لم تعد تواكب المستجدات وتلائم المتغيرات .

يرتبط بما تقدم صون الحرية الاقتصادية وحرية الأموال الخاصة ضمن الحدود الشرعية ، فالناس مسلطون على أموالهم ، يتصرفون فيها كما يشاءون ، وهم أصحاب القرار الاقتصادي في استعمالها ، وحريتهم الاقتصادية هذه لا يقلل منها وجود محرمات قانونية ، فكل نشاط اقتصادي في أي مجتمع له أطر قانونية تحد حدوداً لا ينبغي له تجاوزها ، والأموال الخاصة لها حرمة شرعية قانونية ، لا يجوز التعدي عليها ، ولا يصح أن تُنتزع ، أو تُفرض عليها الاقطاعات إلا فيما فرضه الله من زكاة والتزامات شرعية ، أو في حالات الضرورة التي تحددها الشريعة ، وحرية النشاط الاقتصادي وحرية الأموال الخاصة لا تعنيان إمكان تعدي الأفراد على القطاع العام ، فللملكية العامة حدود لا يتنازل عنها ،

وطبيعة النظام تقوم على ترافق نشاط القطاع العام ذي الحدود الواضحة مع القطاع الخاص.^١

وتجد الدولة أساسها الشرعي في القيام بهذه المهمة الاقتصادية المتفرعة من مهمتها الأساسية التي كلفها الله بها وهي أحد الأهداف الرئيسية من وجود الدولة والمتمثل في إقامة شرع الله والعمل بكتابه ، فالإطار العام للنشاط الاقتصادي يجد أصوله وقواعده في الثوابت التي يتضمنها الهدف العريض والأساسي للدولة الخاص بإقامة شرع الله والعمل بكتابه.^٢

^١ د. منذر قحف ، القطاع العام الاقتصادي ودوره .. ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .
^٢ يمكن الرجوع إلى موسوعة الدرر الزاهرة في الأصول المعاصرة ، المجلد الأول : السياسة والحكم في الإسلام ، الجزء الثاني : نحو صياغة نظرية سياسية إسلامية معاصرة ، الفصل الثالث ، أهداف الدولة في الإسلام .

المبحث الثاني

مراقبة وتقويم النشاطات الاقتصادية

الشق الثاني من دور الدولة الرقابي والتقويمي في الاقتصاد الإسلامي يتمثل في مراقبة وتقويم النشاطات الاقتصادية ، وتعتمد الدولة إلى مباشرة هذا الشق من دورها الرقابي والتقويمي من خلال الآليات التالية :

أولاً : مراقبة وتقويم نشاط القطاع الخاص :

تتولى الدولة رقابة وتقويم نشاط القطاع الخاص حتى يمارس ذلك القطاع نشاطه وفق الأصول والأسس التي وضعتها الشريعة ، وطبقاً للسياسات والتوجيهات التي وضعتها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تنضوي تحت الأهداف العامة والأساسية للدولة الإسلامية .

وقد وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم أساس هذا الدور ، حيث أكد على حق الدولة في مراقبة وتقويم القطاع الخاص من خلال حديثه الشريف " من أحيا أرضاً ميتة فهي له " إذ أن أعمال مبدأ المخالفة بخصوص هذا الحديث الشريف يفيد أن مَنْ زالت على يديه حياة الأرض ، زالت ملكيته لها وزال حقه فيها ، ورُفعت يده عنها وغدت مالاً مباحاً مرة أخرى ، وبذا تفرض الدولة رقابتها على تصرفات وسلوكات القطاع الخاص ، فإذا صدر منه ما يفيد تقاعسه عن الهدف الشرعي من وجوده ، تدخلت الدولة لتقويمه ورده إلى جادة الصواب .

ثانياً : حفظ التوازن الاقتصادي :

وضع الإسلام ثلاثة وسائل رئيسية لضبط التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ، وتتمثل تلك الوسائل في الآتي ^١ :

❖ عدم السماح بالثروة والغنى :

إلا بعد ضمان نطاق الغني لا حد الكفاف لكل فرد أيّاً كانت جنسيته أو ديانتته ، فضلاً عن عدم السماح كلية بكنز المال أو حبسه عن التداول ، أو إنفاقه في سرف أو ترف .

❖ عدم السماح باستئثار أقلية بخيرات المجتمع :

فإن قوام المجتمع الإسلامي هو العدل والمحبة والتعاون ، وإن التفاوت الفاحش في توزيع الثروة واستئثار أقلية بخيرات المجتمع يتنافى والعدل بل يؤدي إلى الجور وتحكم الأقلية واستبدادها ، كما يولد الكراهية والحسد في نفوس الأكثرية الكادحة ، ويخلق الطبقية والتحكم والصراع ، مما يقضي على الانسجام بين أفراد المجتمع ، فهو فساد وإفساد من جميع الوجوه ولكافة الأطراف أغنياء كانوا أو فقراء .

❖ إعادة التوزيع عند افتقاد التوازن :

وانطلاقاً من ذات المبدأ أو الأصل الاقتصادي في شأن حفظ التوازن الاقتصادي ، يتعين على الحاكم أو ولي الأمر من خلال كيانه الاعتباري وهو الدولة أن يتدخل من وقت لآخر لإعادة هذا التوازن عند افتقاده .

^١ .د. محمد شوقي الفنجري ، الإسلام وعدالة التوزيع .. ، مرجع سابق ، ص ص ٧٢-٧٨ .

الفصل الرابع
البعد الاجتماعي لدور الدولة
في الاقتصاد الإسلامي

للدور الاقتصادي للدولة بعد اجتماعي ، وهذا البعد يتجسد في شقين : الأول نتيجة مباشرة لدور الدولة في الاقتصاد الإسلامي ، والثاني جهد مباشر من الدولة ينعكس على دورها الاقتصادي ، فالجهد المباشر من الدولة يتمثل في بث الإخاء والتكافل والقيم الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، أما النتيجة المباشرة لدور الدولة فتتجسد في الضمان الاجتماعي .

ولعل انعكاس دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي بشكل مباشر وسريع ليؤشر إلى مثالية واكتمال عناصر النظام الإسلامي أو بالأحرى المنهاج الإسلامي ، فكل عناصر ذلك المنهاج تتأثر ببعضها البعض .

ومعلوم أن المجتمع هو المستهدف النهائي للنظام الإسلامي أو المنهاج الإسلامي ، فهدف المنهاج الإسلامي في الأخير هو الترقى بالمجتمع إجمالاً عبر الترقى بأجزائه وأبعاضه .

والدولة الإسلامية تعمل دائماً على نشر القيم والمبادئ الإسلامية في المجتمع المسلم ، وأهم تلك القيم تأثيراً في الاقتصاد هي قيمة الإخاء والتكافل التي تعني التزام الأفراد تجاه بعضهم البعض التزاماً مادياً .

كذلك تتبنى الدولة سياسة الضمان الاجتماعي وهي تنصرف إلى التزام الدولة تجاه أفرادها غير القادرين على العمل بتقديم المساعدة لهم وكفالتهم في حالة المرض أو العجز أو الشيخوخة .

وسوف نتناول شقي البعد الاجتماعي لدور الدولة في الاقتصاد الإسلامي في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : بث قيم الإخاء والتكافل الاجتماعي داخل المجتمع .

المبحث الثاني : سياسة الضمان الاجتماعي .

المبحث الأول

بث قيم الإخاء والتكافل الاجتماعي داخل المجتمع

الإخاء والتكافل من القيم الاجتماعية التي حث عليها الإسلام وأوصى بها ، والتكافل - كما سبق القول - هو التزام الأفراد بعضهم نحو بعض ، وهو يتجاوز التعاطف والتآزر المعنوي من شعور بالحب والبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى التعاطف المادي بالالتزام كل فرد قادر بعون أخيه المحتاج ، ويتمثل هذا الالتزام فقهيًا في أكثر من شكل : حق القرابة ، وحق الماعون ، وحق الضيافة ، ومبدأ الإنفاق في سبيل الله .

ويجد الإخاء والتكافل الاجتماعي أساسه الشرعي في كتاب الله العزيز ، حيث قال الحق تبارك وتعالى ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأُولَٰئِكَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝١﴾ .

وقال تعالى ﴿ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الِيتَمَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَتْكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝٢﴾ .

وقال تعالى ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝٣﴾ .

وقال تعالى ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٤﴾ .

١. سورة البقرة : ١٧٨ .

٢. سورة البقرة : ٢٢٠ .

٣. سورة آل عمران : ١٠٣ .

٤. سورة التوبة : ١١ .

وقال تعالى ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَيْلٍ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ ﴾^١.

وقال تعالى ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾^٢.

وقال تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾^٣.

وقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾^٤.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً "

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " والله لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه "

^١. سورة الحجر : ٤٧ .
^٢. سورة الأحزاب : ٥ .
^٣. سورة الحجرات : ١٠ .
^٤. سورة الحشر : ١٠ .

المبحث الثاني

سياسة الضمان الاجتماعي

الضمان الاجتماعي — كما سبق التنويه — هو التزام الدولة الإسلامية نحو كافة المقيمين على أرضها ، أياً كانت دياناتهم أو جنسياتهم ، وذلك بتقديم المساعدة للمحتاجين منهم في الحالات الموجبة لتقديمها كالمرض والشيخوخة والعجز ، متى لم يكن لهم دخل أو مورد يوفر لهم نطاق الغنى ، ودون تحصيل اشتراكات مقدماً ، والأخذ بالضمان الاجتماعي في الإسلام يجد أصوله الشرعية في ما ورد في القرآن والسنة بخصوص الزكاة^١.

ويتمثل الضمان الاجتماعي في ضمان " نطاق الغنى " لا " حد الكفاف " لكل فرد يتواجد في مجتمع إسلامي أياً كانت ديانته ، وأياً كانت جنسيته ، تكفله له الدولة الإسلامية عن طريق مؤسسة الزكاة ، وذلك متى عجز عن أن يوفره لنفسه لسبب خارج عن إرادته كمرض أو عجز أو شيخوخة ، ثم يأتي التكافل الاجتماعي من جانب الأفراد كعنصر مكمل للالتزام الدولة وجهودها في إزالة العوز والقضاء على الفقر^٢.

إن الإسلام يفرض التعاون بين الدولة والأفراد ، وأن لكل منهما مجاله بحيث يكمل كل منهما الآخر ، ولا يستغني أحدهما عن الآخر ، فالدولة لا يمكنها القيام بكل شئ ، وأن تدخلها المطلق أو إحجامها المطلق يؤدي إلى مساوئ عديدة ، والأمثل في الاقتصاد الإسلامي هو تحقيق التعاون والتكامل بين الدولة والأفراد على الوجه الذي فصلناه .

والله من وراء القصد

^١ . د. محمد شوقي الفنجري ، الإسلام وعدالة التوزيع .. ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

^٢ . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

1429 هـ

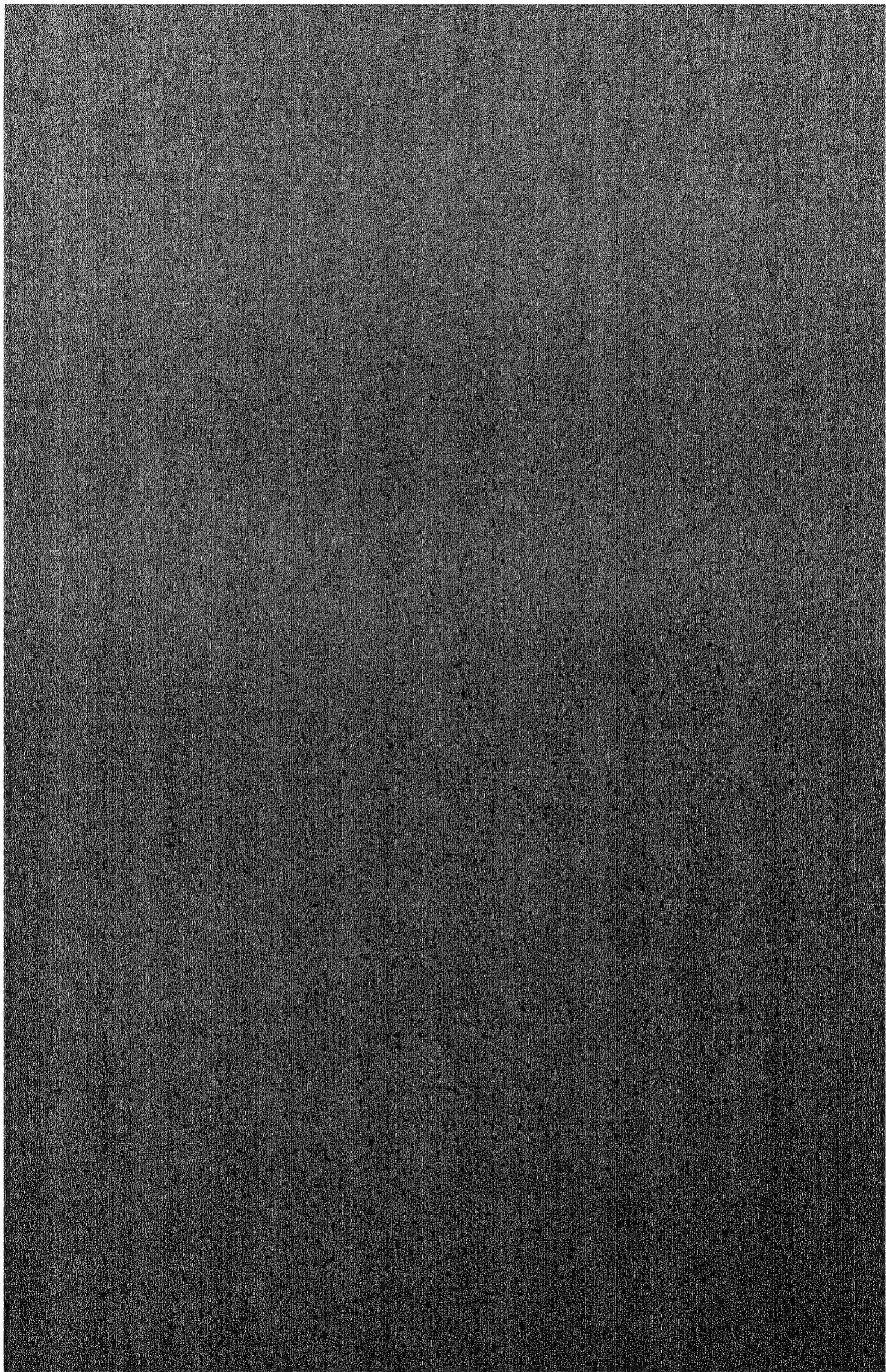


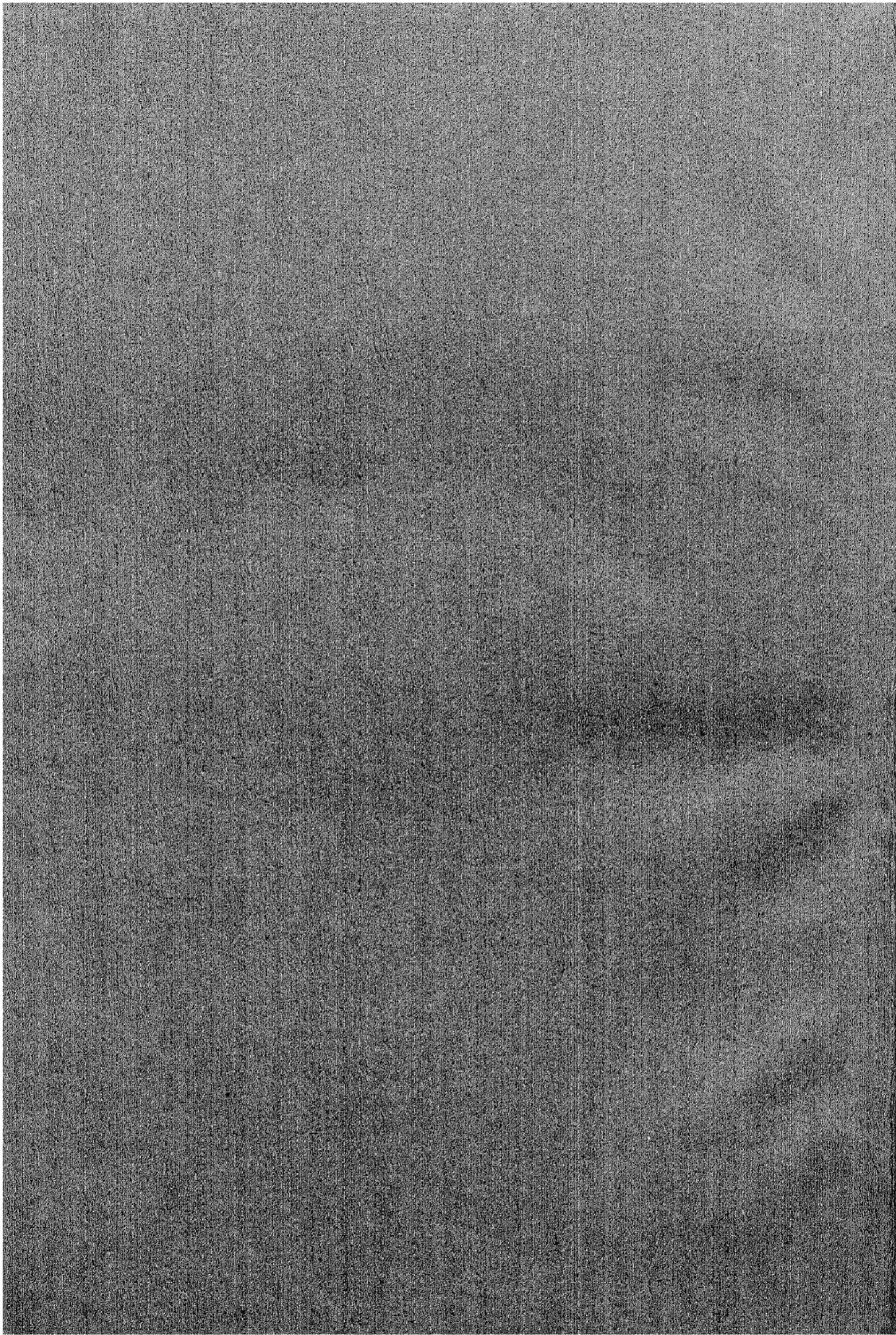
2008 م

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

البريد الإلكتروني

ALDORAR_ALZAHERA@YAHOO.COM







من أجل
منهج إلهي محقق
وعالم إسلامي موحد
وحياة اجتماعية سليمة
ومسلم صالح حكيّف
وخاتمة سعيدة



نهدي ههنا
الجهد المتواضع
العبد الفقير إلى عون ربه

Bibliotheca Alexandrina



0687445